# دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية

# دراسة حالة النزاع في إقليم دارفور 2003 - 2014


**المؤلفان :**

- **عبد السلام جحيش**
- **سليمان أبكر محمد**



**الناشر:**

**المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية**

**برلين- ألمانيا**

**2018**

المؤلفان: - عبد السلام جحيش - سليمان أبكر محمد

كتاب:دورالأطراف الخارجية في النزاعات الدولية:دراسة حالة النزاع في إقليم دارفور 2003 – 2014

رقم تسجيل الكتاب :

VR 336 52 .B

الطبعة: الأولى

الناشر :

المركز العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

برلين _ ألمانيا



المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany:

Berlin 10315 Gensinger str :112

Tel: 0049 – Code Germany

54884375 – 030

91499898 -030

86450098 - 030

Mobiltelefon 00491742783717

E- mail : info@democraticac .de

Phd candidate : Ammar Sharaan

Chairman " Democratic German Center

# دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية

# دراسة حالة النزاع في إقليم دارفور 2003 - 2014


**المؤلفان:**

**عبد السلام جحيش**

**سليمان أبكر محمد**



**الناشر:**

**المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية**

**برلين _ ألمانيا**

**2018**


بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وتقدير

نشكر الله عز وجل على نعمه وفضائله وعلى منه وتوفيقه لنا لإنهاء هذه الدراسة المتواضعة، ثم نتقدم بـأخلص عبارات الشكر والتقدير إلى أستاذنا المشرف أ.موسى بن قاصير الذي تولى مهمة الإشراف على هذه المذكرة بكل حرص واهتمام ومساعدتنا بمراجع قيمة و لما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات هامة بتتبعه لجميع مراحل إنجاز هذه المذكرة وإخراجها إلى النور، حيث لم يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته فأفادنا بخبرته وتجربته مضحيا في ذلك براحته وجهده ووقته.

ونشكر كل من تعهدنا بالنصح و ساعدنا من قريب أو بعيد في مسيرتنا العلمية، كما نتقدم بالشكر الخاص والامتنان إلى أستاذتنا في كلية العلوم السياسية بجامعة قسنطينة 03 الذين بنوا لأمثالنا جسورا من نور لنبلغ فكرا نيرا وعلما خيرا.

# الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقها إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلها إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات إلى أغلى إنسان في هذا الوجود وأثمن كنز عرفته أمي الغالية والحنونة حفظكي الله .

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني وأوصلني إلى ما أنا عليه أبي الكريم رحمه الله وأكرم مثواه.

إلى من لم يبخل علي بالدعم والعطاء من أجل أن أحيا في هناء إلى أخي العزيز ادم أبكر محمد أطال الله في عمره وبارك له في صحته.

إلى كافة إخوتي وأخواتي وإلى زوجتي العزيزة وإلى جميع الأهل وأفراد أسرتي في الدنيا ولا أحصي لهم فضل وإلى كل الأصدقاء والأحباب من دون استثناء .

إلى أساتذتي الكرام وكل الأصدقاء والزملاء في الدراسة من المدرسة إلى الجامعة .

إلى من جمعتني بهم كلية واحدة ومدرج واحد إلى كل طلبة كلية العلوم السياسية عامة والعلاقات الدولية خاصة.

إلى من أرجو لهما الاستقرار والازدهار وأتمنى لهما الشموخ والرقي إلى تشادنا الحبيبة والجزائر.

الحمد لله الذي وفقني لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا.

**سليمان أبكر محمد**

# الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من وصانا بهما المولى عز وجل في كتابه الكريم بعد بسم الله الرحمن الرحيم" ... ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن وفصاله في عامين أن اشكر لي ولوالديك إلي المصير..." لقمان الآية13 .

إلى أمي رمزي وعنواني وسعادتي وحبي وكياني وكانت مصدر إلهامي، التي ذودتني بالحنان والمحبة وسهرها الليالي من أجلي ونهوضها الباكر هو سر تفوقي.

إلى أبي الذي لم يبخل علي يوما بشيء وكان الناصح والمرشد والذي استمد منه القوة والعزيمة وكان السبب في نجاحي

إلى إخوتي وأخواتي وإلى جميع أقربائي وأحبابي و جميع أصدقائي

إلى كل من علمني حرفاً أصبح سنا برقه يضيء الطريق أمامي.

**عبد السلام جحيش**

| فهرس المحتويات | الصفحة |
|---|---|

**مقدمة**

تعيش القارة الإفريقية منذ عقود من الزمن حالة يسودها وضع من العنف وعدم الاستقرار، بحيث أصبح الحديث عن واقع النزاعات في هذه القارة يتطلب الوقوف طويلا على خبايا الواقع الدولي وتعقيداته وعلى الاعتبارات الإقليمية وتقلباتها وعلى حقائق الجغرافيا السياسية لكل دولة من دول هذه القارة .

يعد السودان بتنوعه الثقافي والسكاني، وبثرواته الوفيرة صورة مصغرة للقارة الإفريقية التي تعاني العديد من النزاعات، تأتي في مقدمتها النزاعات الداخلية والدولية والتي أصبحت السمة المميزة لكثير من دول وأقاليم القارة الإفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ويعاني السودان منذ استقلاله من نزاعات داخلية أهدرت إمكاناته وثرواته، ولعل أبرزها النزاع الدائر في جنوب السودان الذي أدى به إلى انفصاله، وإعلان دولته المستقلة في عام 2011، إضافة إلى النزاع في شرق السودان، فضلا عن النزاع في إقليم دارفور غرب السودان، والذي لازال قائما بين حكومة الخرطوم وحركات التمرد في إقليم دار فور، حيث ألقى هذا النزاع بظلاله على العالم برمته بسبب شدة المعاناة الإنسانية التي يعاني منها سكان هذا الإقليم، وبالتالي فهو لا يعتبر مجرد نزاع في إقليم يقع غرب السودان، وإنما هو نزاع السودان كله بمساحته الشاسعة وثرواته وتنوع قبائله.

ولم يبق النزاع في إقليم دار فور مجرد نزاع داخلي بين الحكومة من جانب والحركات المتمردة من جانب آخر، وإنما تعدى ذلك لتهديد كيان الدولة في حد ذاته إما بسبب استمرار النزاع في إرجاء الأقاليم المختلفة، أو من خلال توسيع دائرة الأطراف المتنازعة والمشاركة فيه والداعمة لها بهدف تفتيت السلامة الإقليمية للدولة، ولا يتوقف الأمر على الأطراف الداخلية وإنما تجاوز ذلك إلى تورط أطراف إقليمية ودولية بشكل مباشر أو غير مباشر، وهذا ما أخرج النزاع من محيطه الداخلي إلى الإقليمي فالدولي وجعله نزاع ذو أبعاد متعددة ومضامين متنوعة، ولقد كان لتصاعد النزاع تداعيات محلية وإقليمية ودولية، فعلى المستوى المحلي أدى تصاعد النزاع إلى تحميل كل طرف المسؤولية للطرف الآخر عما يجري من انتهاكات لحقوق الإنسان وهذا ما زاد من تعقيد النزاع .

وعلى المستوى الإقليمي فإن تطور النزاع أدى إلى انتقال عدوى ومخلفات النزاع لتمس العديد من الدول المجاورة للسودان، بسبب الجوار الجغرافي والتداخل القبلي وهذا ما جعل دولة السودان تدخل في دوامة من النزاعات مع هذه الدول، على غرار دولة تشاد التي استقبلت عددا كبيرا من اللاجئين الفارين من أعمال العنف في إقليم دارفور ، وهددت بالامتداد إلى جمهورية إفريقيا الوسطى لاحتمال تدفق اللاجئين إلى تلك الدولة .

أما على الصعيد الدولي فقد حاولت بعض الأطراف دولا كانت أو منظمات تحريك النزاع ومن ثم توظيف انتهاكات حقوق الإنسان التي تم رصدها في إقليم دار فور للتدخل من أجل خدمة أهدافها وحماية مصالحها في المنطقة.

**1 - أسباب اختيار الموضوع:**

تتعدد الأسباب التي جعلتنا نختار هذا الموضوع كون دراسة النزاع في إقليم دارفور تستهوي الكثير من الباحثين خاصة منهم المتخصصين في النزاعات الدولية والعلاقات الدولية والإقليمية بصفة عامة، ذلك كون أن النزاع في إقليم دارفور موضوع حساس ويثير العديد من الإشكالات وعليه فالأسباب التي جعلتنا نختار البحث في هذا الموضوع تتمثل في :

**الأسباب الذاتية:**

هناك العديد من الأسباب الذاتية التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع، فالسبب الأساسي يكمن في الانتماء للقارة الإفريقية وهو الدافع الذي حفزنا لدراسة أحد أبرز وأعقد النزاعات التي تعاني منها القارة والمتمثلة في النزاع في إقليم دارفور، وبغض النظر عن الانتماء الجغرافي، يعتبر الدافع الثاني لتناول هذا النزاع هو الاعتبارات الإنسانية نظرا للمعانات التي يعاني منها سكان إقليم دارفور، فبتناول قضيتهم يمكن محاولة إيجاد سبل لمعالجتها، ويتمثل الدافع الثالث في الرغبة الشخصية في تقصي حقائق وخبايا هذا النزاع الذي يبدوا جد معقدا.

**الأسباب الموضوعية:**

من بين الأسباب الموضوعية التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع:

- محاولة الإحاطة بأبعاد الموضوع المتشعبة خاصة تدخل الأطراف الخارجية في الشأن الداخلي لدولة السودان، مما جعل النزاع يزداد تعقدا في بعض فتراته .

- نقص الدراسات السابقة خاصة باللغة العربية وهذه المذكرة هي محاولة منا للمساهمة ولو بقسط بسيط في إثراء حقل النزاعات الدولية من الناحية النظرية باللغة العربية.

- إضافة إلى كون الموضوع يدخل في صميم دراسات العلاقات الدولية التي يتعين تناولها والتي تثار بشأنها الكثير من التساؤلات التي تقتضي الإجابة عنها في هذا المجال.

- الاهتمام الدولي بهذا الموضوع نظرا لحساسيته وشدة تعقيده .

- الخروج بنتائج علمية مفيدة للدراسة تشكل محور وبداية اهتمام لدارسين وباحثين في المستقبل.

**2 - أهمية الموضوع:**

لكل موضوع مهما كان شكله وطبيعته أهمية وتكمن أهمية موضوع دراستنا في جانبين مهمين هما:

**الأهمية العلمية:**

- تتمحور أهمية الموضوع علميا على أنه يدرس الجانب النظري للنزاعات الدولية ودور الأطراف الخارجية فيها، والتركيز على الجانب التطبيقي للنزاع في إقليم دارفور، فأهمية إقليم دارفور الاقتصادية والإستراتيجية جعلته محل اهتمام بعض الأطراف الإقليمية والدولية وبالتالي تقاطع مصالح بعض الأطراف الداخلية المهمشة من طرف دولة السودان مع الاعتبارات السياسية والاقتصادية للأطراف الخارجية.

- كذلك توضيح كيف عملت الأطراف الخارجية في التأثير على مسار النزاع وذلك بإخراجه من طابعه المحلي إلى الإقليمي فالدولي ومحاولة التأكد أو نفي مجموعة من الفرضيات التي تبين هذا الطرح.

- رغم وجود دراسات على النزاع في إقليم دارفور إلا أنها مازالت ناقصة مما يجعل هذه الدراسة تعتبر ثمرة أو محاولة علمية في حقل دراسة النزاعات الدولية كون النزاع في إقليم دارفور مازال مستمرا.

**الأهمية العملية :**

- تتمثل في ما تقدمه هذه الدراسة لصانع القرار من خيارات وهذا لأجل الاستفادة من التجارب والخبرات السابقة و تفادي سيناريوهات كارثية، سواء على المستوى المحلي (السودان) أو الإقليمي (الإفريقي).

- كذلك إثراء ورشات العمل المتعلقة بدراسات السلام وحل النزاعات في القارة الإفريقية والتي تعتبر أحد المجالات الجغرافية الأكثر تأثرا بالنزاعات والتي هي أيضا بحاجة إلى مثل هذه المبادرات.

3 - **أدبيات الدراسة :** يمكن الإشارة إلى دراسات سابقة ذات الصلة بالموضوع:

1 - كتاب: دارفورمن أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى .(عبده مختار موسى ، لبنان : الدار العربية للعلوم ناشرون،2009)

عالج هذا الكتاب عدة مسائل في نزاع إقليم دارفور من النزاعات الاثنية على المستوى الأفقي إلى مسألة التهميش الذي يعيشه إقليم دارفور على المستوى العمودي ،وإلى دور الأطراف الخارجية على المستوى الدولي،

2 - كتاب دارفور تاريخ حرب وإبادة (جولي فلينت والكس دي فال ،ترجمة أنطوان باسيل، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006)

يعتبر الكتاب دراسة تأصيلية من وجهة نظر غربية للنزاع في إقليم دارفور،وعالج هذا الكتاب عوامل النزاع في إقليم دارفور،وحمل مسؤولية ما يحدث من انتهاكات لحقوق الإنسان إلى مليشيات الجنجويد وبمساعدة الحكومة السودانية.

3 - كتاب: دارفور الواقع الجيوسياسي الصراع والمستقبل (أمين المشاقبة، ميرغني أبكر الطيب،عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع،2012)

عالج هذا الكتاب الجانب الجيوسياسي لإقليم دارفور والذي ضم المحدد الجغرافي والتاريخي لهذا الإقليم إضافة إلى موارده الطبيعية ومقوماته الاقتصادية وتركيبته القبلية وكذلك تناوله لمسار النزاع في إقليم دارفور ثم عرج إلى دور الأطراف المحلية والإقليمية والدولية في مسار هذا النزاع، وفي الأخير وضع مجموعة من التصورات لمستقبل النزاع وفرص الحل.

4 - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية: قضية دارفور وأبعادها الإقليمية والدولية دراسة من 2003إلى 2015(مستاك يحي محمد لمين تحت إشراف الأستاذ شعنان مسعود، جامعة ميلود معمري تيزي وزو2013) عالجت هذه المذكرة الخلفية التاريخية والاقتصادية لإقليم دارفور وأسباب النزاع فيه وكيفية إدارة الأطراف الإقليمية والدولية النزاع في إقليم دارفور .

**4 - الإشكالية:**

إن ما يميز النزاع في إقليم دارفور هو تعقد وتشعب أطرافه خاصة الأطراف الخارجية منها، مما أدى إلى تعدد القراءات، بدء بأسباب تاريخية (ميراث أجيال من النزاعات القبلية والعرقية) مرورا بغنى المنطقة بالموارد الطبيعية وصولا إلى السياق الدولي (التدخلات الأجنبية)خاصة ذات الإرث الاستعماري التي ما زالت حاضرة .

تبين كل هذه المعطيات أن نزاع إقليم دارفور يتمحور في إقليم تتعدد أعراقه في مساحة شاسعة بين عدة دول متجاورة مما صعب دمج أطرافه وتوحيدها تحت راية واحدة ومنه فإن بقاء النظام محصورا في نطاق تفاعلاته المحلية شيء غير ممكن، ومنه برزت أطراف إقليمية ودولية أخرى لها مصالح مباشرة أو غير مباشرة في هذا النزاع وعليه فإشكالية الدراسة تمحورت حول :

**إلى أي مدى أثرت الأطراف الخارجية على مسار النزاع في إقليم دارفور ؟**

و يندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية هي:

- ما هي الأسباب العميقة التي أدت إلى انفجار النزاع في إقليم دارفور؟
- ما هي طبيعة النزاع في إقليم دارفور؟
- ما هي مسؤولية الأطراف الداخلية والخارجية عن الانتهاكات التي شهدها إقليم دارفور؟
- هل أدى ضعف الحكومة إلى جعل النزاع في إقليم دارفور نزاع مسير من قبل أطراف خارجية؟

**5 - الفرضيات:** للإجابة عن التساؤلات السابقة والإشكالية الرئيسية ارتأينا وضع مجموعة من الفرضيات:

**الفرضية الرئيسية:**

- إن الأطراف الخارجية الإقليمية منها والدولية لعبت دورا في تحريك وتصعيد النزاع في إقليم دارفور بدل حله، حيث استغلت التركيبة المعقدة لسكان دارفور من أجل زعزعة الأوضاع هناك لإيجاد مبرر للعب دور في النزاع، حتى يتسنى لها تحقيق أهدافها واستراتيجياتها في المنطقة بما في ذلك الاستفادة من ثروات الإقليم.

**الفرضيات الفرعية :**

- إن الأسباب البنيوية والهيكلية( كالتهميش والإقصاء) وعدم التوازن في توزيع الثروات وعزل سكان إقليم دارفور عن المشاركة في المؤسسات السياسية كانت من بين الأسباب الرئيسية التي أدت إلى شعور سكان دارفور بضرورة تغيير الوضع القائم والذي انعكس في التمرد على الحكومة السودانية.
- إن استمرار النزاع في إقليم دارفور ناتج عن طبيعة وتعدد الأطراف الخارجية الفاعلة واستمرار مصالحها فيه.
- إن ثروات الإقليم الطبيعية ،الحيوانية والزراعية و المعدنية وخاصة النفط واليورانيوم أثارت أطماع الأطراف الخارجية التي تريد ضمان السيطرة على الإقليم لتأمين حاجاتها وتحقيق مكاسب إستراتيجية.
- كون النزاع في إقليم دارفور ذو طبيعة معقدة بين الأطراف الرئيسية بالإضافة إلى ارتباط بعض منها بدول خارج الإقليم، فإن هذا الأمر أدى إلى زيادة مستوى التدخل من طرفها وبالتالي التأثير على مسارات النزاع.

**6 - مناهج الدراسة**

إن طبيعة الدراسة وموضوع البحث هو الذي يفرض علينا المناهج التي ينبغي اعتمادها وكون موضوع الدراسة ذو أوجه متعددة فإننا سوف نعتمد على المناهج التالية :

**المنهج الوصفي:**

لدراسة أي ظاهرة يتطلب على الباحثين وصف الظاهرة محل الدراسة عن طريق جمع المعلومات وشرح الظاهرة شرحا دقيقا، وتطرقنا لهذا المنهج من خلال وصف بعض عناصر الموضوع مثل مفهوم النزاع ومصالح الأطراف في النزاع وأسباب تدخل الأطراف الخارجية مما يمكن للدارس من الإلمام ببعض الجوانب التي قد تسمح بتفسير الأحداث الجارية في إقليم دارفور.

**المنهج التاريخي:**

الذي يساعد على معرفة رهانات الحاضر، وبالتالي كان من الضروري استرجاع الأحداث التاريخية الكبرى التي كانت سببا في بروز النزاع في إقليم دارفور.

**منهج دراسة الحالة:**

وذلك من خلال تسليط الضوء على إقليم دارفور مع التركيز على تأثير الأطراف الخارجية على مسار النزاع في هذا الجزء من السودان مع العلم أن هذه الدولة عرفت بعض النزاعات منها ما عصف بوحدة السودان كالنزاع في جنوب السودان، وأخرى تكاد تهدد وحدته مثل النزاع في شرق السودان والنزاع في إقليم دارفور.

**7 - التقسيم الهيكلي للبحث:**

اعتمدنا في دراستنا للبحث على الخطة المتكونة من ثلاثة فصول إضافة إلى مقدمة وخاتمة:

الفصل الأول: إطار مفاهيمي ونظري للنزاعات الدولية، حيث قمنا في هذا الفصل بوضع تعريف للنزاعات الدولية والمفاهيم المرتبطة بها، كما قمنا بذكر أهم النظريات المفسرة للنزاعات الدولية، إضافة إلى تحليل دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية .

أما الفصل الثاني: طبيعة وديناميكيات النزاع في إقليم دار فور، فباعتبار موضوع دراستنا يتطلب دراسة حالة للنزاع في إقليم دارفور ،فبالتالي قمنا بتناول الأهمية الجيوستراتيجية لإقليم دار فور، ثم عرجنا على الخلفية التاريخية للنزاع في هذا الإقليم ، إضافة إلى دراسة التركيبة السكانية لإقليم دارفور، والأسباب التي أدت إلى حدوث النزاع في إقليم دار فور.

أما الفصل الثالث: الأطراف الخارجية ودورها في مسارات النزاع في إقليم. دار فور،ويعد هذا الفصل تطبيق لما قمنا بدراسته في الجانب النظري على واقع النزاع في إقليم دارفور،حيث قمنا بتقسيم دور الأطراف الخارجية إلى (دور دول الجوار في النزاع ، ثم دور الدول الغربية والأسيوية في النزاع ، إضافة إلى دور الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل)،وفي الأخير قمنا بالاستشراف لمستقبل مسارات النزاع في إقليم دارفور في ظل معطيات البيئة المحلية الإقليمية والدولية . وأخيرا الخاتمة تناولنا فيها حوصلة لما لقمنا بدراسته إضافة إلى نتائج وتوصيات حول الموضوع .

## الفصل الأول : التأصيل المفاهيمي والنظري لدراسة النزاعات الدولية

يعتبر الإطار المفاهيمي مدخلا مهما لدراسة أي موضوع ،فعن طريقه نستطيع تحديد المفاهيم المحددة لمتغيرات الدراسة وضبطها، كما يعد الإطار النظري أيضا مدخلا على غاية من الأهمية ولا يمكن الاستغناء عليه في دراسة أي موضوع، فهو الدليل الذي يوجه الباحث من خلال مساعدته على تحديد طريقة البحث ويمده بالخلفية المعلوماتية والنظرية التي تعطي الموضوع صبغة علمية خاصة موضوع دراستنا كونه موضوعا متشعبا نظريا،متعدد المناهج ، وغير مضبوط من حيث المفاهيم ،لذلك توجب علينا توضيح معالم الدراسة .

### المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للنزاعات الدولية

إن طبيعة موضوع بحثنا تحتم علينا الوقوف على بعض المفاهيم والمصطلحات كونها لها أهمية كبيرة في مجال البحث العلمي، حيث تعتبر المفاهيم ركنا أساسيا في بناء المناهج وصياغة النظريات وفرض الفروض،[1] لذلك يعد الوضوح المفاهيمي من بين أهم شروط علمية البحث ،وعلى هذا الأساس استدعت دراستنا تخصيص مبحثا كاملا يعالج الإطار المفاهيمي للنزاعات الدولية.

#### المطلب الأول: مفهوم النزاع الدولي

يعتبر مفهوم النزاع الدولي من المفاهيم التي يثار حولها الجدل ،نظرا لوجود عدة مفاهيم تتقارب مع هذا المفهوم، ولهذا سنقوم بعرض مجموعة من التعاريف التي قدمها الباحثون .

**1 - مفهوم النزاع لغة:**

جاء معنى النزاع في قاموس العرب مشتق من كلمة نزع ،نقول نزع الشيء ينزعه نزعا ، فهو منزوع ونزيع، وانتزعه فانتزع: اقتلعه فاقتلع ..والمنازعة :المجاذبة في الأعيان والمعاني ،والنزاعة والمنزعة والمنزعة:الخصومة...والنزاعة والمنزعة والمنزعة :الخصومة ،والمنازعة في الخصومة:مجاذبة الحجج فيما يتنازع فيه الخصمان.وقد نازعه منازعة ونزاعا:جاذبه في الخصومة. ([2]) وجاء معنى النزاع في قاموس الهدى مشتقا من نازع نزاعا ومنازعة،فنقول فلان نازع فلان في كذا :خاصمه وغالبه ،وتنازع القوم:اختلفوا ،وتنازع القوم الشيء: تجاذبوه. ([3])

**2 - من الناحية الاصطلاحية** قدم الدارسون العديد من التعاريف للنزاع الدولي،وعموما يرى كثير من المفكرين أن هناك تصوريين للنزاع، الأول موضوعي والثاني ذاتي .([4])

---

[1] محمد شلبي ،**المنهجية في التحليل السياسي** ،الجزائر : دار الكتاب، دط ،1997،ص6 .

[2] أبي الفضل ، جمال الدين محمد بن أكرم ، ابن منظور ،**قاموس لسان العرب** ، بيروت : دار صادر ، م8 ، دط ،2003 ، ص- ص 149 - 352.

[3] ابراهيم قلاني ، **قاموس الهدى** ،الجزائر : دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، دط ، د س،ص51 .

[4] حسين بوقارة ، **تحليل النزاعات الدولية**،الجزائر : دار هومة، ط1 ، 2008 ، ص10.

فالتصور الموضوعي يعتبر النزاع بأنه وضعا تنافسيا تكون فيه الأطراف واعية بتعارض المواقف،إذ يريد فيه كل طرف احتلال موقع يتعارض والمواقع التي تريد أن تحتلها الأطراف الأخرى .أما التصور الذاتي فيعني إدراك

الوضع الموضوعي إدراكا مشوها وخاطئا،لأنه ينطلق من الذاتية والخصوصية.(1)

فمصطلح النزاع يرجع في أصوله التاريخية إلى بداية تناقض مصالح المجموعات البشرية والتهديد القائم لهذه المصالح، وامتد المصطلح اليوم ليشمل كافة المواقف التي لا يوجد فيها توافق بين مصالح المجموعات البشرية.

إن جوهر الاختلاف بين التصورين يتمثل في كون التصور الموضوعي ينظر إلى النزاع كحالة طبيعية واقعيا،في حين أن التصور الذاتي يعتبرها حالة إدراك مرضية عرضية وليست طبيعة متأصلة،وإذا كان التصور الموضوعي يعتبر الحصيلة النهائية للنزاع حصيلة صفرية أي ما يربحه الطرف الأول يمثل خسارة للطرف الثاني،فإن التصور الذاتي ينظر إلى النزاع على أنه غير صفري بحيث يمكن الاتفاق بالشكل الذي يضمن التعاون، وحتى مكاسب متبادلة.

انطلاقا من هذا التباين في النظرة للنزاع يمكن التمييز بين مجرد التضارب في المصالح(سواء كانت حقيقية أم ذاتية) والنزاع بالمعنى الذي يشير إلى الخيار العسكري،وهنا نكون أمام إشكال آخر في تعريف النزاعات حيث نكون أمام نوعين من النزاعات:النزاعات الكامنة،والنزاعات المعلنة وهنا يثور الجدل بين نوعين من الأسئلة:هل النزاعات الجلية هي فقط التي تحمل صفة النزاع؟ أم يمكن إضافة النزاعات الكامنة ضمن مفهوم النزاع .

كما يستخدم مصطلح النزاع عادة للإشارة إلى:" وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد - سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية - تنخرط في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لان كل من هذه المجموعات يسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو أنها كذلك ". (2) من خلال هذا التعريف نلاحظ أن النزاع يرتبط بمجموعة من الأهداف والمصالح التي تكون متناقضة بين الطرفان ،فكل طرف يسعى إلى تحقيق أهدافه التي تتناقض مع أهداف الطرف الآخر فيحدث تعارض فينتج لنا سلوكا عنيفا،ونجده بين الجماعات داخل الدولة أو بين الدول التي ليس بإمكانها التنازل عن مصالحها الوطنية.

يمثل النزاع ظاهرة محورية في المجتمع بين فئاته وطبقاته المختلفة، ولابد من التوازن بين قوى المجتمع من أجل أن ألا يتحول النزاع إلى صراع وتعارض في الأهداف. (3)

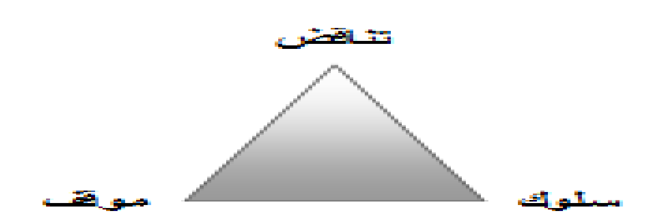
**تعريف مايكل نيكولسن :"** النزاع يوجد عندما يرغب شخصان في القيام بأعمال غير متناسقة،ويستطيعون تحقيقها في نفس الوقت كأكل نفس التفاحة مثلا أو يريدون القيام بأشياء مختلفة،حيث أن هذه الأشياء المختلفة تتعارض بشكل متبادل،كمثل رغبتهم في البقاء معا،لكن واحد يرغب في الذهاب إلى السينما والآخر يفضل البقاء في البيت". نلاحظ من خلال هذا التعريف أن النزاع يحدث عندما يكون هناك تعارض واختلاف في رغبات الأشخاص بالإضافة إلي محاولة كل طرف تحقيق هذه الرغبات ولو على حساب الطرف الآخر.

(1) حسين قادري ، **النزاعات الدولية دراسة وتحليل** ، الجزائر: دار منشورات خير جليس ، ط1 ، 2007 ، ص11 .
(2) جيمس دورتي ، روبرت بالستغراف ،**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة : وليد عبد الحي ،بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشروالتوزيع، ط1 ،1985، ص140.
(3) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي،معجم **مصطلحات عصر العولمة،(مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية وإعلامية)**، نقلا من الموقع:
**http//:www.koutobarabia.com /24/3/2015 ,p463 .**

كما أن مفهوم النزاع يمكن أن يتوسع من شعب واحد إلى جماعات مثل الأمم، وأكثر من طرفين يستطيعان أن ينضويان في النزاع وتبقى المبادئ نفسها، ويعرف النزاع برغبات واحتياجات أطراف النزاع ،فالنزاع هو ما يريده الأفراد أو الدول. [1]

كما عرف **يوهان غالتنغ**: " النزاع هو حالة من عدم التوافق بين أطراف النزاع،والتي تتصاعد لتصل إلى رغبة كل طرف في تحقيق هدفه،ويتشكل النزاع من تفاعل في المواقف والسلوكيات ،أي الادراكات المتناقضة والأفعال سواء،أكانت مباشرة أو غير مباشرة،والنزاع يبدأ من حالة التناقض إلى حالة الظهور ليدخل الأطراف في حالة العنف".[2] ينظر **"غالتونغ"** إلى النزاع على أنه مثلث يضم ثلاثة مفاهيم أساسية: تناقض، مواقف، سلوك، بحيث يشير التناقض إلى حالة النزاع الكامنة التي تتضمن عدم التوافق الحقيقي أو المتصور حول الأهداف و المصالح بين الأطراف، كما يتضمن النزاع الكامن وجهات نظر الأطراف، و التصورات الخاطئة عن بعضها البعض، والتي يمكن أن تكون سلبية أو ايجابية لكن الأطراف في النزاعات العنيفة تميل لوضع الصور النمطية المهينة للآخر، وغالبا ما تتأثر المواقف بالعواطف مثل الخوف والغضب، المرارة والكراهية أما الموقف فيتضمن الشعور والانفعالية، الاعتقاد المعرفي، الإرادة، العزم، أما السلوك فيشمل التعاون والإكراه مما يدل على التوفيق أو العداء، وفي النزاع العنيف يتميز السلوك بالهجمات المدمرة للأطراف ضد بعضها البعض. ويعتبر غالتونغ أن النزاع المتكامل هو الذي يضم المكونات الثلاثة التي تؤثر في بعضها البعض بدء بالتناقض فالمواقف ،نهاية عند السلوك، وهذا ما يعبر عن حالة النزاع الديناميكية.[3]

**<u>الشكل رقم 1</u>:** شكل يوضح مكونات النزاع الثلاثة عند "يوهانغ غالتونغ" والعلاقة بينهم .




**Source : Rams botham Paint , Introduction to Conflict Resolution : Concepts and Definitions, in:**

**https://www.polity.co.uk/ccr/contents/chapters/1.pdf, 21/03/2015, P 10 .**

**تعريف كرستوفر ميتشل :**

---

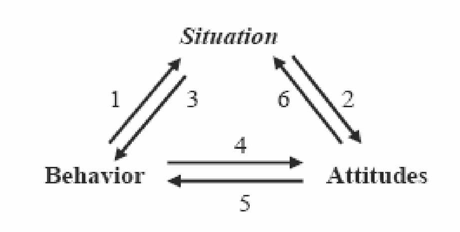
[1] Michel Nicholson **,conflict analysis** ,London the English universities , press ltd st Paul's House,1970.p2.

[2] Johan Galtung **,theories of conflict , dimensions ,negations ,formations,** university of hawaii,1973 pp 35.36.

[3] Rams Botham Paint, **Introduction to Conflict Resolution: Concepts and Definitions**, in: **https://www.polity.co.uk/ccr/contents/chapters/1.pdf ./03/2015/. p 9.**

حسب **ميتشل** فالنزاع عبارة عن هيكل يتكون من ثلاثة أجزاء: مواقف ، سلوك و حالات التفاعل بين الجهات الفاعلة ولتبسيط هيكل النزاع صاغ نموذجه المعروف باسم نموذج الصراع السياسي العسكري الذي ينطبق على صور تغيرات النزاعات الدولية التي يشهدها المجتمع(اقتصادية و بيئية، أمن بشري) التي أصبحت لديها جوانب التفاعل الإقليمي والدولي كما هو موضح في الشكل الآتي:

**الشكل رقم 2:** شكل يوضح مكونات النزاع الثلاثة عند كريستوفر ميتشل والعلاقة بينهم .




**Source: Niklas L.P.Swanstom and Mikael S.Weissmann, Conflict, Conflict Prevention,Conflict Management and beyond: a conceptual exploration, Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies Program, Semmer 2005,p8.**

**من خلال هذا الشكل نلاحظ :**

**1** ـ تأثير السلوك على الحالة: الفشل في الوصول إلى الغايات المستهدفة خصوصا الهامة مما يخلق الإحباط وزيادة الرغبة في الوصول إلى هذه الأهداف.

2 ـ تأثير الحالة على الموقف: تعارض الأهداف، عدم الثقة وزيادة الشك بين الفاعلين.

3 ـ تأثير الحالة على السلوك:النجاح يمكن أن يعرض أسئلة جديدة في النزاع، كزيادة المطالب.

4 ـ تأثير السلوك على المواقف: التدمير يزيد الكراهية، والنجاح يمكن أن يؤثر على تضامن الجماعة.

5 ـ تأثير الموقف على السلوك: التوقعات مثل الشك في هجمات ثانية من الأعداء التقليديين فهذا سيؤثر على التخطيط الدفاعي والإجراءات الوقائية.

6 ـ تأثير الموقف على الحالة: كلما استمر النزاع يتم عرض المزيد من الأسئلة حول مسارات النزاع .

إن الفشل في تحقيق أهداف معينة تخلق لنا حالة إحباط وهذا الأخير يؤدي إلى خلق حالة تعارض في هذه الأهداف.كما أن الحالة سواء كانت إحباط أو نجاح يمكن أن تخلق مطالب جديدة في النزاع وهذه المطالب تزيد من الحقد والكراهية ،كما أن الشك في توقعات الأعداء يؤثر على التخطيط الدفاعي ،وقد يؤدي إلى عرض مزيد من الأسئلة حول النزاع.

كما عرفها **توماس شيلينغ** : **"**هو مواجهة يسعى كل طرف أثنائها جاهدا لتحقيق الربح،عندئذ يوصف سلوك الخصم بواسطة ألفاظ مثل واعي ،سليم ،رفيع،..ويتجه الأطراف في هذه المواجهة إلى البحث عن قواعد تسمح لهم بضمان أفضل الفرص للنجاح **"**. [1]

**أما جون بورتون :"** إن نزاعا يبدوا أنه يدور حول اختلافات موضوعية للمصالح ويمكن تحويله إلى نزاع له نتائج ايجابية،وهي التعاون على أساس وظيفي من أجل استغلال الموارد المتنازع عليها**"**.

وعليه فالنزاع هو اصطدام إرادات دولتين أو أكثر بمعنى اختلاف أهداف ومواقف وتصورات مصالح الأطراف،التي تسعى إلى تحقيقها دون اللجوء إلى العنف المادي.

**كينيث بولدينغ: "**النزاع هو حالة أو وضعية تنافسية يكون فيها طرفان أو أكثر مدركان لعدم تطابق محتمل

لوضعيتهم المستقبلية التي يمكن لأحد الأطراف أن يحتل فيها مكان الآخر بما لا يتطابق مع رغباته". [2]

فمن خلال تعريفه للنزاع حدد الأطراف بالدول أما السلوك النزاعي عنده فهو عبارة عن وضعية تنافسية ومصدر النزاع هو تناقض في الرغبات أما تصنيف النزاع فهو نزاع دولي.

النزاع الدولي هو الوضع الناشئ عن اصطدام وجهات النظر بين دولتين أو أكثر أو تعارض مصالحهما حول موضوع أو مسألة ما وبدت هذه الأمور للوهلة الأولى متناقضة بينهما ولكن في حالة التقارب بين الطرفين يمكن معالجة هذا الخلاف وحله حلا سلميا بالطرق الودية والدبلوماسية. وكثيرا ما يحدث الخلاف على الأرض،مثلا هناك طرف يرى له حقوق على قطعة من الأرض بينما الطرف الآخر يدعي لنفسه الحقوق عليها.وتدور كثيرا من المنازعات على الحدود بين الدول والمياه والموارد والطاقة والمعادن والصيد والرعي وربما التجارة والاستثمار بالإضافة إلى الصراع على الحقوق والحريات والعدالة والمساواة والمشاركة والانفصال والحكم الذاتي والنزاعات الأخرى العرقية والطائفية وغيرها.

ويقصد بالنزاع الدولي كما أشار إليه **قرار** محكمة العدل الدولية الدائمة بتاريخ30أوت 1924 بأنه"خلاف بين دولتين على مسألة قانونية،أو حادث معين،أو بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أو مصالحهما" وبهذا يمكن التمييز بين فئتين من المنازعات الدولية أحدهما منازعات ذات طابع قانوني (وهي المنازعات التي تحل عادة بالوسائل القانونية)،والأخرى منازعات ذات طابع سياسي( وهي التي يتم حلها بالوسائل الدبلوماسية). [3]

ويعرفه **"يوسف ناصف حتى"** بأنه"تصادم أو تعارض بين اتجاهات مختلفة،أو عدم التوافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره ،يكمن النزاع إذن في عملية التفاعل بين طرفين اثنين على الأقل ويشكل هذا التفاعل معيارا أساسيا لتصنيف النزاعات بشكل واسع. [4]

---

[1] Burton John**, deviance, terrorism and war**, Oxford: Mant in nabertston company, 1979, p 228.

[2] Abdelkrim Kibech **,general theories of international conflict**, unpublished work , Constantine 2005, p,p 10 ,11.

[3] صالح يحيى الشاعري ، **تسوية النزاعات الدولية سلميا** ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، ط1، 2006 ، ص21 .

[4] يوسف ناصيف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية** ، بيروت : دار الكتاب العربي ، ط1 ،1985،ص293.

وفي تعريف آخر"**النزاع الدولي**"هو تنازع وتصادم إرادات ومصالح الدول الوطنية،هذا التنازع والتصادم يكون ناتجا عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها ومواردها وإمكانياتها مما يؤدي إلى تصرفات وسياسات تختلف أكثر مما تتفق عليه،وعلى الرغم من هذا تبقى أغلب النزاعات بعيدة على نقطة الحرب. [1] ولهذا نجد ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية فريدة من نوعها من حيث أنها تختلف عن بقية ظواهر العلاقات الدولية وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى تنوع وكثرة أبعادها وكذا تعقد وتقاطع الأسباب المؤدية لها التي تنتج عنها بطبيعة الحال نتائج مختلفة".

ومن جهة **نظر قانونية**،النزاع الدولي: " يقصد به ذلك النزاع الذي ينشأ بين دولتين أو بوجه عام بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي ،ويتضمن وجود مطالب أو ادعاءات من قبل أحد الأطراف الدولية بخصوص مسألة أو موضوع محدد وأن تتقابل هذه المطالب أو تلك الادعاءات بالرفض أو بادعاءات من جانب الطرف الآخر" . [2]

**تصنيف النزاعات الدولية**: يساعد تصنيف النزاعات في محاولة فهم واستيعاب وتحديد العوامل التي تؤثر في كل فئة منها وبالتالي يساهم في مجال آخر في فهم الضوابط لسلوكيات الأطراف المختلفة،وكذلك الإمكانات المتاحة أمام هذه الأطراف واستشراف سلوكياتها في إطار كل فئة من فئات النزاع.وهناك عدة تصنيفات للنزاعات حسب معايير مختلفة بعضها نسبي غير محدد بدقة.

يقوم أي تصنيف بسيط للنزاعات المسلحة على معيارين اثنين غير محددين بدقة أولهما السمة العامة للنزاع (دولي أم داخلي) وثانيهما حجم النزاع (كبير أم صغير) إذن حسب هذا التصنيف هناك أربع أنواع من النزاعات المسلحة هي:

1 - **نزاع دولي كبير**:نزاع مفتوح تشترك فيه أطراف عديدة ورئيسية وهو يتسم بحدة قتالية كبيرة وعادة لا يمكن احتوائه إلا في إطار حل شامل.

2 - **نزاع داخلي صغير:**وهو عادة من نوع الحوادث الحدودية التي يمكن أن يتم التوصل إلى إيقافها بسهولة نسبيا بعد تفاوض مباشر أو بواسطة قوة كبرى أو إقليمية تستطيع أن تمارس ضغطا لاحتواء النزاع.

3 - **نزاع داخلي كبير**:وهو يشمل الثورات والحروب الأهلية الواسعة النطاق وقد يتحول إلى نزاع خارجي عبر اجتذاب أطراف خارجية ويتطلب جهدا كبيرا سياسيا أو عسكريا لاحتوائه.

4 - نزاع داخلي صغير: ويتمثل في أعمال عنف محدودة وغير متكررة يمكن احتوائها بسهولة . [3]

**مفهوم النزاع الاثني:**هو نوع من التفاعل بين جماعتين أو أكثر تختلف كل جماعة منها عن الأخرى في العادات والتقاليد واللغة والدين وسمات أخرى مميزة كالأصل والملامح الفيزيقية.إلا أن هذا التفاعل يتسم بإتباع الطرفين لأهداف متعارضة والسعي لتحقيقها في ان واحد . عندما لا يتحول الاضطهاد الاثني إلى صراع اثني فغالبا إما يكون ذلك لضعف الجماعة المعرضة للاضطهاد .تتحول المشكلات الاثنية إلى صراعات اثنية مع ضعف سلطة

(1) حسين بوقارة، **مرجع سبق ذكره** ، ص 7 .
(2) حساني خالد ، **مدخل إلى حل النزاعات الدولية** ، الجزائر : دار بلقيس ، دط ،2011 ، ص15 .
(3) **المرجع نفسه** ، ص ، ص 15 ، 16 .

الدولة،وربما تضعف المشكلات الاثنية ذاتها الدولة ،أو لأن الدولة تتفكك لأسباب أخرى جعلت الأفراد يعودون لولاءات أقدم وأكثر تقليدية. [1]

**ومن أهم مميزات النزاعات الاثنية:**

- ارتباطها من حيث وجودها بالدول متعددة الاثنيات سواء كانت متقدمة أو متخلفة.- تستخدم فيها مختلف وسائل العنف ،الحرب النظامية وحرب العصابات ،التطهير العرقي وعمليات الاختطاف والاغتيال والمظاهرات. [2]

- تعتبر خاصية الانتشار من أهم وأبرز مميزات الخلافات العرقية إذ نجد أن هناك خلافات تتخذ بعد داخلي (وطني إلا أنها عبر تطور مسار النزاع تأخذ البعد الإقليمي فالدولي،ويوجد نوعين للانتشار، النوع الأول **انتشار تصاعدي** بحيث ينطلق من مستوى الجماعة العرقية كمستوى قاعدي للنزاع لينتهي هذا الأخير إلى دول خارج الإقليم الذي يعرف النزاع،أما النوع الثاني فهو **انتشار تنازلي** الذي يبدأ من مستوى الدولة المتدخلة التي تعتبر بمثابة الفاعل الرئيسي في النزاع الاثني ، بينما الاثنيات مجرد امتداد لسياسة الدول المتدخلة،لتتدخل لاحقا الأطراف الدولية لتسويةالنزاع. [3]

**تعريف النزاع الاجتماعي المزمن:** يعتبر **"أدوارد أزار"** من بين المفكرين الذي قاموا بدراسة النزاعات المزمنة خاصة ذات البعد الطائفي حيث يرى أن النزاع الاجتماعي المزمن هو مصطلح يشير إلى الحالات التي تتسم بالصراع لفترات طويلة في كثير من الأحيان تكون عنيفة، من جانب الجماعات الطائفية من أجل تلبية الحاجات الأساسية مثل **الأمن والاعتراف والقبول وصول عادة للمشاركة السياسية والمشاركة الاقتصادية.** تتكون الجماعات الطائفية على أساس العرق أو الدين أو الثقافة ،وتعتبر الهوية أحد مصادر النزاع. [4]

وذكر **"ادوارد أزار"** أربعة مصادر لهذا النزاع:

1 - المكون الطائفي.

2 - الحرمان من الاحتياجات الإنسانية.

3 - حكم دور الدولة.

4 - الروابط الدولية.

---

[1] مصطفى علوي ، **الوطن العربي وكومنولث الدول المستقلة**، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، دط ، 1994، ص181.

[2] أحمد وهبان ، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية** ، الإسكندرية : الدار الجامعية ، ط2 ، 2004 ، ص 313 .

[3] Horowitz, Donald**, "Structure and strategy in Ethnic conflict"** , The world Bank, April ,in : **http/:www.worldbank.org/html/read/abcd/horowitz.pdf.15/03/2015,p 2.**

[4] Cordula Reimann, **why are violent Intra State Conlicts proctracted? Looking at Azar's Model of Protracted Social Conflict from a Gender-sensitive Perspective** in : **http//www.bradford.ac.uk/ssis/…conflict-and…/reimann.pdf. 19/03/2015.p4.**

**التعريف الإجرائي** : من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أن كل تعريف ركز على عنصر من عناصر النزاع. مع العلم أن التعريف الإجرائي للنزاع يعطينا صورة واضحة حول النزاع سواء فيما يخص أطراف النزاع أو أسبابه وعليه يمكن تعريف النزاع من الناحية الإجرائية : أنه يحدث عادة بين شخصين أو مجموعة من الأشخاص أو دولتين أو مجموعة من الدول بسبب الاختلاف في الادراكات والمصالح والأهداف حول القيم المادية والمعنوية كالموارد الطبيعية أو الهوية....الخ، وبالتالي فهو تصادم أو عدم الاتفاق حول أهداف الأطراف ، ويكون عن وعي هذه الأطراف وادراكاتهم وعدم الانسجام والتوافق بينهم.

**المطلب الثاني: مفهوم التوتر الدولي والأزمة الدولية:**

**1 - مفهوم التوتر الدولي** : التوتر الدولي هو: ذلك القلق النفسي الذي يسود العالم بأسره،وينشأ عن أسباب متعددة تهدد السلام العالمي ، وينذر بحرب محلية أو إقليمية قد تتحول إلى حرب عالمية . [(1)] لذلك يشير إلى حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح أو ربما الرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام ،غير أنه يبقى في هذا الإطار دون أن يتعداه ليشمل تعارضا فعليا وصريحا وتهديدا متبادلا من الأطراف للتأثير على بعضهم البعض وعليه فالتوتر هو حالة تسبق حدوث النزاع ، [(2)] وكثيرا ما رافقت انفجار النزاع وأسباب التوتر في الغالب مرتبطة بشكل وثيق بأسباب النزاع إلى جانب ذلك فإن التوترات إذا تحولت إلى شكل خطير قد تكون بدورها عاملا مساعدا أو رئيسا لحدوث النزاع طالما أنه توتر على عملية صنع القرار .

ويختلف النزاع عن التوتر كونه بمجرد حدوثه في العلاقات ،تبقى العلاقات التعاونية قائمة هذا على عكس النزاع إذا قام فإن كل أشكال التعاون تختفي. [(3)]

ومن أهم أسباب التوتر الدولي نذكر ما يلي على سبيل المثال لا الحصر:

1 - قتل رئيس دولة كبرى أو رئيس حكومتها.

2 - توجيه تهديد من دولة كبرى إلى دولة أخرى يتضمن التلويح بالحرب .

3 - حشد الجيوش على الحدود .

4 - الاعتداء على إحدى الدول .

5 - تحويل أساطيل الدول كبرى نحو جهة معينة .

6 - خرق إحدى معاهدات السلام والأمن المتبادل .

7 - حدوث انقلاب في دولة مهمة يغير من موازين القوى العالمية .

---

(1) موسى بن قاصير ، **البعد الديمغرافي في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، فرع علاقات دولية ودراسات إستراتيجية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2008 ، ص17.

(2) فؤاد جدو ، **دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية حالة منظمة أطباء بلاحدود** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص سياسة مقارنة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2010 ، ص 10 .

(3) عدنان السيد حسين ، **العرب في دائرة النزاعات الدولية** ، لبنان : مطبعة سيكون ، دط ، 2001 ، ص 25 .

8 - اكتشاف معدات حربية أشد فتكا من شأنها تهدد السلام العالمي. [1]

فالتوتر إذن هو حالة من الشدة والانفعال تعبر عن بداية خروج النزاع من مرحلته الكامنة إلى العلن ، فتوتر العلاقات بين الدول خاصة بين تلك التي تتبنى نهجا نزاعيا فيما بينها وكثيرا ما ترافقه الحملات الدعائية والهجمات الإعلامية ، فالتوتر إذن يعكس حالة من الخوف والعداء والرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام فأسباب التوتر في الغالب مرتبطة بشكل وثيق بأسباب النزاع . [2]

حسب **"مارسيل ميرل"** التوتر الدولي هو:**"** مواقف نزاعية لا تؤدي مرحليا على الأقل إلى اللجوء للقوة. [3] إذن فالتوتر يعتبر المرحلة الأولى التي تؤدي إلى السلوك النزاعي ، حيث أن صانعي القرار تنتابهم لحظات من الشك اتجاه سلوك الآخرين ، مما يجعلهم يتصرفون بطريقة قد تستنفر الدول الأخرى ، لتحدث بذلك شرخا في العلاقات ومنه قد تتجه الدولة للدخول في صراع مع الأطراف الأخرى **"**.

وعليه فالتوتر ليس كالنزاع ، لأن هذا الأخير يشير إلى تعارض فعلي وصريح وجهود متبادلة بين الأطراف للتأثير على بعضهم البعض . [4]

يختلف **التوتر عن النزاع**، إذ يشير التوتر إلى حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح أو ربما الرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام. والتوتر حالة سابقة على النزاع وكثيرا ما رافقت انفجار النزاع، كما أن أسباب التوتر هي في الغالب مرتبطة بأسباب النزاع، كما أن التوترات إذا تحولت إلى شكل خطير قد تكون بدورها عاملا مساعدا أو رئيسا لحدوث النزاع.

يعتبر التوتر بداية لحالة نزاعية، و لا يتعارض وجوده مع وجود حالات التعاون. بينما النزاع هو حالة صراعية لا تتضمن علاقات تعاون.

باعتبار أن التوتر كمرحلة سابقة للنزاع فهو لا يؤدي وحده إلى الصراع وإنما يعود ذلك إلى ميل الأطراف لاستخدام أو إظهار سلوك النزاع، بمعنى أن الشك والريبة وعدم الثقة بين الأطراف ليست كافية لتوليد النزاع بين الأطراف، وإنما المهم الموقف المتعارض لأطراف النزاع، ويذهب **هولستي Holisti** في هذا الإطار إلى أن العداوة **Antagonism** والريبة والشك لم تكن شروطا كافية لحدوث صراع أو أزمة. أي أن التوتر قد لا يتحول إلى نزاع إذا تمكن الأطراف الحد من شدة التعارض في المواقف ، وذلك بإدارة هذا التوتر بطريقة عقلانية. [5] والتوتر من الناحية الإجرائية : "وضع انفعالي يأتي بعد الأزمة ، يعبر عن الخوف بسبب انعدام الثقة ،وهذا ما يولد العداء ضد الطرف الآخر ، والرغبة في الانتقام و السيطرة ، ليعبر عن بروز نزاع بعد ما كان هذا الأخير كامنا .

وعند المقارنة بين التوتر الدولي والنزاع الدولي، فإننا نجد أن التوتر الدولي يسبق النزاع الدولي وأقل حدة منه، ولا نتصور وجود هناك نزاع دولي بلا توتر دولي ، ومنه فإن النزاع الدولي أهم وأشمل من التوتر الدولي ، فعلاقة التوتر الدولي بالنزاع الدولي هي علاقة جزء بكل ، فكلما كانت درجات التوتر الدولي خطيرة تتميز بالشك والتناقض

---

[1] موسى بن قصير ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 17 .
[2] أحمد فؤاد أرسلان ، **نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة** ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، دط ، 1986، ص 19 .
[3] عبد العزيز جراد ، **العلاقات الدولية** ، الجزائر : المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،دط، 1992 ،ص،ص 95، 96.
[4] موسى بن قاصير ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ،ص 17، 18 .
[5] عبد العزيز جراد ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 95 .

في المصالح وإظهار سلوك النزاع واستمرار الأطراف في هذا الوضع ، فإن ذلك يمهد احتمال الدخول في نزاع دولي ، والعكس صحيح .

**2 - مفهوم الأزمة الدولية** : الأزمة ظاهرة إنسانية وجزء من نسيج الحياة منذ العصور القديمة ومتلازمة للإنسان وهي تنشأ في أية لحظة وفي ظروف مفاجئة نتيجة ظروف داخلية أو خارجية تخلق نوع من التهديد للدولة أو المنشأة أو الفرد ويتحتم التعامل معها للقضاء عليها أو التقليل من شأنها والحد من خسائرها وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية حتى أنها أصبحت سمة من سمات الحياة المعاصرة للإنسان والمجتمعات والدول، الأمر الذي أدى إلى الاهتمام بها وبإدارتها كأسلوب وقائي ومستقبلي للتكيف مع التغيرات المفاجئة التي قد تحدث قبل حدوث الأزمة أو أثناء حدوثها . وقد ازدادت الأزمات وخطورتها في العصر الحالي حتى أن مصطلح الأزمة أصبح من أكثر المصطلحات شيوعا واستخداما وعلى كافة الأصعدة والمستويات فهناك أزمة اقتصادية وأزمة سياسية وأزمة اجتماعية وصحية كما توجد أزمة دولية وأزمة إقليمية .

ومن هنا نجد أن الأزمة: موقف مضطرب ومتوتر ينتج عنه إحساس بالخطر يتطلب مجهودا للتعرف على الأزمة الدولية، وتعد الأزمة من أكثر المصطلحات تداولا في مختلف الأنظمة والتخصصات وأيضا في مختلف المستويات. من الفرد إلى المجتمع والمنشأة والدولة حتى أن تعريفاتها تعددت وتنوعت حسب نوع الأزمة ومستواها.

ويرى **"كارل سلايكي"** أن الأزمة هي " حالة مؤقتة من الاضطراب واختلال التنظيم ، يمكن النظر إلى الأزمة على أنها وضع أو حالة يحتمل أن يؤدي فيها التغيير في الأسباب إلى تغير فجائي وحاد في النتائج ".

كما تعرف الأزمة على أنها :

1 - الأزمة ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن ويمثل نقطة تحول في حياة الفرد أو الجماعة أو المنظمة أو المجتمع وغالبا ما ينتج عنه تغيير كبير.

2 - الأزمة حالة توتر ونقطة تتطلب قرار ينتج عنه مواقف جديدة - سلبية كانت أو ايجابية - تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة .

3 - الأزمة فترة حرجة ، أو حالة غير مستقرة تؤدي إلى حدوث تغيير حاسم .

لقد ركزت التعاريف السابقة على أن الأزمة ظرف انتقالي أو حالة مؤثرة عصيبة في فترات حرجة ونقاط تحول مفاجئ تهدد كيان المنشأة أو الدولة . [1]

كما عرفها **"وليام كونت"** بقوله **:"** إن الأزمة الدولية بطبيعتها تطرح اقتراحات سائدة عن الواقع بطريقة خاصة وحادة وعندما يواجه صانعي القرار السياسي بهذا الواقع بطريقة مفاجئة تتسم بوجود خطر محقق وعدم يقين بما سيحدث**"**.

---

[1] علي بن هلهول الرويلي ، **إدارة الأزمة وإستراتيجية المواجهة** ، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، د ط ، 2011 ، ص - ص 1 - 3.

ويعرف **"جلن سنايدر"Snyder "و" ديزينج diesing"** الأزمة الدولية بأنها " تسلسل تفاعلي بين حكومة دولتين أو أكثر في صراع شديد لا يصل إلى درجة حرب حقيقية ولكن يحوي بين طياته بدرجة كبيرة احتمالية نشوب تلك الحرب". [1]

وفي مجال الأزمات الداخلية هي: "حدث مفاجئ يهدد حالة الأمن والمصلحة القومية وتتم مواجهته في ظروف تتسم بضيق الوقت وقلة الإمكانات ويترتب على تفاقمه نتائج خطيرة . [2]

ويعرفها **"صلاح الدين فوزي** "بأنها "حالة طارئة ومفاجئة تنذر بخطر يهدد الدولة أو مؤسساتها مما يوجب ضرورة التصدي والمواجهة بقرارات رشيدة وسريعة على الرغم من ضيق الوقت وقلة المعلومات أي في ظل أزمة في الوقت وفي المعلومات المتاحة".

أما الأزمة من الناحية الاجتماعية فهي تعرف على: **"**أنها خلل وعدم توازن في عناصر النظام الاجتماعي في ظل من التوتر والقلق والشعور بالعجز لدى الأفراد وعدم القدرة على إقامة علاقات إنسانية واجتماعية وظهور قيم ومعايير أخلاقية مغايرة للثقافة السائدة**"**.

أما الأزمة السياسية فهي متعلقة بمظاهر الصراع الدولي والنزاع بين الحكومات والدول وترتبط أيضا بعنصر التهديد للمصالح الدولية والأمن الوطني للدول .

كما أن الأزمة العسكرية ناتجة عن صراع مسلح تستخدم فيه القوات المسلحة مع الدول أخرى أو التهديد باستخدامها يخلق نوعا من التوتر والأخطار التي قد تهدد المصالح الوطنية.

وعرفتها **"كورال بل"Coral Bell** في كتابها اتفاقيات الأزمة بأنها **:"**ارتفاع الصراعات إلى مستوى يهدد بتغير طبيعة العلاقات الدولية بين الدول**"** .

ويشير **"روبرت نورت" Bobert North** إلى أن الأزمة الدولية **:"** هي عبارة عن تصعيد حاد للفعل ورد الفعل أي هي عملية انشقاق تحدث تغيرات في مستوى الفعالية بين الدول **"**. [3]

نلاحظ من خلال هذه التعاريف :أن الأزمة تعبر عن حالة من عدم الاستقرار الفجائية التي تؤثر على النظام الدولي، تحدث في غالب الأحيان بشكل مفاجئ قد تؤدي إلى النزاعات ولكن ليس بالضرورة كل الأزمات قد تؤدي إلى النزاعات،ويصعب مواجهتها بسبب ضيق الوقت.

فقد عرف **"كينيث بولدينغ"** الأزمة الدولية : **"**بأنها نقطة تحول العلاقات الدولية أو النظام السياسي ، أي أن الأزمة الدولية إنما هي أزمات النظام السياسي . ويتناول هذا التعريف الأزمة باعتبارها ظاهرة دولية تحدث في إطار النظام الدولي نتيجة للتفاعلات القائمة بين وحداته ، وتنطوي على أخطار محتملة تهدد العلاقات الدولية**"**.

وقد عرف **"هولستي"**: الأزمة الدولية على "أنها إحدى مراحل الصراع ومن أبرز مظاهرها هي أحداث مفاجئة غير متوقعة من جانب أحد الأطراف تؤدي إلى رفع التوتر والتهديد إلى درجة ترغم صانعي القرار على اختيار

(1) **المرجع نفسه** ، ص 4 .

(2) Lioyd.W.Singer and Jan Reber **A crisis management system security management** N. Y.US , September 1987, PP , 8,9 .

(3) علي بن هلهول الرويلي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 4، 5 .

البديلين إما الحرب أو الاستسلام . ويؤكد هولستي من خلال هذا التعريف أن الأزمة لا يمكن أن تحدث إلا إذا كان هناك صراع دولي مسبق بين طرفي الأزمة المعنيين". [1]

وقد عرف **"مايكل بريشر"** الأزمة اعتمادا على الظروف التي ترافقها فيؤكد على أن الأزمة هي : حالة ترافقها ظروف أربعة ضرورية تفي بغرض قيامها ويرى **"بريشر"** أن الظروف الأربعة هي :

1 - تهديد القيم والمصالح العليا .

2 - تغيير في البيئة الداخلية والخارجية.

3 - احتمالية استخدام العنف والقوة العسكرية.

4 - ضيق الوقت ومحدودية عند الاستجابة .

ويعرف "اري **اوفري**" الأزمة بأنها حالة التغيير في المحيط الخارجي والتي سوف تدرك في إطار وقت محدود، وكذلك مع اتخاذ وضع لمواجهة تهديد القيم والمصالح القومية ، ويؤكد كل من "بيشر" و"اوفري" على الحقائق التالية:

1 - إمكانية تغيير العلاقات في المستقبل بين أطراف الأزمة .

2 - ضيق الوقت المتاح للاستجابة .

3 - وجود تهديد للقيم والمصالح هو أحد الأسباب لمواجهة الأزمة.

4 - حالة التوتر المصاحبة لعملية اتخاذ القرار .[2]

فالأزمة هي تحول فجائي عن السلوك المعتاد بمعنى تداعي سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوب موقف مفاجئ ينطوي على تهديد مباشر للقيم ، أو المصالح الجوهرية للدولة ، مما يستلزم ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وفي ظروف عدم التأكد وذلك حتى لا تنفجر الأزمة في شكل صدام عسكري أو مواجهة. [3]

ويقترب مفهوم الأزمة من مفهوم النزاع ، الذي يجسد تصارع إرادتين وتضاد مصالحهما ، إلا أن تأثيره لا يبلغ مستوى تأثيرها الذي يصل إلى درجة التدمير. كما أن النزاع يمكن تحديد أبعاده واتجاهاته وأطرافه وأهدافه، التي يستحيل تحديدها في الأزمة، وتتصف العلاقة النزاعية دائما بالاستمرارية، وهو ما يختلف عن الأزمة التي تنتهي بعد تحقيق نتائجها السلبية أو التمكن من مواجهتها.

(1) غيث سفاح وقحطان حسين طاهر ، **ماهية الأزمة الدولية** ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 42 ، 2002 ،ص 4 .

(2) Arie ofri . **crisis and Opportunity for casting , orbid** , a journal of world Affairs , vol , 26 .no.4. winter 1983.p-p72- 82.

(3) عليوة السيد ، **إدارة الأزمات والكوارث (حلول عملية – وأساليب وقائية )** ، القاهرة : مركز القرار للاستشارات ، دط ، 1997 ، ص6.

**تعريف إجرائي للأزمة:** "هي عبارة عن تهديد مفاجئ لصانع القرار بسبب تغير البيئة الداخلية والخارجية وعدم إدراك تداعيات هذا التغير،وبالتالي يصعب فيها اتخاذ القرار نتيجة لضيق الوقت وترتبط نتائجها بكيفية إدارتها من الأطراف المعنية بها" .

**المطلب الثالث: مفهوم الحرب والصراع الدولي**

**1 - مفهوم الحرب :**

يعتبر مفهوم الحرب من بين المفاهيم الشائعة في العلاقات الدولية ،وهي كحالة من الحالات التي تصل إليها النزاعات بين الدول متمثلة في مواجهات مسلحة ، بين دولتين أو أكثر عن طريق القوات النظامية ، وهي قديمة قدم المجتمعات الإنسانية.

ولقد قدمت تعريفات كثيرة للحرب في العلوم السياسية و القانون الدولي ، واختلفت تبعا لدوافعها وأحجامها والزمن الذي تستغرقه والآثار والنتائج التي تخلفها ، لأن الحرب في كل الأحوال تعد انتقال من حالة السلم إلى حالة متناقضة تماما وهي حالة النزاع العنيف ، لذلك كانت الشعوب منذ القدم تتوق إلى السلم وتنبذ الحرب ونتائجها الوخيمة ، وتنادي بتحريمها ، ولم تمر حقبة من التاريخ لم تكن هناك حرب في جهة من العالم . [1]

ولقد اختلف الفقهاء في تعريف الحرب( war )، وقد أسهم هذا الاختلاف في زيادة تباين المنظومات القيمية والاجتماعية، وطبيعة نظرتها إلى الحرب كوسيلة لتحقيق أهداف معينة ، هناك من يرى بأن الحرب هي :" قتال مسلح بين الدول يهدف إلى تحقيق أغراض سياسية أو قانونية أو اقتصادية أو عسكرية" ، ويظهر من التعريف أن الحرب تتميز بالخصائص التالية:

**أولا:** أن الحرب قتال بين الدول ، فهي تختلف عن الحرب الأهلية أو الحملات المسلحة ضد الثوار ، لأنها قتال بين قوات حكومية للدول .

**ثانيا:** أن يكون هذا القتال قتالا مسلحا بين قوات عسكرية للدولتين المتحاربتين .

**ثالثا:** تهدف الحرب إلى تحقيق غرض معين سواء أكان هذا الغرض سياسيا أم قانونيا أم عسكريا.

**رابعا:** تجري الحرب وفق قواعد حددها القانون الدولي، وهذه القواعد أما أن تكون قواعد عرفية أو اتفاقات دولية. [2]

حيث يعتبر **"كارك فون" و"كلاوز فتز"** أن الحرب ليست شيئا مختلفا عن المبارزة على نطاق واسع ، فالحرب عملا من أعمال العنف ، يستهدف إكراه الخصم على تنفيذ إرادتنا ، فالعنف بالمعنى البدني (لأنه لا وجود أخلاقي إلا في مفهوم القانون الدولي) هو إذن الوسيلة ، أما الغاية فهي فرض إرادتنا على الخصم.

فالحرب تعبر عن ظاهرة استخدام العنف والإكراه كوسيلة لحماية مصالح أو لتوسيع نفوذ أو لحسم خلاف حول مصالح متعارضة بين طرفين من البشر بوسيلة العنف، وأقصى ما توصل إليه الإنسان من وسائل إدارة الحروب. ولذلك فهي حالة استثنائية في حياة الدول، لأن الأصل فيها هو الحياة الطبيعية العادية أي السلم .

---

(1) موسى بن قاصير ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ، ص 13 ، 14 .
(2) خالد المعيني ، **الصراع الدولي بعد الحرب الباردة** ، دمشق : دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع ، ط1، 2009 ، ص ،ص 55 ، 56 .

في حين يعتقد البعض العكس ، أي أن الأصل هو الحرب كما يقول **"ريمون أرون" R.Aron** حسب المثل البريطاني، بأن السلام ما هو إلا فترة راحة بين حربين ، وهي بذلك تتقاطع مع تعريف الإستراتيجية حسب تعريف **"بازيل"** في عام 1967 بأنها :وضع الإمكانيات العسكرية من أجل بلوغ نهايات وأهداف سياسية .[1]

إن فكرة الحرب تأخذ شكلا تدميريا ،دمويا بعد أن تتطور إلى أبعادها القصوى . فالتدمير والقتل على نحو متبادل هو الشكل المتطور للعنف الذي تنطوي عليه فكرة الحرب ،فعندما ينشب القتال فإنه يعبر عن نفسه كقوة ليست لذاتها فقط ، إنما هو قوة توجد وتصبح حقيقية ومترجمة عمليا بواسطة الأطراف المتحاربة ذاتها باستخدام وسائل القتال وأدواته المتنوعة إذن الحرب كفكرة تعبر عن ذلك القدر من التناقض القيمي والمفاهيمي في المكون الإيديولوجي والمصالح والأهداف بين أطراف يصعب التوفيق فيما بينها .[2]

أما **"جونسون"**، فيعرف الحرب على "أنها نزاع مسلح بين جماعات سكانية يمكن اعتبارها وحدات عضوية كالقبائل والأحزاب الدينية أو السياسية والطبقات الاجتماعية والاقتصادية وكذلك الدول بمعنى أنه يوسع مفهوم الحرب".

نلاحظ أن جونسون قدم تعريف موسع للحرب، كونها تشمل وحدات عضوية مختلفة ، كالقبائل ، الطبقات الاجتماعية أو الدول .

في حين يعرفها **"برتراند راسل"** على أنها ": تعد بمثابة نزاع بين مجموعتين تحاول كل منها قتل وتشويه أو تعطيل أكبر عدد ممكن من المجموعة الأخرى للوصول إلى هدف معين . أما ،"بيير" فيعتبر الحرب بمثابة قيام عنف دولي مباشر".[3]

نلاحظ من خلال هذا التعريف أن الحرب تكون بين مجموعتين ، تحاول كل مجموعة إلحاق الضرر بالمجموعة الأخرى عن طريق استعمال كل الوسائل المتاحة، أي استعمال العنف المباشر من أجل تحقيق أهداف معينة .

ويذهب **"هيدلي بول" Bull** إلى أن الحرب "عنف منظم تقوم به وحدات سياسية ضد بعضها البعض ، بالإضافة إلى شرط شائع الاستخدام بين العديد من الدراسات الكمية للحرب ، وهو أن واحدة على الأقل من الوحدات السياسية المكتنفة يجب أن تفقد ما لا يقل عن ألف قتيل في المعركة. يمثل هذا تدبيرا اعتباطيا، بطبيعة الحال، بيد أنه تم الاتفاق عليه بين الباحثين في هذا الميدان ".

لقد تطورت أهداف الحرب على مر القرون ، ورغم أننا لا نعرف إلا القليل عن الحرب في عصور ما قبل التاريخ، لكننا نستطيع أن نفترض على نحو معقول أنها نشأت عن صراعات على النساء ، وآبار السقي ، وأراضي الصيد والأراضي التي اعتبرت ذات قيمة لأسباب دينية أو اقتصادية ، وفي وقت مبكر أصبحت الحرب هي الوسيلة الرئيسية التي يسعى من خلالها الشبان ومجتمعاتهم إلى الحصول على الشرف ،الهيبة والمكانة .[4]

---

[1] حسين قادري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ، ص 14، 15 .
[2] عبد القادر محمد فهمي ، **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية** ، عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2010 ، ص95.
[3] حسين قادري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 15 .
[4] ريتشارد نيد ليبو ، **لماذا تتحارب الأمم ؟ دوافع الحرب في الماضي والمستقبل** ، ترجمة : إيهاب عبد الرحمن علي ،الكويت : دار المجلس الوطني الثقافي والفنون والآداب ، دط ، 2013 ، ص 20 .

كما يعرف "**ابنهايم** "**الحرب** بأنها : "نزاع بين دولتين أو أكثر تستخدم فيه القوات المسلحة من أجل الإخضاع أو فرض شروط المنتصر" .

الحرب باعتبارها نزاع مسلح قائم بين دولتين فأكثر تقدم عليها إحداها برضا وتجبر غيرها عليه ، وهي ذريعة تتوصل بها الدول لتحقيق مقاصد اقتصادية أو سياسية أو إقليمية. ولقد قدم بعض الباحثين تعريفا للحرب يعتمد على معايير كمية حيث اعتبر "**سنفر وسمول**" وكذلك "**دويتش وستفاس**" أن قيام الحرب يستوجب تحقيق ثلاثة شروط:

**1** - وجود ألف قتيل كحد أدنى نتيجة للنزاع المسلح.

2 - تحضير مسبق للنزاع عبر وسائل التعبئة والتجنيد والتدريب ونشر القوات المسلحة .

3 - وجود تغطية شرعية، أي أن هناك دولة أو وحدة سياسية تعتبر أن ما تقوم به ليس بمثابة جريمة بل هو واجب لخدمة أهداف جوهرية وشرعية. أما" **شارل روسو**" فإنه يعرف الحرب بأنها "عبارة عن صراع مسلح يقع بين الدول بهدف فرض التوجهات السياسية، باستخدام وسائل تم تنظيمها بموجب القوانين الدولية ، وهكذا فان الحرب تستلزم مضمون معنويا، فهي تعبر عن إرادة وعزم الدول التي تعيش في حالة من الاضطراب وتكشف عن هدفها " [1]

وباستخدام هذه المعايير، يمكن إعطاء تعريف دقيق للحرب تميزها عن أعمال العنف الأخرى، كالاشتباكات الصغيرة والمحددة وبعض أعمال الشغب التي تحدث أحيانا ، وهذا بالرغم من أن المعايير المستعملة غير محددة بشكل دقيق وعلمي وإنما تبقى نسبية في أغلب الحالات ، ويعرف قاموس العلاقات الدولية ، الحرب: "هي عبارة عن نزاع بين أكثر من حكومة أو داخل حكومة واحدة ، تستخدم فيه القوات المسلحة ".

كما أن الحرب تكون دائما من أجل قضايا حساسة كبيرة سواء اقتصادية أو سياسية ، تهدف الدولة أو كل طرف إلى محاولة تغليب وجهة نظره حولها ومنه يخرج منتصرا من هذه الحرب ، كما تعرف الحرب كذلك على أنها: "ذلك العنف الهائج والمنتظم الذي تسبغ عليه صفة القداسة وهي المجابهة الدموية بين مجموعات داخلية أو دولية لأغراض سياسية" والفرق بين الحرب والنزاع يظهر من خلال تعريف المحكمة العليا في نيويورك في قرارها عام 1961 بأنها: "فراغ عسكري بين دولتين لتحقيق أثار سياسية أو قانونية تنظمها قواعد قانونية خاصة تتعلق بالإعلان عنها وكيفية إدارتها ووسائل فضها ". [2]

إذن الحرب بهذا المعنى تنطوي على بعدين ، الأول يحكمه المنطق والجدلية وميدانه الفكر، والثاني تحكمه الآلية والحركة الميكانيكية لقوات الأطراف المتحاربة ، وميدانه أرض المعركة .

الأول: يتصل بالعلاقات البشرية وما ينطوي عليها من تناقضات وصراعات،وكما يقول "**كلاوزفيتز**" إن الحرب:"ليس نزاعا أو صراعا بين عناصر الطبيعة ، إنها قبل كل شيء واقع بشري ، وبتعبير أصح هي شكل من أشكال العلاقات البشرية... إن الحرب لا تخص ميدان العلوم ، ولكنها تخص الوجود الاجتماعي ... إنما هي نزاع بين المصالح الكبرى يسويه الدم ، وبهذا تختلف عن النزاعات الأخرى ".

---

[1] حسين قادري، **مرجع سبق ذكره** ، ص ،ص 15 ، 16 .

[2] Philipe Moreau Defalges , **Problèmes stratégiques contemporains** , Édition hachette , paris, 2em édition, lct ,1994 p.10 .

أما البعد الثاني : فانه يتصل بأدوات العمل العنيف ووسائله وغاياته ، حيث يتم توظيف القوة العسكرية إلى أقصى حدودها لحسم التناقضات والصراعات التي تتصف بها العلاقات البشرية . [1]

يمكن اعتبار الحرب على أنها عنفا منظما تستخدم فيه القوة المسلحة من أجل تحقيق أهداف محددة. ومن هنا يتبين لنا الاختلاف بين مفهوم الحرب ومفهوم النزاع، باعتبار الأولى أعلى درجات العنف ومرحلة متقدمة من النزاع.

ويرى **"بول"** أن العنف ليس هو الحرب ما لم ينفذ باسم وحدة سياسية ، لأن أهم ما يميز القتل في الحرب هو الطابع الرسمي ، ويضيف بأن العنف المنفذ باسم وحدة سياسية ليس حربا ما لم يكن موجها ضد وحدة سياسية أخرى، فالعنف الذي تلجأ إليه الدولة كإعدام المجرمين أو قمع القراصنة ليس حربا أيضا لأنه موجه ضد لأفراد . [2]

**2 - مفهوم الصراع الدولي**

يعد الصراع حتمية وملازمة للتغيير الاجتماعي ، وهو تعبير عن عدم التوافق في المصالح والقيم والمعتقدات ، التي تتخذ أشكالا جديدة تتسبب فيها عملية التغير في مواجهة الضغوط الموروثة ، كما يعد الصراع تنافس أو صدام بين طرفين أو اكثر من القوى أو الأشخاص الحقيقيين أو الاعتباريين (كالدول والشركات...الخ) يحاول فيه كل طرف تحقيق أهدافه ومنع الطرف الاخر من تحقيق ذلك بمختلف الوسائل .

فالصراع ظاهرة طبيعية في كل الميادين، يكون مباشرا أو غير مباشر، سلميا أو مسلحا أو واضحا أو كامنا. بهذا المعنى فإن الصراع هو حالة من اختلاف في المواقف والاتجاهات ، إذ يمكن اعتباره أعمق من النزاع ، وذلك عادة ما يكون الحديث عن إدارة الصراع وليس حله ، باستخدام مختلف وسائل حل النزاعات ، فالصراع أوسع مثل الصراع الحضاري بين الإسلام والغرب ، والصراع الإيديولوجي بين ما كان يعرف بين المعسكر الشرقي والغربي، إذ غالبا ما يمتد الصراع لعقود طويلة بل لقرون عديدة. [3]

يشير عادة مصطلح الصراع إلى :"حالة أو وضع تقوم فيه جماعة من البشر بالاشتباك في نوع من التعارض الواعي مع جماعة أخرى أو أكثر من جماعة ، على أساس أن الجماعات المناوئة تبدو أنها تسعى إلى أهداف لا تقبلها الجماعة الأخرى ، فالصراع هو نوع من التعامل حول قيم ودعاوي بشأن الموارد والسلطة ، أي أن الصراع conflit ينطبق على التفاعل الذي يحدث بين البشر وبعضهم البعض ، فهو أكثر من التنافس ، الذي هو أبسط صور الصراع ، ومن صور الصراع المعقدة: الأزمة والتوتر والنزاع ".

والصراع هو تنازع الإرادات الوطنية والقومية ، وهو ناتج عن الاختلافات والتناقضات بين أهداف الدول وإمكانياتها، والصراع لا يتخذ شكل المواجهة المسلحة ، وإن كانت أشكاله ومظاهره تتعدد ، كأن يكون سياسيا أو اقتصاديا أو عالميا أو تكنولوجيا ، والصراع تتعدد وسائله كأن تكون حصارا أو تهديدا أو تحالفا أو تحريضا ، وتتعدد أسبابه كأن تكون سياسية أو اقتصادية أو إستراتيجية أو اجتماعية وفي مجمل مظاهر الصراع لا تقع الحرب . [4]

---

[1] عبد القادر محمد فهمي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 96 .

[2] Bull Hedley , **the anarchical society , a study of order in world politics** .London: the macmillan press LTD , 1977, P 184 .

[3] حسين قادري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ،ص 19 ، 20 .

[4] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، **مرجع سبق ذكره** ،ص،ص15،16.

فحسب معهد **"هايدلبرغ"** الدولي لبحوث الصراع ، يعرف الصراعات باعتبارها :" تصادم المصالح (اختلاف في المواقف) على القيم الوطنية على الأقل بين طرفين من الجماعات المنظمة والدول ومجموعة من الدول ، والمنظمات التي هي مصممة على السعي نحو تحقيق مصالحها ونصرة قضاياهم" .

ويشهد هذا التعريف بحقيقة أن عدد الصراعات تأخذ مكانها نتيجة ضعف الدول أو انهيار فعلي ، والتي تكون غير قادرة على التدخل في الصراع بقواتها الخاصة .

بينما يعرف الباحث الاجتماعي **"لويس كوزر" lewis coser** الصراع بأنه :" تنافس على القيم وعلى القوة والموارد يكون الهدف فيه بين المتنافسين هو تحييد أو تصفية أو إيذاء خصومهم" .

كما يرى **"أحمد فؤاد أرسلان"** أن الصراع الدولي هو ظاهرة عدم التوافق أو التناقض في المصالح ، القيم والأهداف القومية بين القوى الفاعلة في النظام الدولي الذي يتميز بحتمية التفاعل بين وحداته المتفاوتة في طاقاتها و إمكاناتها المتناقضة في منطلقاتها القيمية والإيديولوجية . [1]

أما الصراع في نظر دويتش هو : "وجود أنشطة حادثة أو أفعال جارية تتعارض مع بعضها البعض وهو النشاط الذي لا يتفق مع واحد آخر وهو الذي يمنع أو يعرقل حدوث أو فعالية النشاط الثاني ، الصراع يمكن أن يكون صغيرا كوجود خلاف كبيرا مثل وجود الحرب ". [2]

أما **"ريمون أرون" Ryman Aron** يرى "بأن الصراع هو إرادة المجتمع في امتلاك المزيد من الأشياء والعيش نحو الأفضل يجعل من الصراع كآلية ".

بينما نظرية التصارع **conflict theory** فهي تشير إلى حصول التضاد بين دوافع ورغبات متعارضة، مما يؤدي كقاعدة إلى نشوء التوتر العاطفي لدى الشخص ، إذ أصبح الاختلاف قائما بين الباحثين حول مصطلح الصراع

ومفهومه الفلسفي والمادي من جهة والاجتماعي والسياسي من جهة أخرى . [3]

فمن المنظور النفسي، يشير مفهوم الصراع إلى "موقف يكون لدى الفرد فيه دافعُ للتورط أو الدخول في نشاطين أو أكثر، لهما طبيعة متضادة تماما"، وهنا يؤكد **"مورای** "على أهمية مفهوم الصراع في فهم الموضوعات المتعلقة بقدرة الفرد على التكيف الإنساني وعمليات الاختلال العقلي أيضاً.

أما في بعده السياسي، فإن الصراع يشير إلى موقف تنافسي خاص، يكون طرفاه أو أطرافه، على دراية بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، والتي يكون كل منهما أو منهم، مضطراً فيها إلى تبنى أو اتخاذ موقف لا يتوافق مع المصالح المحتملة للطرف الثاني أو الأطراف الأخرى. وبينما يهتم **"لويس كوزر"** بالتركيز على الصراع

---

[1] عبد الله مصباح ، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**_، ليبيا : دار الرواد ، ط1 ، 2002 ،ص - ص 151 - 153 .

[2] Roger T Johnson David W . Johnson : **About conflict Resolution** , **the cooperative Learning at the university of Minnesota**, in : **http:// www. Cooperation . org /conflict , html / 21/ 03/ 2015. P 11.**

[3] عبد المجيد عمراني، **مستقبل الحضارات بين الصراع والحوار** نقلا من الموقع :
**http://www.uop.edu.jo/download/research/members/rapp-ann-2005-Amrani-A-W0501-05-2003.pdf,20/03/2015. p 7 .**

في بعده الاجتماعي، فإن **"لورا نادر"** تتجه إلى إيضاح البعد الانثربولوجى في العملية الصراعية، ومن ثم فإن الصراع في بعده الاجتماعي إنما يمثل "نضالاً حول قيم، أو مطالب ،أوأوضاع معينة ،أو قوة ،أو حول موارد محدودة أو نادرة، ويكون الهدف هنا متمثلا ليس فقط في كسب القيم المرغوبة، بل أيضا في تحييد، أو إلحاق الضرر، أو إزالة المنافسين أو التخلص منهم. وكما يحدد كوزر الصراع في مثل هذه المواقف، يمكن أن يحدث بين الأفراد، أو بين الجماعات، أو بين الأفراد والجماعات، أو بين الجماعات وبعضها البعض، أو داخل الجماعة أو الجماعات ذاتها،وتفسير ذلك يرجعه **"كوزر"** إلى حقيقة أن الصراع في حد ذاته أحد السمات الأساسية لجوانب الحياة الاجتماعية. [1]

تبدو العلاقة بين النزاع والصراع من خلال إبقاء النزاع على مسائل معينة لفترة طويلة دون أن يكون هناك حل لها، فعند هذه الحالة يكون النزاع صراعا ، أو عندما يهدد أحد الأطراف باللجوء إلى استخدام العنف في حل النزاع،وهو يجعل المصطلحين في تداخل أحيانا ، إذ ينقلب الصراع الغامض إلى نزاع مع وجود عوامل أخرى قد تتدخل في هذا وذاك . ومقابل الصراع يبدو النزاع قابلا للتسوية ، لأنه يحفظ مصالح معينة للأطراف ، بينما قابلية التسوية في الصراع أصعب من النزاع وغالبا ما يستخدم المفهومان وكأنهما مفهوما واحد . [2]

يعرف قاموس الكتاب العالمي، الصراع على أنه معركة أو قتال **Fight**، أو بأنه نضال أو كفاح **Struggle**، خاصة إذا كان الصراع طويلاً أو ممتدا.

وبوجه عام، فإن مفهوم الصراع في الأدبيات السياسية المتخصصة ينظر إليه "باعتباره ظاهرة ديناميكية.... فالمفهوم من جانب، يقترح "موقفا تنافسيا معينا، يكون كل من المتفاعلين فيه عالما بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، كما يكون كل منهم مضطرا أيضا لاتخاذ موقف غير متوافق مع المصالح المدركة للطرف الآخر. من هنا كان هناك اتجاه ينصرف إلى التركيز على البعد التنافسي في تعريف الصراع باعتبار أنه أحد أشكال السلوك التنافسي بين الأفراد أو الجماعات، وأنه عادة ما يحدث عندما يتنافس فردان أو طرفان أو أكثر حول أهداف غير متوافقة، سواء كانت تلك الأهداف حقيقة أو متصورة، أو حول الموارد المحدودة. [3]

**المبحث الثاني: مستويات تحليل النزاعات الدولية**

من خلال هذا العنصر أردنا توضيح مستويات تحليل النزاعات الدولية حتى نتمكن من رسم صورة عامة توضح وتفسر النزاعات الدولية. [4]

سيطرت لمدة طويلة المدرسة المثالية في تحليل العلاقات الدولية، باعتمادها على القانون الدولي والمنظمات الدولية ودور الأخلاق في الممارسة السياسية، إلا أن فشل المنظمات وعدم كفاية قواعد القانون الدولي في منع وقوع النزاعات وحل غالبيتها ومثل ما فشلت العصبة في منع العدوان الايطالي ضد اثيوبيا (قبل الحرب العالمية الثانية )، وأحداث أخرى، فإن ذلك عجل بظهور المدرسة الواقعية بقوة ، مركزة على الدولة كأهم عامل مؤثر بل ومحدد

---

(1) منير محمود بدوي، **مفهوم الصراع : دراسة في أصول النظرية للأسباب والأنواع** ، مجلة دراسات مستقبلية ، العدد 03 ، 1997 ، ص، ص 38 ، 39 .

(2) حسين قادري، **مرجع سبق ذكره** ، ص 20 .

(3) منير محمود بدوي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 40 .

(4) فؤاد جدو ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 21 .

لمجرى العلاقات الدولية نظرا لامتلاكها وسيلة القهر والقوة ، ومن ثم فهي السبب في النزاع أو منعه من منطلق المصلحة القومية.

مع تطور الوضع الدولي ، وتشابك المصالح وتقاطعها وتقدم أدوات الاتصال وزيادة الاعتماد المتبادل ، برزت مؤثرات أخرى وزادت فاعليتها في تحريك العلاقات الدولية ، وأخذ الإنسان يتبوأ الصدارة كعنصر مؤثر في مسار الأحداث الدولية، وبدأت النظرية الواقعية تهتز وتطلب منها أن تساير الوضع الجديد ، وهذا الخير بدا فيه الإنسان يؤثر أكثر من السابق، سواء في داخل الدولة أو خارجها ، بل بدا أكثر قدرة على استعمال العنف لتحقيق أغراضه وأهداف جماعته السياسية والاجتماعية التي ينتمي إليها .[1]

إذا نظرنا إلى نظرية الصراع من حيث تحليل السلوك فإنه يمكننا تقسيمها إلى مستويين رئيسيين : مستوى التحليل الجزئي ثم مستوى التحليل الكلي بمعنى هل نريد معرفة ظاهرة النزاع عن طريق دراسة التصرفات الإنسانية الفردية ، أو عن طريق دراسة المؤسسات والأجهزة التي تنظم حياة البشر، فأصحاب المنهج الجزئي يرون أن النزاع نابع من شخصية الإنسان ومن تصرف الفرد في محيطه الخارجي ، أما أصحاب التحليل الكلي يركزون على المشاكل الإنسانية،على البنية الاجتماعية والمؤسسات التي يتكون منها النظام الداخلي والنظام الدولي، وإذا أخذنا وحدة التحليل في النزاعات الدولية نجد أن هناك ثلاث مستويات أهمها:

**1** - الإنسان.

**2** - الدولة.

**3** - المنظومة الدولية.

**المطلب الأول: الإنسان كوحدة لتحليل النزاعات الدولية:**

باعتبار أن الدولة شخص معنوي فإنها تتحرك بفعل رغبة وإرادة الإنسان الذي يتخذ القرارات باسمها ، [2] ونفس الشيء ينطبق على الجماعة في الداخل وفي الخارج ، فالظاهرة الدولية ما هي إلا تعبير عن رغبة الإنسان انطلاقا من طبيعته وأنانيته ، إذ أن القضاء على النزاعات والحروب إنما يتطلب تسليط الضوء على الإنسان بالدرجة الأولى وليس الدولة ، والتي لا تعد إلا وعاء لمجموعة بشرية معينة .

في هذا الاتجاه **يعتبر "أرنولد وولفر" (Arnold Wolfers)** أن حدوث أي شيء في الساحة الدولية إنما يكون بحدوث شيء ما في عقل الإنسان ،لما لديه من رغبات وأحاسيس الأخوة والكراهية والانتقام ، وأن الاستفزاز إنما يقع للإنسان ليس للدولة ، لأن مصالح الدولة في الواقع هي مصالح إنسانية .[3]

من بين الباحثين الذين ركزوا على العلاقات بين الأفراد كوحدة للتحليل " **نيكولا سبيكمان" Nicolas Spykman** الذي عرف العلاقات الدولية بأنها "علاقات بين أفراد ينتمون لدول مختلفة ، والسلوك الدولي هو السلوك الاجتماعي لأشخاص أو مجموعة تستهدف أو تتأثر بوجود سلوك أفراد أو جماعات ينتمون إلى دول أخرى"، [4]

---

[1] حسين قادري، **مرجع سبق ذكره** ، ص 70 .
[2] فؤاد جدو ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 21 .
[3] حسين قادري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 71 .
[4] كاظم هاشم نعمة ، **العلاقات الدولية** ، بغداد : مؤسسة دار الكتب ، ط1 ، 1979 ، ص- ص 4 - 6 .

حيث يركز في تعريفه على العلاقات الدولية بين الأفراد والجماعات وليست الدول فقط مع إشارة إلى الطبيعة الفوضوية للمسرح الدولي .

هذا الاتجاه يؤدي إلى انتشار المفاهيم التي تركز على القيم الفردية واستقلالية الفرد والمسؤولية الفردية ، بالإضافة إلى انتشار التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان سواء ما يتعلق بحقوقه كفرد بمفرده أو ما يتعلق بحقوقه في التنظيم، وهذا يعني تزايد أهمية الأشخاص غير الحكوميين ، وإمكانية تزايد تأثيراتهم على سلوك الدول ومجمل التفاعلات الدولية ، وساهمت البحوث التي تناولت الفرد كأحد وحدات تحليل النزاعات الدولية في وضع حجر الأساس لنظرية صنع القرار فيما بعد والتي تمثلت في تحليل أفكار وإرادات ومشاعر الأفراد بدلا من الدولة . [1]

تشير آراء أبرز الفلاسفة الكلاسيكيين الذين حاولوا تقديم تفسيرات للحروب في أن المصدر الأساسي لهذه الظاهرة يكمن في الطبيعة الإنسانية الشريرة التي تتميز بالأنانية والنقص ، وترغب في السيطرة والتحكم .

أكد " أكزينفون" Xeniphon (426-354 ق.م) في تحليله للطبيعة البشرية، أن الحروب تهدف إلى انتزاع الإعجاب والتقدير الشخصي من قبل الغير ، وأن الانتصار وإظهار الشجاعة يصبح أحد وسائل تحقيق ذلك التقدير الذي هو رغبة متأصلة في الإنسان ، وهذا ما ذهب إليه أرسطو (322- 384 ق.م) وأفلاطون(347- 427 ق.م) على أن الحرب متأصلة في الجنس البشري نتيجة سيطرة الأهواء ، كما يرى سانت أوغسطين Saint Augustin (354- 413 ق.م) أن الإثم متأصل في الإنسان ، فالنزاع ينتج عن تركيبة الطبيعة البشرية ، التي تتسم بعجز وقصور في العواطف ، يترجم في مشاعر من نوع العنف ، حب الانتقام، العداء والتوق إلى القوة ،ولا يخرج عن هذا اراء الكثير من الفلاسفة مثل **سبينوزا Spinoza** الذي يفسر العنف بإرجاعه إلى النواقص البشرية ، و**"فريدريك نيتشه" F. Neitche** الذي يرى أن الإنسان هو المصدر الوحيد للنزاعات وأن الوجود الإنساني هو نزاع دائم ومتواصل ، كما يعتبر **"هارولد لاسويل" H.Lasweell** وهو من أشهر علماء السياسة الذين حللوا أثر الدوافع الذاتية على السلوك السياسي ، فقد أوضح أن الدافع الرئيسي للنشاط السياسي للفرد هو الإحساس بعدم الأمان العاطفي وافتقاد احترام الذات ، فالفرد يحاول تغطية هذا النقص عن طريق السعي إلى القوة. [2]

إن التطرق لهذه الآراء والإشارة إليها هو محاولة لتوضيح الأساس الفلسفي الذي تقوم عليه فكرة ربط السلوكات النزاعية بالطبيعة البشرية ، وإبراز الأساس الذي منح للفرد أهمية في تحليل السلوك السياسي ، وجعل من القائد من خلال بيئته النفسية ونسقه العقيدي ، محور للتحليل لدى اتجاهات علمية معاصرة ، ورغم أن اراء هؤلاء الفلاسفة تبدو بسيطة وغير مؤسسة على مناهج علمية ، إلا أنها تعبر بشكل من الأشكال عن البدايات الفكرية الأولى التي عنيت بظاهرة النزاع قبل بروز تيارات علمية حللت الظاهرة النزاعية ودور القائد في العملية السياسية تحليلا علميا.

ولتفسير النزعة العدوانية نستطيع أن نميز ثلاثة اتجاهات هامة في علم النفس:

**الاتجاه الأول:** يعتبر أن العدوانية هي أساسا غريزية ، وأبرز من عبر عن هذا الاتجاه **"سغموند فرويد" S .Freud** الذي يرى أن العدوانية تولد مع الإنسان ، وهذا ما يفسر ميله للنزاعات التي تساعده على التعبير عن الطاقة العدوانية

---

(1) محمد الخير ، **العلاقات الدولية كحقل المعرفي** ، نقلا من الموقع :
**http://www . Geo tities . /adelzeggagh/international relations .html /17/03/2015, p.p 46,47 .**

(2) بوزرب رياض ، **مرجع سبق ذكره** ، ص - ص 23 - 24 .

غير الواعية في داخله ، وهذا ما ذهب إليه **"كونرادا لورنز** K. Loronz" حيث يرى أن أكثر الناس – بغض النظر عن وضعهم في المجتمع - يملكون في دواخلهم دوافع عدوانية تظهر في تصرفاتهم وسلوكا تهم ، فالعدوانية حسبه نوع من غريزة الحفاظ على الذات.

**الاتجاه الثاني** : يرى أن العدوانية تكتسب ، فالميولات العدوانية للقادة تفسرها الوسائل التعليمية المستخدمة، وأساليب التنشئة الأسرية ، وهو الرأي الذي يدافع عنه علماء النفس الاجتماعي .

**الاتجاه الثالث** :يرجع العدوانية إلى الإحباط واليأس الذي قد يكون فرديا أو جماعيا ،وعند القادة يمكن أن يؤدي إلى النزاع أو إشعال الحرب ، فالسلوكيات العدوانية حسب هذا الاتجاه ليست غريزية ، ولكنها تثور تحت أسباب معينة كالإحباط الذي يعكس الفشل في عدم تحقيق هدف يسعى إليه الفرد ، فالفشل يخلق إحباط يؤدي إلى سلوكات عدوانية وهذا ما عبر عنه بوضوح كل من **"دولر" و"دوب"** Doller-Dopp اللذين يريان أن العدوان مترتب على الإحباط، وأن "حدوث ظاهرة العدوان تدل دائما على وجود إحباط ، كما أن وجود الإحباط يؤدي دائما إلى العدوان". [1]

وتدل كثير من الأحداث الدولية عن أهمية الفرد ، فكما كان **"لهتلر"** أهمية خاصة في الحرب العالمية الثانية ، فقد كان هناك دورا خاصا **"لصدام حسين"** في الحروب الواقعة في الخليج بدء من حربه ضد إيران ومرورا بغزوه للكويت إلى غاية سقوط نظامه سنة 2003 . وهكذا أصبح من الضروري معرفة شخصية الأفراد للتعرف على أسباب تصرفاتهم وقراراتهم.

لقد برهنت تفجيرات 11 سبتمبر 2001 في نيويورك وواشنطن عن دور الفرد **" أسامة بن لادن "** ودور الجماعة المنظمة " تنظيم القاعدة " كل ذلك خارج الدولة – برهن ذلك عن أهمية الفرد ودوره في رسم العلاقات الدولية وتغيير مسارها ، وأهمية الفرد في هذا الإطار تتعدى مواصفاته إلى الصفات المشتركة . فأسامة بن لادن ، وفرضا أنه هو السبب فيما حصل ، فإنه لم يقدم على ذلك نتيجة ما ذهبت إليه بعض البحوث حول الإنسان (بأنه أناني وشرير بطبعه)،[2] ولكن قام بذلك كمدافع لرد المظالم عن الجماعة التي ينتمي إليها ، والتي من منطلقها يشعر أنه من واجبه الدفاع عن من لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم لأسباب مختلفة ،فلو صح أن الأشرار هم سبب النزاعات والحروب، فلماذا لا يخوضها أشرار آخرون ، وفي نفس الوقت لماذا يخوض قادة شرفاء الحرب، بينما لا يخوضها آخرون ، وهذا يدل على أن الانطلاق من الطبيعة البشرية لا يوصلنا إلى الإجابة الصحيحة دائما ، وإنما من المفيد دراسة الفرد خاصة إذا ربطناه بعملية صناعة القرار سواء في فترة السلم أو الحرب ، بمعنى عندما يكون مساهما في اندلاع وتصعيد النزاع أو في منع نشوبه وتهدئته . [3]

**المطلب الثاني : الدولة كوحدة تحليل للنزاعات الدولية**

في هذا المستوى نجد أن الدولة تحركها مصالحها القومية في إطار المنظومة الدولية القائمة ، حيث أن الإنسان بدون دولته لا دور له ولا يملك سلطة التصرف وبالتالي لا يمكن أن يؤثر في مسار العلاقات الدولية ويقدم أنصار هذا الطرح العديد من الأمثلة على أن الديكتاتوريات والدول هي التي كانت السبب في النزاعات والحروب. [4]

[1] بوزرب رياض ، **مرجع سبق ذكره ، ص 25 .**
[2] حسين قادري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ، ص ، 71 ، 72 .
[3] حسين قادري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ، ص ، 71 ، 72 .
[4] بوزرب رياض ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ، ص 26 ، 27 .

تمثل المدرسة الواقعية أهم توجه نظري اعتمد على الدولة كوحدة تحليل رئيسية في العلاقات الدولية ، غير أن تبني الدولة كوحدة تحليل لفهم مصادر النزاعات الدولية أدى ببعض الباحثين إلى الاكتفاء فقط بما تقدمه النظرية الواقعية ، في حين أن المقصود منهجيا بالدولة كمستوى تحليل هو البحث عن مصادر النزاعات الكامنة في طبيعة الدول (عدوانية أو مسالمة)،طبيعة أنظمتها السياسية (ديمقراطية أو دكتاتورية)وتأثير موقعها الجغرافي أي البحث عن تأثير عوامل موجودة داخل الدولة ، أنظمتها ، مؤسساتها ، ونخبها ، وليس فقط النظر إليها كوحدة متميزة تواجه العالم الخارجي ككتلة بعيدا عن سياقاتها التي تنتمي إليها أو الفاعلين المشكلين لها ، وهذا ما سيدفعنا إلى التطرق إلى التفسيرات التي تعطي أهمية للعامل الجغرافي وتأثير اختلاف طبيعة النظام السياسي ، بالإضافة إلى التفسيرات الواقعية لظاهرة النزاعات الدولية .

تعتبر هذه المدرسة أن الدولة هي الحجر الأساس في العلاقات الدولية ، ومن ثم فهي مصدر النزاعات والصراعات الدولية ، والقضاء على هذه النزاعات يتطلب التركيز على الدولة في إطار النسق والمحيط الذي تعيش فيه، فالدولة تحركها المصلحة القومية، والتي تحدد من خلالها سياستها الخارجية التي هي مرآة لسياستها الداخلية، إلا أن تساؤلات كثيرة أثيرت في هذا الاتجاه ، ليس لأن الدولة سبب النزاعات الدولية ، ولكن حول من يسير شؤون هذه الدولة ومن يتخذ القرار باسمها في الظروف العادية وغير العادية ؟.

يذهب القائلون بالدول كفاعل أساسي في العلاقات الدولية، إلى أن الإنسان بدون دولته ليس له أي دور ، إذا لم يتملك السلطة والتصرف باسم دولته فإنه لا يؤثر في مسار العلاقات الدولية، ومن ثم فإن الأولوية تعطي للدولة وليس للفرد ، فمعرفة طبيعة الدولة مهم في تفسير ظاهرة النزاع الدولي ، والتاريخ مليء بممارسات بعض الدول الشريرة التي تسببت في كوارث وحروب عادت بالسلب على الإنسانية، ومثل ما قيل في الإنسان كوحدة لتحليل النزاعات الدولية، فإن الدولة كذالك، إذ من الصعب التعميم، فإذا كانت بعض الدول تسبب النزاعات والحروب فلماذا لا تخوض بعض الدول السيئة الحروب مثلها؟ بل لماذا تخوض دولة صالحة حروباً وتتسبب في نزاعات دولية؟

إن القول بأن الدول الشمولية والديكتاتورية هي السبب في الحروب لا ينزع الغطاء عن كثير من الدول الديمقراطية التي كانت السبب في نزاعات عديدة، وكما كانت تعتقد الماركسية بأن الحروب ستنتهي إذا ما أصبحت كل الدول شيوعية، فإن الدول الرأسمالية ترى ذلك في تعميم نظامها الحر، ولكن الواقع برهن بأن لا هذه ولا تلك تمتلك الحقيقة المطلقة، إن الدولة السليمة مازالت لم تلوح في الأفق بعد. [1]

تنشأ النزاعات بين الدول عادة عندما ترغب دولة أن تحقق أهدافها على حساب بعض الدول الأخرى ، وبما أن إمكانية انسجام المصالح بين الدول ، حسب الطرح الواقعي غير ممكنة ، ومع غياب سلطة أعلى من سلطة الدولة لإدارة وتسوية العلاقات مع الآخرين ، فإن احتمالات اهتمام الدولة بأمن الآخرين غير واردة ، ولهذا فإن الأمن يعتبر الأولوية الملزمة لأي دولة ، [2] وهو ينصب على البحث عن "الحماية الذاتية " أو الاعتماد على الذات في مواجهة العالم ، وأن سعي الدول لتحقيق أمنها بمفرد ها قد يؤثر مباشرة في أمن الآخرين ، خاصة في بيئة يغلب عليها عدم اليقين حول الاستعدادات العسكرية للآخرين ، وهل هي مصممة خصيصا للدفاع الذاتي أم أنها تمثل جزاء من الخيار العدواني ، مما يؤدي – كرد فعل - إلى اتخاذ تدابير دفاعية يمكن أن تفهم أو تفسر على أنها عدوانية ، وهذا ما يسمى

(1) حسين قادري، **مرجع سبق ذكره**، ص، ص 73 ، 74 .
(2) بوزرب رياض ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 27 .

**بالمأزق الأمني Dilemme de sécurité** ، [(1)] وهناك عدد كبير من الباحثين يرون بأن الدولة هي الطرف الوحيد في العلاقات الدولية وأن الفاعلين الآخرين لا يمثلون إلا كيانات تترجم إرادة الدولة ولكن من خلال واجهات أخرى .

يركز البعض على العلاقات الدولية باعتبارها تفاعلات ومبادلات بين جانبي الحدود للدول المختلفة ، وهذا تركيز على مركزية الدولة كوحدة لتحليل النزاعات الدولية وحتى ولو شاركها ممثلين آخرين في تنفيذ تلك التفاعلات مثل الأفراد والجماعات ، فمثلا يرى **" مارتن "** بأنها "مجموع المبادلات التي تعبر الحدود أو تحاول عبورها" أما **"فيليب برايار" Ph .Braillard** فيعتمد على نفس المعيار ولكن لا يأخذ كمعيار مطلق، فهو عندما يعرف العلاقات الدولية كعلاقات اجتماعية عابرة للحدود يوضح أنها علاقات قائمة بين مجتمعات أخذت شكل الدول والأمة ويشير إلى أن تعريفه هذا محدد زمنيا ويمكن أن يفقد كل معنى إذا ما اندثرت الدولة الأمة كوحدة سياسية .

لذلك فإن العلاقات الدولية ، وإن كانت لا تتلخص في قيام علاقات سياسية بين الدول بصفتها الممثلة الشرعية للأمم والشعوب ، إلا إنه لا ينبغي أن يغيب عن أذهاننا أن الدولة هي لحد الآن المركز الأساسي في عملية اتخاذ القرار في الحياة الدولية ، وصاحبة الشرعية والسيادة والعنف الرسمي القانوني داخل حدودها . [(2)]

**المطلب الثالث: النظام الدولي كوحدة لتحليل النزاعات الدولية**

ينطلق مستوى التحليل القائم على النظام الدولي من دراسة نمط التفاعلات بين الدول بدلا من التركيز على سلوكية وحدة سياسية فريدة ، فأنصار هذا المنهج يهتمون بشكل أساسي بالقدرات التفسيرية النسقية ، ويهملون التفسيرات الداخلية وتأثيرها على سلوكيات الدول ، ذلك أنهم يفصلون بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، أي الاهتمام بشبكة التفاعلات وإعطاء الأولوية للضغوطات والتأثيرات التي تمارس على الفاعلين (الدول) من طرف النظام الدولي والتي تحدد سلوكاتهم وهذا ما يدافع عنه **"كنيث والتز"** الذي يرى" أن النظام الدولي يحدد سلوك الفاعلين المشكلين له " [(3)] .

ولهذا فان هذا المستوى يلغي ويهمل تأثيرات الأنظمة الداخلية والإيديولوجية والبيئات الإدراكية للقائد ،إنهم يبحثون عن أصول تفسيرية في بنية النظام الدولي، الذي يعنى بالتفاعل الذي يجري خارج نطاق " الصناديق السوداء" بتعبير **"تشارلز ماكليلند" Maccelland** ، إن هذا يعني أن هذا المستوى التحليلي يبحث عن أصل الحروب والنزاعات داخل بنية النظام الدولي ، [(4)] حيث يرى بأن النظام السياسي الدولي قائم على أساس مبدأ السيادة القومية التي تعتبر المصدر الرئيسي لأشكال الفوضى، وهنالك من يركز على شكل النظام بينما يركز البعض الآخر على التفاعل داخل هذا النظام وهنا نجد أن شكل النظام الدولي يساهم في معرفة سلوك الدول ومدى ميلها إلى الحرب مثل نظام الثنائية القطبية أو الأحادية القطبية أو المتعدد الأقطاب ،فمثلا نظام الثنائية القطبية تميز بالصراع بين المعسكرين في حين أن النظام الدولي الجديد تميز بصراعات من نوع جديد ،أي أن طبيعة النظام تمكن من معرفة السلوك التنازعي للدول .

---

(1) **المرجع نفسه** ، ص ، ص 27 ، 28 .
(2) محمد الخير ، **مرجع سبق ذكره** ، ص-ص 47 - 49 .
(3) بوزرب رياض ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 31 .
(4) Pierre de senarclens **, mondialisation, souveraineté et théories des relations internationales ,** paris , Dalloz , 1998, p . 157.

إن تحليل النزاعات الدولية تتطلب الاهتمام بمختلف الوحدات المذكورة ،ففي نزاع نجد أن الدولة هي الأساس بينما في نزاع آخر نجد الفرد أو النظام الدولي ومن هنا تنبع أهمية كل هذه المستويات، [1] لأن الفرد يتحرك باسم دولته ومجموعته ، ولأن الدولة هي جزء من منظومة دولية سواء أكانت إقليمية أو في إطار النظام الدولي ككل، فإن هذا الأخير بطبيعته وقواعده يعتبره البعض الأقرب إلى تفسير النزاعات الدولية، فبقدر ما هو متسبب في النزاعات الدولية بقدر ما يستطيع منعها والقضاء عليها، إذ يتوقف ذلك على قواعده وطبيعة تشكله ومدى تجاوبه مع مصالح كل الدول،ولفهم ذالك يركز البعض على تشكل النظام، إلا أن التحليل يتطلب أخذ العنصرين معا في عين الاعتبار.

فالنظام الدولي إما تتحكم فيه قوة واحدة مهيمنة ويوصف بأحادي الأقطاب، وإما بالثنائية القطبية ويتحكم فيه قطبان، أي مركزان كبيران للقوة، سواء من خلال دولتان كما كان الحال مع الاتحاد السوفيتي والو.م.أ، أو تحالفان كبيرين يسيطران على السياسة الدولية، أما النظام المتعدد الأقطاب فيحتوي على ثلاثة مراكز للقوة أو أكثر، وهي الحالة التي توصف بتوزيع واسع لمراكز القوة. [2]

يتفق الباحثون في هذا المجال على البنى التحليلية الأساسية في هذا المستوى والقائمة على الافتراضات التي تؤكد تأثير البنية الدولية على السلوك (الوحدة)، يقول **"مورثن كابلان" M .Kablan:** بأن سلوكات الدول تجاه بعضها البعض تحددها بشكل أساسي طبيعة النظام الدولي القائم وسماته الأساسية ، كما يتفقون على أنه يتشكل من مجموعة من الدول في تفاعل مستمر ، تحتل مكانا في داخله ولها أدوار معينة، [3] فمن خلال تتبع شكل النظام الدولي، يمكن معرفة سلوك الدول ومدى ميلها إلى الحروب والنزاعات من خلال الصور الثلاثة للنظام الدولي التي سبق ذكرها . [4]

غير أن دارسي العلاقات الدولية لم يتفقوا حول بنية النظام الدولي التي تشكل مصدرا للنزاع أكثر من غيرها، حيث ظهرت ثلاث وجهات نظر مختلفة حول هذه العلاقة.

**الاتجاه الأول: علاقة نظام تعدد الأقطاب بالنزاعات**

يعرف نظام تعدد الأقطاب بأنه نوع من هيكل النظام له ثلاثة "أقطاب" أو فاعلين على الأقل ويعتبرون مسيطرين وتعتمد هذه السيطرة على فكرة القدرة أو إمكانية القوة بوصفها الامتلاك المحدد الأساسي ل"الأقطاب" ولا يتعين بالضرورة أن يكون الفاعلون المسيطرون على النظام المتعدد الأقطاب من الدول. [5]

ولهذا النظام خاصيتان أساسيتان :

1 - توزيع إمكانيات القوة في المجتمع الدولي بين عدد من المحاور والتجمعات أيا كان عددها أو أعضاؤها (توازنات القوة الدولية البسيطة والمعقدة ) .

---

(1) فؤاد جدو ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 22 .
(2) حسين قادري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 74 .
(3) بوزرب رياض ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 32 .
(4) حسين قادري ، **مرجع سبق ذكره** ،ص 75 .
(5) غراهام ايفانز وجيفري نوينهام ، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية** ، ترجمة :مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، دط ،2004 ، ص313 .

2 - المرونة الكاملة أو شبه الكاملة في الانضمام إلى هذه التحالفات أو الخروج منها ، أي أن الدولة تمتعت بسلطة مطلقة في تقرير كل ما يتعلق بمصالحها في إطار التوازن الدولي الذي تحاول الإبقاء عليه .

ينطلق هذا الاتجاه من الفرضية الكلاسيكية التي تشير إلى أن النظام الأكثر أمنا هو القائم على تعدد الأقطاب، فاحتمالات النزاع تنقص كلما كان هناك توجه إلى بناء بنية دولية قائمة على تعدد الأقطاب.

يمثل هذا الاتجاه كل من **"كارل دويتش" K.Doutch** و**"دفيد سنجر" D.Singer** حيث يؤكدان على أن بنيان القطبية المتعددة يتسم بدرجة من المرونة تتيح درجة أكبر من هذا التفاعل بين الدول، مما يمنح لها آليات لتمرير طموحاتها والتعبير عن أهدافها ومصالحها بالطرق السلمية ودون اللجوء إلى النزاعات ، كما أنه نظام لا يتميز بخاصية السباق نحو التسلح ، لأن أي زيادة في الإنفاق العسكري أو إتباع سياسات دفاعية معينة لن تفهم من طرف الدول الأخرى على أنها تشكل تهديدا لها ، إضافة إلى أنه يتسم بمرونة تشكيل الأحلاف ، ويسهل إحداث التوازن المطلوب لوجود عدة أقطاب، فيقلل بالتالي من عدد النزاعات، إذن فكلما اتجه النظام الدولي إلى التعددية القطبية كلما قلت احتمالات نشوء النزاعات .

**الاتجاه الثاني**: **علاقة نظام الثنائية القطبية بالنزاعات**

يعرف نظام الثنائية القطبية بأنه نظام تتساوى فيه دولتان أو مجموعات دول في القوة تقريبا ،وهي إحدى صور النظام الدولي التي توزعت فيها إمكانيات العالم الفاعلة من القوة الضاربة بين كتلتين متنافستين يقود كل منهما دولة قطبية،وتتجمع أكثرية الوحدات السياسية والقوى الكبرى والمؤثرة حول مركزين قياديين، تقوم علاقات تنافسية صراعية بينهما، بحيث تسعى كل قوة ضمن هذا النظام إلى أن تكون على درجة من القوة لا تصبح تحت رحمة القوى القطبية الأخرى ، [1] حيث تعد الإيديولوجية كإحدى أهم السمات التي ميزت نظام الثنائية القطبية .

ولهذا النظام خاصيتان :

1 - التوزيع الثنائي لإمكانات القوة الدولية واعتماد الايدولوجيا أساسا لتقسيم مركز القوة الجديدة .

2 - الفقدان الكامل للمرونة السابقة من حيث الدخول أو الانسحاب من تجمعات القوى الدولية.

يمكن للقوى العظمى في نظام الثنائية القطبية أن تمارس تأثيرها على حلفائها بوسائل متعددة منها الاعتراض الأخلاقي Moral Disapproval والمعارضة في الأمم المتحدة والضغوطات الاقتصادية والسياسية مما يقلل النزاعات في نظام الثنائية القطبية ، بما أن الحلفاء يعتمدون بشكل أساسي على القوى العظمى ، فإن هذه القوى يمكنها تقييد حركة الحلفاء من خلال التهديد بعدم المساعدة أثناء دخول أحد الأطراف في النزاع مما يؤدي إلى استقرار نظام الثنائية القطبية.

يمثل هذا الاتجاه **"كينث والتز"** الذي يرى أن نظام الثنائية القطبية هو الأكبر تحقيقا للاستقرار، والأقل من حيث النزاعات ، انطلاقا من :

- قدرة الدولتين المهمتين على استخدام العنف أو السيطرة عليه ، تمكنهما من تخفيف آثار استخدام الاخريين للعنف.

---

[1] هايل عبد المولى طشطوش ، **مقدمة في العلاقات الدولية** ، الأردن : دار جامعة اليرموك ، دط ،2010 ، ص، ص 42 ، 43.

- قوى القطبية الثنائية تسعى من خلال هدف الحفاظ على وجودها إلى الحفاظ على توازن القوى الموجود اعتمادا على مدى واسع من القدرات العسكرية والتكنولوجية.

يؤكد **"والتز"** على أن زيادة الدول العظمى في القطبين لقوتهما يقلل من احتمالات استخدامها ، حيث تصبح الأسلحة في هذا النظام القائم على توازن قوتين رئيسيتين- مهمة كدافع ردعي وليس باستعمالها ، مما يعني أن فكرة التوازن تحقيق الاستمرار ، فالنزاع حسب **"جبلن" Giplan** هو عادة نتيجة اللاتوازن في النظام الدولي .

إذن كلما ابتعد النظام الدولي عن بنية الثنائية القطبية ، كلما زادت احتمالات النزاعات ، [1] لأن نظام الثنائية القطبية يسوده الحذر المتبادل بين القطبين، كما أن التقارب في مستويات القوة بين القطبين يحول دون سعي أي منها في محاولة فرض هيمنته على القطب الآخر بالقوة مما يقلل النزاعات . [2]

**الاتجاه الثالث : علاقة نظام القطب الواحد بالنزاعات :**

يعتبر نظام القطب الواحد عبارة عن بنية نظام تتضمن قطبا واحدا مسيطرا ، وفي هذا النظام لا حاجة إلى أن يكون الفاعل المسيطر دولة وفي واقع الأمر وجدت الأنظمة أحادية الأقطاب تاريخيا فإنها كانت عادة إمبراطوريات متعددة الجنسيات ، ومن المرجح أن تكون الأنظمة أحادية الأقطاب مستقرة إذا استطاع الفاعل المسيطر وضع قواعد أساسية تكون مقبولة على نطاق واسع عبر النظام . [3]

ويتميز هذا النظام ب :

1 - يرتكز نظام القطب الواحد على مجموعة من الجوانب الثقافية والحضارية وتوزيع مصادر القوة والنفوذ بصورة تعطي دورا أكبر للمنظمات غير الحكومية.

2 - يرتبط نظام القطب الواحد بمجموعة من القيم والمبادئ الأخلاقية والإنسانية مثل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام قواعد القانون الدولي، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية. [4]

هذا الاتجاه يمثله **"مايكل هاس" M.Hass** الذي يرى أن نظام القطب الواحد أكثر ميلا إلى تحقيق الاستقرار الدولي،فوجود قطب واحد حسبه يضمن استقرار النظام بحكم القوة المهيمنة لهذا القطب ، وقد وجد مايكل هاس في تحليله لواحد وعشرين نظاما دوليا فرعيا بدءا من عام 1649 ، فتوصل إلى أن نظام القطبية الواحدة كحالة الإمبراطوريات هو أكثر أشكال الأنظمة الدولية استقرارا من خلال توزيع مصادر القوة والنفوذ للمنظمات غير الحكومية مما يساهم في تقليل النزاعات الدولية من خلال سيطرة قوة واحدة على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتكنولوجية....الخ مما يساعد في فرض إرادتها على القوى الأخرى ، والتهديد على عدم اللجوء إلى استخدام القوة في العلاقات الدولية من خلال القوى المهيمنة في نظام الأحادية القطبية مما يقلل النزاعات.

---

(1) بوزرب رياض ، **مرجع سبق ذكره ، ص ، ص 31 ، 32 .**
(2) يوسف ناصف حتي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ، ص 134 ، 135.
(3) غراهام ايفانز وجيفري نوينهام ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 500 .
(4) نظام بركان ، **تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولي** ، 03/ 10 / 2004 ، نقلا من الموقع :
**http:// www . aljazeera . net.15/04/2015.**

إن الاهتمام بهذا النوع من الأنظمة قد شكل محور التفكير لدى بعض المفكرين الذين يبحثون عن سبيل تحقيق السلام،حيث دعا كل من **"روسو" و"دانتي"** "إلى التخلص من الحروب عبر إقامة حكومة دولية فيدرالية تكون فوق الجميع وتربط الدول بعضها ببعض ، وهذا ما عبرت عنه المدرسة المثالية بدعوتها إلى إقامة حكومة عالمية . [1]

**المبحث الثالث: الإطار النظري للنزاعات الدولية**

توجد العديد من النظريات التي قامت بتفسير النزاعات الدولية ووضحت أسباب حدوثها، ومن بين هذه النظريات.

**المطلب الأول:النظريات النفسية والاجتماعية والاقتصادية المفسرة للنزاعات الدولية**

**1 - النظرية النفسية**: يذهب التفسير السيكولوجي إلى اعتبار أن النزاع ينشأ من البناء الذاتي للفرد سواء في نطاق فردي أو في نطاق جماعي إذ لابد من أخذ الواقع الاجتماعي والبناء النفسي للفرد كعملية عضوية مترابطة التفسير للسلوك العدواني، ففي الماضي كان بعض علماء النفس يفسرون بشكل مباشر السلوك العدواني في الجماعات بأنه نتيجة طبيعة السلوك العدواني عند الفرد ،ويبدو أنهم استخدموا التصور الأفلاطوني حول الدولة على اعتبار أنها التعبير المجسم عن الفرد وحولوا ذلك إلى تعبير علمي يعتبر الفرد الصورة المصغرة للمجتمع. [2]

فالخصائص النفسية للفرد والجماعة في ظروف معينة تعد المؤثر الأساسي لاختيار الحرب أو التكامل أو التسوية السلمية للنزاعات ، وبذلك فإن هذا المدخل يمثل مكانة بارزة في مختلف الدراسات التي تتناول بالتحليل ظاهرة النزاع الدولي،ويركز بعض العلماء تفسيرهم للدوافع المحركة لعملية النزاع والتصارع على المستوى الدولي في نطاق ما يسمونه بنزعة صناع القرار إلى التدمير وهي النزعة التي تجد أساسها في غريزة حب السيطرة والتسلط والميل إلى الانتقام والتوسع والمخاطرة والصراعات ، [3] والحروب في رأيهم توفر الفرصة المثلى لإرضاء هذه الدوافع الكامنة في أعماق الطبيعة الإنسانية نفسها على اعتبار أن بعض علماء النفس يعتبرون أن الدافع العدواني موجودا باستمرار داخل الإنسان،ويقتنص الفرص ليعبر عن ذلك،وهو الوضع الذي تعبر عنه سياسة الو.م .أ وإسرائيل مع العالم العربي،إذ طالبت منه تغيير المناهج التعليمية باعتبارها تحتوي على عدوانية تجاه إسرائيل والغرب المسيحي بتبنيها لمبدأ الجهاد كما أن البرامج التعليمية الحالية تفرخ ما أسموه بالإرهاب.

اعتبر الفيلسوف الألماني **"رينولد نيبور"** أنه لا يمكن استئصال فكرة الإثم والشر من المجتمع نتيجة وجودها في الطبيعة البشرية وخاصة نتيجة وجودها في الطبيعة البشرية وخاصة نتيجة أنانية الإنسان،لذلك أكد **نيبور** على استحالة السيطرة على النزاعات والحروب وإلغائها بالوسائل العقلانية ،فكل ما يمكن أن يفعله الإنسان هو محاولة تفادي الدخول في النزاعات ،كما يرى**"نيتشه"** أن الوجود الإنساني هو: "صراع دائم ومتواصل "،وهو بالتالي نوع من الحرب التي هي بدورها تنفي إرادة الحصول على القوة" ،وينتقد نيتشه أنه لا توجد إجراءات يمكن أن توقف الحرب نهائيا ويمجد نيتشه الصراعات أو الحروب واعتبر أنها كانت دائما عبر التاريخ بمثابة حكمة كبيرة لكل الأشخاص. [4]

---

(1) بوزرب رياض ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ،ص 32 ، 33 .
(2) جيمس دورتي ، روبرت بالستغراف ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 143 .
(3) سامي إبراهيم الخزندار، **إدارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري** ، قطر :الدار العربية للعلوم والنشر ، ط1، 2014 ، ص134.
(4) حسين قادري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص، ص 42 ،43 .

ولقد اعتمد منهج التحليل النفسي على المركبات النفسية لتفسير النزاعات:

**1 - مركب الفشل**:الذي يرتبط غالبا بعقدة الإحساس بالذنب طبيعيا كان أو ميتافيزيقيا ،وهو يؤدي إلى تشخيص الفشل وخيبة الأمل والكوارث ذلك أننا نحاول أن نلقي على الآخرين مسؤولية حادث أنزل بنا ضررا،ونريد أن نجهل علته الحقيقية، ومن ناحية أخرى فان الشعور بالذات الخاطئة يجعلنا نتوقع جزاء من القدر وأن نتقبله في غموض..إذا لم نتطلع إلى حلول مصيبته، وفي حالات أخرى تتجه عقدة الشعور بالذنب إلى تسامي فتتحول إلى بطولة فيتفانى الشخص في سبيل من يحيطون به أوفي وطنه،فالبطل يصبو إلى التضحية ولكن لكي يستحق زيادة الجزاء ،ومن الممكن أن تتجه إلى جرائم جديدة:مثلا (يمكن لبطل الحرب أن يكون له نفس مزدوجة :نفس الضحية ونفس القاتل،إنه شهيد يباشر القتل ،فيأخذ نفسه في عقله الباطن بالتضحية والجريمة في آن واحد ،إذ أن الجريمة تعطي تبرير أكبر للتضحية).

أما عن الشعور بالنقص فيمكن أن يكون له مصادر عديدة ،وقد قام **"ادلر" و"براكفلد" (Adler etBracchfeld)**بتحليل هذه المصادر التي يتلخص أثرها الأساسي في معظم الحالات أنها تثير رغبة ملحة للتعويض، فنحن نحاول نتيجة لكبريائنا ،أن نتعزى عن نقائصنا بممارسة مزايا في متناول يدنا، فالنزعة الحربية يمكن أن نجد لها أساسا في الإحساس بالقلق على عالمنا المعاصر ،ومن الممكن أن يقرر الأفراد تفضيل النزاع على العيش في فزع دائم وهذا ما يمكن أن نطلق عليه **داموفليس**. [1]

**التفسير النفسي للنزاع على المستوى الدولي:** يمكن تلخيصها في أربعة اتجاهات أساسية:

**الاتجاه الأول**: يربط بين النزعة العدوانية وبين الطبيعة الإنسانية من أبرز دعاة هذا الاتجاه **"سيغموند فرويد "** الذي يرجع الدوافع المحركة لعملية التنازع والتصارع إلى غريزة حب التسلط والسيطرة، وكذلك إلى الدافع نحو الانتقام والتوسع والمخاطرة، واستنادا إلى **"فروي دان"** النزاعات والحروب إنما تمثل فرصة مثلى لإرضاء مثل هذه الدوافع والنزاعات الكامنة في أعماق الطبيعة الإنسانية ذاتية.

**الاتجاه الثاني:** ويمثله ما يسمى بنظرية الإخفاق أو الإحباط: من أبرز دعاة هذا الاتجاه عالم النفس **"فلوجل"** و**"اريك فروم"**.ويقول **فولجل** في تفسيره للنزاع "بأن الدول التي تحقق فيها الحاجات الأساسية لشعوبها بصورة معقولة تكون أقل استعدادا من الناحية السيكولوجية للنزاع والحرب من تلك الدول التي تسيطر على شعوبها الشعور بعدم الرضا أو الضيق،أما **اريك فروم** فيرى أن العنف والميل إلى التدمير إنما يمثلان الناتج التلقائي والحتمي للشعور بالإحباط الذي ينشأ عن الصدمة الناتجة عن خذلان الآمال والتطلعات القومية لسبب أو لآخر.

**الاتجاه الثالث:** يركز على الشخصية القومية كسبب للنزاع ،حيث يفسر هذا الاتجاه ظاهرة النزاع على أساس من وجود ما يسمى بالسيكولوجية القومية العدوانية أو الطابع العدواني لبعض الطبائع والسمات القومية العامة، والتي تشكل في تصور القائلين بهذا الاتجاه القوة الرئيسية المحركة للنزاعات والحروب الدولية.

**الاتجاه الربع:**يركز على المعتقدات القومية كسبب للنزاع ،والتي تقوم على الاحتفاظ باتجاهات سلبية إزاء الدول الأخرى،ويأتي في مقدمة العوامل الدافعة لذلك إعادة توجيه الشعور بالإحباط الداخلي إلى بعض الدول التي ينظر

(1) جاستون بوتول ،**الحرب والمجتمع ، تحليل اجتماعي للحروب ونتائجها الاجتماعية والثقافية والنفسية** ، ترجمة: عباس الشربني، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، دط ، 1983،ص ، ص 88 ، 89.

إليها نظرة عدائية،ومحاولة إفراغه فيها،الأمر الذي يدفع بالعلاقات المتبادلة لهذه الأطراف إلى مستوى أعلى من التوتر والصراع.

**2 - النظرية السوسيو - اجتماعية :**

يعد المدخل الاجتماعي أحد أهم المقتربات النظرية في دراسة ظاهرة النزاع في مستوياتها المتعلقة بالأفراد أو الجماعات على حد سواء، بينما اتجه هذا المدخل في مراحله الأولى إلى الاعتماد على المقتربات المتعلقة بتحليل الصراع الطبقي – ماركس وانجليز-، أو على نظريات التطور الاجتماعي- داروين وأنصاره-، أو على مجمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية - ماكس فيبر-، فإن نطاق الاهتمام في الداخل قد اتسع بدوره ليشمل المتغيرات المتنوعة التي تمثل رافد الظاهرة النزاعية على جذوره المتعددة كالإدراك، القيم،الأصول العرقية أو الاثنية،والأيديولوجية ،والثقافية .[1]

كما ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى التحولات الاجتماعية الناتجة من خلال الظاهرة السكانية التي تدفع بالدولة إلى الدخول في المسار النزاعي الدولي،وعلى العموم فان ظاهرة الزيادة السكانية ستؤدي إلى نزاعات لا حصر لها على الكرة الأرضية،فالزيادة السكانية ستزيد من الارتفاع في الطلب على الغذاء والمجال الحيوي،في الكرة الأرضية ذات المساحة والموارد المحدودة،حيث هناك خطورة التعرض إلى نقص الغذاء نتيجة الزيادة السكانية ، إذا ستتم الزيادة السكانية وفق متتالية هندسية ،عكس إنتاج الغذاء الذي يظل مرتبطا بالمستوى الأقصى للإنتاج الزراعي فالشيء الذي دفع **"مالتوس"**لقول :" لن يستطيع الإنسان حل مشكلة الغذاء،إذ سوف تتناقص كمية الغذاء بالنسبة للفرد إلى أن يأتي الوقت الذي يحدث عنده التقاطع أي عندما تتجاوز معدلات نمو السكان معدلات الزيادة في إمدادات الغذاء،وعندئذ يتحدد عدد السكان بفعل الكوارث الطبيعية مثل المجاعة والوباء والحرب".ويشير عالم الاجتماع الأمريكي**"بوك هاوز"** إلى الثورة الديمغرافية التي ستؤدي إلى أزمة عالمية ،لأن الكرة الأرضية محدودة المجال الحيوي ولا يستطيع أن يستوعب كل الزيادات السكانية الهائلة، ويضيف أنه إذا لم تثمر جهود التنمية في الدول المتخلفة، ستعبر هذه الدول عن عدوانها نتيجة لتلك الضغوط التي تتعرض لها.[2]

وينحو عالم الاجتماع الفرنسي **"بول ريبو"** نفس المنحى،معتقدا بأن تزايد ظاهرة العنف والحروب تتناسب طرديا مع الحجم السكاني الذي يشكل البؤرة التي ستنفجر عليها كل أنواع النزاعات والحروب .وتشرحها نظرية الدورات الديمغرافية، وفحواها إن كل الدول تمر بثلاث مراحل متميزة هي : مرحلة النمو البطيء،ثم مرحلة الانفجار وهي مرحلة انتقالية،ثم مرحلة الاستقرار والتوازن،وحسب الرغبة فإن المرحلتين الأولى والثانية يتجه الضغط السكاني بهذه الدول إلى شن حروب عدوانية للحصول على المجال الحيوي.كما أن هناك مقاربة في إطار هذه النظرية ترى في النخب المتحكمة والمسيطرة على المركبات الصناعية والعسكرية السبب في الزج بالإنسانية في نزاعات دولية، فهي تعمل في الإطار الوطني كما هو الشأن بالنسبة للو.م. ا.فالنخب تسيطر على وسائل الاتصال الجماهيري،وتعمل على خلق مظاهر التسيب واللامبالاة والغفلة،وبالنتيجة تصبح على ضوئها غير قادرة على مقاومة أساليبها.

كما أن غياب التجانس المجتمعي في كثير من الدول يشكل بيئة خصبة لنمو النزاعات خاصة إذا لم تعمل السلطة السياسية على محاولة إقامة اندماج وطني فوجود انقسامات حادة نتيجة وجود عدة اثنيات مثلا وغياب ما يعرف بالاجتماع الوطني حول نسق قيم الرموز الأساسية في المجتمع، ووجوده بدل عن ذلك أنساق قيمية مختلفة يعبر عنها

[1] منير محمود بدوي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص - ص 55 - 63.
[2] حسين قادري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص - ص 44 - 55 .

بالتالي بولاءات مختلفة أحيانا متناقضة، يساهم في خلق النزاعات ، وما يفجر النزاع أو يزيد من حدته وجود عقائد تعبر عن هذه الاختلافات في عدة أنساق قيمية ، وتعمل كوسيلة للتعبة السياسية وللتعبير عن ولاءات قد تكون منها ما تحت الدول أو عبر الدولة لجماعات قد تطالب بنوع من حق تقرير المصير أو تعتبر أنها تنتمي إلى دول أخرى.

وقد رأى **"مازيني"** بأنه لو كان لكل هوية وطنية تعبير عن ذاتها في دولة قومية لساهم ذلك بشكل كبير في إزالة أسباب الحروب،فحق تقرير المصير الوطني هو الطريق للسلام حسب **"مازيني"**،وتندرج في هذا الإطار مشاكل الأقليات الوطنية وقدرة أو عدم قدرة السلطة السياسية على النجاح في مشروع الانصهار الوطني.وتؤدي التنمية الاقتصادية السريعة التي ترافقها تغييرات قيمية إلى إحداث أزمات اجتماعية عديدة نتيجة اضطرار المجتمع للتكيف مع المفاهيم والقيم الجديدة واستيعابها بسرعة تتخطى إمكانياته وخصوصياته. [1]

### 2 - **النظرية الاقتصادية:**

نظرا لأهمية الموارد الاقتصادية وصعود العامل الاقتصادي إذ أصبح يحتل المكانة الأولى في عناصر قوة الدولة بعد الحرب الباردة فإن أهمية المتغير الاقتصادي ازداد ومن ضمنه التنمية،وتعمقت التناقضات بين الدول وأصبح يمثل عنصرا هاما من العناصر المؤدية إلى اندلاع نزاعات دولية ،ولقد لعبت العوامل الاقتصادية دورا مهما في الدراسات التي تناولت الشروط الرئيسية لتحقيق السلام العالمي والأسباب التي تكمن وراء النزاعات الدولية.[2] فالمحدد الاقتصادي هو سبب له علاقة برغبة الدولة في الحصول على الموارد الاقتصادية، وعليه فإن الحصول على الموارد التراكمية هو التعبير العلمي الدقيق الذي يستخدمه علماء الإستراتيجية في التعبير عن السبب الاقتصادي في نشوب النزاعات. والموارد التراكمية هي الموارد التي إذا امتلكتها الدولة تسهل لها الحصول على موارد جديدة، ففي فترة من الفترات كان الفحم موردا تراكميا،فالحصول على الفحم يمكن الدولة من بناء أساطيل قوية تمكنها من احتلال أماكن أخرى.وفي فترة أخرى كانت الأرض الزراعية تعطي الدولة ميزة هامة لجهة عدم تعرضها للحصار الغذائي، بعد ذلك صار الحصول على الموارد الصناعية هو الغاية الكبرى للدولة، لأن الموارد الصناعية هي العماد الأول للجيش الحديث. [3]

وفي إطار المتغير الاقتصادي هناك نظرتان :

تنتمي النظرة الأولى إلى المدرسة الماركسية ،وأخرى تقع خارج المجتمع الواحد بين الطبقتين البروليتاريا والبرجوازية، وينسحب ذلك على الصراع في المستوى الدولي،وما يحركه هو الرغبة في الاستحواذ على أدوات الإنتاج، حيث يرى الماركسيون أن السعي وراء الثروة هو الرغبة في الاستحواذ على أذوات الإنتاج، كما أن السعي وراء الثروة هو الذي كان وراء الظاهرة الامبريالية ، فالرغبة في التحكم في الموارد النادرة كالطاقة، النفط والغذاء، المعادن والمياه،وهي مصادر أساسية للقوة وتؤدي في كثير من الحالات إلى النزاعات تحت مبررات مختلفة.

وحيث أن رأس المال هو مصدر الامبريالية،فإنه بالتالي المصدر الرئيسي للحروب الدولية في عصر الرأسمالية،ويذهب **"لينين"** إلى الاعتقاد بأن اشتعال الحرب العالمية الأولى لم يكن سوى صراعا بين القوى المسيطرة على الأسواق والمستعمرات .وأن التطور الرأسمالي هو بحسب الوضع الخاص لكل دولة وفي أزمات متفاوتة ،وما إن يتطور المجتمع نحو الرأسمالية حتى تبدأ رؤوس الأموال الاحتكارية في المنافسة على الأسواق

---

(1) ناصيف يوسف حتي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 319 .
(2) جيمس دورتي ، روبرت بالستلغراف ، **مرجع سبق ذكره** ، ص129.
(3) خليل حسين ، **مرجع سبق ذكره** ، ص - ص 488 - 489.

الجديدة والمواد الخام والأيدي العاملة الرخيصة،وتأتي المرحلة التي تتقاسم فيها الكارتلات الأراضي للهيمنة عليها ونهبها،وتصل الرأسمالية إلى الذروة التي تشتعل فيها الحروب،لأن أي توسع رأسمالي لا يمكن أن يتم إلا على حساب توسع رأسمالي قديم وتنفجر الحروب.وعلى هذا يرجع الماركسيون النزاعات إلى الرأسمالية إذ في رأي **"لينين"** رأس المال المحتكر هو مصدر الامبريالية ،فإنه بالتالي المصدر الرئيسي للحروب والنزاعات في عصر الرأسمالية.وعلى درب الماركسيين جاءت مدرسة التبعية التي تشذ عن المبدأ القائل بأن العامل الاقتصادي هو وراء كل الترتيبات والصراعات الدولية،فاستحدثت نظرية المركز والمحيط،التي ترى بأن الهدف الرئيسي لدول المركز هو استغلال البلدان المتخلفة،مما يؤدي إلى نزاعات يطيل أمدها.

أما النظرة الثانية في المقاربة الاقتصادية ترى بأن الدول في دوامة سعيها المتواصل لرفع مستوى إمكانياتها بالحصول على غيرها أو الابتزاز مما يتسبب في دخولها في نزاع مع الدول الأخرى وهذا ما يشيع مظاهر التوتر في البيئة الدولية. [1]

ولأهمية المتغير الاقتصادي فإن الدلائل تشير إلى أنه سيكون في المستقبل من أهم العوامل الدافعة إلى نشوب نزاعات بين الدول سواء في الشمال حيث تزداد عملية التنافس بين الدول الغنية ، أو بين الجنوب حيث محدودية الموارد وعدم الاستفادة منها لأنها تذهب بشكل أو باخر إلى بلدان الشمال المتقدم والذي يزداد غنى في حين يزداد الجنوب فقرا وتأخرا مع ظهور آفات أخرى تدفع إلى عدم الاستقرار في النظام الدولي،إذ تزداد معها انتهاكات حقوق الإنسان والأقليات والفقر وانتشار الأوبئة والعنف المنظم.

لذلك فالعوامل الاقتصادية سبب مهم جدا في نشوب نزاعات وقيام التوترات بين الدول خاصة إذا استخدم هذا العامل من قبل دولة ضد دولة أخرى كورقة ضغط عليها وخاصة عند قيامها بضغوطات اقتصادية هامة تتمثل في فرض الضرائب والرسوم الجمركية وقطع المساعدات والقيام بالاستفزازات التجارية والحصار الاقتصادي والمقاطعة الاقتصادية ،فكل هذا يعتبر عوامل تسهم في حدوث نزاعات بين الدول. [2]

بعد الحرب الباردة أصبحت الأبحاث تركز على دور الموارد كعامل من بين العوامل التي تتسبب في قيام النزاعات الداخلية واستمرارها ،وتوجد عدة طرق يؤثر بها اقتصاد الموارد في النزاع:**أولها**: إطلاق الحركات المسلحة العنف من أجل الحصول على الموارد الطبيعية والثروة التي تجلبها.و**ثانيها** : توفير إيرادات الموارد الطبيعية لأجل التمويل اللازم لمواصلة النضال المسلح- بل إن المحافظة على السيطرة على إيرادات الموارد يمكن أن تصبح وسيلة وسببا رئيسيا لإطالة النزاعات. [3]

**اقتصاد الحرب:**

لقد وسع **"كين"** (1998) المقولة المعروفة **لكارل كلاوزفيتز** في تعريفه للحرب بأنها استمرار للسياسة بوسائل أخرى،وعرفها أيضا بأنها استمرار الاقتصاد بوسائل أخرى ،وتكشف ديناميكيات العديد من النزاعات أنها لا توقف حركة الاقتصاد ولكنها تغير تفاعلاته وتحدث تحولا في معطيات مؤشراته وتصنع فاعلين جدد ،ويعتبر كين آن الحروب تخاض لما هو أكثر من مجرد الفوز بها ،ذلك أن المستفيدين من العنف لديهم مصالح اقتصادية في استمرار

---

(1) كامل الخزرجي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص256 .
(2) هايل عبد المولى طشطوش ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 103 .
(3) نبيل ملفين ، روبن كوننغ ، **الموارد والصراع المسلح التسلح ونزع السلاح**ـ ، ستوكهولم : المعهد البشري ، دط ، 2013 ، ص 35 .

النزاع،وقد ضلت العوامل الاقتصادية على مر التاريخ تلعب دورا بارزا في الحروب ،ولكنها لم تحظى إلا بقليل من الاهتمام حتى منتصف التسعينات مع بروز رؤى جديدة حول الاقتصاد السياسي للنزاعات المسلحة داخل الدول،وتشير **"بالنتاين"(2005)** إلى أن الحافز لبروز هذا التوجه هو الإدراك المتزايد بأن العديد من النزاعات الأهلية اكتسبت قدرة على توفير الدعم للأطراف المتقاتلة في الحروب بالوكالة،بالإضافة إلى الوسائل التقليدية للنهب والسلب ،أصبحت وسائل جديدة مثل التجارة المربحة في الموارد الطبيعية وتحويلات مهاجري الشتات والاستيلاء على المساعدات الإنسانية وفرض السيطرة على شبكة التجارة جميعها أكثر أهمية في توفير مصادر لتمويل للمقاتلين،ومن السمات المميزة لاقتصاديات الحرب نمو اقتصاد الظل المنفلت في ظل تدمير كلي أو جزئي للاقتصاد الرسمي المنظم،في حين تؤدي ديناميكيات النزاع عندما يطول أمد النزاع إلى ظهور **"اقتصاد الحرب"**الذي يقدم نموذجا مثاليا لعلاقة الاعتماد المتبادل بين النزاع والتجارة:حيث نجد في الغالب انخراط الأطراف المتحاربة في التجارة في أشياء محظورة وفي الموارد الطبيعية.وقد أخذ مصطلح حرب الموارد يكتسب أهمية في أواسط المحللين مع تزايد دورالتجارة المربحة في الموارد الطبيعية في إثارة الحروب وفي توفير التمويل لاقتصاد الحرب،وفي تحليل شامل أجراه **"كولبير"(2003)** لنحو 54 نزاعا أهليا كبيرا في العقود الأربعة الأخيرة في العالم ،خلص إلى أنه كلما زادت نسبة الموارد الأولية في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي ،فإن ذلك يزيد من مخاطر حدوث نزاع وتلك العلاقة شهدتها القارة الإفريقية بدرجات متفاوتة، فعلى سبيل المثال أصيبت القارة في منتصف عقد التسعينات من القرن العشرين ،بنحو ستة عشر من جملة خمسة وثلاثين نزاعا على مستوى العالم كله ومثلث الموارد الأولية أحد المغذيات الرئيسية لهذه النزاعات.وأجرى **"جيفري ساكسو اندروورن"** دراسة عن وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي،في نهاية التسعينات ،تناولت الدراسة سبع وتسعين بلدا عبر فترة زمنية امتدت لثماني عشرة سنة من عام 1971 إلى عام 1989.ووجد الباحث أن الدول التي تتمتع بوفرة عالية من صادرات الموارد الطبيعية شهدت وبشكل غير طبيعي ،نموا بطيئا مقارنة بالبلدان الأخرى.ورغم أن هذه الموارد يمكن أن تمثل قاطرة للتنمية، إلا أنها في المقابل لعبت دورا في تغذية النزاع بين النخب السياسية المتصارعة على المنافع الذاتية في دول لا تدار وفقا لقواعد الشفافية والعدالة السياسية والاقتصادية. [1]

**المطلب الثاني: نظريات العلاقات الدولية المفسرة للنزاعات الدولية**

توجد العديد من النظريات التي قدمت تفسيرا لأسباب حدوث النزاعات الدولية، ومن بين هذه النظريات.

**1 - الواقعية (Realism)** :يرى العديد من الباحثين بأن الواقعية ليست نظرية وإنما مجموعة نظريات تشكل مع بعضها منظورا paradigm يعتمد على فرضيات أساسية متماسكة فيما بينها ومتميزة عن غيرها ومشتركة بين منظريه، وتعود جذورها إلى إسهامات المفكرين الواقعيين الأوائل أمثال**"ثيوسيديدس"** و**"ميكيافلي"و"توماس هوبز"**، بالإضافة إلى تأثير الفكر العسكري الاستراتيجي على توجه التنظير الواقعي الكلاسيكي خاصة إسهامات **كارل فون كلاوزويتز (carl von clauswitz)** في مؤلفه المعنون : في الحرب **(on war)** . ويقسم الفكر الواقعي إلى:

**الواقعية الكلاسيكية:**إن الحاجة لدراسة العلاقات الدولية بوسائل خصوصية تتميز عن التاريخ والقانون، الذي سعت إليه الواقعية التي تعد أول محاولة تنظيرية في العلاقات الدولية ،حيث برزت هذه الدراسات الأكاديمية في الولايات

[1] خالد التيجاني النور، **اقتصاد الحرب وحروب الاقتصاد دارفور نموذجا**،جامعة الخرطوم،معهد أبحاث السلام بالتعاون مع بعثة قوات حفظ السلام في دار فور، UNAMID ، 2014 ، ص1 .

المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى كرد فعل "مزدوج" على المثالية التدخلية الويلسونية وعلى النزعة الأخلاقية الانعزالية للجمهوريين. [1]

**من أهم افتراضات الواقعية الكلاسيكية :**

يعتقد **"مورغانتو"** أن الواقعية الكلاسيكية ترتكز على خمسة مبادئ:

1 - السياسة تحكم بقوانين موضوعية مصدرها الطبيعة البشرية و النقائص أو الخلل الذي يميز العالم.

2 - المصلحة هي المرجع الأساسي للفعل (العمل) الدولي.

3 - كل نظرية في العلاقات الدولية ،يجب أن تتجنب الأخذ بعين الاعتبار التبريرات الإيديولوجية ومشاعر الفاعلين.

4 - أحسن سياسة خارجية هي تلك التي تقلل الأخطار وتعظم الفوائد.

5 - التوتر بين متطلبات نجاح العمل السياسي والقوانين الأخلاقية غير المكتوبة التي تحكم العالم لا يمكن تجاوزه.[2]

يرسم الواقعيون صورة قاتمة عن العلاقات السياسية الدولية وضمن حدود الدولة ذات السيادة الشكلية ،حيث يصفون العالم أنه يتسم بالصراعات المستمرة من أجل القوة والأمن بين الدول. [3] ويعزو الواقعيون الصراعات التي تحدث في العالم إلى ما يسمونه بفوضى النظام الدولي،وأن العلاقة بين الدول هي علاقة قوة، فالدولة تعمل لزيادة قوتها مما يجعل لها أعداء محتملين إن لم يكونوا فعليين.

كما يعتبر الواقعيون أن الدولة هي الوحدة المركزية وينظرون إلى السياسة الدولية على أنها ذات طبيعة تنافسية وأن الدول تتعامل من منطلق الأنانية الذاتية.

لقد وضع **"جون هيرز"** مفهوم **"معضلة الأمن"** لتفسير ما يدفع الدول إلى تنامي العنف والصراعات مثلما تفعل بسبب رغبة مزعومة لاكتساب السلطة،وبرأيه فإن السعي إلى السلطة كثيرا ما يمثل استجابة لتهديد ما،وليس سببه الرئيسي. تكسب الدول القوة لتجنب الهجوم أو الإخضاع،أو الإبادة من قبل الدول الأخرى وهذه الجهود لضمان أمنها تجعل الدول الأخرى أقل شعورا بالأمان وترغمها على الاستعداد للأسوأ. [4]

هناك تياران ضمن المدرسة الواقعية فيما يخص أسباب سلوكيات الدول النزاعية:

**التيار الأول:** يمثله **"توماس هوبز"** الذي يعتبر أن الطبيعة البشرية تحكمها غريزة القوة،وهي غريزة حيوانية تتمثل في حب السيطرة والهيمنة، فالإنسان ينزع للشر والخطيئة وامتلاك القوة وتزداد هذه العدوانية عندما تنتقل من المستوى الفردي إلى مستوى الدولة نتيجة الإمكانات الموجودة ،تأخذ أبعاد أخرى وتؤدي إلى نزاعات وصراعات.

---

[1] Jean-Jacques (Roche),**théories des relations internationales** 2 éme ed, paris:Montchrestien,1997,p20.

[2] عمار حجار ، **السياسة المتوسطية الأمنية للاتحاد الأوروبي** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة ،2001،ص6.

[3] كامل الخزرجي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص216.

[4] رتشادر نيدليبو، **مرجع سبق ذكره** ، ص37 .

**التيار الثاني :** يمثله **"هانز مورغانثو"** فيقول أن البحث عن القوة ليس نتيجة غريزة حيوانية متأصلة في الطبيعة البشرية،وإنما يربط القوة بالحاجة الماسة للأمن. فانعدام الأمن في نظام دولي يتسم بالفوضى يخلق ضغوطا على الدولة للحصول على أكبر قدر من القوة والمفارقة الكبرى هي أن اضطرار الدول لزيادة قوتها من أجل دعم أمنها يؤدي إلى ازدياد الصراع بينها وبالتالي إلى ازدياد انعدام الأمن والاستقرار...وتدخل الدول في حلقة يصبح الأفراد كمواطنين وكرجال دولة أقل سوء مما هم عليه في النظرة الأولى.وينطلق الرأي الأول من نظرة هوبز الفلسفية إلى الطبيعة البشرية وهي نظرة متشائمة ،ويمثل هذا الاتجاه هانس مورغانتو وكينيث والتز.[1] في حين ينطلق الرأي الثاني من نظرة لوك الفلسفية وهي نظرة تفاؤلية وأيضا من اعتبارات سياسية إستراتيجية ويمثلها هدلي بول الذي يجادل بأن الحرب هي عنف منظم تقوم به وحدات سياسية ضد بعضها البعض.[2] ويعتبر الواقعيون أن لعبة ميزان القوى هي الوسيلة الأكثر عملية لإقامة السلام والاستقرار.

ويرون أنه في الغالب الدول تتضارب مصالحها إلى درجة يقود بعضها إلى الحرب.كما أن الإمكانيات المتوفرة في الدولة تلعب دورا هاما في تحديد نتيجة الصراع الدولي،وقدرة الدولة في التأثير على سلوك الآخرين،شريطة إدراك ألا تكون قوة الدولة مقتصرة على الجانب العسكري.فالقوة مركب من أجزاء عسكرية وغير عسكرية،وهي تعتمد عليها لتحقيق غاياتها،وغالبا ما تتحقق هذه الغايات من خلال التعاون،لكن احتمال قيام النزاع يبقى قائما.

**وتركز النظرية الواقعية** في تحليلها للظواهر الدولية، على الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية،وعلى مفاهيم القوة،المصلحة الوطنية وتوازن القوى.

وترى أن المعايير التي تحكم العلاقات بين الدول تختلف جذريا عن المعايير التي تحكم الأفراد داخل المجتمع الوطني، فالنظام الدولي حسب رأيهم يتسم بالفوضى نظرا لافتقاده لسلطة عليا تقوم بفرض الاستقرار والانضباط داخل المجتمع الدولي،لأن الدول ذات سيادة وتتصرف بحرية تامة وهذا يؤدي في نهاية المطاف إلى حدوث فوضى سياسية.

من هنا فالدول هي دائما في نزاع من أجل القوة وسعي مستمر نحو حماية وتنمية مصالحها الوطنية، فبالنسبة **لهانس مورغانثو** العلاقات الدولية هي صراع من أجل القوة وأن القوة هي وحدها القادرة على تحقيق المصلحة ، كما يرفض مورغانتو تطبيق المبادئ الأخلاقية على سلوك الدول.فالدولة في سعيها لتحقيق مصلحتها القومية تكون محكومة بمبادئ وقيم وأخلاقيات تختلف عن المبادئ والقيم التي تحكم الأفراد في علاقاتهم الشخصية.فسلوك الدول تحركه الرغبة في الحصول على القوة ،وزيادتها باللجوء إلى الوسائل المتاحة لذلك.ويرى أن النزوع إلى السيطرة هو خاصية كل هيئة اجتماعية سواء الأسرة أو التنظيمات الاجتماعية أو المنظمات المهنية والمؤسسات السياسية المحلية في الدولة. [3]

يهمل الواقعيون في تحليلهم مصادر النزاعات الدولية للمصادر الاقتصادية والاجتماعية والنفسية ،فالنزاع حسب رأيهم ظاهرة طبيعية تنتج عن تنافس الدول في سعيها لاكتساب القوة وتحقيق مصالحها الوطنية التي تكون متناقضة مع الأطراف الأخرى،وهذا ما يعاب عليها فالعلاقات الدولية إذا كانت تمثل في إحدى جوانبها حقيقة الصراع،فإن الجانب الآخر فيها تجسده ضرورات التقارب ودوافع التعاون،وهذا ما نلمسه في الوقت الحاضر،حيث أن غالبية

(1) يوسف ناصيف حتي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 25 .
(2) ريتشارد نيد ليبو، **مرجع سبق ذكره** ، ص20 .
(3) عبد القادر محمد فهمي ، **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية** ، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص - ص91 - 93.

الدول ،إن لم تكن كلها،متفقة على ضرورات الحوار والتعاون والتفاهم لانجاز أهداف مشتركة،وكذلك حل مشكلات ومعالجة أزمات عن طريق العمل المشترك متجنبين بذلك أدوات ووسائل العنف والقوة المسلحة نظرا لما تنطوي عليه من مخاطر تهدد السلم والأمن الدوليين. ويعتقد **"ريمون ارون"** أن السياسة الدولية تتضمن صداما ثابتا لإرادات الدول بما أن النظام الدولي يتكون من دول ذات سيادة وغياب قوانين تنظم العلاقة بينها لأن كل دولة تتأثر بأفعال دول أخرى وتشك في نواياها،وهذا ما جعل الدول تسعى للحصول على أكبر قدر من القوة. [1]

**الواقعية البنيوية:**

ركز **كينيث والتز** في كتابه "نظرية السياسة الدولية**"** على النظرية الواقعية البنيوية والتي من أهم افتراضاتها:

- تسعى في تفسيرها للنزاع على أساس بنية النظام الدولي دون أي اعتبار على الإطلاق للطابع الداخلي للأمم المكونة له.ويسمي كينيث **والتز** النظريات التي تفسر السياسة الداخلية **نظريات اختزالية.**

في تفسيرها للنزاع الدولي لا تركز على الطبيعة الإنسانية ،بل أن جوهر تركيزها هو البيئة الدولية المتمثلة في الفوضى السياسية للنظام الدولي،وهنا يجب أن تعتمد الوحدات التي تعيش حالة الفوضى على الوسائل التي توجدها والترتيبات التي تصنعها لنفسها لتحقيق أهدافها والحفاظ على أمنها،أي أن مبدأ مساعدة الذات هو مبدأ العمل في ظل النظام الفوضوي.**"فولتز"** قام بثورة في الأفكار المتعلقة بالعلاقات الدولية عندما ركز على البناء الفوضوي بدلا من الإنسان والدولة مغيرا بذلك الشكل الداخلي للتفكير.لأنه قبل **"والتز"** كانت أسباب الحرب تختزل في **"نابليون"** و**"هتلر"** وأحيانا بعض الأنظمة الإقطاعية.بمعنى آخر كان الإنسان والدولة هما اللذان يتسببان في الحرب.ولكن بعد **"والتز"** هناك بناء عالمي يقف خلف ظاهرة الحرب.

**- ترتكز رؤية الواقعية الجديدة لسلوك الدول على خمس فرضيات أساسية:**

- الفوضوية وانعدام السلطة ضمن النظام الدولي.

- امتلاك بعض الدول للقوة العسكرية قد يمثل خطرا على غيرها.

- لا يمكن الوثوق بمواقف الدول من بعضها ،إذ أن حليف اليوم قد يصبح عدو الغد.

- تتحرك الدول بدافع الصراع على البقاء.

الدول هي بالفعل شركاء عقلانيون. [2]

هناك ثلاث افتراضات حول سلوك الدولة في العلاقات الدولية نوردها كما يلي:

1 - **الإمكانية مقابل الاحتمالية:** بمعنى أن النظام الدولي يتلقى بشكل مستمر ضغوطا أمنية عالمية. وفي هذا السياق يرى **"جون ميشهيمر"** أن الواقعية الجديدة تنظر إلى النظام الدولي كصراع قاس،وفي خضم هذا الصراع تعتقد

[1] موسى بن قاصير، **مرجع سبق ذكره** ، ص 21 .
[2] خليل حسين، **مرجع سبق ذكره** ، ص199.

الدول أنه الفرصة المناسبة لأخذ المصالح من بعضها البعض ،فالواقعية الجديدة تنظر إلى أن الدول تبني أسوأ الحالات المنظورة وذلك لثلاثة أسباب أساسية:

- إن الحرب المحتملة هي سبب يجعل الفاعلين الدوليين يركزون على مجرد إمكانية النزاع.

- الدول تركز أساسا على مبدأ ترجيح الاعتداء المحتمل من قبل الدول الأخرى.

- الدول العقلانية تركز على إمكانية الصراع لأن الدفاع الوقائي يعبر عن الضمان الوحيد ضد الاعتداء.

2 - **الفترة القصيرة مقابل الفترة الطويلة :** في ظل النظام الدولي الفوضوي والتنافس سوف يؤدي بالضرورة بالدول إلى البحث عن الحد الأدنى من الأمن العسكري على المدى القصير،فالدول العقلانية تسعى إلى رسم أهداف قصيرة المدى وإهمال حساب الأهداف على المدى البعيد.

3 - **الأمن العسكري مقابل القدرة الاقتصادية:** فالدولة تهتم بتأمين وجودها القومي لأنه هو العلامة التي تجعلنا نفهم تفضيلات الدولة ،فالبقاء في الفوضى يتطلب ردع عسكري قوي وقاعدة إنتاجية وديناميكية اقتصادية في نفس الوقت فالدول العقلانية تبحث أولا عن الأمن العسكري،لكن هذا لا يعني أنها تهمل العامل ألاقتصادي ، كما لا تعتبر من العقلانية أن تركز الدولة على الاقتصاد في الوقت الذي هي عرضة فيه لتهديدات ومخاطر أمنية،فالتطور الاقتصادي لا يكون على حساب الأمن العسكري. (1)

4 - **الواقعية الجديدة وتفسير النزاع:**

ترجع الواقعية الجديدة أسباب النزاع الأساسية إلى الطبيعة البشرية وسلوك الإنسان، فالنزاعات ناتجة عن الأنانية،ومن سوء توجيه الاندفاع العدواني أما الأسباب الأخرى فهي ثانوية وتفسر في ضوء هذه العوامل.إذا كانت هذه أسباب أولية للنزاع ،عندئذ يمكن تفادي النزاع من خلال ترقية الناس أو تأمين وجودهم الاجتماعي الفيزيقي.،ففي هذا السياق يرى **"برتراند راسل"** أن الانخفاض في غرائز الملكية لدى البشر يعد شرطا أساسيا للسلام،ويرى آخرون أن زيادة فرص السلام لا يتطلب تغيرا كبيرا في الغرائز لتصريف الطاقات التي تبدو متمددة في تحطيم الحرب،إذ يوجد هناك شيء آخر يقوم الناس بفعله غير النزاع ،وسيتوقفون عن مقاتلة بعضهم البعض.فقد رأى **"جيمس وليام"** أن جذور النزاع تكمن في الميل الطبيعي في الإنسان للنزاع،والتي أنتجت(النزاع) في القرون القديمة ،وطبيعة الإنسان أو اندفاعه للقمع لا يمكن تغييرها،ولكن مع ذلك يمكن تحويلها.ففي ظل الفوضى ليس هناك تناسق آلي، إذ تستخدم الدولة القوة للحصول على أهدافها،بعد تقييد إمكانية النجاح،وتعطى قيمة لهذه الأهداف أكبر من الرغبة في السلام،لأن كل دولة هي في الأخير التي تحكم على قضيتها، أي للدولة يمكن في أي وقت أن تستخدم القوة لتنفيذ سياسات،وهذا ما يستدعي الرد على القوة بالقوة أو دفع ثمن ضعفها. (2)

كما أنهم يقرون بأنه توجد صعوبة واضحة في تحقيق السلام الدولي عن طريق القانون الدولي والمنظمات الدولية وغياب حكومة عالمية قادرة على فرض إرادتها على أعضاء المجتمع الدولي، ذلك أن المجتمع الدولي يختلف عن المجتمع الوطني، أو المجتمع المؤطر داخل دولة واحدة،حيث تتوافر سلطة امرة وقاهرة وقادرة على أن تفرض إرادتها على كل من يتواجد ضمن سلطانها،أما المجتمع الدولي أو البيئة الدولية، فإنها تفتقر إلى وجود مثل هذه

(1) عامر مصباح ، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية** ، الجزائر : دار ديوان المطبوعات الجامعية، دط ، 2006 ، ص - ص ، 224 - 229 .
(2) **المرجع نفسه** ،ص220.

السلطة،فالدول جميعها متساوية في السيادة ولا توجد سلطة عليا تعلو بإرادتها على هذه السيادة.بل إن الدول لا تعترض بسلطة أعلى منها لما تمثله من انتقاص لسيادتها وتقييد لحرية حركتها. [1]

**- النظرية الليبرالية :**

حاول أنصار الطرح الليبرالي الابتعاد عن النظرة التشاؤمية للنظام الدولي ،حيث ينظرون إليه نظرة تفاؤلية،وهذا لكي يقللوا من حدة التفاعلات النزاعية بين الدول بسبب انسجام القيم والمصالح مما يجعل الأمن معطى مشتركا فيما بينها،إلى جانب استمرار أهمية ميكانيزم القوة في إدارة العلاقات الدولية.

يكمن مصدر النزاعات حسب هذه النظرية في البنية السياسية للدول ذات الحكم الشمولي والدكتاتوري، وهذا بحكم عقيدتها وبحكم الدوافع التي تحركها، الأهداف التي ترمي إليها، والأساليب التي تنتهجها تعد السبب الرئيسي والأكبر الذي يكمن وراء تزايد حدة النزاع في المجتمع الدولي.

ويستند دعاة هذا الطرح الذي يقر بوجود تلازم سببي وثيق بين الدكتاتورية والنزاع الدولي على الحجج الآتية:

- إن الدكتاتورية تقوم على ادعاء حرية التصرف المطلق لنفسها من أجل تحقيق أهدافها وهي لا تفرض أي قيد على تصرفاتها إلا إذا أكرهت عليه بوسيلة القوة والضغط. ومن هنا تجد الأنظمة الديمقراطية نفسها مجابهة بنمط من السلوك العدواني المتطرف الذي يخلو تماما من معنى الالتزام بالقيم والأخلاقيات ومعايير السلوك الدولي المشروع.

- إن الصراع على السيطرة العالمية الذي تخوضه الأنظمة الشمولية والذي هو بمثابة دافع غريزي فيها، يستمد نفسه من الرغبة في إخضاع الآخرين في نظام دولي تتحقق فيه لتلك الأنظمة السيطرة المطلقة بلا تحدي وذلك على غرار ما يحدث في الداخل عندما ينزع نظام الحكم الدكتاتوري إلى تدمير كل أثر لأي معارض.وينتهي أصحاب هذا الطرح إلى التعبير عن اعتقادهم بأن الأنظمة الشمولية على اختلاف اتجاهاتها العقائدية،سواء كانت فاشية عنصرية أو ماركسية،فإنها كلها في سباق نحو الهيمنة والتسلط ويضيفون أنه لم يحدث في التاريخ أن ظهرت مثل هذه القوى التي تتحرك بدافع من الرغبة في التوسع والعدوان ،إلا وأدت إلى الفوضى والنزاع والحرب.

استمدت النظرية الليبرالية أفكارها من بعض فلاسفة أمثال **(جون لوك ،جيريمي بنثام،توما الاكويني، امنويل كانت ارلوند توينبي ،نورمانوودرو ويلسن)** الذين أعربوا عن ايمانهم ب"العقل" و"الضمير" بوصفهما يشيدان بالسلام الدائم والانسجام الشامل. [2] حيث اعتبر هؤلاء الفلاسفة أن الجمهوريات ذات المؤسسات التمثيلية هي أكثر ميلا للسلم من الملكيات المطلقة والأنظمة الاستبدادية ،ورأوا أن النخب الارستقراطية الحاكمة لها ميل للدخول في نزاعات وحروب دولية.

**أهم افتراضات النظرية الليبرالية:**الجهات الفاعلة الأساسية في السياسة الدولية هي الأفراد والجماعات الخاصة الذين ينظمون ويتبادلون تعزيز المصالح . [3]

---

[1] عبد القادر محمد فهمي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص87.

[2] النور محمد فرج ، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة** ، كردستان : مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، دط، 2007، ص142 .

[3] Colin Elman and Miriam Fenius ,eds**. progress in international relations theory**, Cambridge, IT forthcoming 2002 p3.

كما يرون أن الأفراد هم الأساس والفاعلون الأساسيون دوليا،وأن الدول عبارة عن مجموعة من الفاعلين أو الممثلين وأن مصالحهم وسياستهم محددة بالمزايدات والمناقشات بين المجموعات والانتخابات ،وأن اهتمامات الفرد والدولة قالب لمجموعة مختلفة من الشروط الداخلية والدولية .....ويعتقد الليبراليون أن مصالح الأفراد والدولة تتشكل من خلال تشكيلة واسعة من الداخل والظروف الدولية في نهاية المطاف يتم تحديدها من قبل القوة التفاوضية بين جماعات المصالح. كما سلطت الضوء على مواضيع هامة كانتشار الديمقراطية والحاجة إلى إنشاء مؤسسات دولية فعالة ، وتعزيز حقوق الإنسان وهذا لأجل الحصول على عدالة توزيعية عالمية وأمن بشري وتنموي وكل هذا يمنع حدوث نزاعات دولية .[1] إضافة إلى كون المؤسسات الدولية مثل وكالة الطاقة الذرية وصندوق النقد الدولي ، يمكن أن تساعد الدول عن طريق تشجيعها على ترك المصالح الآنية لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم.[2]

**التفسير الليبرالي للنزاعات:**

ينطلق التفسير الليبرالي من عدة فرضيات مرتبطة بالسلوك النزاعي:

تتعلق الفرضية الأولى بالطبيعة البشرية التي تقول أن الأفراد والجماعات الخاصة الذين يتميزون بكونهم فاعلين عقلانيين ومنظمين، يجمعهم الفعل الجماعي نحو تحقيق مصالح مختلفة، تقيدها بعض المقيدات المادية والقيم المتضاربة واختلاف النفوذ الاجتماعي، وهو ما يعني أن الأفراد والجماعات هما وحدتا التحليل الأساسية(وليست الدول) وهو ما يعني الاهتمام باحتياجاتهما ومطالبهما، ومراقبة شروط وظروف حياتهما وسلوكها، ومدى تأثيرهما في الدول وأدائها الداخلي والخارجي. باعتبارهما المسبب الرئيسي للصراعات جنبا إلى جنب مع الاختلافات العقائدية. وتأمين الموارد الطبيعية لهما.وعدم المساواة في القوة السياسية بين مختلف الجماعات الوطنية.[3]

وباعتبار أن الليبرالية تقوم على الازدهار ،الترابط ،التجارة الحرة والحرية الفردية،فعمليات تدخل الحكومات على المستوى المحلي والدولي توقع بالنظام الطبيعي القائم على الحرية الفردية والتجارة الحرة وهذا ما يؤدي إلى نزوع الأفراد إلى العنف والدخول في نزاعات لأنه هناك تأثير على حاجاته الأساسية.[4]

تنطلق الفرضية الثانية من أن الدول كجماعات سياسية عصبها المجتمع المحلي وأن القواعد المبنية عليها مصالحها هي التي تحدد أداء الدولة في السياسة الدولية.وأي اختلاف أو تغيير في هذه القواعد(سواء عن طريق التحولات الجذرية الداخلية أو تحديد طبيعة العلاقات الثنائية.أو المخاطر الخارجية أو التلاعب بالمعلومات.أو غيرها من التكتيكات) من شأنه الإضرار بأداء الدولة الخارجي، وبالتالي التأثير في أمنها،حيث يتوقف مدى وطبيعة وقوة الدعم الوطني لأي من أهداف الدولة.حتى لو كانت سياسية أو أمنية أو دفاعية(كالسيادة ووحدة التراب الوطني،والأمن القومي والرفاهية الاقتصادية) على السياق الاجتماعي الداخلي للدولة.

---

[1] James. L, Richardson, **Critical liberalism in international relations**, working paper, Canberra, 2002. in: **http://www.Answers.comt topic/international-relations, theory/ 24/3/2015 . p7.**

[2] ستيفن وولت ،**العلاقات الدولية عالم واحد ونظريات متعددة**، ترجمة عادل زقاع وزيدان علي، نقلا من الموقع: **http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html/ 22 /03/ 2015, p3.**

[3] أحمد محمد أبو زيد، **نظرية العلاقات الدولية عرض تحليلي**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 36، 2012، ص58.

[4] جون بيليس ،ستيفن سميث ، **عولمة السياسة العالمية** ، الإمارات العربية المتحدة : ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، ط1 ،2004 ،ص 315.

وتجادل الفرضية الثالثة بأن تجزؤ أداء الاعتماد المتبادل للدولة يحدد سلوكها بمعنى أن سلوك الدول ما هو إلا انعكاس لأدائها. فقد أظهرت الأدلة مدى قوة العلاقة بين الأمن والتنمية المحلية من جهة، والاستقرار وفاعلية السياسة الخارجية للدولة من جهة أخرى، فالمجتمعات التي يسودها الفقر تميل إلى العنف والصراع والانكفاء إلى الداخل بصورة أكبر من الدول الأخرى، حيث يساهم غياب الأمن في إعاقة تحقيق التنمية لأغراضها، من توفير احتياجات الناس ومتطلباتهم،وهو ما سيؤدي إلى انفجار الأوضاع، وتسريع وتيرة الانحراف نحو الصراعات الاجتماعية اللامتناهية،بمعنى آخر أن ما تريده الدول يحدد ما تفعله. وحسب النظرية الليبرالية فإن حل النزاعات وتفاديها يكون عن طريق :

**السلام الديمقراطي:**

يرى أنصار هذا الطرح أن الدول الديمقراطية تعتنق ضوابط التوفيق التي تمنع استعمال القوة بين أطراف تعتنق نفس المبادئ،أي أن الحجة البارزة في هذه النظرية هي أن انتشار الديمقراطية يعتبر مصدرا رئيسيا للسلام، ذلك لأن الحروب بين الديمقراطيات نادرة،ومن المعلوم أن الديمقراطيات تسوي النزاعات المتعلقة بالمصالح من دون التهديد باستعمال القوة أو استعمالها فعلا بنسبة أكبر مما تفعله الدول غير الديمقراطية، [1] وبالتالي السلام الديمقراطي يعني غياب الحروب بين الدول الديمقراطية،وعلى هذا الأساس الدول الديمقراطية لا تتحارب فيما بينها.[2]

يقول **"دويل"** أن التمثيل الديمقراطي والالتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان ،والترابط العابر للحدود الوطنية،كل ذلك يفسر اتجاهات الميل إلى السلام التي تتميز بها الدول الديمقراطية،ويجادل أيضا بأن غياب هذه الصفات يفسر السبب الذي يجعل الدول غير الديمقراطية "ميالة إلى الحرب"، فمن دون هذه القيم والقيود فإن منطق القوة يحل مكان منطق التوفيق. [3]

**الاعتماد المتبادل:**

ركز أنصار هذا الطرح بوجود مصالح عامة مشتركة تؤدي إلى إمكانية تنظيم تعاون في الاقتصاد السياسي العالمي،وقد تم التركيز على الأبعاد التعاونية وعلى التداخل في العلاقات الدولية،وعلى أن زيادة التشابك والتداخل في عملية الاعتماد المتبادل بين دولتين أو أكثر يمكن أن يقود إلى تعزيز حالات السلام وتقليص الصراع بينهما من خلال تقوية أواصر التفاعلات الثقافية والتنمية الاقتصادية والتجارة الدولية والتقدم التقني.

إن الاعتماد المتبادل في الجانب الاقتصادي مثلا سوف يمنع الدول عن استخدام القوة ضد بعضها البعض،لأن الحرب تهدد حالة الرفاه لكلا الطرفين .[4] فحينما يتم نشر شبكات الاعتمادية الاقتصادية المتبادلة،يتم إقامة أسس السلام والتعاون في عالم فوضوي ومنافس وتتعاون الدول في المنظومة الدولية.وتبرز أهمية الاعتمادية المتبادلة كنمط للتعامل وكطريقة للتعاون بين الدول وفي جميع المجالات كافة،وعلى جميع الأصعدة،ذلك لأن عالمنا اليوم تشابكت فيه المصالح

---

[1] سمير جسام راضي ، **مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية** ، مجلة العلوم السياسية، العدد 45، 2012 ، ص12.

[2] Anne Marie slaughter. **Max Planck Encyclopedia of Public International Law** ,(oxford university press),2011 in: **http//.www.mpepil.com.pdf.17/03/2015. P3.**

[3] جون بيليس،ستيفن سميث، **مرجع سبق ذكره** ، ص429 .

[4] ستيفن والت ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 3.

وتنوعت فيه الحاجات بصورة متزايدة،كما تتداخل هذه المصالح والحاجات إلى درجة من غير الممكن أن تعيش وحداته بمعزل عن الاعتماد على الآخرين.

أما **الانجراحية (vulnerability)** فتتعلق بالإمكانات الممنوحة للفاعل/الدولة(ب) لمقاومة التغير الذي تسبب فيه الفاعل /الدولة (أ).فبعيدا إذن عن تجاهلهم للجوانب السلبية للاعتماد المتبادل كمظهر للانجراحية،فان التعددية تركز على القنوات المتعددة التي تربط المجتمعات بما فيها العلاقات "بين- الدولية"،"عبر - الحكومية" و"عبر- الوطنية" لإقامة شبكة علاقات تعاونية بإمكانها أن تكون قاعدة لضمان السلم الدولي على أساس مبادئ الديمقراطية الليبرالية وفي إطارمتعدد الأطراف،كون تعددية الأطراف إحدى أشكال أو مظاهر السياسة الدولية التي تتبناها وتدافع عليها التعددية. [1]

**المؤسسات الدولية :**

يذهب أنصار هذا الطرح بأن المؤسسات الدولية أدوات يمكن عن طريقها أن تساعد الدول للتغلب على نزعتها الأنانية عن طريق تشجيعها على ترك المصالح الآنية لصالح فوائد أكبر من التعاون الدائم مثلما هو الحال في وكالة الطاقة الذرية وصندوق النقد الدولي. فهذه المؤسسات الدولية تعتبر هامة لأنها توفر الإطار العام الذي يشكل التوقعات بشأن السياسة الدولية، فهذه المؤسسات تجعل الشعوب تعتقد أنه :

1 - توفر الإحساس بالاستمرارية.

2 - توفر المؤسسات الفرصة لتبادل الامتيازات بين الدول.

3 - تتيح المؤسسات فرصة لتبادل المعلومات والتي تتيح سبلا لحل المنازعات.

4 - التعاون ممكن بين الدول حتى في حالة الفوضى وانعدام القانون، من منطلق استخدامهم لإيمان الواقعية الجديدة بأن الدولة كيان عقلاني يراعي مصالحه.ويتابعون أنه من شأن الأنظمة والمؤسسات لجم وتخفيف تبعات هذه الفوضى . [2]

**النظرية البنائية والنزاعات الدولية:**

تعكس الدراسات الحديثة والمتزايدة في مجال العلاقات الدولية اهتماما واضحا بتيار البناء الاجتماعي الذي أصبح التيار المنافس للواقعية والليبرالية ،وقلما يخلو عدد من الكتابات والدراسات العالمية المتخصصة في العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة من موضوع يناقش مدخل البناء الاجتماعي،الذي يركز على دور الثقافة والقيم والأفكار في العلاقات الدولية ،ويتناول بالتحليل قضايا الهويات والمصالح والمعايير، [3] ويرى أن خلافه مع المدارس الأخرى ليس حول مدى أهمية القوة في السياسة العالمية وإنما حول "هل يمكن تفسير أنماط القوة وأشكال استمرارها فقط بالاعتماد على الاعتبارات المادية؟ أم يتحقق ذلك بإدراج الجوانب الاجتماعية والثقافية كذلك؟،كما يطرح مدخل البناء

---

[1] عمار حجار، **مرجع سبق ذكره**، ص ، ص 18،19.
[2] خليل حسين ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 200.
[3] حسن الحاج علي ، العالم المصنوع : **دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية** ، نقلا من الموقع :
**http//www.fikria.org/mogala/16/1_1/htm.14/04/2015.**

الاجتماعي العديد من الأسئلة مثل: كيف تشكلت هوية الدولة وكيف يعرف مواطنوا الدولة أنفسهم؟ وكيف تؤثر البيئة في سلوك الفواعل وفي هوياتهم؟وكيف تؤثر المعايير والثقافة والهوية في سياسات الدول؟.

ويعكس تيار البناء الاجتماعي التداخل الكبير بين فروع العلوم الاجتماعية فقد أخد هذا المدخل في العلاقات الدولية من علم الاجتماع خاصية التفاعلات الرمزية أو ما أصبح يعرف بالبحث الاثنوغرافي ،ومن علم الاجتماع التاريخي وعلم الاجتماع المؤسسي وعلم النفس المعرفي ومن الفلسفة ومن علم اللغويات. وترمي هذه التفاعلات إلى تحليل السمات العامة لتيار البناء الاجتماعي في مجال العلاقات الدولية وإلى توضيح طرق تطوره كما يتناول القضايا التي تدخل في إطار مدخل البناء الاجتماعي مثل التغير في السياسة العالمية ومفهوم الفوضى في العلاقات الدولية،ولقد كان ظهور مصطلح البنائية في العلاقات الدولية في نهاية 1999 .ويعتبر دون شك **"نيكولاس اونوف"** Nicholas Onufأول من استعمل مصطلح البنائية في كتابه عالم من صنعنا""World of our making . [1] ويرتكز تعريف **"اونوف"** للبنائية على فكرة أن:"الأفراد والمجتمع يبني ويؤسس كل منهما الآخر،وهو ما أخذه من أعمال **Giddens** حول عملية البناء الاجتماعي وكيفية حصولها وتأسيسها وهو أمر مهم للغاية بالنسبة لمفهوم الواقع الاجتماعي عند " oneuf".

تزامن ظهور النظرية البنائية مع النهاية السلمية للحرب الباردة التي أضفت الشرعية عليها لأن الواقعية والليبرالية أخفقتا في استباق هذا الحدث كما أنهما وجدتا صعوبة كبيرة في تفسيره، بينما استطاعت البنائية تفسيره من خلال اعتمادها على متغيري الهوية والمصلحة، خصوصا ما يتعلق بالثورة التي أحدثها **"ميخائيل غورباتشيف "**في السياسة الخارجية السوفيتية باعتناقه أفكارا جديدة **"كالأمن المشترك".** زيادة على ذلك، وبالنظر إلى التحدي الذي تتعرض له الضوابط التقليدية بمجرد تحلل الحدود، وبروز القضايا المرتبطة بالهوية، فإنه ليس من المفاجئ أن نجد الباحثين قد التجئوا إلى مقاربات تدفع بمثل هذه القضايا إلى الواجهة وتجعل منها محور الاهتمام، وتعتبر البنائية طريقة للتفكير في الكيفية التي تتشكل بها الفواعل الاجتماعية. تعتبر البنائية نظرية هيكلية للنظام الدولي والتي تعتمد على الافتراضات التالية:

1 **-** الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل في نظرية السياسة الدولية.

2 **-** إن البنى في النظام الدول وهمية وجماعية مشتركة أكثر من كونها مادية،أي أنها تقع في ثنايا التبادل الفكري، فهي مبنية بشكل "تذاتاني"(intersubjective)

**3 -** مصالح وهويات الدول في جانبها الأهم يتم صنعها وبنائها بواسطة هذه البنى الاجتماعية أكثر من كونها مسلمات خارجية المنشأ أتت إلى النظام بواسطة الطبيعة الإنسانية أو السياسة الداخلية. [2]

تؤثر الهويات بقوة في المصالح والأفضليات حيث أن هوية الدولة تعكس أفضليتها وأفعالها القادمة.وتفهم الدولة الآخرين بناء على الهويات التي تضيفها عليهم ،بينما تقوم في الوقت نفسه بإعادة إنتاج هويتها من خلال التعامل الاجتماعي

---

[1] Audie Klotz et Cecelia Lynch ,**Le constructivisme dans la théorie des relations internationales,** Critique international n°2 - hiver 1999,p52.

[2] Thierry Braspenning, **constructivisme et reflexivisme en théorie des relations internationales**, sur : **http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/FD001435.pdf.15/04/2015. p314.**

ومنتج الهوية لا يتحكم فيما تعنيه هذه الهوية للآخرين وإنما يحدد ذلك هيكل التفاعل الجماعي.[1]

**4** - النظام الدولي:"هو مجموعة من الأفكار، ونظام من المعايير التي تم ترتيبها من قبل بعض الأشخاص وخاصة في زمان ومكان". وهؤلاء الوكلاء يبنون الواقع الاجتماعي ويعدون بأنه من خلال الممارسة اليومية، كما أن النظام الدولي مبني اجتماعيا وليس معطى مسبق.

**5** - الوكلاء ليس لهم وجود مستقل عن بيئتهم الاجتماعية، وهكذا فمصالح الدولة خارجة عن البيئة التي تعمل بها الدول وتتفاعل ذاتيا مع الدول. [2]

انطلاقا من هذه الافتراضات تحاول البنائية أن تبني نظرة أو تصور أكثر اجتماعية وأكثر إرادية ،أي عكس المفاهيم المادية والحتمية للتصورات الواقعية البنيوية لدى فهي تحاول إذن ربط البنى ،الفاعلين وادراكاتهم للواقع في علاقة دياليكتية تعددية الاتجاهات.[3]

ولمؤسساتها. وأصبح ذلك بشكل أكثر وضوحا مع بروز قضايا الأقليات بعدما تحول الصراع من صراع إيديولوجي إلى صراع حضاري،فضلا عن اللعب على أوتار النعرات الذاتية والانتماءات العرقية والثقافية للأفراد صناع قرارات هذه الوحدات السياسية، مما ينم ذلك عن وجود عدة فاعلين وليس فاعل واحد في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة.

إلى جانب ذلك ،ترفض البنائية ما يسمى بتصور كرة البليار Billiard Ball image للعلاقات الدولية، والذي تعتمد عليه الواقعية ،لأنه فشل - في نظرها- في إبراز أفكار ومعتقدات الفاعلين الذين أقحموا أنفسهم في النزاعات والصراعات الدولية .بينما يرغب البنائيون في اختبار ما يوجد بداخل كريات البليار للوصول إلى إدراك تصور معمق بشأن تلك النزاعات، [4] لأنه من المهم فهم التفاعلات الاجتماعية الداخلية لاستيعاب المخرجات السياسية ،حتى لا يتم حصرها في مخرجات البيئة الدولية الفوضوية للنظام الدولي، [5] وبالتالي بدل الاعتماد على حتمية البنية المادية الجامدة ومدى تأثيرها على السلوك النزاعي للفواعل، نجد البنائيين يدخلون متغيرات البنية القيمية ودورها في تشكيل هوية الفواعل.

وتعتقد البنائية في هذا الإطار أن الهويات والمصالح والسلوك لأي دولة تبنى اجتماعيا وذلك من خلال التأويلات والإدراكات المشتركة للعالم. وذلك نتيجة الاتصال الاجتماعي الذي يسمح بتقاسم بعض المعتقدات والقيم، والذي يبلوره الواقع ذو الطبيعة التذاتانية، حيث لا وجود لشيء معطى أو حتمي، بل الإدراك أو الفهم الجماعي والمعايير تمنح الأشياء المادية معنى يساعد على تكوين الواقع. وفي هذا الإطار يسوق لنا Wendt مثالا حول المسدس قائلا:

---

[1] الكسندر ودنت، **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية** ، ترجمة : عبد الله جبر صالح العتيبي، الرياض :النشر العلمي والمطابع للنشر والتوزيع، ط1،2006 ،ص263.

[2] Thierry Braspenning,**op cit,p319.**

[3] عمار حجار، **مرجع سبق ذكره** ، ص 41 .

[4] جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** ، الجزائر : دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط1،2007، ص324 .

[5] Karacasulu Nilufer and Uzgoren Elif, **Explaining social constructivist on security studies**, in: **http://wwww.sam.gov.tr/perceptions/volume%20xii/explaining social.pdf, /23/03/2015.p23.**

"المسدس بين أيدي صديق ليس له نفس المدلول مقارنة بتواجده بين أيدي عدو، لأن العداء علاقة اجتماعية وليس مادية". ونفس الشيء بالنسبة للأسلحة النووية .

وهذا يؤكد بدوره أن النزاعات الدولية - حسب البنائيين- لا يغذيها السعي لاكتساب القوة من أجل المصلحة (كما يعتقد الواقعيون التقليديون) ولا الطبيعة الفوضوية المطلقة للنظام الدولي ( على غرار الواقعيين الجدد)، بل يستندون في تفسير أشكال النزاعات المختلفة بالتركيز على تفاعلات الوحدات الأساسية، من خلال إرجاع أسباب النزاع إلى التوجه التنازعي للهوية الاجتماعية للأفراد أو القادة وهي العوامل التي ترى البنائية أنها ليست معطى مسبق بل تحكمية يديرها القادة والأنظمة أو الظروف الاجتماعية، فالبعد الهوياتي يلعب دورا في زيادة حدة النزاعات العرقية والاثنية التي يعود سببها إلى اختلافات في التركيبة الثقافية والهوية للأطراف المتنازعة .

وقد شكلت النزاعات ذات الطابع الاثني ذريعة للتدخل الخارجي بدافع القرابة والانتماء الاثني الواسع حيث يصبح البديل الأقل تكلفة والأكثر فعالية من حيث التنسيق الداخلي، هذا إذا أضفنا مدى إسهامها في توسيع دائرة الأطراف المتصارعة، وبالتالي فإن ما يبدو للوهلة الأولى بأنه صراع داخلي قد يتحول إلى صراع دولي علني أو خفي وبالتالي لا يعود صراعا داخليا .

وربما يتفق التحليل البنائي للنزاعات (المرتكزة على الهوية) مع فكرة هنتنغتون، إذ يقول: "يكشف الناس هويات جديدة عادة ما تكون قديمة، هم يسيرون تحت أعلام جديدة، عادة ما تكون قديمة، لتؤدي بدورها إلى حروب مع أعداء جدد، هم في حقيقة الأمر أعداء قدامى." وهذا يعني أن النزاعات بين الدول تغذيها التراكمات الحضارية الثقافية. فالهوية التي تعتبر بناء اجتماعيا يتشكل باستمرار عبر الخطابات الاجتماعية النافذة، يقوم المنظمون بالتحكم بها باستدعاء الأساطير وإعادة صياغة المفاهيم، وإعادة تفسير حقائق سابقة، بل وحتى تلفيق قصص خيالية يدعمون بها وجهات نظرهم، [1] ويستعمل المتطرفون هذه العملية لتصعيد النزاع بحيث يمكن تبرير نفوذهم وسلطتهم المطلقة، وعندما تصبح سياسة المجموعة مجرد تنافس بين المتشددين، فإن العلاقات مع المجموعات الأخرى تدخل حلقة العنف.

إن تحقيق الاستقرار وتقليص النزاعات واستتباب الأمن يمكن تحقيقه إذا تم تغيير طريقة التفكير بالنسبة للدول وبالتالي صناع القرار، بالإضافة إلى المجتمع.فالاشتراك في تكوين الأفكار يؤدي إلى بناء شبكات التعاون والأحلاف والاعتماد المتبادل،وتجنب استعمال القوة والتهديد بها . [2]

وعموما نستخلص أن النزاع وفق التحليل البنائي ليس معطى مسبق أو نتيجة لفوضى النظام الدولي، وإنما هو نتاج للتوجه التنازعي للهوية الاجتماعية للأفراد أو القادة (أي نتاج لعوامل غير مادية) وهي العوامل التي ترى البنائية بأنها ليست معطى مسبق بل تحكمية يديرها القادة والأنظمة بالإضافة إلى طبيعة التنشئة الاجتماعية، والتي تنعكس في الخطابات السائدة في المجتمع والميول النخبوية التي بإمكانها تشكيل الهويات على أسس تنازعيه من خلال تعبئة الجماهير وإحياء الضغائن التاريخية من أجل تمرير أهدافها المصلحية .

---

[1] إبراهيم بولمكاحل ، **النظريات المفسرة للنزعات الدولية** ، نقلا من الموقع :
**http://wwww .Boulemkahel .yolasite .com /27/3 /2015.**

[2] عزيز نوري ، **الواقع الأمني في منطقة المتوسط (دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي)** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011 -2012،ص66.

**المبحث الرابع: تحليل دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية والعوامل المفسرة لسلوكياتهم**

يرتكز تحليل للأطراف الخارجية في النزاعات على مجموعة من العناصر ارتأينا تقسيمها كما يلي

**المطلب الأول: ماهية الأطراف الخارجية**

لقد تناول باحثو النزاعات الدولية أطراف النزاع بصفة عامة ،لكن لم يعطو تعريفا مباشرا وخاصا بالأطراف الخارجية في النزاعات الدولية، وعلى هذا الأساس سنقوم بتحديد أطراف النزاع ثم نقوم باستنباط تعريف يخص الأطراف الخارجية

**1 - أطراف النزاع :**"يقصد بهم الأطراف المشاركون في النزاع ،ويمكن أن تكون الأطراف أفراد أو جماعات أو منظمات أو جماعات أو مجتمعات أو أمم".

يمكن تقسيم الأطراف المشتركة في النزاع على المستويات المختلفة إلى ثلاث مجموعات:

**أ - المجموعة الرئيسية:**أولئك الذين لهم مصلحة مباشرة في النزاع.

**ب - المجموعة الثانوية:**أولئك الذين لهم مصالح غير مباشرة في النزاع.

**ج - المجموعة الجانبية:** أولئك الذين لهم مصالح بعيدة في النزاع.[1]

**من خلال هذا التقسيم لأطراف النزاع يمكن تعريف الأطراف الخارجية :** بأنهم " كل تلك الأطراف التي تكون خارج منطقة النزاع،لكن يكون لها دور مؤثر في النزاع ،وتختلف درجة تأثير الأطراف الخارجية في النزاع على حسب طبيعتهم وخصائصهم، وعلاقتهم بالنزاع في حد ذاته.وارتباطاتهم بالأطراف المعنيين بالنزاع".

تعرف بعض النزاعات الدولية مدة زمنية طويلة تستتبع حتما هياكل متعددة الطبقات للعلاقات بين الأطراف، الداخلية والخارجية على حد سواء.حيث أن **الطبقة الواحدة** من العلاقات تتركب من تنافسات وولاءات بين المتنافسين الابتدائيين، أين تتباعد المصالح وتتجمع وفقا لتغيرات ديناميكيات النزاع، **الطبقة الثانية** تستلزم العلاقات الشاملة بين الأطراف الخارجية التي لهم ديناميأتهم الخاصة من النضال والتي تؤثر على مسارات ونتائج النزاعات المحلية،هذه الطبقات تتشابك مع أشكال مختلفة من الاتصالات بين المتنافسين الابتدائيين والجهات الفاعلة الخارجية.وتكتمل العلاقات الأفقية من طرف العلاقات العمودية بين المتنافسين الابتدائيين وأنصارهم الذين هم خارج النزاع،بينما الأحداث في مستويات أعلى للنظام من المحتمل أن تؤثر على مستويات أدنى من العلاقة،والنزاعات الفرعية قد تقدم حافزا للأحداث الكبيرة وراء الاحتواء الذاتي،فالتوتر بين الإمبراطورية النمساوية المجرية وصربيا في عام 1914 تطور في نهاية المطاف إلى مشاركة البلدان حتى غير الأوروبية لتتحول إلى حرب عالمية كبرى،فمعظم النزاعات المستعصية تخضع لجدلية التفاعلات بين جميع القوى المتنوعة للهياكل الكبرى.

**2 - تصنيف الأطراف الخارجية للنزاع:** لقد قام **"بيتر فلنستاين"** بتقسيم الأطراف الخارجية للنزاع إلى :

---

[1] زياد الصمدي، **حل النزاعات، نسخة منقحة للمنظور الأردني** ، برنامج السلام الدولي ،جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، (2010،2009)، نقلا من الموقع :
**http:// tfpb.org/pic/arabic-hal-niza3at.pdf 15/03/2015.p2.**

أ - **الأطراف الإقليمية**: وتشمل

- **دول الجوار**: هي تلك الدول التي تملك جوار جغرافي مع الدول التي تعاني من النزاع ، تتميز بكونها أشد حساسية لتأثرها بالنزاع وتعد من بين أكبر الدول التي تلعب دورا فاعلا في النزاع ،وهذا راجع لجوارها الجغرافي،وتتمثل مصلحتها في احتواء النزاع من أجل حماية أمنها القومي خشية أن ينتقل إليها النزاع ،أو لحماية مصالحها المباشرة أو غير المباشرة ،أو للحد من نفوذ دول أخرى منافسة لها في منطقة النزاع.

- **دول القربى** : وهي تلك الدول التي تمتلك قرابة اثنيه أو عرقية مع أحد أطراف النزاع، تتميز بكونها أشد حساسية لتأثرها بالنزاع ، كما تعد من بين الدول التي تلعب دورا فاعلا في النزاع ،وهذا راجع لتداخل النسيج الاجتماعي مع أحد أطراف النزاع ،تتمثل مصلحتها في احتواء النزاع خشية أن ينتقل إليها بسبب التداخل القبلي،أو انتصار وسيطرة الطرف الذي تتقاسم معه قرابة عرقية أو اثنيه،أو حماية مصالحها في منطقة النزاع . [1]

**ب- الأطراف الدولية البعيدة عن مناطق النزاع** وهي الدول التي لا تمتلك لا قرابة اثنية ولا جوار جغرافي ولكن لها روابط بالمشاركين فيها يمكن أن تكون ذات أثر كبير على نتيجة النزاع، إضافة إلى الدول توجد المنظمات الغير حكومية،وشركات الأمن الخاصة،الميليشيات ،والأطراف العابرة للدول كالشركات المتعددة الجنسيات.

**3 - العوامل المتحكمة في سلوك الأطراف الخارجية:**

هناك العديد من العوامل التي تجعل الأطراف الخارجية (الإقليمية منها والدولية) يكون لهم دور فعال في النزاعات الدولية من بينها:

أ - الخوف من ظاهرة انتشار النزاعات،فقد صدرت إحصائية عام 1995 تشير إلى أن 35 دولة قد عانت في ذلك العام وحده من انفجار النزاعات الداخلية،وراح ضحيتها حوالي ألف شخص بسبب أنشطة ساهمت فيها دول الجوار عبر الحدود بصورة أو بأخرى،وهذا النوع من النزاعات يلقي بضلاله على عدم الاستقرار الإقليمي ،هذا ما يجعل الأطراف الخارجية تبدي اهتمامها بالنزاع منذ بدايته،خاصة إذا كان هناك خلل في توازنات القوة بين الأطراف المتنازعة وظهور سباق تسلح بينهما ،وما يرتبط بهذا الخلل من تحالف مع أطراف خارجية. [2]

**ب** - النتائج الوخيمة لانتشار النزاعات الداخلية ،كالمعاناة الإنسانية ،اللجوء والمجاعات وانتشار الأمراض والأوبئة، [3] إضافة لعمليات القتل الجماعي وهذا ما يؤدي إلى اهتمام المجتمع الدولي بذلك من منطلق الاعتبارات الإنسانية ، لأن أطراف النزاعات الداخلية لا يميزون بين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية،ويستهدفون الجماعات العرقية المتورطة في النزاع مع الحكومة.كما أن النزاعات الداخلية يترتب عليها اضطراب في الأوضاع الداخلية وتهديد للأمن الإقليمي، فهي لا تهدد استقرار دول الجوار والمنطقة فحسب ،وإنما تهدد **مصالح الدول البعيدة**(distant powers)،وبالتالي تجذب النزاعات الداخلية انتباه القوى البعيدة،وكذلك انتباه **المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية**،فتورطها إن لم يكن بسبب تهديد مصالحها،فبحجة حماية رعاياها في الدولة المعنية أو المنطقة المعنية بالنزاع .ومن أمثلة ذلك حالة حماية المواطنين الأمريكان في اضطرابات ليبيريا،ويمكن للنزاعات الداخلية أن تهدد

---

(1) سامي ابراهيم الخزندار، **مرجع سبق ذكره** ، ص208 .
(2) **المرجع نفسه** ، ص162.
(3) محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية**_، الجزائر: دار هومة ، ط1 ، 2003 ، ص ، ص 222، 223.

الاستراتيجيات القائمة على تحالفات محددة في المنطقة سواء كانت تلك الاستراتيجيات إقليمية ،أم استراتيجيات تتبع للدول الكبرى،وقد تؤدي إلى خلق تحالفات جديدة تعيد رسم التوازنات في المنطقة ،كما في حالة النزاع في منطقة البحيرات الكبرى في افريقيا.

**ج -** امتلاك الأطراف الخارجية القدرات الاقتصادية والإعلامية والتقنية لتحريك النزاع في دولة ما،ومن ثم تصعيده خاصة في الدول التي تعاني من اختلالات هيكلية وبنيوية،ومن تنوع في النسيج الاجتماعي(كاستغلال مشكل الأقليات العرقية ،والمذهبية كمادة صالحة لدفع هذه الأقليات إلى تحدي الحكومات الشرعية، ومن ثم استخدام قدراتها كممارسة الضغوط السياسية،الدبلوماسية والاقتصادية ضد الحكومة الشرعية). [1]

**د -** تقاطع مصالح الأطراف الخارجية مع مصالح بعض أطراف النزاع الداخلية: باعتبار مصالح الدول متشابكة ومتداخلة وهناك الكثير من التقاطعات حتى بين الإيديولوجيات المختلفة، فمن هذا المنطلق تنفذ الأطراف الخارجية إلى الأجندة الوطنية والداخلية من خلال تلبية احتياجات أحد أطراف النزاع كتدريب النشطاء ، [2] والمتمردين وتوفير الغطاء الدولي أحيانا، بالإضافة إلى الدعم المالي والفني والاستشارات، أو الوقوف إلى جانب النظام الحاكم ضد المعارضة ، كما تنفذ إلى الداخل من خلال تقاطع المصالح بين تلك الأطراف الخارجية وبين الأطراف الوطنية لتحقق بعضا من مصالحها الاقتصادية (كالسيطرة على ثروات البلاد)أو المصالح الجيو-إستراتيجية كالاستقرار الإقليمي أو الرغبة في لعب دور إقليمي ، وبالمقابل يحقق أحد أطراف النزاع بعضا من أهدافهم . [3]

**ه - الروابط الدولية (international linkages)**

من بين المفكرين الذين تناولوا مصطلح الروابط الدولية في النزاعات الدولية" **"ادوارد أزار"** لما قام بدراسة **"النزاع الاجتماعي المزمن"** فذكر أربع مصادر له من بينها **"الروابط الدولية "** والتي يمكن تعريفها كالتالي **: "**هي مجموعة الدول، المنظمات ، و حتى الأفراد التي تكون لها صلة بأطراف النزاع ويختلف دور هذه الأطراف في النزاع،إما تكون إلى جانب الدولة ضد الجماعات الطائفية، أو تدعم الجماعات الطائفية ضد الدولة ،وهذا حسبما تمليه مصلحة الطرف الخارجي".

يشير" **ادوارد أزار"** في المجموعة الرابعة إلى الروابط الدولية ذات الخاصية الاقتصادية والسياسية والعلاقات العسكرية التي تبقي الدولة في جميع النزاعات الاجتماعية المزمنة معتمدة اقتصاديا و/أو سياسيا للدول"القوية أو الغنية".

**فازار** يقر بوجود ترسيم واضح بين المصادر الداخلية والخارجية للنزاع الاجتماعي المزمن،الذي يأخذ شكل التفاعل الديناميكي بين النظام الدولي والقوات الشعبية المحلية في الواقع للتمييز بين السياسة المحلية والدولية التي

---

[1] كامل الخزرجي ،**العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات** ، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2009 ، ص256.
[2] حمد عادل عبد الحكيم وآخرون، **حرب اللاعنف..الخيار الثالث** ، أكاديمية التغيير، ط2013،3 ، ص 48.
[3] Ricardo Real Pedrosa Sousa. **, external interventions and conflicts in Africa the end of the cold war,** Netherlands, 2014, p110.

تصبح مصطنعة الحدود بين السياسة العليا والسياسة الدنيا والتي تصبح أكثر وأكثر مسامية. [1]

حسب **" ادوارد أزار"** يصعب الحكم في الدولة التي تحتوي على جماعات طائفية كونها غير قادرة على الوصول إلى الاحتياجات الإنسانية الأساسية مثل الأمن أو الاعتراف،فمعيار السياسة الداخلية تملى من طرف روابط خارجية يمكن أن تتخذ شكل التبعية الاقتصادية وعلاقات العملاء،كما أن الدول تابعة اقتصاديا للنظام الاقتصادي العالمي الواسع،وفي المقابل نرى استقلالها ضعيف وسياسات التنمية الاقتصادية هي من ناحية تمليها التأثيرات الخارجية.**"فادوارد ازار"** ذهب أبعد من ذلك إلى وضع علاوة على ذلك مكوناته العليا، فغالبا ما يؤدي تفاقم التبعية إلى حرمان وصول احتياجات الجماعات الطائفية المحلية،الذي يقوم بتشويه النظم السياسية والاقتصادية من خلال إعادة جمع التحالفات الخفية لرأس المال الدولي ورأس المال المحلي للدولة.

**كما قام "كريستيان سكريد غليديتش" (Kristian Skrede Gleditsch)** بتقسيم عامل الروابط الدولية في النزاع إلى:

**أ - الروابط الجغرافية:**يلعب القرب الجغرافي دورا مهما في إمكانية تورط الدول في المناطق التي تشهد نزاعات داخلية،ويكون تورطها مباشرا(أي عن طريق التدخل الرسمي) أو قد يكون غير مباشر(عن طرق تقديم الدعم اللوجستي أو العسكري، أو السياسي لأحد أطراف النزاع)،وهذا ما يزيد من احتمال تصعيد العنف، فيتحول النزاع من داخلي إلى إقليمي،ثم إلى دولي وهذا ما أكده" **موست" و "ستار" (most et starr)** بأن عامل الترابط الجغرافي يلعب دورا في تورط دول الجوار في النزاعات الدولية. [2]

**ب - الروابط السياسية عبر الوطنية :**يمكن أن يكون الحافز لدى القادة التدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في النزاعات الجارية في الدول المجاورة،ومؤسسات أخرى يمكن أن تحد من حظوظهم لفعله، غالبا ما تعرف من حيث المؤسسات التي لديها القدرة الممكنة لتقييد القادة التنفيذيين.

**تشير بحوث السلام الديمقراطي** إلى أن ارتفاع درجة المشاركة الشعبية في المؤسسات السياسية، يجعل القادة تواجه صعوبات أكبر في التدخل في المناطق التي تشهد نزاعات.

فالسياق السياسي السائد في المنطقة يشمل مجموعة من المعلومات حول الدفع للنزاع العنيف في الدول المجاورة،وكذلك آفاق القادة على الانخراط.فالقادة السياسيون هم مقيدين داخل محيطهم ،ومن العقبات المتوقعة ضد

---

[1] Gordula Riemann. **Why are Violent, Intra-state Conflicts Protracted ?looking at Aar's model of Protracted Social Conflict from a gender – sensitive perspective.**in: **http//www.bradford.ac.uk/ssis/…conflict-and…/reimann.pdf.19/03/2015.p -p 33 - 35.**

[2] Oana Tranca. **La diffusion des conflits ethniques une approche dyadique** sur : **http//.www.erudit.org /apropos /utilization.html.pdf.06/04/2015.p 507.**

مشاركتهم في النزاعات الأهلية في الدول المجاورة،المحيط الديمقراطي الذي يحيط بالدولة يستلزم عليه تخفيض خطر تصعيد حدة العنف في النزاعات. [1]

**ج - الروابط الاثنية العابرة للحدود:** في العديد من النزاعات الاثنية ،والتي تشمل على مجموعات اثنية والتي تحاول تحقيق الحكم الذاتي أو الانفصال عن الدول القائمة، وغالبا ما يكون الدافع وراء التدخل في النزاعات من طرف الدول الجارة أو الدول البعيدة التي تسعى لدعم المجموعات الاثنية المشابهة لها في الدول القربى ،وكثيرا ما لعبت القربى الاثنية والشتات في الدول الأخرى دورا مهما في دعم حركات التمرد .وقد بينا كل من **"كولييه"** و**"هوفمان"** العلاقة الايجابية بين حجم الشتات وخطر النزاع الاثني.وأكدا" **مور" و"دافيس"(Moore et davis)** في 1997" أن "وجود نفس الجماعة الاثنية في بلدين متجاورين تؤثر على ميلهما للمشاركة في نزاع عنيف، [2] فكل الأشياء متساوية بالفعل ومن الممكن توقعها،على غرار خطر النزاعات الأهلية التي ستكون أعلى، خاصة وجود نفس الجماعات الاثنية على جانبي حدود الدول" ،فالتجانس الاجتماعي يلعب دور مهم في تدويل النزاع وهذا عن طريق التأثير والتأثر،فالتداخل في النسيج الاجتماعي بين القبائل الحدودية يؤدي إلى التحرك وفقا لمبدأ الفعل ورد الفعل،ونتيجة لمنطق الولاءات القبلية غالبا ما يعمد سكان قبيلة في بلد معين إلى تقديم الدعم للقبائل التي تتقاسم معها نفس الروابط في مناطق النزاع المجاورة مثل:محاولة صربيا ممارسة التطهير العرقي ضد ألبان كوسوفو الأمر الذي كان يلوح بتدخل ألبانيا للدفاع عن الجماعة التي تتقاسم معها نفس العرق (التضامن العرقي) في كوسوفو التي تعتبر إحدى جمهوريات يوغسلافيا السابقة. [3]

**د - الروابط الاقتصادية عبر الوطنية:**

لقد أجريت العديد من البحوث التي تشير إلى أن الترابط الاقتصادي المرتفع بين الأطراف الخارجية وأطراف النزاع الفعليين، يجعل الأطراف الخارجية تتورط في النزاع لحماية المصالح الاقتصادية التي تربطها بذلك البلد، وهذا ما يؤدي إلى استمرار النزاع وتصعيده،بسبب الدعم الذي يتلقاه أطراف النزاع.

**ه - الروابط الثقافية أو الحضارية :**قام **"صمويل هنتغتون"** بتركيزه على دور **الأطراف الخارجية** في النزاعات الدولية،لما قام بدراسته **لخطوط التقسيم الحضاري** بتحليله للقوى المحركة لخطوط التقسيم الحضاري ففي فترة الحرب الباردة نفذ النزاع إلى العمق حيث كانت القوى الكبرى تحاول تجنيد حلفاء وشركاء وأن تقلب أو تحول أو تحيد حلفاء وشركاء القوى الكبرى الأخرى ،فالمنافسة كانت بلا شك أشد ضراوة في العالم الثالث حيث توجد دول حديثة ضعيفة ومضغوطة من طرف القوى الكبرى لكي تنضم إلى الصراع الكوني الكبير.

في عالم ما بعد الحرب الباردة حلت نزاعات طائفية كثيرة محل صراع القوة الكبرى الواحدة، وعندما تضم هذه **النزاعات الطائفية** جماعات من حضارات مختلفة فإنها تميل إلى الاتساع والتصاعد، وعندما يصبح النزاع أكثر حدة،يحاول كل جانب أن يحشد الدعم من الجماعات والدول التي تنتمي لنفس حضارته،فالدعم على نحو أو نحو آخر،رسمي أو غير رسمي، معلن أو سري، مادي ،إنساني ،دبلوماسي ،عسكري.. دائما يأتي من دولة أو أكثر من

---

[1] Kristian Skrede Gleditsch. **Transnational Dimensions of civil War.**5th January 2003. in: **http://*www.yale.edu/irspeakers/Gleditsch.pdf. 20/03/2015.* p6.**
[2] Oana Tranca.**op.cit** ,p514.
[3] محمد أحمد عبد الغفار، **مرجع سبق ذكره** ، ص 179.

**جماعات القربى**، وكلما طال أمد خط التقسيم، زاد احتمال تورط دول القربى في أدوار الدعم والكبح .وهناك مستويات مختلفة لتورط الدول والجماعات في نزاعات خطوط التقسيم الحضاري.

**المستوى الأول**:(يضم الأطراف المتحاربة والتي تقتل بعضها البعض، وقد تكون دولا ،كما قد تكون جماعات محلية،أو دولا أجنبية).

**المستوى الثاني**: عادة ما تكون مرتبطة مباشرة بالأطراف الرئيسية.

**المستوى الثالث**:يضم **الأطراف البعيدة** عن القتال الفعلي، ولكن لها روابط بالمشاركين فيها ويرتكز دورها على شكل أموال أو سلاح أو متطوعين يمكن أن تكون ذات أثر كبير على نتيجة النزاع. [1] (ففي إفريقيا السودان كان يدعم متمردي ايرتيريا ،المتمردين في نزاعهم مع إثيوبيا ،وانتقاما لذلك قدمت إثيوبيا ((دعما لوجستيا ومأوى)) للمتمردين المسيحيين الذين يحاربون السودان،كما تلقى المتمردون المسيحيون مساعدات مماثلة من أوغندة.ومن جانب آخر،حصلت الحكومة السودانية على أسلحة تقدر قيمتها بثلاثة مليون دولار من إيران،بالإضافة إلى التدريب والمستشارين،الأمر الذي مكن السودان من شن هجوم كاسح ضد المتمردين في سنة 1992،إضافة إلى ذلك قدمت مجموعة من **المنظمات** المسيحية الغربية ،الغذاء والدواء والمؤن والأسلحة للمتمردين المسيحيين.

**المطلب الثاني: تأثير الأطراف الخارجية على النزاعات الدولية:**

تلعب الأطراف الخارجية دورا بارزا خاصة في النزعات الأهلية، وينعكس ذلك في الاختراق من قبل الدول المجاورة وهذا بدعوى التهديدات الأمنية للميليشيات والجماعات المتمردة المتحالفة مع الرعايا الأجانب، وعليه فالأطراف الخارجية تسهم في تكثيف التصادم المحلي من خلال تقديم أنواع مختلفة من الدعم ، [2] بالإضافة إلى ذلك الأطراف الخارجية لما تتدخل في نزاع معين تجعل قرارات أطراف النزاع حكرا على البيئة الإقليمية والدولية والتي تقدم مختلف أنواع الدعم خاصة إذا كانت هذه الأطراف ترغب في التأثير على مجريات الأحداث في دولة ما أو كسب مزيدا من القوة وأسلوب اتخاذ القرار فيه ،أو طمعا في الحصول على ثروات ومعادن وخيرات الدولة. [3]

يستطيع الطرف الخارجي القوي أن يؤثر على نزاع محلي عن طريق سياسته ودعمه المادي،وفي نفس الوقت، الأطراف المحلية يمكن أن تجر حلفاء خارجيين ،في نزاعها مع الخصوم الذين هم بالمقابل حلفاء مع الأطراف الخارجية، وعلى هذا الأساس الأطراف الخارجية يمكن أن تؤزم تصرفات الأطراف المحلية المختلفة بسبب أنواع متعددة من علاقات التبعية.

كما أن الأطراف الخارجية لا تكون قادرة على السيطرة على الأطراف المحلية إذا كانت هذه الأخيرة لديها قواعد دعم ذاتي خاصة بها، للحصول على القوة الذاتية،وعليه من الصعب إقامة المسؤولية على مجموعات ذاتية التنظيم

---

[1] صامويل هنتنجتون ، **صدام الحضارات ،إعادة صنع النظام العالمي** ، ترجمة : طلعت الشايب ، نيويورك:، مركز شوستر روكفلر، ط2،1999 ص ، ص 442، 441.

[2] Ho-Won Jeong**. understanding conflict and conflict analysis ,** India ,sage publications ltd. first published ,2008, P 119.

[3] خالد علي عبد المجيد لورد ، **الدور الخارجي في النزاعات الداخلية السودان نموذجا** ، سودانيل (3-1) ، 17/ 08 / 2009 ، نقلا من الموقع :

**http:// www.sudaress.com/sudanile/4950.20/03/2015.**

مثل المتمردين والميليشيات التي تسعى حصرا إلى تحقيق مصالح ضيقة بارتكابها الإبادة الجماعية و ممارسة مختلف أشكال العنف.

تعتبر الأطراف الخارجية من العناصر الطارئة والمؤثرة في ديناميكية النزاع ،خاصة الأطراف ذات الصلة بما يجري في مناطق النزاع فهي تسعى بجد واقتدار إلى نقل النزاع من إطاره المحلي إلى القطري فالإقليمي ،ثم الدولي حيث تقوم بتضخيم صورة النزاع الحاصل حتى يصير له صدى أكبر من حجمه بفعل الأداة الإعلامية العالمية،مما يفرض فحصا دقيقا للدوافع المعلنة من قبل الفاعلين الدوليين المهتمين بقضية النزاع .

توجد بعض الأطراف تبدي اهتماما بما يجري في مرحلة مبكرة جدا من عمر النزاعات خاصة الداخلية منها، ويترك هذا الاهتمام اثارا عديدة ،فقد يعمل على **إطالة أمد الصراع وزيادة حجم الدمار** خاصة إذا كان تحرك الطرف الخارجي في المراحل الأولى،ويقوم بتقديم الدعم للحركات المتمردة، لأنه في المراحل الأولى من النزاع تكون الحركات المتمردة ضعيفة نوعا ما وتفتقد إلى التنظيم والتأطير ،وتكون مزودة بأسلحة خفيفة وتفتقر إلى الدعم الحاسم من الداخل،كذلك المشاركة في حركات التمرد من الداخل تكون مكلفة،وبالتالي تكون أكثر عرضة للهزيمة العسكرية وهذا ما يؤدي بها إلى القبول بتسوية النزاع،أما عندما يتحرك الطرف الخارجي ويقدم الدعم لحركات التمرد ،فهنا تصبح أكثر فاعلية وتنظيما وهذا ما يساهم في تصعيد النزاع . [(1)]

**فكلما زاد عدد الأطراف المهتمة بنتيجة النزاع زادت المصاعب أمام فرص التوصل إلى تسوية معينة من خلال المفاوضات أو الوساطات.**

كما أن لتدخل الطرف الخارجي في نزاع معين ودعمه لطرف على حساب آخر، تنعكس على **مدة النزاع**، ولقد طرحت فرضيتين في مسألة **مدة النزاع**:

**الفرضية الأولى** : تنطلق من أنه عندما يتدخل طرف خارجي واحد في مدة مبكرة من النزاع، ويقوم بتدعيم الحكومة على حساب الحركات المتمردة فإنه سوف **يقصر في مدة النزاع** المتوقعة.لأن الحسم يكون لصالح الطرف المتمثل في الحكومة. [(2)]

**الفرضية الثانية** : ترى بأنه عندما يتدخل طرف خارجي واحد في مدة مبكرة من النزاع ويقوم بتدعيم حركات التمرد على حساب الحكومة، ،هنا يعمل الطرف الخارجي بإقامة توازن في القدرات بين الحكومة والحركات المتمردة ،وفي هذه الحالة يختار كل طرف مواصلة النزاع للقضاء على الآخر وهذا ما يؤدي إلى تصعيد النزاع من كلا الطرفين وبالتالي إطالة مدة النزاع.

**وكتفصيل لتأثير الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية :**

1 **- الأطراف الإقليمية:** تشمل الأطراف الإقليمية:

**دول الجوار:** تلعب دول الجوار دورا كبيرا في التأثير على مسار النزاع ،وفي هذا الصدد تكلم **"ميشال براون" Michael E. Brown** عن فكرة **"الجار السيء" bad neighbour**،أي كيف أن دول الجوار السيئ هي من

(1) Patrick Regan, **third- party interventions and duration of intrastate conflicts.** The journal of conflict ,February 2002, vol. 46 no 1.p 61.
(2) Ricardo Real Pedrosa Sousa **.op ,cit**. p108 .

تفجر النزاعات الداخلية ،كما ذهب أبعد من ذلك عندما قال أن القوى الخارجية في بعض الأحيان هي من تحرك النزاعات الدولية بصفة عامة والداخلية بصفة خاصة. [1] وفي بعض الأحيان يصل التحدي الذي تواجهه الحكومة في بعض الحالات بحيث يكون مصدره من الخارج تماما ومن أمثلة ذلك قيام جنوب إفريقيا بتشكيل حركة المقاومة الوطنية الموزمبيقية **(Renamo)** عام 1975. [2]

إن الدعم العسكري الذي تقدمه إحدى دول الجوار أو عدد منها لأحد أطراف النزاع الداخلي،أو الدعم المقدم إلى حكومة الجوار وإلى الجماعات المناهضة لحكومة الجوار،يصل الأمر إلى حد إقامة معسكرات تدريب للجماعات المعادية والسماح لها باستخدام الحدود المشتركة كقواعد للانطلاق في عملياتها العسكرية ،أو كمعبر لدخول الأسلحة التي تحتاجها الجماعات المحاربة.

وقد يؤدي دعم دولة الجوار للجماعات المتمردة إلى قيام حكومة الدولة التي تعاني من التمرد بشن هجمات على دولة الجوار الداعمة لها باستخدام حق المطاردة الساخنة**( hot pursuit)** .

أما إذا اتفقت الدولتان ،دولة الجوار ودولة التمرد على مقاومة ذلك التمرد فإن اتجاها ثالثا يظهر لعامل الجوار يتمثل في اتفاقها على القيام بدوريات عسكرية مشتركة على الحدود **(joint patrolling).**

ومن أمثلة تورط دول الجوار باتجاهاتها المختلفة: تدخل الهند في النزاع القائم بين حكومة سيرلانكا ،ونمور التأميل إلى جانب التأميل في وقت سابق، ثم وقعت الهند بعدها اتفاق مع سيرلانكا عام 1981 يضمن لسيرلانكا عدم تحرك نمور التاميل من أراضي الهند- مدعومين من نفس العرق الذي ينتمون إليه- لمهاجمة سيرلانكا ثم هناك حالة تدخل القوات الهندية إلى جانب باكستان الشرقية مما أدى إلى انفصال الأخيرة عن باكستان تحت اسم بنغلاديش عام 1971. [3]

**2 - الأطراف الدولية البعيدة عن مناطق النزاع وتشمل:**

**أ - القوى العظمى: (major powers)**

عندما تتدخل في النزاعات يتحول النزاع من إقليمي إلى دولي ،حيث كانت أثناء الحرب الباردة تتحرك مبكرا لأهداف إستراتيجية محددة لدى نشوب نزاع معين،ولدى ارتباط هذا النزاع بالصراع بين هذه القوى، وذلك من وجهة نظر هذه الدولة أو تلك ،وأدت هذه السياسة في أحيان كثيرة إلى مواجهات حادة،ولكن شهدت الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة تغيرات على صعيد هذه السياسة ،وفيما يتعلق ببعض **النزاعات الإقليمية المتداخلة** فإن الدول العظمى تتدخل عادة في مرحلة مبكرة،ويجيء التحرك مدفوعا بأسباب عديدة مختلفة أهمها الاعتبارات الإنسانية،ومع أن الكثير من النزاعات التي تحظى باهتمام دولي تنطوي على أعداد هائلة من اللاجئين، إلا أن هناك نزاعات أخرى تسببت في إحداث المشكلة ذاتها ولكنها لم تحظ إلا باهتمام ضئيل. ومن هنا نقول :إن هناك عوامل أخرى تجعل من

[1] Michael E.Brown**. the international dimensions of internal conflict .** Cambridge. Massachusetts.london.1996.p24.

[2] محمد أحمد عبد الغفار، **مرجع سبق ذكره**، ص197 .

[3] **المرجع نفسه** ، ص ، ص 220، 221 .

النزاع أمرا يستحق حشد الموارد الملحة،وقد لا تكون هذه العوامل إستراتيجية ،ولكنها قد ترتبط بالعلاقات المحلية مع صراع معين،وهو ما يدفع الحكومات الأخرى للتحرك، وهذا يعني أن هناك اختلافا في نوعية التحرك. [1]

عادة ما ينصب الاهتمام على النزاعات القريبة من الدول العظمى ،إذ يعطيها هذا القرب صفة الإلحاح الطارئ ويمكن أيضا للنزاعات أن تحظى باهتمام كبير إذا تسببت في عمليات نزوح سكانية كبيرة،ولهذا ليس من المفاجئ أن نجد قوات غربية في منطقة جنوب شرق أوروبا،أو أن نجد قوات روسية منتشرة في كافة أرجاء الإمبراطورية السوفييتية السابقة،وتتمثل النزاعات التي تحظى بأقصى قدر من الاهتمام في تلك التي تهدد بمواجهة بين دول عظمى،وكان مثل هذا التهديد مصدر قلق دائم أثناء فترة النزاعات في يوغسلافيا السابقة، فقد تعقدت جهود الدول الأوروبية الكبرى في معالجة هذه النزاعات بسبب اختلاط **الروابط التاريخية** .

تعمل الدول الكبرى خشية تعريض مكانتها الدولية إلى الخطر ،ومن هنا فإنه يجب أن تعرض التغيرات بشكل مقنع حتى تكتسب **مصداقية الأزمة**،ويجب أن تتطابق جميع التحركات وعلى جميع المستويات مع بعضها البعض من أجل بث روح الثقة والطمأنينة،حيث توجد في بعض النزاعات الدولية أطرافا خارجية تلجأ إلى استغلال الطرف غير الحكومي ليؤدي دور حصان طروادة أو ليحقق **الطرف الخارجي** طموحاته التوسعية؟ من السهل تحديد الأمر إذا ما طبقنا معايير حازمة،فيمكن بناء الصورة إذا عرفنا من أين يحصل الطرف غير الحكومي على التدريب،والأموال والدعم اللوجستي،والأسلحة،والدعم السياسي . [2]

**ب - شركات الأمن الخاصة:**تعد شركات الأمن الخاصة أحد أهم مظاهر العولمة الأمنية،وتشير التقارير المختلفة إلى أن هذه الشركات تمتلك معسكرات تدريب ولها سجون،ولا تخضع للقوانين المحلية بشكل يفتح ثغرات واسعة في جدار السيادة الذي تعتبره الدول أحد أبرز سماتها وتمثل هذه الشركات مظهرا من مظاهر العولمة من خلال المؤشرات التالية :

**-** تشكل نمطا من الخصخصة ،فبعد أن كانت الدولة تحتكر"القوة الصلبة" المتمثلة في القوة الأمنية والعسكرية، أصبحت هذه الشركات تزاحم أجهزة الدولة بعضا من وظائفها.

**-** تدل المؤشرات المتوفرة على أن هذه الشركات تسهم في تشجيع الكفاءات على الهروب من المؤسسات العسكرية، حيث تصل الأجور ما بين 400-600 دولار يوميا، وتصل أحيانا إلى 1000 دولار يوميا. [3] تنقل هذه الشركات الأسلحة عبر الحدود دون الخضوع لرقابة السلطات الحكومية في هذه البلاد علما بأنها تمارس عمليات النقل حوالي 50 دولة منها دول عربية، بل يعمل في العراق حوالي 55 شركة من هذه الشركات.ويعتبر انتشار الشركات الأمنية الخاصة مظهر من مظاهر التدخل الدولي الجديد حيث ارتبط تكاثر هذه الشركات،خاصة بعد الحرب الباردة بتحول النزاعات من نزاعات بين الدول إلى نزاعات داخل الدول، حيث تنامت ظاهرة مكملة لتعاظم الشركات الأمنية ،وهي ظاهرة عولمة السجون وظهور آليات وأذرع لهذه الشركات (شبكات تجسسية جديدة ،وسائط دعم لوجستي عسكري،تنسيق مع مختلف الدوائر والمؤسسات الدبلوماسية لدول العظمى ،امتلاك سجون داخل الدول الإفريقية

---

[1] بيتر فالنستين ، **مدخل إلى فهم وتسوية الصراعات الحرب والسلام والنظام العالمي** ، ترجمة : سعد فيصل السعد، محمد محمود دبور، لندن: المركز العالمي للدراسات السياسية ، دط ، 2002، ص- ص 299 - 301.

[2] سامي إبراهيم الخزندار، **مرجع سبق ذكره** ، ص172.

[3] بوحنية قوي ، **شركات الأمن الخاصة في إفريقيا :أذرع عسكرية للعولمة** ، مجلة قراءات افريقية ،2015/04/16، نقلا من الموقع :

**http://www.qiraatafrican.com/view/?q=1924.15/05/2015.**

ومخابئ ومدخرات للأسلحة)، إضافة إلى ذلك فهي تقدم جميع أنواع المساعدة والتدريب في مجال الأمن والخدمات الاستشارية ،أي التي تغطي الدعم اللوجستي غير العسكري،كما تشمل حراس الأمن المسلحين والحراس العاملين في النشاطات العسكرية الدفاعية أو الهجومية والنشاطات المتصلة بالأمن في حالات النزاع المسلح أو في حالات ما بعد السلاح.وتشمل خدمات هذه الشركات توفير الحماية والحراسة المسلحتين للأشخاص والممتلكات مثل المرافق والأماكن الأخرى وصيانة نظم الأسلحة وتشغيلها واحتجاز السجناء وتقديم المشورة أو التدريب للقوات المحلية أو لموظفي الأمن. ومن بين الأسباب التي أدت إلى تكاثر هذه الشركات هو تآكل شرعية الأنظمة الحاكمة خاصة في إفريقيا وبروز حركات معارضة مسلحة،فضلا عن وجود موارد طبيعية هائلة بها ،تعمل على توفير بيئة خصبة لتدخل هذه الشركات لصالح هذا الطرف الداخلي أو ذاك، فضلا عن إمكانية التدخل لحساب طرف خارجي (دولي) سواء كان هذا الطرف دولة كبرى أو حتى شركة متعددة الجنسيات،فضلا عن ذلك فإن مصالح الأطراف الإقليمية قد تكون عاملا مساعدا على إرسال هذه الشركات إلى مناطق النزاع حيث تقوم جيوش المرتزقة بارتكاب مجازر ضد المدنيين في أماكن النزاع وهذا بعد تقاضيهم أجور، [1] وهذا لأجل حصول الأطراف الإقليمية على الموارد الطبيعية من النظام في الدولة محل النزاع ،أو الرغبة في دعم حليف سياسي حتى لا تنتقل عدوى التمرد إلى الدولة المعنية أو حتى في الهيمنة الإقليمية، و ثمة هناك علاقة واضحة بين شركات الأمن الخاصة مع كل أطرف النزاع ،سواء من أطراف النزاع الداخلي المباشر(**النظم الحاكمة،حركات التمرد) والخارجي(القوى الكبرى،الشركات المتعددة الجنسيات**) وهذا ما يؤدي إلى تصعيد النزاع واستمراره . [2]

تعد الشركات الأمنية الخاصة الأمريكية أكثرها شهرة مثل :شركة **"داينكورب" (dyncorp)**،وشركة **"ميليتاري بروفشيونال رسوسيز"(MPRI Military Professional Resources)**،التي قامت بتدريب قوات الشرطة العراقية بعد احتلال العراق في مارس 2003،كما استعانت" **جلوبال ريسك انترناشيونال البريطانية"** (Global Risk international) باستخدام مرتزقة خدمات قوات **"الجيرخاء" (Guskhas)** بحراسة مطار بغداد وأهم نقاط التفتيش والحواجز،وتولت شركة **"ايريني" (Eriny)** مهمة حراسة ابار النفط العراقية .وتدخل هذه السياسة الجديدة للاستعانة بتخفيض عدد القوات الأمريكية إلى 200 ألف جندي ،والتوسع في استخدام الشركات الأمنية الخاصة بدلا منها.

### ج - الميلشيات أو جهات شبه رسمية:

تتمتع بالتنظيم سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي، وتستقطب هذه الجماعات أعضاءها محليا، وتعمل من تفويضات غير واضحة، كما أنها قادرة على تأمين الأموال، وعادة ما تكون خاضعة لقيادة ثابتة مدفوعة بأهداف سياسية و/ أو اقتصادية.وتشير التقارير إلى تورط هذه الجماعات في النزاعات الناشبة في كل من كولومبيا ،إفريقيا الوسطى،والحروب البوسنية،وتيمور الشرقية،والشيشان،وداغستان.

### د - المنظمات غير الحكومية (non- governmental organizations)

على الرغم من أنها أطراف لا تمتلك أسلحة ،ولكنها مع هذا قادرة على لعب دور في النزاعات وقد زادت أهمية هذه المنظمات منذ انتهاء الحرب الباردة،وتتمتع هذه المنظمات بالقدرة على التحرك بصورة مشروعة وانتقالية بشكل

---

[1] Rams Botham Paint **.op ,cit**, p,p 4,5.

[2] رندة فوده ، **دور شركات الأمن الخاصة في مناطق الصراعات الداخلية في إفريقيا** ، مجلة الحياة البديلة، العدد 570،2011 ، ص 23 .

لا يمكن إلا للقليل من المنظمات الأخرى القيام به، وتعد منظمة أطباء بلا حدود- الفائزة بجائزة نوبل للسلام عام 1999- إحدى أنجع هذه المنظمات ، [1] وتقوم هذه المنظمة بإيصال المساعدات الإنسانية ولفت انتباه العالم إلى الكوارث والماسي ،ويمكن للمنظمات غير الحكومية في وقت قصير أن تحشد الدعم العالمي حول قضية بفضل مهاراتها في الوصول إلى وسائل الإعلام التقليدية والانترنيت وأجهزة الفاكس .

ومن بين ما قامت به المنظمات غير الحكومية ،وأدى إلى تصعيد النزاع:

- **تغذية اقتصاديات الحرب**: فقد اتهمت الأعمال الإنسانية التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية بدعم اقتصاد الحرب وإطالة مدة النزاع ،وذلك بتقديم المساعدة المباشرة وغير المباشرة إلى المقاتلين في عملياتهم الحربية مثل ما حدث في عملية المساعدات لمخيمات اللاجئين الرونديين في الكونغو الديمقراطية عام 1994 التي جعلت من المخيمات مراكز لتدريب الهوتو لمواصلة العنف والقتل في رواندا.

- **إضفاء الشرعية على المتمردين:** وذلك يأتي من أجل الإقرار بشرعية الجماعات المتمردة في السيطرة على الأرض عندما تحتاج المنظمات إلى التفاوض معها قصد التدخل إنسانيا في هذه المناطق.

- **إشكالية التمويل**:إذ تهيمن الدول الكبرى التي لها مصالح في مناطق النزاع على تمويل تلك المنظمات ومن

ثم تعتبرها إحدى أدوات تنفيذ سياساتها في مناطق النزاع. [2]

**د - الأطراف العابرة للدول:**

وهي أطراف مستفيدة من حالة الفوضى التي تسود النظام الدولي نتيجة النزاعات،إذ تتحرك هذه الأطراف عبر الحدود من دون أن تخشى تعرضها للإيقاف،وهناك طبعا **شركات متعددة الجنسيات** تعمل بصورة مشروعة في كافة أنحاء العالم،وقد تنخرط هذه الشركات في المراحل الأولى لصراع ما، لأن عملية استغلال المصادر تقع في صلب الديناميكيات الاجتماعية التي تؤدي إلى نشوب النزاعات المسلحة**(كما هو الحال في النزاع الطويل الأمد في بوجينفيل في غينيا بابوا الجديدة)**،وتعنى هذه الشركات العابرة للدول بتأمين إمدادات الأسلحة،وقد تنفذ بعض هذه الصفقات بشكل خفي وغامض يساعدها على مراوغة القانون،وتتم هذه الصفقات - أحيانا - بموافقة الحكومة،ولكنها قد تتم في حالات أخرى من دون معرفتها،ونادرا ما تظهر هذه الأطراف على مسرح الأحداث في الصراعات المسلحة،كما أنه من النادر أن تشارك علنية في المفاوضات الهادفة إلى إنهاء الصراع .

وفي حالات أخرى قد تمثل الأطراف الأخرى مصالحها الخاصة سواء كانت هذه الأطراف دولا أو غير دول، أو منظمات حكومية، أو شركات قانون.وهناك أيضا أطراف لا تتمتع بقدر عال من المؤسساتية،فهناك – مثلا- **تجار الأسلحة** الذين يتاجرون بالأسلحة الخفيفة ويبيعونها لثوار أو جماعات مناوئة أو معارضة للحكومات،والتجار الذين يتعاملون بالمعادن الثمينة التي تسيطر عليها الحكومات أو الأطراف التي لا تتمتع بصفة الدولة. [3] وهناك كذلك تجار المخدرات المنخرطين في تكتلات وتحالفات دولية،ونجد أيضا أولئك الذين يقومون بتحويل الأموال وغسيلها لدعم المجهود الحربي،وهناك تقارير عن سفن محملة بالأسلحة تم ضبطها والسيطرة عليها من قبل بعض هذه

---

[1] بيتر فالنستين ، **مرجع سبق ذكره**، ص103.

[2] خالد حنفي علي ، **ماذا تفعل ال NGO’s في مناطق الصراع في إفريقيا** ، 2004، نقلا من الموقع :
**http://www.ahram .org.eg/arab.invi0.htm.17/03/2015,p4.**

[3] بيتر فلنستاين ، **مرجع سبق ذكره** ، ص، ص 104 ، 105 .

الأطراف،ومن ثم استغلالها في صراعاتها المسلحة. وعلاوة على ذلك فقد تلجأ جماعات الدعم إلى فرض ((ضرائب)) على المواطنين الذين يعيشون بعيدا عن مسرح النزاع،وذلك لإظهار تضامنهاالمزعوم مع قضايا معينة،وعادة ما تحمل هذه الضغوط سمات شبيهة بتلك التي تحمله عصابات المافيا،وفي بعض الأحيان قد تتحارب جماعات الدعم لكلا الطرفين مع بعضها بعضا في مكان قد يبعد ألاف الأميال عن ساحة القتال الرئيسية،وبهذا نرى أن الصلات مع النزاع قد تمتد على نطاق عالمي في وضع يمكن تسميته باسم "الدويلات الاثنية" أوالقبائل .

**المطلب الثالث :المقاربات المفسرة للأطراف الخارجية في النزاعات الدولية**

من بين المقاربات التي ركزت على الدور التي تقوم به الأطراف الخارجية في النزاعات.

**1 - المقاربة البنائية وتفسيرها للأطراف الخارجية في النزاعات الدولية:**

تقر البنائية بدور الدول في تحريك النزاعات خاصة النزاعات العرقية، لكنها ترفض النظر إلى الدوافع من منظور واقعي، فالهدف من وراء التدخل ليس على غرار ما تؤكد "المقاربة الأولية "نصرة الجماعة التي تربطها قرابة عرقية،ولا دوافع مصلحيه بحتة ،فالدول تتدخل لمصلحة ولكن غالبا ما تكون المصلحة متأثرة **بالقيم الاجتماعية والحضارية** للدولة.كما أن الأفكار التي تعتنقها دول معينة يتم إعطائها معنى ودلالة بالأفكار التي تشترك فيها مع الدول الأخرى،-أي أن إدراك الدولة يعتمد على الثقافة المنظومية للدول. كما أوعزت البنائية تحرك الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية انطلاقا من علاقة **الهوية بالمصالح**،حيث أن الهوية لها دور في التأثير على سلوكيات الوحدات ومصالحها، فالهويات يتم تشكيلها بواسطة أبنية داخلية وأبنية خارجية ،فاليابان أصبحت دولة ديمقراطية سنة 1945 بسبب احتلالها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، [1] حيث يرى الكسندر وندت **A.Wandt** أن الهوية هي أساس وقاعدة المصالح لأن الفاعل لا يستطيع أن يعرف ماذا يريد حتى يعرف من يكون،فالهويات قد يتم اختيارها في ضوء المصالح،ولكن تلك المصالح ذاتها تستلزم مسبقا وجود هويات عميقة.وعلى أية حال فان الهويات لا تستطيع بذاتها أن تشرح الفعل ،مادام الوجود لا يعني الرغبة ،فبدون المصالح لن تكون للهويات قوة دافعة،وبدون الهويات فإن المصالح لن تكون لها وجهة، كما يرى البنائيون :أن المصلحة والهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية (تاريخية) ، [2] وهذا بمساعدة الخطاب السائد في المجتمع ،لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح ،ويؤسس أيضا لسلوكيات تحظى بالقبول، ويحيل مفهوم المصالح إلى قناعات الفاعلين حول كيفية تلبية حاجات هويتهم أو ضروراتها،وهي تلك القناعات التي تعتبر الدافع القريب والمباشر للسلوك. في هذا الصدد شرح **"سايدمان"** كيف تؤثر الهوية على سلوكيات الدول،وذلك عن طريق استخدامها كأداة لتعبئة الناس وحشد التأييد،كما تستخدم بعض الأنظمة الهوية من أجل زعزعة أنظمة الحكم في دول أخرى،حيث يقول **"Feron"** :"إن بناء الهوية على أسس تنازعية تتحكم فيه ثلاثة عوامل:المنطق الخطابي السائد ،الاتجاهات أو الميول النخبوية،والكيفية التي يتم بها تفسير العمل الجماهيري ،إضافة إلى طبيعة التفاعل مع المجموعات الأخرى وعلى هذا الأساس تقوم النخب بإعادة بناء الهوية بشكل يبرز عمق الاختلافات الاثنية ، بحيث يتزايد الاحتكاك السلبي مع الآخرين ،وهكذا فإن الهوية تعتبر مجرد سلاح إيديولوجي في أيدي النخب تشكلها اعتمادا على أساطير تؤسس لعلاقات تنازعية مع الآخر".ويشير بعض الباحثين إلى "أننا في الواقع نتأثر إلى درجة مدهشة بالناس الذي نرى أننا نشترك معهم في هوية واحدة ....ومع التحريض المناسب ،يمكن أن يتحول وعي متعمق منذ النشأة بهوية مشتركة مع

[1] الكسندر وندت ، **مرجع سبق ذكره** ، ص316 .
[2] عزيزي نوري ، **مرجع سبق ذكره**، ص 29 .

جماعة من الناس إلى سلاح قوي يوجه بوحشية ضد جماعة أخرى ،والواقع أن كثيرا من النزاعات العنيفة في العالم،تتغذى على وهم هوية متفردة لا اختيار فيها .[1]

**2 - المقاربة الوسائلية وتفسيرها للأطراف الخارجية في النزاعات الدولية:** تنطلق هذه المقاربة من افتراض أساسي:وهو أن النزاع العرقي ليس نتيجة للاختلاف العرقي بل تحريك الفواعل السياسية(سواء الداخلية مثل النخبة الحاكمة،أو الخارجية كالدول)حتى إن الاختلاف - في حد ذاته - قد يكون وهمي مختلق من طرف هذه الفواعل،على غرار ادعاء النازية بأن الشعب الألماني جنس آري نقي ،في الوقت الذي أجمعت فيه الدراسات الانثروبولوجية على عدم وجود جنس نقي نتيجة للتداخل التاريخي بين الأجناس، إلا أن هتلر اقنع الأقليات الألمانية في تشيكوسلوفاكية،بولندا،و النمسا باختلافهم وسموهم الجنسي، وقام بتحريكهم لصالح أطماعه التوسعية.

من جهته يؤكد **ليفني** على دور الفواعل الداخلية والخارجية في النزاعات العرقية،حيث يرى أن الاستعمار لعب دورا أساسيا في إثارة الصدام العرقي ،في ظل سياسة **"فرق تسد"** التي تمكنه من التحكم في الوضع الداخلي، فالعديد من النزاعات العرقية المعاصرة افتعلها المستعمر.وعليه فالنزاعات الاثنية تتأثر بالدور الخارجي، فالنزاع السيريلانكي أثير بسبب نقل بريطانيا للعديد من التاميل من الهند للعمل في الحقول السيرلانكية ،ثم افتعلت الهند النزاع بين الأهالي والوافدين لتضمن موقعها كحكم بينها، كما لعبت الهند ثلاثة أدوار في النزاع بين التاميل tamil،والسنهال sinhalese، الأول في الدعم غير المعلن للتأميل الناشطين في داخل الهند، والثاني في ما قامت به ولاية نارو الهندية من دعم للتاميل،خاصة بإقامة معسكرات لهم وقواعد خلفية،أما الدور الثالث فتمثل في الوساطة،وهو الدور الذي تطور لدرجة جعل الهند شريكا نشطا لفض النزاع.[2]

كذلك في النزاع العربي الإسرائيلي،حيث بدأ بنقل أقلية يهودية من جميع أنحاء العالم وتوطينها في فلسطين بدعم بريطاني،(ونفسه ما حدث للصوماليين في إثيوبيا الذين كانوا ضحايا لسياسة إثيوبيا التوسعية.....الخ. من جهة أخرى قد يكون التحريك عن طريق التحالف بين النخبة الداخلية والفواعل الخارجية على غرار التحالف بين **"رءوف دنكطاش"** زعيم القبارصة الأتراك وتركيا،أو تحالف **"كليرديس"** رئيس القبارصة اليونان مع اليونان، ومنه يأخذ الافتعال هنا مستويين :داخلي وخارجي والتحليل يكمن في المستوى الذي يمثل المدخلات ومستوى المخرجات. وإلى جانب ذلك تلعب دول الجوار خاصة إذا كانت **دولة قربى state -kin** أيضا دورا مهما في النزاعات الداخلية،كأن تقوم بافتعال النزاع العرقي لتحقيق أهداف إستراتيجية ،وذلك من خلال دعمها للحركات الانفصالية بالتدريب والخطاب القومي وقد يستمر تورطها لدرجة تصبح فيها طرفا مباشرا في النزاع،ليتحول فيها النزاع العرقي إلى نزاع بين الدول**inter-state conflict .**

وينقسم التحريك الخارجي للجماعات العرقية :إلى تحريك إقليمي:دولة قربى ***Kin-state*** **أو دولة جارة** *Neighbour - state* **.**

[1] سامي إبراهيم الخزندار ، **مرجع سبق ذكره** ، ص183.
[2] حميداني سليم ، **ديناميكية النزاعات الاثنية** ، ملتقى وطني حول سياسات الدول في مواجهة الجماعات الاثنية، جامعة قالمة، يومي 29/28 أفريل 2010، ص85 .

**أما التحريك الدولي:** فهو يرجع إلى الدول الأجنبية **Alien-state .** وحسب هذه المقاربة هناك العديد من العوامل التي تدفع هذه الأطراف للتدخل ،أهم عامل فيها هو المصلحة والدوافع الاقتصادية. [1]

**3 - تحليل خارطة النزاع للأطراف الخارجية وارتباطاتهم بأطراف النزاع:**

**أداة خريطة النزاع:**

تشبه هذه الأداة الخريطة الجغرافية التي ترسم صورة مبسطة للأرض على صفحة واحدة على غرار ذلك،تسعى خريطة النزاع إلى رسم صورة مبسطة له،وهي تستخدم خلال مدة زمنية محددة ،لوصف أطراف النزاع ،وتعتبر هذه الخريطة عملية ديناميكية تبعا لديناميكية وتغير النزاع وأطرافه ،ويمكن رسم أكثر من خريطة ،تعكس وجهات نظر أكثر من طرف أساس في النزاع وهي تهدف إلى تصوير:

1 - أطراف النزاع الأساسية، والثانوية(سواء على المستوى الإقليمي والدولي:كالدول، المنظمات الإقليمية أو الدولية، حركات سياسية عابرة للدول، شركات دولية متعددة الجنسيات، المنظمات الدولية غير الحكومية)

وتحديد موقعهم في دائرة النزاع. [2]

2 - طبيعة وأشكال العلاقة بين الأطراف ذات العلاقة بمعادلة النزاع ،مثل (التحالفات ،التوتر الصدام، التعاون....الخ، فأي تغيير في محتوى العلاقة يمكن أن يؤدي إلى تغيير وضعية النزاع ،وتشمل المصالح والقدرات الخاصة بالأطراف الثالثة التي يمكن أن تؤثر عليها). [3]

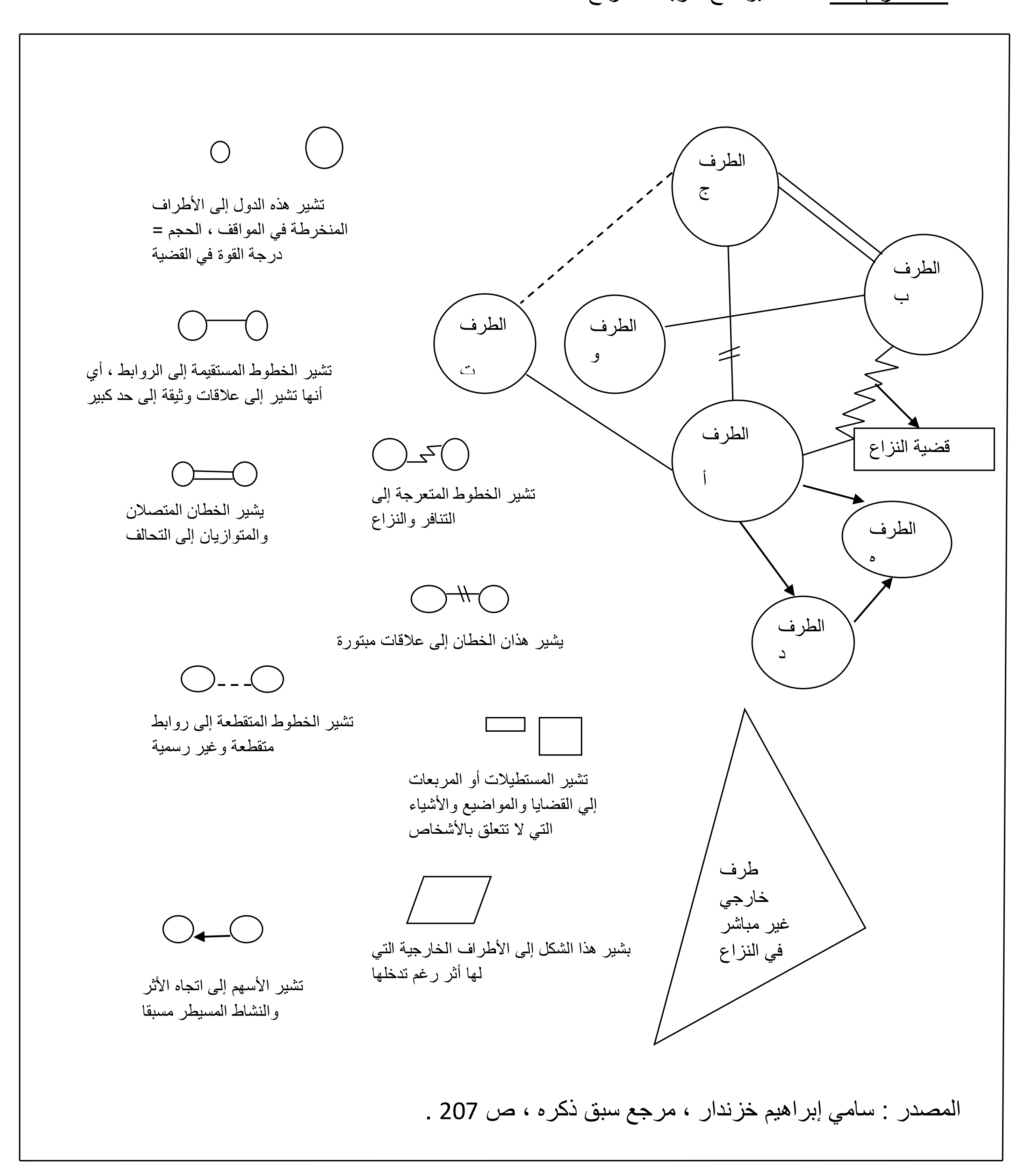
3 - حجم تأثير كل طرف في معادلة القوة والنزاع.

4 - القضايا أو المشاكل التي يطرحها النزاع من وجهة نظر المحلل أو مجموعة من المحللين بشأن حالة نزاع معين في لحظة زمنية معينة، ولا ينبغي أن تكون على قدر كبير من التعقيد. وفيما يلي خريطة توضح أطراف النزاعات الدولية والعلاقة بينهم وحجم تأثير كل طرف في النزاع.

---

[1] دندان عبد الغاني ،**النزاعات الاثنية في العلاقات الدولية :إطار نظري وابستمولوجي** ، ملتقى وطني حول سياسات الدول في مواجهة الجماعات الاثنية جامعة قالمة ، يومي 29/28 افريل 2010 ، ص11.
[2] سامي إبراهيم الخزندار ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 206.
[3] محمد أحمد عبد الغفار ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 214 .

الشكل رقم 03 : شكل يوضح خريطة النزاع




المصدر : سامي إبراهيم خزندار ، مرجع سبق ذكره ، ص 207 .

وكخلاصة لهذا الفصل فقد تطرقنا إلى مفهوم النزاع وأهم المفاهيم التي تتشابه مع هذا المفهوم وقمنا بالفصل بينها وتوضيحها مع تحديد درجة التداخل بين هذه المفاهيم ومفهوم النزاع الدولي.

ومن أجل فهم ظاهرة النزاعات الدولية ، تطرقنا إلى أهم النظريات التي تفسر سبب حدوثها، سواء نظريات علم الاجتماع وخاصة نظريات العلاقات الدولية ،فكل نظرية ركزت على جانب معين وهذا انطلاقا من المسلمات التي تسلم بها ،ثم قمنا بذكر مستويات التحليل وكيفية تأثير كل مستوى على النزاعات الدولية.

وفي الأخير قمنا بتحليل الأطراف الخارجية ،مع تبيان الدور التي تقوم به في النزاعات الدولية كتحريكها ومن ثم تصعيدها وهذا عن طريق استخدام مجموعة الآليات والأساليب حتى يتسنى لها تحقيق ذلك ،كما قمنا بذكر بعض النظريات التي فسرت لنا دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية.

## الفصل الثاني : طبيعة وديناميكيات النزاع في إقليم دار فور

سنتطرق في هذا الفصل من الدراسة إلى مجموعة من المحددات التي تساعدنا على فهم النزاع في إقليم دارفور بدء بالأهمية الجيوستراتيجية لإقليم دارفور والتي تشمل الموقع الجيوستراتيجي، التركيبة السكانية والإمكانات الاقتصادية والموارد التي يزخر بها هذا الإقليم. بالإضافة إلى ذلك تعتبر الخلفية التاريخية محددا مهما يزيد دراستنا توضيحا ،ذلك كون النزاع في إقليم دارفور في نظر الكثير من المهتمين هو وليد عوامل سابقة وأسباب كثيرة محلية ،إقليمية ودولية ساهمت بشكل كبير في تهيئة الأوضاع لتفجر النزاع.

### المبحث الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لإقليم دارفور

تعنى الجيوستراتيجية بدراسة الموقع الاستراتجي للدولة أو المنطقة الإقليمية ،ومدى تأثير هذا الموقع في العلاقات السلمية والنزاعية ،وبالتالي فتناول الجانب الجيوستراتيجي يزيد الباحث عمقا في التحليل.

### المطلب الأول: الموقع الجيوستراتيجي لإقليم دارفور

يقع إقليم دارفور في أقصى غرب السودان بمحاذاة ليبيا وإفريقيا الوسطى ،[1] وتشاد غربا،تبلغ مساحته حسب إحصاء 2008(549 ألف كيلومتر مربع) فمساحة الإقليم تعادل مساحة دولة العراق وأقل قليلا من مساحة فرنسا، و تشكل مساحته حوالي 20% من مساحة السودان ،وتمتد ما بين خطي عرض 10 و 20° شمالا وخطي طول 16° شرقا.ويسكنه حوالي سبعة ملايين ونصف مليون نسمة، تحده أربع دول مجاورة هي ليبيا من الشمال الغربي وتشاد من الغرب وإفريقيا الوسطى من الجنوب الغربي ومؤخرا جمهورية جنوب السودان الوليدة من ناحية الجنوب.ويعد الإقليم من أكبر أقاليم السودان مساحة .ومن الناحية الطبوغرافية فإن إقليم دارفور عبارة عن هضبة يتراوح ارتفاعها بين (500-1000متر) عن مستوى سطح البحر وأقصى ارتفاع لها يقع في قمة جبل (مرة) إذ يبلغ نحو (3087متر) وتعد هذه الهضبة الصخرية لاسيما حافتها الغربية حدود طبيعية لجمهورية السودان مع كل من تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى، ويتميزالمناخ العام لإقليم دارفور مابين الصحراوي وشبه الصحراوي في الشمال والسافنا الفقيرة في الوسط، والسافنا الغنية في الأجزاء الجنوبية منه ،فالمناخ بشكل عام في إقليم دارفور هو مناخ جاف مع تذبذب في تساقط الأمطار ،وهذا يؤثر سلبا في الرعي والإنتاج الزراعي. [2]

ويتكون إداريا منذ عام 1994 من ثلاث ولايات هي :

- شمال دارفور وعاصمته **الفاشر** مساحته تقدر296.420 كلم مربع،ويقدر عدد سكانها حوالي مليون ونصف مليون نسمة وهي المدينة التاريخية والسياسية للإقليم كله ،عدد السكان فيه متدني بسبب أن الولاية تضم مناطق صحراوية واسعة قليلة الأمطار،وتضم ولاية شمال دارفور أربع محافظات هي :(الفاشر، أم كدادة ، كبكابية كتم).

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي ،**النزاعات في القارة الإفريقية ،انكسار دائم آم انحسار مؤقت** ، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع ، ط 1،2005، ص155.

[2] عصام عبد الفتاح ، **دار فور : وجع في قلب العروبة** ، القاهرة : دار كنوز للنشر والتوزيع ، ط2 ، 2009 ، ص 20 .

- جنوب دارفور وعاصمته مدينة **نيالا** مساحته تقدر 138000 كلم مربع ويقدر عدد سكانها بثلاثة ملايين نسمة،وهي تمثل المدينة التجارية والعمرانية. [1]وتعتبر جاذبة للسكان وذلك لتميزها بالأراضي الزراعية والمراعي الطبيعية الواسعة وازدهار مدنها وتوفر الخدمات الضرورية بها كما أن التصحر الذي زحف على ولايتي شمال دارفور وكردفان ساعد على هجرة السكان إليها،وتضم سبع محافظات:(نيالا ،عد الفرسان ، رهيد البردي ،برام ،عديلة).

- غرب دارفور وعاصمته مدينة **الجنينة** مساحته تقدر 150ألف كلم مربع ويقدر عدد سكانها مليون وتسع مئة ألف نسمة، وهي مدينة تجارية بالقرب من الحدود التشادية. وتضم ست محافظات هي: (الجنينة، جبل مرة، هبيلا وكلبس،وادي صالح). كان معظم سكان دارفور حتى وقت قريب يسكنون الريف ولكن في الخمسين سنة الأخيرة انتقل الكثير منهم إلى المدن ،وحاليا تبلغ نسبة سكان المدن إلى مجموع سكان الولايات حوالي 18,99% في الولاية الشمالية،12,22% في الولاية الجنوبية ،19,59 % في الولاية الغربية وهي نسبة قليلة بالنسبة إلى المستوى العالمي،بل وحتى قليلة بمستوى أقاليم السودان الأخرى، وجدير بالذكر إن كل ولاية تحكم بواسطة والي، وهو بمثابة

رئيس حكومة الولاية ومعه مجلس وزراء مصغر مكون من6 وزارات ومجلس تشريعي يقوم بمهمة التشريع والمراقبة. [2]

وفي 10 جانفي 2012 أصدر الرئيس السوداني عمر البشير مرسوما رئاسيا يقضي فيه إلى إنشاء ولايتين جديدتين بإقليم دارفور هما **وسط دارفور وشرق دارفور**،وتضمن المرسوم إلغاء ولايتي جنوب دارفور وغرب دارفور وتقسيمهما إلى أربع ولايات هي:

جنوب دارفور وعاصمتها **نيالا** وشرق دارفور وعاصمتها **الضعين** وغرب دارفور وعاصمتها **الجنينة** ووسط دارفور وعاصمتها **زالنجي** ،وفي دارفور كذلك ولاية شمال دارفور وعاصمتها **الفاشر**،ووفق التقسيم الجديد للولايات،فإن ولاية شرق دارفور تقع حدودها داخل مناطق قبيلة الرزيقات العربية ،كما أن ولاية وسط دارفور غالب الوجود السكاني فيها لقبيلة الفور الإفريقية وعاصمتها الجديدة **زالنجي.** ويعتبر معيار التقسيم الجديد هو القبيلة والاثنية متجاهلا المعايير الأخرى،وهذا ما أدى إلى زيادة التناحر القبلي ،وأذكى بينها عوامل الاختلاف والنزاعات الدموية بدوافع عشائرية مختلفة. [3]

---

[1] حاتم إبراهيم ، علي دينار،**حريق دارفور:قصة الصراع الأهلي والسياسي** ، السودان : دار هيئة الخرطوم الجديدة للصحافة والنشر، دط ،2005، ص16.

[2] أسامة علي زين العابدين، **إقليم دارفور :الجغرافيا والسكان**،12 أفريل 2015 ،نقلا من الموقع:
***http//www.ashorooq.net/index.php?option...id / 29/03/2015.***

[3] يوسف تكنه ، دارفور :**التقسيمات الإدارية والنزاع القبلي (حالة ولاية جنوب دارفور)** ،جامعة الخرطوم ، معهد أبحاث السلام بالتعاون مع بعثة قوات حفظ السلام في دارفور UNAMID ،2014، ص10.

و يتضمن الجدول التالي التقسيم الإداري في إقليم دار فور، المرفق بالمجموعات السكانية التي تقطنه واللهجات المحلية المتداولة.

**الجدول رقم 1:** جدول يبين التقسيم الإداري والقبلي واللهجات المتداولة في إقليم دار فور

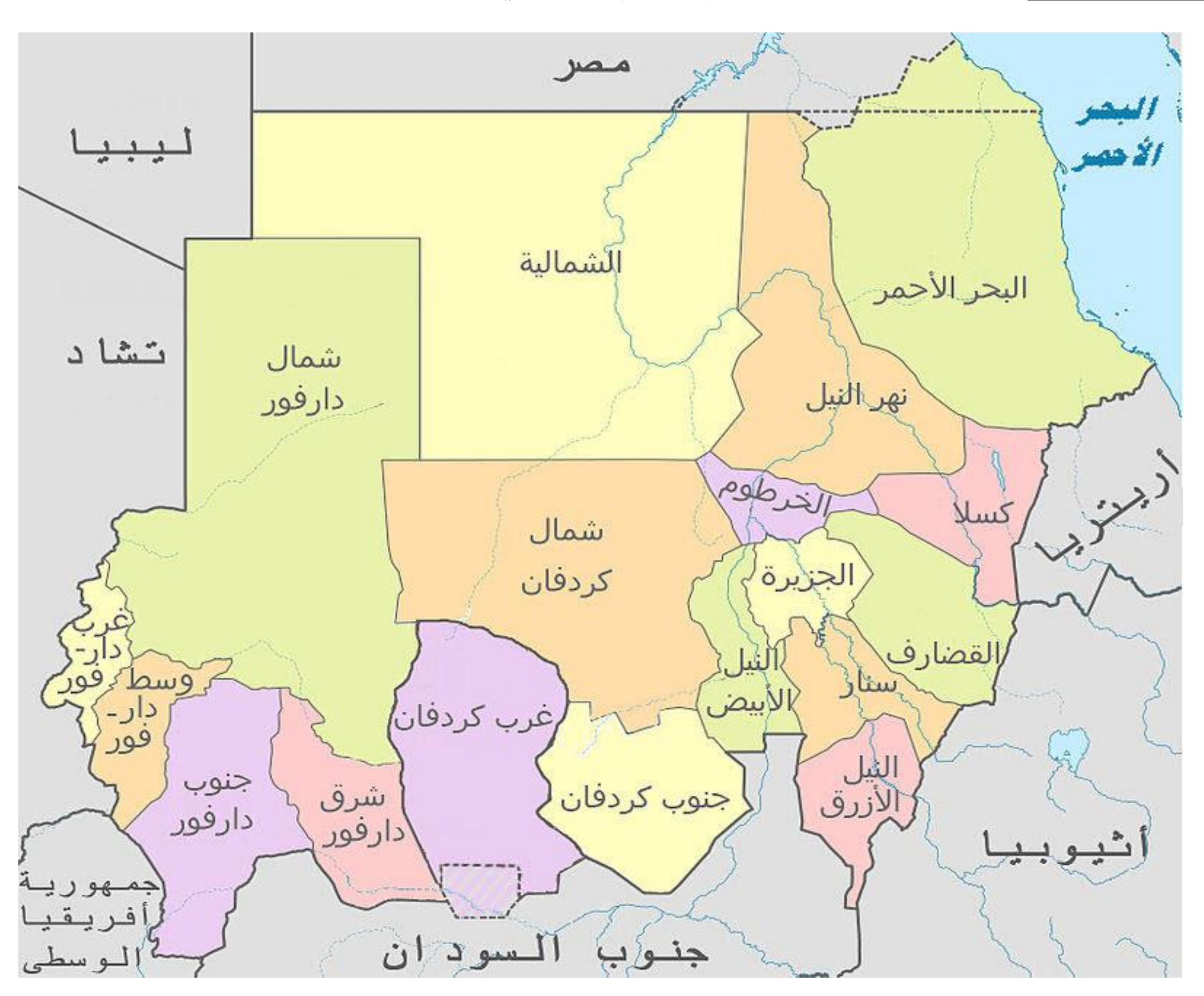
| اسم الولاية | أهم المجموعات السكانية التي تقطنها | عدد السكان حسب تعداد | اللهجات المحلية المتداولة |
|---|---|---|---|
| غرب دارفور عاصمتها الجنينة | بها أكثر من 53 قبيلة منها المساليت- الفور- القمر- التاما- المهادي- العطرية- الارنقا. | مليون وتسع مئة ألف | بها أكثر من 25 لهجة محلية ولكن اللغة العربية لغة التخاطب الرئيسية |
| جنوب دارفور عاصمتها نيالا | بها أكثر من 83 قبيلة رئيسية أهمها الرزيقات- الهبانية- البنى هلبة- السلامات – الصعدة - البرقو- المعاليا- التعايشة - البيقو- الاميرو. | ثلاث ملايين نسمة | اللغة العربية ممزوجة بلهجة محلية. |
| شمال دارفور عاصمتها الفاشر | البرتى- الفور زغاوة- رزيقات - التنج- الميمار- الميدوب - الزيادية- الداجو. | مليون ونصف | لغة التخاطب الرئيسية اللغة العربية وتوجد لهجات الفور- زغاوة- الميدوب- التنجر- الداجو |
| شرق دارفور عاصمتها الضعين | أهم القبائل المتواجدة فيها الرزيقات العربية | ثلاثمائة ألف نسمة | اللغة العربية |
| وسط دارفور عاصمتها زالينجة | أهم القبائل المتواجدة فيها قبيلة الفور الإفريقية | مليون ومائة وثلاث وعشرون ألف وسبع مائة وثمانية وأربعون | اللغة الفورية |

**المصدر:** من اعداد الطلبة .

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن إقليم دار فور يتكون من خمس ولايات ويبين لنا أهم القبائل التي تسكن في هذه الولايات ، حيث تأتي ولاية جنوب دار فور في المرتبة الأولى من حيث عدد السكان والقبائل التي تقطنها ، يتكلم سكانها اللغة العربية الممزوجة بلهجة محلية ، ثم تأتي ولاية غرب دار فور في المرتبة الثانية من حيث عدد السكان والقبائل التي تقطنها ، حيث يتكلمون أكثر من 25 لهجة محلية ، وفي المرتبة الثالثة نجد ولاية شمال دار فور من حيث عدد السكان والقبائل ، أما فيما يخص اللغة فهم يتكلمون اللغة العربية بالإضافةإلى اللهجات المحلية ، وتحتل ولاية وسط دار فور المرتبة الرابعة من حيث عدد السكان والقبائل ، في حين إن ما يميز هذه الولاية عن بقية

الولايات هو أن قبيلة الفور واللغة الفورية هما الغالبتان فيها ،وتأتي في المرتبة الخامسة ولاية شرق دار فور من حيث الكثافة السكانية ، بالإضافة إلى أن قبيلة الرزيقات العربية واللغة العربية هما الغالبتان على هذه الولاية .

**الخريطة رقم 1 :** خريطة جغرافية تبين التقسيم الإدراي الجديد في السودان .




**المصدر :** http:// www. Upload . wikimedia . com. 25/04/2015.

**يتكون إقليم دارفور من ثلاث مناطق جغرافية**

**المنطقة الجغرافيا الأولى :** تتراوح من جبل مرة الاستوائي الأخضر إلى الصحراء القاحلة في أقصى الشمال.وتوجد أخصب مناطق السودان في الوسط فوق الفوهة الرئيسية في الزاوية الجنوبية الغربية من جبل مرة،حيث تقع بحيرتان- واحدة مالحة والأخرى عذبة،هنا تكثر محاصيل المناطق المعتدلة ،مثل التفاح والعنب والفراولة والبرتقال، أين يغزر المطر وتقل مخاطر الجفاف من حيث فقدان المحاصيل. ويتدفق عدد الجداول الموسمية من مستجمع الماء

في السلسلة الجبلية على الجانب الغربي، وتوفر هذه الجداول إمدادا مستمرا من الماء ، ما يشجع على الاستقرار الدائم والتنمية المستمرة.تعتبر الأراضي الموجودة في المنطقة الغربية من دارفور من أخصب الأراضي في السودان. [1]

**المنطقة الجغرافية الثانية في الإقليم هي القوز**،أو منطقة السافانا الجنوبية ،وتقع القوز إلى أقصى شمال الصحراء التي تفتقر إلى الماء.وهي تشكل ثلث أراضي دارفور وكردفان المجاورة ،تنمو مجموعة واسعة من النباتات ، ومن الأعشاب والأشجار ،والعديد من المحاصيل الغذائية التي تعتمد على مياه الأمطار والمروية،من الحمضيات إلى الدخن والتبغ والقطن وحتى الطماطم والبطيخ ،ويكفي المطر في القوز الوسطى لدعم الزراعة عبر الفائض الذي يتجمع في نظم التصريف السطحية ،وبوجود أمطار منتظمة نسبيا ومجار مائية موسمية ،وعليه فإن القوز يعد مكانا للاستيطان الدائم وتربية الماشية.

**المنطقة الجغرافيا الثالثة** ، إنها السهل الذي يمتد من السنغال شرقا حتى السودان، مشكلا شريطا انتقاليا ضيقا بين الصحراء القاحلة شمالا ،**والسافانا** الرطبة جنوبا، تتساقط فيها أمطار قليلة ومتفرقة،حيث تتميز بيئة هذه المنطقة شبه القاحلة بفترات جفاف مطولة ،تمتد بين ثمانية وأحد عشر شهرا كل عام.وهي منطقة مهمة لرعي الجمال والأغنام ومطن البدو الذين يربون الجمال .ويذكر مواطنو الشريط السهلي أن هذا الشريط السهلي طالما كان يحتوي على أشجار البيوباب، والسنط المتناثرة وغطاء من العشب المتفرق ،لكنه منذ أواخر القرن العشرين،خضع للتصحر نتيجة تضافر عوامل التغير المناخي الطبيعي والنشاط البشري.

كما يتوسط إقليم دارفور هضبة ذات سلاسل جبلية تشكل جبل مرة المشهور ، الذي يبلغ ارتفاعه(3088متر) وهو يعد من أبرز المناطق السياحية في السودان ، [2] والذي تنقسم منه المياه حيث تنحدر مياه الأمطار الكثيرة وتصب في أودية عميقة يتجه بعضها جنوبا إلى بحر العرب وتتجه أخرى غربا إلى بحيرة تشاد وتذهب بعض المياه شمالا لتلتقي بوادي هور العظيم، أما مناطق جبل مرة في وسط دارفور والتي ترتفع عالية عن سطح البحر فيسود فيها مناخ حوض البحر الأبيض المتوسط وتصلح لزراعة الفواكه والخضر من كل نوع وأدى التباين في الظروف البيئية والمناخية إلى تنوع النشاط الاقتصادي وسبل كسب العيش فقد اختارت بعض الجماعات القبلية مثل الميدوب والزغاوة والزيادية والرزيقات الشمالية،وبني حسين التي تعتمد على رعي الإبل والماعز كحرفة رئيسة لهم في المنطقة الشمالية ،حيث لا تسمح معدلات الأمطار القليلة إلا بزراعة مساحات قليلة لا تفي بحاجيات الأسرة ،والتي كادت أن تنتهي بعوامل الجفاف والتصحر.وهناك مجموعات مستقرة في وسط الإقليم مارست الزراعة حرفة رئيسة لها مثل البرتي والتنجر والفور والرقد والمساليت ،وفي جنوب دارفور حيث المياه متوفرة اشتغلت العديد من القبائل بالزراعة وتربية الأبقار.وأدت التغيرات المناخية التي نجمت عن الجفاف والتصحر خلال العقود القليلة الماضية إلى امتهان الرعي والزراعة معا كحرفتين متكاملتين بين قبائل الوسط والجنوب استجابة لصراع البقاء في بيئة تتقلص مواردها الطبيعية بمرور الأيام وتضيق بزيادة السكان والحيوانات.

**من أهم الوديان في دارفور** وادي **جولو** ،ووادي **الدور** ،ووادي **أبو سكات** ،ووادي **أبو عرديب** ،ووادي **أبو السنط**،ووادي **كوبية** الذي تنحدر مياهه حتى تصب في بحر العرب أحيانا في مواسم الأمطار الغزيرة.

---

[1] محمود ممداني ، **دارفور منقذون وناجون السياسة والحرب على الإرهاب**_، ترجمة :عمر سعيد الأيوبي، لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية،ط1 ، 2010 ،ص 22.

[2] ادم محمد أحمد عبد الله ، **قضية دارفور :الأسباب والتداعيات وسبل المعالجة** ،المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 22،2009 ، ص31.

ومن كل ما سبق نستنتج بأن لإقليم دارفور أهمية جيوستراتيجية، وليس أدل على أهمية موقع دارفور أكثر مما ذكرته جريدة "التيلى غراف" البريطانية تحت عنوان **"إن الأمر كله عن الموقع الاستراتيجي لدارفور"** إذ قالت:"يقع السودان في الجهة المقابلة للسعودية ودول الخليج حيث يوجد قسط كبير من النفط العالمي سهل الاستخراج ، [1] والذي سيكون متاحا لعدد من السنين القادمة. إقليم دارفور الذي يحاد كلا من ليبيا وتشاد اللذان يمتلكان مخزونا نفطيا كبيرا يقع قريبا من السواحل الغربية لإفريقيا.ومن المحتمل جدا أن يكون ضمن المواقع التي سيمر بها الخط القاري لأنابيب النفط المقترح ويشق نهر النيل السوداني قبل أن يصل إلى مصر .وجنوب السودان لديه ثروة مائية معتبرة أيضا.

## المطلب الثاني: التركيبة السكانية لإقليم دارفور:

تشكلت التركيبة السكانية في إقليم دارفور من السكان والهجرات السامية والحامية الوافدة من شمال إفريقيا والمنطقة العربية وغرب إفريقيا ،ولذلك يمكن القول أن دارفور يرتبط بمحيط بشري يمتد إلى خارج حدودها في الجهات الأربع،حيث تتداخل القبائل المشتركة مع إقليم كردفان وتشاد وإفريقيا الوسطى وليبيا، [2] ولقد تأسس إقليم دارفور على يد القبائل ،حيث تعد القبلية من المركبات الأساسية الاجتماعية كثقافة وسياقات للعلاقات الاجتماعية وفض المنازعات وتحقيق الأمن الأهلي ،وهي المفصل الأكثر تأثيرا في الحياة الاجتماعية في دارفور، وعلى الرغم من المحاولات المستمرة لتحديث المجتمع منذ فجر الاستقلال بإحلال مؤسسات الدولة الحديثة محل المؤسسة القبلية إلا أن دارفور ظلت عصية على هذه العملية حيث لا يزال سلطان القبيلة هو المهيمن على إيقاع الحياة. [3]

يرى الباحث **"محمد إبراهيم أبو سليم":** "أن الشخصية السودانية وليدة بيئات متعددة وعوامل مختلفة مثل النيل وفروعه والمياه الجوفية والجبال والسهول وأن أطراف السودان متصلة ببلاد مأهولة ،وظل السودان طوال قرون يستقبل أفواجا من المهاجرين من أجناس شتى من زنوج وساميين وحاميين ومن عناصر مختلفة،وكانت هذه الأفواج ذات حضارات متفاوتة داخل إطارها الطبيعي والبشري" .

وقد ذكر العالم الأنثروبولوجي **"كنيسون"** أنه لا يوجد في السودان سلالات ثابتة ونقية ،إذ تميزت التغييرات داخل تلك السلالات بحذف أجيال بأكملها، ودمج الفروع ذات القرابة البعيدة الأصل،واستيعاب الغرباء داخل السلالات القائمة،واستبعاد بعض الجماعات التي انتقلت بعيدا عن موطن الأسلاف ،ومع ذلك ضلت تتردد الأساطير المتعلقة بنقاء السلالات وكأنها حقائق ثابتة تستهوي فكر الناس ووجدانهم ولم يقبلوا لها في بعض الأحيان بديلا. ويقرر **"مدثر عبد الرحيم"** أن العروبة تمتزج بالإفريقية في الأقاليم الشمالية وغيرها من بلاد السودان امتزاجا تاما بحيث يستحيل التمييز بينهما نظريا فيشعر السكان أنهم عرب وأفارقة في أن واحد.

**التركيب الديني واللغوي:** إن جميع سكان دارفور مسلمون ،والغالبية هم إما من أتباع الطائفة التيجانية الصوفية التي انطلقت من المغرب ،أو من أنصار أتباع المهدي ،أو من أتباع الجهتين ،ويتحدث سكان دارفور اللغة العربية إلى جانب اللهجات المحلية المتداولة ،أمام الأنشطة الثقافية الروحية ،فهي متعددة ومتنوعة .لعل أبرزها يكمن في حفظ

---

[1] أمين المشاقبة، ميرغني أبكر الطيب ، **دارفور الواقع الجيوسياسي الصراع والمستقبل** ،عمان : دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012 ، ص ،ص52،51.

[2] عبده مختار موسى ، **دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى** ، قطر :الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط1، 2009 ، ص82.

[3] رعد قاسم صالح ، **إشكالية الدولة والقبيلة في أزمة دارفور2003-2010**، مجلة السياسة الدولية ، العدد 2012،20،ص3.

القران الكريم وتعلم اللغة العربية.كما يزخر دارفور بمختلف أنواع الفنون الشعبية كالغناء والرقص الجماعي والفولكلور والفنون اليدوية. [1]

ومن منطلق هذه الآراء والمقدمات تأتي دراستنا عن القبائل في دارفور بهدف تبيان أوج الالتقاء داخل هذه القبائل،ومظاهر تحللها إلى مستويات قرابية أصغر من خلال تتبعنا الفعلي لاختلاطها.

ولا يوجد في السودان كله إقليم يتميز بالتنوع العرقي والثقافي مثل دارفور فعشرات القبائل ذات الأصول الإفريقية والعربية عاشت وتداخلت مع بعضها البعض وتصاهرت وأوجدت إنسان دارفور بكل خصائصه وثقافته الحالية.يعتقد **"هارولد ماكمايكل "** في دراسته عن القبائل العربية في السودان أن التركيبة العرقية لدارفور هي عبارة عن التركيبة التي جاءت نتيجة التمازج بين قبائل وادي النيل الإفريقية مع المهاجرين القادمين من الممالك الإسلامية عبر بحيرة تشاد.وعلى مستوى حركة السكان كان إقليم دارفور بمثابة قبلة للمهاجرين الأفارقة والعرب عبر طرق القوافل التي كانت تأتي من الشمال والغرب والشرق ،كذلك كانت دارفور ملجأ للأسر الحاكمة التي هاجرت من وادي النيل الأدنى (صعيد مصر) ،حيث تحركت قبائل عربية من موطنها في شمال أسوان نحو السودان وبصفة خاصة إلى دارفور كما هاجرت قبائل أخرى من شمال غرب إفريقيا ،خاصة ليبيا إلى نفس هذا الإقليم.وقد اعتاد الباحثون عند حديثهم عن التشكيلة القبلية في دارفور لتصنيفها إلى:قبائل افريقية ( وهي القبائل التي تعتمد على الزراعة ،وتكون أكثر استقرارا من غيرها،وأبرزها قبائل (الفور ) التي سمي الإقليم باسمها ،ثم قبائل المساليت والزغاوة والداجو والتنجر والتامة وغيرها من القبائل الرحل والتي هي قبائل رعوية مثل :الرزيقات والتعايشة والابالة والزيادية والهبانية وبني هلبة والعطيفات وخزام والبديرية وسلامات وغيرها من القبائل العربية التي تعد أقدم من سكن الإقليم . [2]

**التركيبة القبلية** : يمكن تقسيم القبائل في دارفور إلى قبائل عربية وغير عربية وافريقية.

**1 - القبائل العربية:** تؤكد الدراسات التاريخية والواقع الحياتي أن قبائل البقارة هي من أقوى القبائل العربية في السودان وأغناها وأكثرها نزوعا إلى الحرب ،وهي تنتشر في إقليمي دارفور وكردفان ويهمنا هنا القسم الموجود في دارفور،ولقد يسرت النزعة الحربية لهذه القبائل التوسع في جنوب دارفور مما ترتب عليه الصدام الشديد مع العناصر الإفريقية الفوراوية،والواقع أن حياة قبائل البقارة سواء المنتشرة منها في كردفان أو دارفور تجعل الصدام مع غيرها أمرا لا مفر منه،لأن البقارة - تاريخيا- في فصل الجفاف كانوا ينزحون بماشيتهم نحو الجنوب حيث يختلطون بالقبائل الإفريقية هناك ويقضون فصلا طويلا من المصايف،وفيه يصيدون الفيلة وغيرها.وكانوا في السابق يسترقون الزنوج ويخطفون ماشيتهم.والبقارة يتحركون نحو الشمال في فصل الخريف حين يبدأ نزول المطر هربا بقطعانهم من المستنقعات التي ينتشر فيها الناموس وذبابة "التسي تسي" التي تقتل الماشية.ويتجهون نحو الأراضي المتوسطة المطر في الشمال.ولما كانت الأراضي ملكا للقبائل الإفريقية المزارعة والمستقرة في سلطنة دارفور كان على البقارة أن يؤدوا ضريبة عن إقامتهم أو مرورهم للرعي في هذه الجهات زمن المطر.ولما كانت البقارة غير مستعدة لدفع هذه الضرائب رغم تعدي قطعانها على مزارع القبائل المستقرة،لذلك كان التصادم لا مفر منه بينها وبين

---

[1] جولي فلينت وألكس دي فال ، **تاريخ حرب وإبادة دارفور**، ترجمة: أنطوان بأسيل ،بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، دط ،2006،ص- ص 29-31.

[2] عبد الوهاب الأفندي ، **أزمة دارفور :نظرة في الجذور والحلول الممكنة** ، مجلة دراسات إستراتيجية ، العدد 139 ،2009 ، ص 41.

القبائل الإفريقية المزارعة في جنوب وغرب دارفور والدائمة الاستقرار هناك. [1] والكثرة الغالبة من القبائل استقرت في أوطانها الحالية منذ وقت طويل في غرب السودان ووادي تشاد .وقد أتت تلك القبائل من أقاليم نهر النيل ومصر. والقليل منها جاء من أقصى شمال غرب إفريقيا حيث هاجروا إلى فزان في ليبيا وإلى تونس ثم نزلوا إلى السودان من شمال دارفور واختلطوا بالقبائل العربية هناك. ويمكن تقسيم البقارة إلى عدد من القبائل:

**الرزيقات:** وهي أكبر قبائل البقارة عددا وأوسعها وطنا ،وتقع بلاد الرزيقات في أقصى الجنوب الشرقي من دارفور بين قبائل الحمر شرقا والهبانية غربا والدنكا جنوبا، أي بين خطي عرض 10° و11,5° شمال خط الاستواء،ويوجد شمال بلاد الرزيقات جماعات وقبائل من أصول افريقية مستقرة تعمل في الزراعة في جبل مرة ،وتوجد داخل دار الرزيقات نفسها قبائل المعاليا في الطرف الشمالي الغربي وهم يتمركزون في دارفور شرق الطويشة،وينتسبون أيضا إلى فزارة،وأحد بطونها يعمل برعي الإبل ،إلا أن معظم قبائل المعاليا الجنوبيين،يعملون بالزراعة واستقروا حول مدينة **"شيكل"** في الجنوب.

والرزيقات عامة رعاة متحركون ،تمتد حركتهم شمالا حتى مدينة الضعين وجنوبا حتى جنوب بحر العرب،والقليل منهم يحترف الزراعة ،ولقبائل الرزيقات بطن أهمها النوايبة والمحاميد و الماهرية، ولما كانت قبائل الرزيقات أقوى قبائل البقارة وأخطرها من حيث القوة والثروة فقد تحدوا سلاطين الفور ومنعوا استبدادهم لهم مما دفع كثيرا من القبائل الأخرى الأقل قوة إلى محاولة الاحتماء بهم.

**الهبانية:** يوجد معظمهم في دارفور ويميلون إلى الاستقرار والزراعة وأوطانهم تقع بين الرزيقات في الشرق والتعايشة في الغرب والمساليت في الشمال والدنكا في الجنوب. [2]

**بني هلبة:** وكانوا فيما مضى قبيلة كبيرة ووطنهم الأصلي في منطقة "عد الغنم" إلى الجنوب الغربي من جبل مرة،وتعيش جماعة منهم شرق هذا الجبل وجنوب جبل حزير وأخرى فيما وراء حدود دارفور في "وداي "وهم يجاورون التعايشة ،وقد تعرض بني هلبة في دارفور مبكرا لضغط سلاطين الفور الذين كانوا يطالبونهم بدفع إتاوات ضخمة مما اضطر جماعات منهم إلى الهجرة إلى تشاد والاستقرار هناك.

**التعايشة** وهم من قبائل عرب دارفور ،وتقع ديارهم إلى الغرب من أوطان الهبانية في الركن الجنوبي الغربي من دارفور بين ديار الهبانية شرقا وحدود تشاد غربا ودار فرتيت جنوبا وبني هلبة شمالا.وهناك قبائل أخرى في دارفور لكنها محدودة العدد والمكان مثال :بين خزام،والمسيرية والثعالبة ،كذلك توجد قبائل الكبابيش وهم قبائل ترعى الإبل وتوجد في اقليم كردفان ويتحركون بإبلهم حتى مناطق شرق دارفور ،وهم من أصول عربية من جهينة مختلطة بعناصر من البجا والنوبة.

أما قبائل شرق دارفور من العرب فتتمثل في البديرية قرب حدود كردفان ،وقد جاءوا أصلا من "دراو" في صعيد مصر ،وهناك قبيلة فزارة التي كان اسمها يطلق حتى القرن التاسع عشر على أكبر مجموعة من رعاة الإبل في دارفور وكردفان ومن المعروف أن أصلها من العدنانيين والتفسير الراجح أن أوطان قبيلة فزارة كانت متاخمة

---

[1] عبد القادر إسماعيل ، **مشكلة دارفور : الأصول التاريخية ومحاولات الحل السياسي والتدخل الدولي**، القاهرة: مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر ، دط ،2008 ص- ص،21 - 27 .
[2] زكي البحيري ،، **مشكلة دارفور أصول الأزمة - وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية** ، ،القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط1 ،2010، ص36.

لأوطان قبيلة جهينة في الجزيرة العربية ،وأن هجرة القبيلتين من الجزيرة العربية تمت في وقت واحد وكانت بينهما مصاهرات وعلاقات .

ولما كانت دارفور بوابة أساسية للهجرات العربية من الشمال عبر مصر ،ومن الشمال الغربي عبر ليبيا فقد ضم التجمع الاثني العربي في شمال دارفور كذلك عددا من القبائل الأخرى مثل بني جرار المنحدرة في أصولها من دارفور كذلك عددا من القبائل الأخرى مثل بني جرار المنحدرة في أصولها من صعيد مصر في القرن الخامس عشر،وتتمركز هذه القبائل في شمال دارفور حتى منطقة الطويشة في الشرق ،وكانوا في تنافس شديد مع الكبابيش،وفي ذات النطاق يسكن العطيفات ،وهي إحدى بطون الماهرية ،أما العريقات فهي قبيلة عربية ابالية كانت في شمال دارفور ،وتشتت بسبب الصراعات المتكررة مع سلطنة الفور ،ولذلك توزعت حول الفاشر ودار تامه والبدايات،والملاحظة الجديرة بالتنويه هي أنه رغم توزيع القبائل العربية في كل أنحاء دارفور إلا أنهم أكثر تركزا في الشمال.

**القبائل غير العربية والإفريقية:** يمكن تقسيم القبائل غير العربية في دارفور إلى المجموعات الآتية:

**أولا:** مجموعات مصدرها إقليم تبستي وما يجاوره من مناطق ،خاصة البلاد التي تقع إلى الغرب منه في أواسط الصحراء الكبرى، وتشتمل على مجموعات قبائل الزغاوة في جنوب دارفور وإلى الشمال منها توجد البديات ثم القرعان .وتمتد مناطق انتشار تلك المجموعات حتى المنحدرات الشمالية لجبل مرة.

**ثانيا:** مجموعة تشتمل على قبائل ذات أصول نوبية وأهمها الميدوب والتنجور ،والميدوب: هو اسم جبل يقع في الركن الشمالي الشرقي من دارفور على بعد 400 ميل من مدينة الخرطوم و350 ميلا جنوب غرب بلده الدبه.وعرف سكان هذا الجبل باسمه ،ويرجع جماعة الميدوب إلى أصل نوبي ، ويتكلمون لغة تشبه لغة النوبيين المقيمين على النيل، الأمر الذي يرجح هجرتهم من بلد النوبة الشمالية إلى منطقة جبل ميدوب ..أما التنجور فقد جاءوا من تونس واخترقوا بلاد "برونو ووادي" حتى وصلوا إلى دارفور قبلهم مجموعة شعب الفور ،والدا جو - في رأي الباحثين - أساسا عبارة عن جماعات قدمت من منطقة الواحات المصرية ،ثم أصبحوا قبيلة كبيرة يعيش بعضا في دارفور ، بل وأنهم أول من أسس دولة فيها حكمت البلاد من القرن الرابع حتى القرن السابع الميلادي ،وتستقر قبائل الداجوا حاليا في شرق وجنوب شرق جبل مرة وتعيش جماعات منها في واداى وجماعات أخرى في دار مسيرية في جنوب غرب كردفان ،[1] ومن القبائل غير العربية المهمة في دارفور أيضا قبيلة التنجو التي جاء زعمائها إلى حكم دارفور بعد الداجو وهيمنوا على الحكم في الفترة من القرن الثامن حتى الثالث عشر الميلادي ويبدوا أن القبائل المحلية أصابها الضعف ،وأفلت من بين يديها زمام الحكم منذ القرن الثالث عشر حيث داهمتها جيوش كانم وانقسمت السلطنة الدارفورية على يد الداجو إلى ثلاث ممالك وتركز وجود التنجر في واداى وجزء من دارفور.

**ثالثا:**مجموعة عناصر افريقية قديمة ذات أصول نوبية أيضا، وأولهم البرتى وهم من أهم أصول مختلطة وكانوا قد هاجروا من موطنهم الأصلي في شمال الفاشر بسبب ضغط سلاطين الفور عليهم ،وهناك مجموعة البرقو وأصلهم من سكان وداي وبرنو ويأخذون أحيانا اسم المرايت ربما لأنهم تزامنوا إلى الهجرة من وداى وبرنو مع المراريت،وربما للتشابه في بعض السمات والخصائص خاصة المورفولوجية منها والثقافية.

---

[1] **المرجع نفسه** ،ص، ص 40،41.

**رابعا:** مجموعة قبائل غربية غير عربية:وترجع أصولها إلى الأقاليم الجنوبية من ليبيا ،ومن أقاليم تشاد وتشتمل على عناصر الفلاتة والميمة والبرنو والتكارنة والمراريت وغيرها،والفلاتة من العناصر التي هاجرت إلى دارفور قادمة من أقصى جنوب الصحراء الكبرى من السودان الغربي الممتد حتى المحيط الأطلنطي حيث بلاد نيجيريا وغانا ومالي وتشاد،وهم من القبائل الحامية المختلطة بالدماء العربية،وقد ساعدت قبائل الفولاني على نشر الإسلام في غربي إفريقيا،وكثير منهم كانوا يتوجهون إلى بلاد الحجاز لزيارة الأماكن المقدسة،ولكنهم كانوا يتمهلون أحيانا لعام أو بعض عام فيشتغلون في أراضي السودان في مجال الزراعة والرعي ،ثم يواصلون رحلتهم وقد يستقرون في السودان بما فيه دارفور بشكل نهائي قبل الذهاب للحج أو بعد عودتهم من زيارة الأماكن المقدسة.

**خامسا:**مجموعة القبائل الأصلية أو القديمة :وجاءت إلى الجنوب من دارفور منذ وقت مبكر وهي قبائل المساليت وتامة والارنجا ،ودار قمر والفور. ويمكن اعتبار ما قمنا بعرضه بمثابة توزيع للقبائل في دارفور وهذا كمحاولة لإدراك شكل التكوينات البشرية في هذا الإقليم وآثارها على الأوضاع الحياتية والاجتماعية خاصة النزاع القائم حاليا ويمكن إدراج ما قلناه في النقاط التالية:

**1- الفور**: وهي أقدم قبيلة سكنت إقليم دارفور حيث يشكلون الجزء الرئيس من الإقليم ، [1] تعيش على طول سلسلة جبل مرة وهو إقليمهم العرقي ومعقل سلالتهم ،ويتمددون غربا حتى وادي أزوم ،ووادي باري. [2] ويتكلمون لهجات مختلفة ضمن نفس القبيلة الواحدة ،ويطلق اسم الفور على سكان دارفور الأصليين تميزا لهم عن الوافدين عليهم،وللفور فروع عديدة منها كيرا، ،كنجارة ،التموركا ،المسبعات و تراكيت،وغيرهم .ويوجد الفور في ولاية جنوب دارفور نيالا وفي ولاية غرب دارفور حيث يوجدون في قارسيلا ووادي صالح وكاس،والنشاط الاقتصادي للقبيلة يتمثل في زراعة الذرة والحبوب الزيتية، بالإضافة إلى تربية الأغنام والماشية والتجارة ويهتمون بتلقي العلوم القرآنية ،ومن عادات الفور أنهم يمتازون بالنظام التعاوني المتمثل في النفير(التوزي) كما يمتاز كذلك بالمصنوعات اليدوية كالطاقية والمندولة (إناء يوضع فيه الطعام).

تعتبر هذه القبيلة من أكبر القبائل وأسبقها ثقافة وتعليما وارتباطا بالإسلام في المنطقة وتنتشر على وجه التحديد في منطقة جبل مرة والمناطق التي حولها.وقد أسسوا سلاطين إمارة الفور الإسلامية واهتموا بالعلاقات الخارجية مع الدول الإسلامية في عهد السلطان علي دينار ،فكان يرسل الهدايا للبيت الحارم وأسس رواق دارفور في القاهرة.تمكن الأتراك من ضم دارفور للحكم التركي عام 1874، وظل وضعها كذلك حتى الثورة المهدية، في العهد الانجليزي تم تهجير الأسر الكبيرة من المنطقة بالضغوط وتم إضعاف الإدارة الأهلية بصورة عامة. [3]

**1- المساليت :** تقع أرضهم في منتصف الحدود الغربية لدارفور وتحتويها أربعة وديان هي واد اسيجا وكجما من الغرب وباري وأزوم من الشرق ،وتضم حاليا كما كانت في السابق دار جبل والأرنجا اللتين تحدانها من الشمال.وتعتبر قبيلة المساليت من القبائل المشتركة بين السودان وتشاد وقد جاء تقسيم القبيلة في إطار المعاداة التي وقعت بين الانجليز والفرنسيين عام 1920.ومن فروع المساليت بنقا ،فكونق، كما نجد في عناصر المساليت المسلات ويسكنون إلى الغرب من البرقو والبرقد.

---

[1] عبد الوهاب الافندي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص22.
[2] أمين المشاقبة وميرغني أبكر الطيب ، **مرجع سبق ذكره** ، ص102.
[3] عبده مختار موسى،**مرجع سبق ذكره** ، ص،ص79،78.

يتمثل النشاط الاقتصادي عند المساليت في ممارسة زراعة الدخن والذرة والسمسم والفول السوداني والكركدي وكثيرا من المحصولات النقدية كما يربون الأغنام والأبقار والضأن والخيل والأبقار والحمير والمساليت مشهورون بالمساهمة الجماعية في كل شؤونهم الجماعية فحياة العون والنفير هي الغالبة عندهم ،وقد اشتهر المساليت بالشجاعة والفروسية،وزاد الناس خشية منهم اعتقادهم بمقدرتهم على التحول إلى صورة حيوانات مفترسة.

**3- الداجو**:كانوا يعيشون في جبل مرة،ويكونون جزء معتبرا من سكان المدينة الجنوبية .وتختلف لغتهم عن لغة الفور حيث تشبه لهجات سكان النيل الأبيض ،من أقدم عناصر السكان بدارفور والمتواتر أن "الداجو" أول من أسس دولة في منطقة جبل مرة ثم أزاحهم **"التنجور"** عن وسط دارفور فاستقروا في مواطنهم .

**4- الزغاوة:** تعد قبيلة الزغاوة من أقدم سكان المناطق الصحراوية ما بين دول مصر وليبيا والسودان ،ويذهب البعض إلى أن (الزغاوة) يلتقون مع قبيلة البرنو في أن كليهما من العرب العاربة ، ثم كانوا من ضمن هجرات العرب الأولى قبل الإسلام بقرون ثم اختلطوا بقدماء المصريين ثم النيليين ،وخلال الترحال والتعايش التقوا بأقوام وعناصر بشرية كثيرة ومختلفة فتزاوجوا وتصاهروا حتى ذابوا في بوتقة تلك الأقوام،وذهب البعض إلى أن الزغاوة برابرة حاميون،وعندما جاء الإسلام كانوا أول من اعتنقه وأبلوا بلاء حسنا في الدفاع عنه وحمل رسالته لكثير من

الشعوب العربية ، [1] ويرى البعض بأن قبيلة الزغاوة دخلت السودان حديثا عن طريق الحدود السودانية التشادية الليبية،وحينها واجهتها ضغوط وحروب كادت تعصف بها،وجدت ضالتها في تحركها إلى السودان حيث توفرت لها الحماية والأمن بقيام دولتها الكبرى التي تضم جمهورية تشاد وغرب السودان ،وفي سبيل هذا أخذت تغير القبائل تارة مع العرب وتارة أخرى مع القبائل غير العربية وهذا هو أحد عوامل اندلاع النزاع القبلي بين دارفور في الفترة الأخيرة .

**5- البرقو**:أصل القبيلة من دولة تشاد في منطقة (وداي) المتاخمة لمحافظة الجنينة ،وقد بدأت هجرتهم للسودان عام 1910 بقيادة السلطان (محمد ولد مرة) الذي ساند المسلمين في معركة (دوني) ضد الفرنسيين ،إلا أن أكثر الهجرات بدأت بعد ذلك نتيجة لبطش الحكومات التشادية .ويسكن البرقو في مناطق الجنينة ،هبيلا ،خور نبرنقا وكرنيك بولاية غرب دارفور،ويهتم البرقو بحفظ القرآن وتجويده وتدريسه في الخلاوي وكتابة المصحف بخط اليد ويمارسون التجارة وتربية الأبقار ويمتازون بالصناعات اليدوية. [2]

وفيما يلي جدول يوضح النمو السكاني في إقليم دارفور منذ الاستقلال حتى سنة 2007

**<u>الجدول رقم 2</u>:** جدول يوضح عدد السكان في إقليم دارفور للمدة (1956-2007).مليون نسمة حسب إحصاءات الجامعة العربية للسنوات 2007/2006.

| السنة | 1956 | 1973 | 1983 | 2002 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد السكان | 1,329 | 2,140 | 6,064 | 6,350 | 6,700 | 7,700 | 7,076 | 7,187 |

**المصدر: B-Yong Bure, the firt decade of developement in the southern sudan (khartoum institute of African and Asian studies , university of khartoum, februry,1985.p12**

[1] محمد نورو عودو، **لماذا كل هذا الاستهداف لقبيلة الزغاوة؟**، 2012/02/12، نقلا من الموقع: **http://www.sudanjem.com/15/04/2015.**

[2] عبده مختار موسى ، **مرجع سبق ذكره**، ص90 .

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن عدد السكان في إقليم دارفور لا ينمو بشكل طبيعي وأن حجم الزيادة لا يتناسب مع عدد السكان ،وهذا راجع إلى عدة أسباب أهمها: حالة النزوح الكبير لسكان دارفور باتجاه الولايات السودانية المجاورة للإقليم مثل ولاية كردفان أو حتى باتجاه الدول المجاورة مثل تشاد أو أوغندا أو جمهورية إفريقيا الوسطى وكل هذا بسبب الجوع والأمراض وتدهور الأحوال الصحية وقلة الأدوية، بالإضافة إلى النزاعات القبلية.

## المطلب الثالث: الإمكانيات الاقتصادية والموارد في إقليم دارفور

يعتبر الاقتصاد غالبا هو المحرك الأساسي للأحداث والوقائع بكافة أشكالها في كل زمان ومكان فكثيرا ما كان يمثل أهم نقطة خلاف بين مختلف الاثنيات والجماعات العرقية في دارفور وتكمن أهم إمكانيات إقليم دارفور الاقتصادية:

**1 - قطاع الرعي:** يمثل الحيوان وما يرتبط به من حركة التنقل والترحال مركز الثقل في المجتمع الرعوي كحال إقليم دارفور، حيث أن حياة الرعاة في هذا المجتمع تعتمد على الحيوان اعتمادا يكاد يكون كليا في معيشتها وأحوالها الاجتماعية. [1] ويمثل الرعي المتنقل نشاطا حديثا نسبيا في دارفور من الناحية التاريخية ،إذ ازدهر مع موجات الهجرات المختلفة التي وفدت على الإقليم من الشمال والغرب.فقد جاء الزغاوة من المنطقة الهامشية الفاصلة بين الصحراء الكبرى في الشمال والسافان الفقيرة في الوسط .ويقوم الزغاوة بتربية أنواع مختلفة من الحيوانات (إبل،أبقار ،وضأن وماعز). [2] بالرغم من أنهم شبه مستقرين ولهم ثقافة زراعية لا بأس بها إلا أن اعتمادهم الأكبر أصبح على الرعي، وذلك لشح الأمطار ونذرتها ،الأمر الذي يجعل الزراعة مغامرة اقتصادية كبرى من الصعب التنبؤ بنتائجها ،ومن بين القبائل التي تحترف الرعي الرزيقات الشمالية وهم رعاة إبل متنقلون ويجوبون المنطقة الواقعة بين شمال دارفور وغربها سعيا وراء الماء والكلأ ولا يزال هؤلاء يحملون صفات المجتمع البدوي التقليدي المعروفة في جميع أنحاء الوطن العربي. وتعتبر الزيادية أيضا من رعاة الإبل في شمال دارفور وهناك مجموعة أخرى من القبائل الرعوية من ذوي الأصول العربية التي وفدت إلى دارفور من جهة الغرب (أي من جهة الشمال على حد قول البعض) وهي الرزيقات والمعاليا والتعايشة والهبانية وبني هلبة.وكلها من رعاة البقر(لذلك يعرفون بالبقارة) الذي يقطنون **الجزء** الجنوبي من الإقليم حيث يمارسون الترحال الموسمي أيضا.

**2 - قطاع الزراعة:**

تمثل الزراعة في دارفور النشاط الاقتصادي الثاني من حيث الأهمية تاريخيا بعد النشاط الرعوي، إلا أنها كادت تكون في المرتبة الأولى في السنوات الأخيرة،ومن وجهة نظر المؤرخ السوفياتي **"سميرلنوف"** أنه قد ساد النظام الإقطاعي في بلاد دارفور خاصة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ،وذلك راجع إلى أن النظام السياسي الذي كان سائدا في سلطنة دارفور كان يتسم بالسلطة المركزية مما يترتب عليه زيادة معدل منح الاقطاعات الكبيرة لعلية القوم. [3] ولقد سادت الملكية القبلية أو الجماعية على مساحات الأراضي المطرية الصالحة للزراعة في المنطقة التي تقطنها القبيلة وهي ما تسمى بالدار،كدار حمر ودار الكبابيش ودار عقيل ودار الرزيقات..الخ وكانت ملكية الأرض

---

[1] سعيداني قضروفي فضي ، **تراث جمهورية السودان**، نقلا من الموقع :
**http://www.gadaref.netvb/showthread.php?.2/04/2015.**

[2] أمين المشاقبة وميرغني أبكر الطيب ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 88.

[3] زكي البحيري، **مرجع سبق ذكره**، ص،ص73،74.

من الناحية النظرية لسلطان دارفور،ولكن معظم القبائل كانت تملك الأرض التي تعيش عليها في الواقع بشكل جماعي أو بشكل فردي. (1)

كما أن سياسة إعطاء أو منح الحواكير(*) والاقطاعات في دارفور للأمراء ، تؤخذ في ضوء أنه في ظروف غياب العملية النقدية أو عدم استخدام النقود أول الأمر لم يكن هناك سبيل لمكافأة الأعوان والموالين للسلطان إلا عن طريق منحهم اقطاعات من الأراضي لكي يستفيدوا من إنتاجها أو دخلها كبديل عن المرتبات التي كان يجب أن تدفعها السلطنة لهم نقدا. ولم يتغير شكل الإقطاع في سلطنة الفور بمجيء الحكم التركي إلى السودان عام 1820،ولا بدخول هذا الحكم إلى دارفور عام 1884ولا حتى بمجيء الدولة المهدية عام 1885 إلا بالقدر الذي يسمح بتنظيم جمع الضرائب والعشور ولما صدر قانون تسوية الأراضي لسنة 1925 أصبحت الأراضي البور والصحراوية والغابات ملكا للحكومة حتى يقدم دليل غير ذلك.ولما تمت عمليات المسح والتسجيل للأراضي الزراعية في مناطق متعددة من السودان عام 1971 لم تتم هذه العمليات في إقليم دارفور،وكان يوجد في هذا الإقليم حوالي 26 حاكورة (إقطاعا) مقسمة على القبائل التي تحوز هذه الحواكير أو الاقطاعات من الأراضي الزراعية أو الرعوية وغيرها،إضافة إلى أن احترام الملكية أمر موروث ومقدر من قبل جميع سكان إقليم دارفور. (2)

تبلغ المساحة الصالحة للزراعة والتي زرعت فعلا في العام 2005 بولايات دارفور 7911348 فدانا بولاية جنوب دارفور و 2634489 فدانا بولاية شمال دارفور و1153368 فدانا بولاية غرب دارفور. وتتركز الزراعة في إقليم دارفور بشكل عام في ثلاثة مناطق هي:

**1 - جبل مرة:** معظم القبائل التي تمارس الزراعة فيه لها حواكير أو اقطاعات ،وتتميز منطقة جبل مرة بوفرة المياه والثراء الواضح،وكثرة السكان وتزرع فيها محاصيل مختلفة مثل الشعير والدخن.والذرة والقمح والسمسم والقرع العسلي والقطن والبصل والفول السوداني كما توجد فيها أشجار النخيل والعنب والرمان.

**2 - منطقة جنوب دارفور:** وتزرع فيها محاصيل السمسم والخيار والقرع والبطيخ والقطن إضافة إلى الخضروات والفواكه والكركديه والصمغ العربي التي تشتهر بزراعته قبائل شرق نيالا كالبرقد والداجو والبرنو.

3 - **المنطقة الشرقية:** وهي عبارة عن أراضي رملية تقوم فيها زراعة الدخن والذرة كما تزرع فيها مساحات صغيرة بالسمسم والخيار والقرع والبطيخ والقطن. وتوجد في إقليم دارفور أيضا محاصيل أخرى مثل اللوبيا والثوم والفلفل والقثار والباذنجان والملوخية والبامية والحلبة والكمون والكسبرة، ويسهم إقليم دارفور بحوالي 45% من صادرات السودان- بدون الصادرات البترولية - منها 22% من صادرات السمسم ،15% من صادرات الماشية واللحوم،5% من صادرات الصمغ العربي ،9% من صادرات الكركديه وحب البطيخ.والجدير بالذكر أن التغيرات المناخية ومشاكل الجفاف والزحف الصحراوي منذ بداية الثمانينات أجبرت جماعات من سكان دارفور على ممارسة مهنتي الرعي و الزراعة معا كحرفتين متساندتين.

---

(1) أمين المشاقبة وميرغني أبكر الطيب ، **مرجع سبق ذكره**، ص، ص 84،85.

(*) **الحاكورة:** هي قطعة ارض كبيرة قد تمتد لعدة أميال ،وكانت تمنح كحكر لقبيلة أو لزعيم قبيلة أو سكان قرية واحدة أو لعدة قرى وقد تعطى بشكل جماعي أو فردي للانتفاع بها.وكان مزارعو الأرض يتحملون ثلاثة أنواع من الالتزامات المادية أولها الزكاة الشرعي وتدفع للحكام ولرجال الدين،وثانيها مال يدفع لزعماء القبائل أو عند القرى والمدن وثالثها التزام مادي ضمن العوائد التي يقدمها المزارعون حسب الأعراف السائدة.

(2) زكي البحيري، **مرجع سبق ذكره** ،ص77.

**3 - قطاع الصناعة:**

تعتبر الصناعة والقدرة على إنتاج مواد صناعية جيدة في الدولة من العوامل الهامة والمؤثرة في قوتها السياسية والاقتصادية والعسكرية حيث إن سهولة الحصول على المواد الخام وتصنيعها وتوفيرها لاستهلاك المواطنين أو تصدير الفائض منها يعتبر قوة اقتصادية واجتماعية في حد ذاتها ،لأن الصناعة أهم الركائز الأساسية لقوة أي دولة في العالم . [1] كما أن وجود الصناعة المتطورة برهانا أكيدا على قوة الدولة وتطورها في مسيرة حياتها ومن ثم خروجها من عالم الدول النامية إلى عالم الدول المتطورة القوية.

وعن النشاط الصناعي بدارفور فهنالك قطاع كبير للصناعات اليدوية مثلث إضافة للإنتاج ومشاركة في العملية الاقتصادية ومساهمة في زيادة دخل الأفراد والجماعات ولكن الصناعة بدارفور تعتبر شعبية تقليدية بسيطة،عدا بعض الصناعات الحديثة كمعاصر الزيوت وصناعة الحلويات والشعيرية والصابون..الخ. وهذه الصناعات الحديثة شكلت مساهمة معتبرة في التركيب الاقتصادي لمجتمع دارفور،فقد غطت حيزا واسعا واستفادت منها أغلب القبائل .

ولو تناولنا الصناعة حسب الولايات لا توجد صناعة بالشكل المعروف في ولاية شمال دارفور مقارنة بالولايات المتقدمة ،غير أن هناك بعض معاصر الزيوت في الفاشر والضعين وبعض ورش الحرفيين وبعض المنتجات التراثية التي تنتشر في أرجاء الولاية ،ولكن بالولاية العديد من المناطق السياحية مثل قصر السلطان علي دينار كما توجد في مناطق كبكابية آثار قديمة منها مبنى مسجد السلطان تيراب سلطان الفور،فضلا عن المناطق الأثرية ،جريد السبيل وعين فرح ومنطقة سيلي.

أما ولاية غرب دارفور فتشتهر بالصناعات الصغيرة مثل صناعة الأحذية الآلات الزراعية اليدوية بالإضافة لوجود معاصر للزيوت وصناعة الأثاث المنزلي، ويغلب على القطاع الصناعي بولاية جنوب دارفور الصناعات التالية : تمثل الصناعات الغذائية 68% من الصناعات وتليها الورش الهندسية 13% وصناعة النسيج، حيث يوجد مصنع للنسيج بنيالا حاضرة الولاية ،كما تزخر الولاية بإمكانات سياحية لم تستغل بعد والتي تتمثل في المناطق الطبيعية بمرتفعات جبل مرة حيث التلال الجبلية الخضراء التي ترتفع آلاف الأمتار فوق سطح البحر والشلالات المتدفقة طوال العام كما تقع بالجزء الجنوبي الغربي من ولاية حظيرة الردوم السياحية القومية التي تستوعب غابات السافانا الغنية وتوجد بها العديد من الحيوانات البرية. [2]

**4 - قطاع التجارة:**

تعتبر التجارة إحدى الأنشطة الهامة التي يمارسها المواطنون هناك، خاصة في الفصول التي تعقب فصل الخريف حيث ينتهي الحصاد ، وطوال فترة انتظارهم للخريف التالي يمارسون التجارة .وفي إقليم دارفور نجد طرق القوافل التجارية القديمة قدم الإنسان نفسه مثل (درب الأربعين) وغيره وقد ساهم الرحل في دارفور في الاقتصاد الوطني بعملية التصدير،وتمثل المنتجات الزراعية والمحاصيل أهم البضائع التي يتاجرون فيها، ولكن هناك أيضا البضائع الأخرى التي تأتي من المركز ومن خارج البلاد ويغلب على تجار إقليم دارفور التجارة التوزيعية (القطاعية) بينما يتولى تجارة الجملة أولئك القادمون من الولايات الأخرى خارج دارفور.ولكن تمكن قطاع من التجار من كافة القبائل

(1) أمين المشاقبة وميرغني أبكر الطيب ، **مرجع سبق ذكره** ، ص91.

(2) دينار حاتم وإبراهيم على، **حريق دارفور خطة الصراع الأهلي والسياسي** ، الخرطوم : هيئة الخرطوم الجديدة ، دط ، 2005 ، ص23.

من ولوج التجارة الحدودية بين دارفور ودول الجوار، [1] كانت أبرزها التجارة بين دارفور وليبيا، حيث امتلأت الأسواق المحلية بالبضائع الليبية وتجاوزتها إلى أسواق الولايات الأخرى.

من أشهر السلع التجارية في أسواق دارفور المنتجات الزراعية والبستانية (الموالح والخضر والفاكهة) والصمغ العربي والبنوس والنحاس والجلود والماشية، كما أن المواشي المعدة للتصدير تساق لسوق المواشي الرئيسي بالفاشر من دار سلا ودار برقو(تشاد) وتتم مقايضتها لتجار دارفور بالبضائع التي ترد إليها من النيل وعن طريق درب الأربعين.ويستورد التجار إلى دارفور من أم درمان: الزراق والحرير والجوخ والخرز والعطور المختلفة والبن والسكر والشاي وسلع سوق دارفور من الناتج المحلي أهمها الذرة، الدخن، التمباك أو التبغ، عسل النخل، الأرز والبصل والبطيخ....الخ، كذلك درجت الدولة بدارفور على فرض ضرائب على السلع المذكورة وحددت بنسبة الخمس على كل المنتجات الزراعية عدا الذرة الشامية وثمار النباتات الطبيعية . كما كانت هناك علاقات تجارية خارجية متميزة بمصر وتركيا والحجاز ودول شمال إفريقيا (ليبيا،تونس) وبدولة تشاد، [2] فمثلا نجد البدو الرحل في دارفور ساهموا في الاقتصاد الوطني بعملية التصدير التي يقوم بها بعض التجار من المركز وقد عرفت أسر معينة بتصديرها الإبل إلى مصر وليبيا وارتبطت أسمائها بهذه المهنة. [3]

وقد صدرت دارفور لهذه الدول سن الفيل وريش النعام وقرن الخرتيت والإبل والرقيق والصمغ العربي والنحاس والعطرون والجلود والأقداح الخشبية والطباق والعسل والسمن والبقوليات واللحوم المجففة وكانت اللحوم المجففة تعرف في الأسواق الليبية (بالقديد الفواري)، أما أهم السلع الواردة إلى دارفور فقد كانت تشمل الأنسجة القطنية،الدبلان والصوف، الحرير ،المرجان ، السوميت،الخرز ،العطور ،السروج ،السيوف ،البنادق ،الذخيرة،الكتب وعلى صعيد الإقليم فقد نما وازدهر اقتصاديا وكذلك مثلت التجارة أهم عناصر بناء الصلات لدارفور بالعالم الإسلامي .

**كما يزخر إقليم دارفور بموارد كثيرة من بينها:**

**- الثروة المعدنية:** تمتلك دارفور ثروة معدنية هائلة، يأتي على رأس هذه الثروة البترول وكانت عمليات استكشافه قد بدأت في السودان منذ الخمسينيات ويوجد البترول في المناطق والأحواض الواطئة ، وتتوفر كميات ضخمة منه في المناطق الممتدة من وسط السودان حتى حدوده الغربية بما في ذلك مناطق جنوب دارفور وجنوب كردفان وشمال بحر الغزال يقدرها البعض بأكثر من 20 بليون برميل ، [4] ويقدرها آخرون بعشرات المليارات وكان البترول معروفا وجوده في باطن أراضي منطقة دارفور منذ وقت مبكر ،وكانت الإدارات الأمريكية مثل مجلس الأمن القومي ،ووزارة الداخلية ووكالة الاستخبارات على علم دقيق بالأبحاث الجيولوجيا التي أجريت عن دارفور في جامعة برلين بألمانيا في عقد التسعينات من القرن الماضي تحت إشراف البورفيسور **"كلتش"** والتي تمت حول الجزء الشمالي الغربي من السودان الحدودية بين السودان ومصر وتشاد، ويعتبر إقليم دارفور واحد من أهم مناطق وجود البترول الخام في السودان، وتتوزع ثروة هذا الإقليم في مساحة قدرها 52 ألف كلم مربع.

(1) أمين المشاقبة ومير غيني أبكرالطيب، **مرجع سبق ذكره** ، ص93.
(2) **المرجع نفسه** ،ص95.
(3) عبد العزيز احمد ، **أضواء على إقليم دارفور**، صحيفة الراكوبة ،نقلا من الموقع:
***http//www.alrakoba.net/articles-action-show-id-35447.htm25/04/2015.***
(4) زكي البحيري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص81 .

ومما يؤكد وجود البترول بكميات وفيرة في دارفور هو اكتشافه بكميات كبيرة في أماكن مجاورة لدارفور في الجنوب تقوم باستغلاله في السنوات العشر الأخيرة شركات من دول جنوب شرقا آسيا (الصين،الهند،ماليزيا)، [1] ومما يؤكد أيضا على توفر البترول في دارفور بكميات كبيرة استخراجه على نطاق واسع في منطقة شرق تشاد المجاورة لدارفور مباشرة والذي تقوم باستغلاله شركات غربية التي مدت أنابيب ضخمة لنقله إلى مناطق التصدير على المحيط الأطلنطي،وهناك شركات صينية تعمل جنوب دارفور الآن .

ويوجد في دارفور أيضا معادن كثيرة ذات قيمة اقتصادية عالية يأتي في مقدمتها اليورانيوم الذي يوجد في منطقة حفرة النحاس بجنوب دارفور ،وحصلت **شركة " minex"**الأمريكية على ترخيص للكشف واستخراج اليورانيوم في دارفور في مساحة بلغت 48 ألف كلم مربع في عام 1979 ، كما تتوفر في شمال دارفور كميات من الحديد الذي تبلغ نسبة نقاء المعدن فيه من 80% إلى 90% ،ويقدر الاحتياطي الموجود منه بحوالي 10 مليون طن ،كذلك يوجد معدن الزنك في الشمال مختلط مع معادن أخرى كالحديد والرصاص،ويوجد أيضا معدن الذهب في منطقة حفرة النحاس وتعمل على إنتاجه شركة**" ariab minig company ltd "**، كذلك معادن أخرى في دارفور كالحديد والبوكسيت وغيرها. [2]

يحتوي إقليم دارفور أيضا على خام الحديد الذي تحتل دارفور المركز الثاني في العالم من حيث الكمية ويتواجد بكميات كبيرة في كرنوي بولاية غرب دارفور إلى جانب النحاس في منطقة حفرة النحاس المشهورة بجنوب دارفور والذي يصدر جزء كبير منه خارج السودان، [3] والغاز الطبيعي في منطقة جبل مرة والزنك والعطرون في شمال دارفور والذهب والرصاص والبوكسايت والاسمنت في مواقع مختلفة في دارفور الكبرى .

**- الثروة الحيوانية والبرية والأسماك:** يتمتع إقليم دارفور بإمكانات هائلة من الثروة الحيوانية حتى أن المنشط الرعوي في دارفور يمثل 26 %من جملة ماشية السودان حسب إحصائية 1987، وبهذا تعتبر أكبر ولايات السودان امتلاكا للثروة الحيوانية، [4] ويرجع ذلك لتنوع مناخها وملائمة طبيعتها ووفرة مراعيها الشيء الذي أهلها لتعلب دورا مهما في صادرات السودان بنسبة 60 % من صادرات الإبل والضان لمصر وليبيا.

تزخر ولاية شمال دارفور بالإبل والضأن إذ يبلغ تعداد الثروة الحيوانية بتلك الولاية حوالي 12 مليون رأس يمثل الضأن معظمها، وتضم الولاية بخلاف ذلك الأبقار والماعز والخيول والحمير في أسواق المواشي الرئيسية في الفاشر ومليط وسرف عمرة.وتزخر ولاية غرب دارفور بثروة ضخمة من الحيوانات تشمل الأبقار والضأن والإبل والخيول والحمير وتقدر الثروة الحيوانية في الولاية بحوالي 4.5 مليون رأس من الحيوانات تسهم بحوالي 11 % من جملة الاقتصاد القومي .أما ولاية جنوب دارفور فتزخر بثروة حيوانية كبيرة تقدر بحوالي 14 مليون رأس تمثل الأبقار أغلبها ثم الضان والإبل والماعز والخيول .وتذكر وزراة الثروة الحيوانية في إحصائية تقديرية سنة (2011) أن تعداد الثروة الحيوانية بدارفور يبلغ ما بين ربع إلى ثلث تعداد المواشي السودانية البالغة104 ملايين رأس.ويأتي جل إسهام دارفور في الاقتصاد الوطني من ثروتها الحيوانية، وكشف التقرير القطري للسودان الصادر عن البنك الدولي (1992) تصاعد إسهام تجارة المواشي في السوق الخارجية من 13% خلال الفترة من منتصف السبعينيات

---

[1] Mathias Strobel, **soudan :pétrole et Darfour , le dessous des cartes** ,arte ,France,2009,p4.

[2] زكي البحيري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص81.

[3] إياد عابد والي البديري، **مشكلة دارفور – أسبابها ونتائجها : دراسة في الجغرافيا السياسية** ،مجلة القادسية للعلوم السياسية، العدد 1،2009،ص198 .

[4] محمود أبكر سليمان ومحمد علي أبكر الطيناوي ، **الزغاوة ماضي حاضر** ، الكويت: ، دط ،1988،ص 50 .

إلى 50% بحلول الثمانينيات حين تفوقت على القطن نفسه صادر البلاد الرئيسي حينذاك. [1] كما يوجد بإقليم دارفور بحيرات موسمية :هي بحيرة كندي بمحافظة برام وبحيرة الصافية بنيالا وبحيرة كلنق بمحافظة عد الفرسان والتي توجد بها كميات مقدرة من أسماك البلبوط. [2]

## المبحث الثاني: الخلفية التاريخية للنزاع في إقليم دار فور

يعتبر النزاع في إقليم دارفور ليس وليد الساعة بل ترجع جذوره إلى مجموعة من التراكمات ولهذا ارتأينا تقسيم الخلفية التاريخية للنزاع إلى ثلاث مراحل زمنية .

### المطلب الأول: المرحلة الأولى (1640 - 1956):

لو تجاوزنا الأوضاع الطبيعية والتاريخية والسياسية التي ساهمت في نشأة جذور النزاع بدار فور ابتداء،لوجدنا الخلفية التاريخية طويلة والتي ساعدت في اشتعال النزاع واتساع نطاقه وتعقيده بالمستوى الذي بلغته في 2002 – 2014 وما تلا ذلك من تطورات للنزاع وتداعياته حتى وصفتها الأمم المتحدة بأنها " أكبر كارثة إنسانية في العالم" .

**نشأة سلطنة دار فور :** من المعروف أن إقليم دارفور قد تعرض في القرنين الخامس عشر والسادس عشر للميلاد لتحول حضاري بفضل حالة الانتعاش التجاري الذي عم خلال هذه الفترة مما أدى إلى قيام مملكة دار فور .

تشير الروايات إلى أن أول من أسس المملكة في الإقليم هم شعب **"الداجو"** ولكن دولتهم كانت على الأرجح محدودة الاتساع ومنحصرة في الجزء الجنوبي الشرقي فقط ولم يمتد نفوذهم إلى الشمال أو إلى الغرب، كذلك لم تشمل دولتهم جبل مرة ، ثم قام شعب" **التنجور"** – كما يرى البعض – بتأسيس دولة أخرى في شمال دار فور ربما بعد زوال دولة الداجو .

تدل بقايا آثار المساجد والقصور الملكية المبنية بالطوب الأحمر على أن الإسلام قد دخل إلى دار فور في عهد التنجو ومن المحتمل أن مملكتي الداجو والتنجور قامتا جنبا إلى جنب حتى القرن السادس عشر ميلادي ، مما يدل على أن كل دولة منهما لم تكن بالضرورة تحكم جميع مناطق دار فور . [3]

بدأ تاريخ دار فور يتضح مع التنجور وفي عهدهم اختلط العرب بالفور فظهرت طبقة (الكنجارة)* ومنها خرجت أسرة (كيرا) التي انتقل إليها الحكم من التنجور في منتصف القرن السابع عشر حتى نهاية السلطان علي دينار في 1916،حيث استقر الحكم والملك في دار فور على النظام الإسلامي واشتهرت سلطنة دار فور بالعدل والأمن فبدأت إليها هجرات عربية من الشمال والشرق والغرب فعمرت الأسواق والدروب والمشاغل ومثلت الدولة الإسلامية المستقلة في شمال إفريقيا عن الخلافة العباسية . [4]

انبسط الإسلام تحت ظل الكيرا وازدهر في عهد سلطان سليمان سولونج (أي العربي بلغة الفور) الذي تولى الحكم سنة 1640 من إقامة سلطنة دار فور الإسلامية التي أصبح معظم قاطنيها يتكلمون اللغة العربية ويدينون

---

[1] خالد التيجاني النور ، **مرجع سبق ذكره** ، ص5.
[2] أمين المشاقبة وميرغني أبكر الطيب ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 82 .
[3] زكي البحيري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 14 .
* **الكنجارة :** هي قبيلة من قبائل الفور ،كانت لهم سلطنة اسمها الكنجارة ،سيطروا على شمال ووسط كردفان حتى مجيء الحكم التركي 1821.
[4] أمين المشاقبة ومرغني أبكر الطيب ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ، ص 37 ، 38 .

بالدين الإسلامي وكان الإسلام قد زاد انتشاره قبل توليه عرش البلاد ودخل بلاد الفور على نطاق واسع مع قبائل التنجور المهاجرة وظهور سلطنة دار فور ككيان سياسي يرجع في الحقيقة إلى انتشار الإسلام إلي صبغ البلاد بالصبغة الإسلامية .[1] وخلفه ابنه موسى وحكم من سنة (1647 - 1682) الذي كان محبا للسلام وأجبر على حرب قبيلة القمر لخطورة تمردهم وعصيانهم ، واضطر أيضا لخوض حرب كبيرة على المسبعات بكردفان ، وبعد موته خلفه أحمد أبكر الذي مثل أعظم ملك بعد دالي وسليمان سولونج ، ودام حكمه لمدة 40 عاما (1682-1722)، ولقد أسس دولة إسلامية حقيقية جمع لها العلماء والفقهاء والمدارس والمساجد ، وأدخل في نظامه الواجبات والفروض الدينية من صلاة وصيام . واتخذ نظاما في الاستثمار جذب الأجانب من المتقدمين في التجارة والعلوم، إذ ضمن لهم أموالهم وأملاكهم وإعفائهم من الضرائب فازدهرت حياة المدينة وبدأت الهجرات الرئيسية من برنو وباقرمي بأعداد كبيرة من الفلاتة والعرب وأهل وادي النيل.

وفي عهد السلطان أحمد أبكر تم إسقاط حكم القمر ، وطرد أهل وداي من دار فور، كما اشتهر بهزيمة جيش وداي الذي تجاوز الطينة واقترب من شوبا ، فسميت منطقة المعركة "كبكابية " والتي تعني في لغتهم "رامو دروعهم ". وأوصى (أحمد أبكر) بالحكم إلى ابنه محمد داورا (1722- 1732) الذي جاء بعده السلطان "عمر" وكنيته "عمر ليل" (1732 – 1739). وأعقبه السلطان أبو قاسم (1739- 1752) ومن بعده جاء السلطان محمد تيراب (1752- 1785) والذي أقام في "شوبا" وبنى بها قصره . وبعد وفاته أوصى لإسحاق تيراب بالحكم، ولكن قادة الجيش اجتمعوا على تولية الحكم لأخيه "عبد الرحمن" لما توفى السلطان عبد الرحمن الرشيد كان ابنه محمد الفضل صغيرا فتولى الحكم نيابة عنه "الشيخ محمد كرا" .[2]

**إقليم دار فور والغزو التركي:**

استمرت سلطنة دار فورم ملكة قائمة تحت حكم سلاطينها حتى بعد منتصف القرن التاسع عشر وكان السلطان "محمد علي" نتيجة لظروف سياسية تتصل بعلاقته بالمماليك وموقفه من انجلترا ، وعلاقته ببعض الأمراء السودانيين الذين كانوا في صراع مع غيرهم حول الحكم واستعانوا به في دخول السودان ، ونتيجة لظروف اقتصادية تتصل بالزراعة والري قام بغزو السودان ، حيث جهز حملة قوامها 5400 مقاتل مسلحون بأحدث الأسلحة والمدافع بقيادة ابنه إسماعيل،[3] وأرسل صهره" محمد بك الدفتردار" لفتح كردفان التي كان عليها عامل سلطان دار فور "المقدوم مسلم " فهزمه "محمد بك الدفتردار" ولم يهب السلطان لنصرته ولكنه أرسل جيشا بقيادة" أبو لكيلك "فحارب حتى قتل القائد أبو كيلك وانهزم جيش السلطان في سودري وبعدها أخذ السلطان محمد الفضل في عمل التحصينات والاستعدادات وكان يعمل على تأمين الصحراء الشرقية الشمالية ، ولم يخف على سلطنته من الجنوب وهي الجهة التي دخل منها الزبير باشا على مملكته . ولقد توفى السلطان محمد الفضل في 1839 وبوفاة السلطان محمد الفضل تولى الحكم ابنه محمد الحسين (1839- 1874) وخلفه السلطان إبراهيم .

**بداية انهيار سلطنة دار فور:**

في أواخر عام 1839 شن "أحمد شطة" أحد قادة سلطنة الفور هجوما على أحد قادة الزبير باشا في منطقة الرزيقات وهزم القائد التركي ، واستدرك بعدها عظم قوات الزبير فأرسل رسالة يسترضي فيها الزبير ، ولكن جنده

---

[1] زكي البحيري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 15 .
[2] أمين المشاقبة ومرغني أبكر الطيب ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ، ص 38 ، 39 .
[3] زكي البحيري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 17 .

لم يعجبهم ذلك وغرهم انتصارهم فاندفع ليلا نحو قوات الزبير في معركة كبيرة أودت بحياة أحمد شطة وثمانية من أكبر رجالات دار فور.

استغلت حكومة إسماعيل باشا العداء بين الزبير وسلطنة دار فور ، فزودته بقوات نظامية ومدافع ، وبدأ يناوش السلطنة. وحتى تلك اللحظات لم يقدر أهالي دار فور خطر الأتراك والزبير واستبعدوا فكرة الغزو، ولكن الملك إبراهيم كان ذكيا ففاجأ الزبير بالحرب ، واستطاع الزبير هزيمته بدرجة كبيرة ، وفي مناوشي التقى جيش الزبير والسلطان إبراهيم، قتل السلطان إبراهيم وأخوه الأكبر أبو البشر ، وفي بداية خريف 1874دخل إسماعيل باشا مدينة "الفاشر" وانسحب منها عم السلطان إبراهيم إلى جبل مرة مع بقية الجيش ، محاولا تنظيم المقاومة من جديد واستقر إسماعيل بالعاصمة ، بينما تقدم الزبير باشا برجاله إلى داخل الجبال التي كان سكان السهل يعتبرونها غير قابلة للاختراق ، وأقام مقره الرئيسي في طرة . واضطر العم حسيب الله حاكم المنطقة إلى تسليم الحكم التركي في عام 1875، و فترة خضوع دار فور للحكم التركي (1874-1897) وبالتالي دخلت سلطنة الفور في حوزة الحكم التركي سنينا عدة. [1]

**دار فور تحت حكم الدولة المهدية :**

لما قامت الثورة المهدية عرض أمر دعوتها على قبائل الرزيقات – المنتشرة في كردفان وجنوب دار فور– فقبلتها فأخذ زعماؤها البيعة على يدي محمد أحمد المهدي في مدينة "قدير" ووافق زعيم الرزيقات "مادبو" على الانخراط في عداد الأنصار حيث عينه المهدي أميرا على الرزيقات أكبر قبائل البقارة ، [2] واحتشد له الناس والأنصار من مختلف أقاليم السودان وخاصة أبناء دار فور ، وكان من أشهرهم خليفة عبد الله تورشين الذي جعله المهدي خليفته الأول ، وحكم بعده السودان لأكثر من 13 عاما ، والواقع أن كل القبائل ناصبت الإدارة التركية العداء، وتحول عداؤها إلى صراع دموي مسلح ، وتمكن "مادبو" من هزيمة "سلاطين باشا" أحد كبار قادة الجيوش التركية في أم وريقات في أكتوبر1882فاتسعت رقعة الثورة على الإدارة التركية في دار فور، وتطورت الأحداث بعد هزيمة جنرال "هكس" قائد الجيوش المصرية التركية في السودان في 5 نوفمبر 1883، حيث استسلم سلاطين باشا للجيوش المهدية تحت قيادة "محمد خالد زقل" في ديسمبر من العام نفسه ، ودخل "زقل" الفاشر منتصرا في يناير عام 1884، وبذلك سيطرت المهدية على سلطنة دار فور وقتل غوردون بعد سقوط الخرطوم في يناير 1885 ، وأصبح المهدي سيد الموقف في بلاد السودان بلا منازع. [3]

**خضوع دار فور للحكم الثنائي (1916- 1956):**

بعد إخلاء مصر للسودان عام 1885بأمرمن بريطانيا أصبح السودان خاليا من وجهة نظر الدول الاستعمارية، فلما ظهر طمع بعض هذه الدول وفي مقدمتها فرنسا وإيطاليا في بلاد السودان غيرت الحكومة البريطانية من سياستها تجاه المسألة السودانية ، وقررت غزو السودان لاسترجاع السيطرة على هذا البلد ، وبعد مقاومة عنيفة هزم التعايشي في موقعة "كرري" واحتلت الجيوش الغازية أم درمان عاصمة المهدية .[4] رجع الأمير علي دينار الذي كان حبيسا بأم درمان تحت مراقبة الخليفة سريعا إلى الفاشر عاصمة السلطنة بقصد استرجاع ملك أجداده ، ونجح في

---

(1) أمين المشاقبة وميرغني أبكر الطيب ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ،ص 39، 40 .
(2) زكي البحيري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 21 .
(3) أمين المشاقبة وميرغني أبكر ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ، ص 40 ، 41 .
(4) زكي البحيري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 23 .

وراثة سلطنة الفور، [1] وأسس سلطنة دار فور الثانية التي تمتعت بقدر وافر من السلطة وكانت هذه السلطة غير تابعة لحكومة السودان، واستمر وضع دار فور على ذلك الحال حتى قامت الحرب العالمية الأولى ، ووقف علي دينار إلى جانب الدولة العثمانية ضد الحلفاء وهنا قرر الإنجليز وحكومة السودان الثنائية الاستيلاء الكامل على اقليم دار فور حيث أصبح خاضعا فعليا للحكم الثنائي منذ 1916 حتى نهاية الحكم الثنائي 1956 ، ولعل أهم سمات التي أتسم بها هذا الحكم فيما يتصل بإقليم دار فور هي :

**أولا:** إهمال الإدارة الثنائية لشؤون الإقليم الاقتصادية وفي مقدمتها الزراعة، كما أهملت الشؤون التعليمية والصحية فلم تهتم بإقامة مشروعات تساعد على تنمية أحوال الإقليم والسكان، ولم تسع بالقدر الكافي لحفر الآبار لزوم أعمال الزراعة والرعي وتوفير مياه الشرب.

**ثانيا :** إن دار فور قد ظل إقليما منعزلا ، واتبع الانجليز في إدارته – كما اتبعوا ذلك في باقي أنحاء السودان – الحكم غير المباشر أو الإدارة الأهلية .

**ثالثا:** ظل إقليم دار فور يتعامل على المستوى الاقتصادي والاجتماعي مع القبائل والدول المجاورة وكأن دار فور بلد بذاته، فطريق الأربعين كان يوصل منتجات الإقليم إلى مصر من الجمال وخلافه ، وعلاقات دار فور كانت منفتحة مع إفريقيا الاستوائية الفرنسية (تشاد)على مستوى التنقل والترحال والبيع والشراء خاصة وأن بعض قبائل دار فور كانت ممتدة في أراضي دار فور وتشاد مثل بني هلبة وقبائل الزغاوة ، وكان أمر التداخل والامتداد القبلي أيضا قائما بين قبائل جنوب دار فور وقبائل منطقة جنوب السودان . [2]

## المطلب الثاني : المرحلة الثانية (1956-2002)

بعد استقلال السودان تحولت السلطة السياسية والاقتصادية إلى أيدي الشماليين العرب المسلمين في غالبهم، حيث حدثت هناك نزاعات في الفترة الممتدة 1956 -1980، أي منذ الاستقلال وحتى إدخال نظام الحكم الإقليمي،حيث كانت هناك نزاعات بين مجموعات قبلية محلية واستخدمت فيها أسلحة تقليدية وفي الفترة من 1983-1993 تحولت طبيعة النزاعات من نزاع بين تجمعات اثنية قبلية ومجموعات تشادية ،والحكومة المركزية مع استخدام الأسلحة الحديثة .وفي الفترة من 1992- 2002 كان هناك استقطاب اثني :عرب ضد غيرالعرب ،ومع تدخل الحكومة أصبح مستوى النزاع قومي، ومن بين هذه النزاعات:

**1 - النزاع بين الرعاة والمزارعين:من 1971- 1986** حيث لجأت كل القبائل تقريبا لاستخدام نظم عسكرية أهلية تعتمد عليها في حمايتها وكذلك في الإغارة،كما ساهم الجفاف الذي حل بالمنطقة 1971في إذكاء النزاع،حيث جعل القبائل الرعوية تتجه نحو الجنوب والغرب وقد شكل دخول الرعاة الكثيف الديار الزراعية والمستقرة ضغطا عاليا أخل بالبيئة الطبيعية من جانب ومن جانب آخر، أثار حفيظة أهل الديار المستقرة التي أتت بأنماط جديدة من السلوك أدى إلى نفور أهل الديار والتي أدت إلى نزاعات قبلية وبسبب مشكلات المياه والرغبة في إيجاد مناطق للرعي،حيث نشأت النزاعات بين قبائل الزغاوة والرزيقات، وبين الزغاوة والبرقد،وبين بني هلبة ورزيقات الشمال ،وبين رزيقات الشمال وأم جلول والمهريا والعريقات والعطيفات ضد بني هلبة ،والبرقد والداجو والفور،فحياة الرعاة جد معقدة وتعتمد على الترحال لأنهم في فصل الجفاف يرتحلون بماشيتهم نحو الجنوب ويعودون في فصل الشتاء إلى الشمال،

[1] عبد الوهاب الأفندي و سيدي أحمد ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 51 .
[2] زكي البحيري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ، ص 24 ، 25 .

فقبائل الفور مثلا يرون أن الأراضي التي ينزل فيها الرزيقات ملك لهم، وبالتالي فإن عليهم أن يدفعوا ضرائب عن فترة إقامتهم فيها وكان الرزيقات يتهربون من دفع الضرائب المفروضة عليهم، وأدى هذا إلى قيام نزاع طويل بين الرزيقات وغيرهم من الرعاة الذين يجوبون الإقليم بحثا عن الماء والكلأ من جانب ،وبين المزارعين الذين قد تتعرض مزارعهم لانتهاكات الرعاة من جانب آخر.

لقد أججت ظروف النزاع بين القبائل غير العربية ،خاصة الفور والمساليت من المزارعين وبين القبائل الرعوية من العرب وغير العرب ،التي عز عليها المرعى وضاق المرحال إلى تراكم الإحساس لدى العقل العربي البدوي في دارفور بأنه شخص غير مرغوب فيه ومطلوب منه أن يخرج من دارفور، بينما تراكم لدى مجموعة القبائل غير العربية اعتقاد مواز أن هناك خطة مدبرة لاستئصاله.ولقد سويت جل هذه النزاعات عن طريق الوساطة التقليدية. (1)

في سنوات الثمانينيات أدى التدهور غير المسبوق للظروف البيئية في القسم الشمالي من دارفور إلى انتقال جماعي للمجموعات السكانية والمواشي إلى الحزام الزراعي ،الأرض الأساسية للفور والمجموعات الأخرى (البرقيد والبرتي والداجوا) الذين لديهم تراث طويل من الزراعة المطرية، حيث أصاب الجفاف السكان المستقرين في شمال دارفور ووسطها فاستجابوا لذلك بالهجرة إلى الجنوب وشغل الأراضي للعيش والزراعة التجارية،كانت غالبية المهاجرين الأوائل من الزغاوة والبرتي، وتركز الوافدون الجدد في الأراضي الوسطى (القوز) شمال وجنوب شرق دارفور،وعندما انتقلت الهجرة جنوبا ،استهدفت دور قبائل البقارة المختلفة الرزيقات والهبانية وبني هلبة. (2)

وبما أن نظام **"جعفرالنميري"*** ألغى الإدارة المحلية في المناطق الريفية ،دون أن يوفر حكما بديلا فعالا،فقد وقع هذا الانتقال دون معوقات نسبيا. نزلت القبائل النازحة من الشمال في أراضي آبار(دوانكي) البقارة في جنوب دارفور،وحول المراكز البيطرية،حيث اعتاد البقارة أن يركزوا قطعانهم حول الخدمات البيطرية،وقد أغلقت المستوطنات الجديدة طرق (مراحل) حيوانات البقارة ،وحرمتهم من بعض أراضي الرعي ،على سبيل المثال قامت قبيلة بني الهلبة في جنوب دارفور ببناء اسيجة واسعة لحماية المزارع ،وهذا ما أجبر الابالة الرزيقات الشماليين على سلوك طرق طويلة غير مباشرة ،وفي عام 1986 وحده نزح ما مجموعه 384,010 ألف نسمة من شمال دارفور إلى جنوبها ،وهذا ما أدى إلى تفجير النزاع:ومن بين النزاعات التي كانت أشد ضراوة في هذه المرحلة :

**أ - النزاع بين العرب والفور:** يعد نزاع 1987-1989 حول الوصول إلى أراضي المرعى ومصادر المياه بين الرعاة ذوي الأصول العربية والفور الذين يمتهنون الزراعة من أوائل النزاعات التي قامت على الاثنية ، وصل هذا النزاع إلى حد الحرب الأهلية ،والتي عرفت باسم **"الحرب بين العرب والفور"** فقد اجتمعت كل القبائل العربية للمرة الأولى تحت راية واحدة تدعى "التجمع العربي" ،وهو التوقيع الذي ذيلت به رسالة أرسلت إلى رئيس الوزراء الصادق المهدي تطلب فيها اتخاذ إجراء ايجابي لمصلحة القبائل العربية في دارفور .ووفقا لدعاية مجموعات إنقاذ دارفور،اتخذ **"التجمع العربي"** أهمية عظيمة باعتباره المنظمة التي توحي أفكارها بالإبادة الجماعية.وقد عززوا صفوفهم بمجندين تشاديين على غرار الحركات المتمردة. توقف النزاع (1987-1989) فجأة عندما أطيح بالحكومة المنتخبة في دارفور ،واعتبر قادة الانقلاب الإسلامي فشل الحكومة في وقف القتال في دارفور واحدا من أسباب عديدة لتحركهم.فقد استمر هذا النزاع على الرغم من مؤتمرات المصالحة العديدة التي عقدت لإخمادها. أما توقفها

---

(1) عبده مختار موسى، **مرجع سبق ذكره**، ص88.
(2) جولي فلينت، **الحرب الأخرى :الصراع العربي الداخلي في دارفور**، ورقة عمل التقييم الأساسي للأمن البشري لمسح الأسلحة الصغيرة،رقم **22** سويسرا :المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية ،ط1، 2010 ، ص13.
***جعفر محمد النميري :** هو الرئيس الخامس لجمهورية السودان ، ترأس السودان من 1965 - 1985 .

فقد كان استجابة لإعلان صادر عن الحكومة للمساعدة في حلها،وكان هذا دليل كاف على أن الجانبين يتطلعان إلى الحكومة من أجل إيجاد الحل. والجدير بالذكر أن الحكومة لم تكن طرفا فيه إلا بعد عام 1989. [1] ولقد ادعت القبائل العربية أنها ضحية اندفاع الفور إلى إخراج العرب من الأرض باعتبارهم مستوطنين. ووفقا لهم بدأت المشكلة في السبعينات عندما بدأ الفور يتحدثون عن أنهم أهل الأرض ويدعون العرب إلى الرحيل، كما قدمت قبائل الفور صورة على أنهم أفارقة يتهددهم العرب بناء على التاريخ الاستعماري.

كما اعتبر الفور بدورهم أنفسهم ضحايا الخطاب العربي الفوقي ذي المضامين العنصرية.وأوردوا الرسالة التي كتبتها مجموعة القبائل الرحل- مجموعها سبع وعشرون -إلى رئيس الوزراء الصادق المهدي في ذلك الوقت ،وقد أشار فيها كاتبوا الرسالة إلى أنفسهم بأنهم"التجمع العربي" والتمسوا المساعدة من رئيس الوزراء كواحد منهم ،ودعوا إلى تسوية أفضل للعرب في دارفور. ويعتبر هذا النزاع مميزا عن سابقيه، لأنه وظفت فيه التعبئة العابرة للقبائل، العداوة الشديدة،بالإضافة إلى الايدولوجيا العنصرية التي يضمرها الآخر.ولقد وعدت حكومة الإنقاذ الوطني بقيادة عمر حسن البشير في 1989 في البيان الأول بإيجاد طريقة للخروج من الأزمة وهذا من خلال توجيه الدعوات المباشرة لقوى التمرد لإلقاء سلاحها والعمل على إعادة اللاجئين إلى أماكن سكناهم، فيما أبرزت عجز الحكومة السابقة عن التعامل مع الوضع في دارفور كتبرير للإطاحة بها.[2] وهذا ما خلف تأثيرا كبيرا في الجانبين فسوى الفور والعرب خلافاتهما بسرعة ووقع المتخاصمون على بروتوكول سلام .لكن الوضع عاد في خلال عقد ونصف العقد إلى ما كان عليه قبل الانقلاب.وعندما أصبحت الحكومة طرفا في النزاع فقدت السيطرة عليه ، ونتيجة لذلك أصبح النزاع مدولا .ووفقا لأحد المصادر فقد الفور 2500 شخصا و40000 رأسا من الماشية وأحرقت 400 من قراهم مما تسبب في نزوح عشرات الآلاف إلى معسكرات النازحين.

**النزاع بين المساليت والعرب:1996-1998**

رغم أن الحكومة قد صدت هجوما للجيش الشعبي لتحرير السودان في 1992-1993 كان قد خطط له أحد ناشطي الفور إلا أنها بتسليحها للقبائل العربية ،غرست بذورا للنزاع اللاحق في تسريعها لمكافأة حلفائها أولئك،حيث أعادت الحكومة ترسيم الحدود عام 1994، مقسمة إقليم دارفور إلى ولايات شمال، جنوب وغرب دارفور إذ نتج عن ذلك تقسيم الفور وسهل جبل مرة الخصب الواقع في وسط الإقليم بين الولايات الوليدة الثلاثة .قامت الوحدات الإدارية إلى حد كبير على حساب المجموعات الإفريقية السوداء الشيء الذي غربهم أكثر عن الحكومة وأثار النزاع.

يعتبر بصورة عامة قرار محمد الفضل حاكم ولاية غرب دارفور حينها في 13 مارس 1995، بتقسيم موطن المساليت التقليدي إلى ثلاثة عشر إمارة خصصت منها خمسة للمجموعات العربية الأساس في إشعال فتيل نزاع الأعوام 1996-1998. قتل المئات من كلا الجانبين وفقد آلاف القرويون والرعاة العرب ماشيتهم ومقتنياتهم،حيث قامت الميليشيات العربية التي تساندها الحكومة بكثير من التقتيل وحرق قرى المساليت، مرسلين ما لا يقل عن 100 ألف لاجئ يتدفقون نحو تشاد ،ولقد لاقى النزاع اهتماما دوليا. خاطرت سياسات الخرطوم أكثر من دفعها سكان دارفور للتخندق خلف فوارق العرب وغير العرب بخلق توترات أكبر بينهم على اختلاف أصولهم. ولقد علق عبد

[1] محمود ممداني، **مرجع سبق ذكره**، ص 281.
[2] **المرجع نفسه** ، ص 300.

النور أحد قادة حزب الأمة المعارض بأن التقسيم الإداري الجديد الذي قام على أساس قبلي والذي عمل على تخصيص محافظة لكل قبيلة أذكى النزاع بين القبائل حول الموارد. [1]

وفي عام 1999 اندلعت نزاعات بين الجماعات في غرب دارفور وغيرها عندما بدأ البدو بالتحرك نحو الجنوب مع مواشيهم في وقت أبكر من المعتاد .وخلال الاشتباكات تم حرق أكثر من125 قرية للمساليت حرقا كليا أو جزئيا أو جرى إخلاؤها ، وقد كانت اشتباكات 1999 أكثر دموية ،لأنه قتل حوالي 69 من المساليت و 11 من العرب،وتم تهجير أكثر من خمسة آلاف من المساليت معظمهم انتقل إلى بلد جنينة والى تشاد. ورغم التوصل إلى اتفاق بين القبائل المحليين للتعويض عن المتضررين من الجانبين ،استأنفت الاشتباكات عندما تحرك البدو العرب ثانية إلى الجنوب في وقت أبكر من المعتاد وقتل المئات من الناس، بما في ذلك عدد من زعماء القبائل العربية .واستخدمت الحكومة قوات عسكرية في محاولة منها لإخماد العنف وعينت عسكريا ليتولى مسؤولية الوضع الأمني ومنحته سلطات تجاوزت حتى سلطة حاكم ولاية غرب دارفور. [2] وفي عام 1999 عقد مؤتمر تصالحي تم فيه الاتفاق على التعويض عن خسائر العرب والمساليت. وتعرض الكثير من مثقفي ووجهاء المساليت للاعتقال والسجن والتعذيب حين بدأت الميليشيات العربية المدعومة من الحكومة بمهاجمة قرى المساليت، كما قتل عدد من الزعماء والمدنيين العرب في هذه الاشتباكات، وبدأ معدل العنف يتصاعد باضطراد حتى إلى سنة 2002.

## المطلب الثالث: المرحلة الثالثة (2002 - 2014)

تعود البدايات الأولى لهذا النزاع في 9 جوان 2002 أو ما يعرف أحداث مدينة (قولو) عاصمة محافظة جبل مرة غرب دارفور عندما قام 13 مسلحا من أبناء الزغاوة والميليشيات بمهاجمة نقطة شرطة المدينة ومكتب الأمن ومنزل المحافظ ،أسفر الهجوم عن مقتل فرد من الشرطة وآخر من الأمن وهذه العملية تمت في إطار إعلان العداء ضد الدولة وبداية عمل المجموعات المسلحة وبعد شهرين من هذا الاعتداء على قولو، تكرر نفس الهجوم على معسكرات القوات المسلحة بقرية (طور) وقد أسفر الهجوم عن قتل 19 فردا من قوات الأمن واثنين من المواطنين . [3] وفي هذه الأثناء تحول النزاع إلى تمرد سياسي وعسكري، خاصة بعدما ترك الجناة ورقة دونت بخط اليد مكتوب فيها (جيش تحرير السودان ) وهذا يتطابق تماما مع اسم الحركة التي يقودها **"جون قرنغ"** [*] ،وقامت بتوزيع منشورات سياسية باسم جيش تحرير دارفور وحددت أهداف الحركة الجديدة في تحرير الإقليم من سيطرة الشماليين بحجة مساهمتهم في تردي الخدمات وتهميش المنطقة ،كما قاموا بالهجوم على مطار فاشر والذي تصدت له القوات المسلحة السودانية ،وفي عام 2003 بينما كانت الحكومة السودانية منشغلة تماما في مفاوضات مع **"جون قرنغ"** [*] وبدأت تلوح في الأفق بشائر اقتراب تسوية مشكلة الجنوب، اندلعت اضطرابات بإقليم دارفور حيث أعلن مجموعة من الطلبة والناشطين تمردها على الحكومة المركزية،متهمة إياها بالتمييز ضد دارفور واستبعاده تنمويا ،وتفاقمت

---

[1] ثورة دارفور: **أزمة السودان الجديدة** ،تقرير مجموعة الأزمات الدولية عن إفريقيا ،بروكسل رقم 76 ، 2004،ص،ص8،7.

[2] **دارفور المدمرة ، تطهير عرقي ترتكبه الحكومة وقوات الميليشيا في غرب السودان،** تقرير هيومن رايتس وتش ، مجلد 16 ، رقم 6،2004،ص6.

[3] عبده مختار موسى ، **مرجع سبق ذكره** ،ص 100.

[*] **جون قرنغ :** هو زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان ،والنائب الأول لرئيس الجمهورية في السودان .

الأحداث حينما قتل المتمردون 75 جنديا حكوميا وسرقوا كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر ،ودمروا أربع طائرات حربية مروحية، واثنين من طائرات "Antonov" المملوكة للجيش السوداني .[1]

في حقيقة الأمر لم تكن حادثة الفاشر وليدة اللحظة، ولم تكن حادثة استثنائية ولا عشوائية ،بل كانت عملية منظمة مثلت حلقة من حلقات مسلسل العنف الذي لا يزال إقليم دارفور يعيشه بكل مأساويته من ذلك الوقت ،وهنا استعرت النعرة العرقية الافروعربية وانتقلت عدوى التنافر الافروعربي من جنوب السودان إلى غربه، لكي تطفو على سطح الأحداث في دارفور حركات عرقية عديدة في أواسط أبناء القبائل الإفريقية والعربية على السواء، وهي حركات لجأت كلها إلى العنف في سبيل مواجهة بعضهم البعض وسط اتهامات متبادلة بالمسؤولية عما يجري .ويمكن حصر الأطراف الرئيسية للنزاع في إقليم دارفور:

**أولا- حكومة السودان :**

تتفاوت الرؤى حول موقف الحكومة حيال النزاع في إقليم دارفور،فالبعض ينفي عن الحكومة أية علاقة لما يجري على أرض الإقليم ويلقي بالمسؤولية على الجماعات والقبائل المحلية المتصارعة، بينما يرى البعض الأخر أن هناك مسؤولية مشتركة بين الحكومة وجماعات المعارضة في الإقليم .لكن حسب الرأي الغالب تعتبرالحكومة طرف مباشر في هذا النزاع، وقد أدت السياسات التي اتبعتها الحكومات السودانية المتعاقبة إلى تهميش كافة الأقاليم السودانية بما فيها إقليم دارفور لصالح الإقليم الشمالي.

وتحكم السودان منذ 1989 حتى الآن حكومة نخبوية ،ونجحت في تهميش معظم القوى السياسية الأخرى باستثناء الجيش الشعبي لتحرير السودان والتحالف الوطني الديمقراطي ،وبذلت العديد من المساعي لإصلاح المؤسسات السياسية،وفي سنة 1999 أقالت الترابي ،وعقب ذلك أعلنت حالة الطوارئ. [2] ومن جهة الحكومة يقوم الجيش السوداني القوات المسلحة السودانية، وكذلك جهاز الأمن والمخابرات السودانية بدور رئيسي ومباشر في النزاع المسلح في دارفور. [3]

**1 - القوات المسلحة الحكومية :**يعتبر رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ويمارس سلطاته عن طريق وزير الدفاع الذي يعين قائد القوات المسلحة ورئيس هيئة الأركان الذي يشكل مع النواب رئيس هيئة الأركان الخمسة-للعمليات وللإمدادات وللإدارة وللتوجيه المعنوي– لجنة رؤساء هيئة الأركان المشتركة وفريق القيادة، وتعتبر القوات المسلحة قوات تقليدية مهمتها حماية الأمن الداخلي والحفاظ عليه، وتشتمل القوات المسلحة الحكومية:

**أ - المخابرات العسكرية :**تعتبر فرعا مستقلا له إدارته وقيادته الخاصتان به بعد أن كان جزء من فرع العمليات في إطار القوات المسلحة، والمخابرات العسكرية لها سلطة التوقيف والاحتجاز أو الاستجواب، وفيما يتعلق بالاتصالات والإبلاغ ترسل المخابرات العسكرية المعلومات عن طريق تسلسل العمليات ،وكذلك مباشرة رئاسة الجمهورية عن طريق فرع المخابرات. [4]

---

[1] Vesely ,Milan **, the shadow of Darfur ,** African Business , 17/09/2004. P36.

[2] السيد عمر، **دارفور بين إدارة الأزمة والإدارة بالأزمة** ، الدار العالمية للنشر والتوزيع ، ط1، 2008 ، ص52 .

[3] سليمان محمد خليل العناني ، **أزمة دارفور بين السياسة والقانون الدولي** ، نقلا من الموقع :
**http://www.minshawi.com/other/anany.pdf.20/04/2015.p11.**

[4] كمال الجزولي ،**الحقيقة في دارفور** ،القاهرة : مركز دراسات حقوق الإنسان ، ط1، 2006 ، ص59.

ب - **قوات الدفاع الشعبي :** تأسست عقب هجوم على قرية **القردود في ولاية كردفان في 1985** ، من أجل دعم القوات المسلحة في العمليات يعبأ المدنيون أو أفراد الاحتياطي للخدمة في قوات الدفاع الشعبي التي تستمد ولايتها من قانون الدفاع الشعبي لسنة 1989 والذي يعرفها بأنها **"**قوات شبه عسكرية" تتألف من مواطنين سودانيين بمعايير معينة.

ج- **مخابرات الحدود :** عبارة عن وحدة عمليات بالقوات المسلحة تعمل على جمع المعلومات ويجند أفرادها من السكان المحليين للعمل في مناطقهم الأصلية تبعا لخبرتهم بالمنطقة وكانوا يجندون في البداية لمواجهة النزاع في جنوب السودان ثم شرعت الحكومة في تجنيدهم أيضا مع بداية النزاع المسلح في دارفور أواخر عام 2002. [1]

د - **الأوامر والتقارير وهيكل القيادة:** تقوم لجنة القيادة المشتركة لرؤساء الأركان في الخرطوم بالتخطيط لجميع العمليات العسكرية، حيث تصدر الأوامر منها إلى مدير العمليات ومنه إلى قائد المنطقة، ومنه إلى قائد الفرقة ،ومنه إلى قائد اللواء للتنفيذ.

**2 - جهاز الأمن الوطني والمخابرات :** هي عبارة عن قوات نظامية قومية مهمتها رعاية أمن السودان الداخلي والخارجي ورصد الوقائع وتحليلها،والتوصية بشأنها حسب الدستور، ويعتبر الجهاز وفق معلومات اللجنة أحد أقوى الأجهزة في السودان،ويستمد هذا الجهاز ولايته من قانون قوات الأمن الوطني لسنة 1999 (تعديل لسنة 2001) حيث تنص المادتان1و2 منه على تشكيله ،ويعمل هذا الجهاز تحت الإشراف العام لرئيس الجمهورية (مادة 3و5) ويتولى المسؤولية المباشرة عنه مدير عام يعينه رئيس الجمهورية ويكون مسؤولا لديه (وفق المادة 10فقرة3).

وفي خصوص موقف دولة السودان من النزاع في إقليم دارفور فقد أنكرت في البداية وجود مشكلة في دارفور تلزمها إزاءها أي مسؤولية ،فقد ظلت تتحجج بأن النزاع في إقليم دارفور هو نزاع قبلي وأي حل لابد أن يشمل أولا عملية مصالحة قبلية ،ولكن بعد زيادة هجمات المتمردين على المراكز الحكومية حاولت حكومة البشير في البداية معاجلة نزاع دارفور سياسيا وعسكريا عبر أجهزتها وقنواتها المختلفة، من خلال توجيه الدعوات المباشرة لقوى التمرد لإلقاء سلاحها.وعملت جاهدة على عودة النازحين إلى أماكن سكناهم ،وجندت لذلك كل وسائل الدولة المتاحة والممكنة للسلطة. إضافة إلى ذلك أبرمت اتفاقا مع منظمة الهجرة العالمية لإعادة النازحين من الإقليم إلى أماكن سكناهم .إلى جانب إعلان السلطة إرسال الآلاف من رجال الأمن والجيش إلى الإقليم لأجل ضبط الأمن والاستقرار فيه.وفي الوقت ذاته رجح لدى الحكومة الحل العسكري في توجيه ضربة قوية لإنهاء التمرد بالاعتماد على القوات المسلحة النظامية .

بعد عجز الحكومة السودانية على تحقيق الحسم العسكري على الأرض قامت بإتباع إستراتيجية تقوم على نشر الفوضى بشكل منظم ،حيث قامت بتجنيد الميليشيات المدنية المسلحة والمجرمين ليكونوا رأس حربة في العملية المضادة للتمرد، كما استفادت من الوجود المسلح لبعض العناصر الأجنبية التي دخلت السودان عبر الحدود مع ليبيا ووصلت إلى مناطق وادي صالح بغرب دارفور وأغلبها من العناصر العربية التي كانت تستهدف تشاد في الأساس وتكاتفت القبائل العربية بشمال وغرب دارفور بعد أن وفرت لها الحكومة السلاح والأموال لقتال القبائل الإفريقية، وبذلك استطاعت الحكومة المناورة بسياسة التفرقة الاثنية بين المجتمعات العربية والإفريقية وأدى هذا إلى نزوح جماعي وقتل دون تمييز ونهب واسع النطاق ،وكل هذا جزء من جهد متعمد لإخلاء مناطق أساسية من الإقليم من

[1] ياغو سالمون ، **ثورة المنظمات شبه العسكرية :قوات الدفاع الشعبي ،مسح الأسلحة الصغيرة** ، سويسرا: المعهد العالي للدراسات الدولية، دط ،2007، ص7.

أولئك الذين يشك في أنهم يضمرون تعاطفا مع التمرد ،واستثمرت الهدنة التي أفرزتها مباحثات الحكومة مع متمردي الجنوب آنذاك ،فقامت بسحب بعض القطعات العسكرية والقوة الجوية،وميليشيات الدفاع الذاتي لمواجهة التمرد الذي اندلع في الإقليم ،إثر إقدام قوات عسكرية منظمة لحركتي العدل والمساواة وحركة جيش تحرير السودان بالهجوم على بعض القطعات العسكرية بجبل مرة أعلى قمة في الإقليم في أواخر فيفري وبداية مارس 2003.

تعاملت الحكومة بعدوانية ضد مخيمات المشردين داخليا وخاصة المستوطنات الكبيرة في نيالا وحولها جنوب دارفور، حيث قامت بهجمات عنيفة على الأشخاص المشردين داخليا، وتخويف زعماء القبائل بهدف حملهم على العودة إلى قراهم المدمرة، والترحيل القسري للأشخاص المشردين داخليا، ومن أبرز الأمثلة الصارخة ترحيل "مخيم السريف" بعد تدمير مخيم الجير وبررت الحكومة السودانية الهجوم على الجير في 2004 باعتباره خطوة مسؤولة لنقل الأشخاص المشردين داخليا إلى موقع أفضل. [1]

بعد انفصال جنوب السودان عن دولة السودان وتحالفها مع الحركات المتمردة في إقليم دارفور عملت دولة السودان على إتباع إستراتيجية جديدة تمثلت في إنشاء قوات تسمى بالدعم السريع وذلك لأجل فرض السلام بالقوة خاصة في المنطقة الجنوبية، وقد ركزت قوات الدعم السريع على الأماكن التي تتواجد فيها الحركات المتمردة بقوة خاصة المناطق الحدودية مع دولة جنوب السودان والتي تعتبر شريانا لإمداد وعبور الحركات المتمردة من وإلى دارفور ،حيث تمكنت قوات الدعم السريع من تحرير منطقة (السكة حديد) الحدودية وهذا ما يعتبر فوزا استراتيجيا للسودان وتعديل موازين القوى بشكل جوهري على الأرض، وبالتالي يعتبر بادرة أمل قد تؤدي إلى إمكانية رضوخ الحركات المتمردة لمبدأ التفاوض وإلقاء السلاح بالقوة.

## ثانيا : الجماعات المدعومة من طرف حكومة السودان :

### 1 - ميليشيات الدفاع الذاتي (الجنجويد):

لجأت الحكومات السودانية المتعاقبة أمام استمرار القتال في الجنوب واتساع مساحة الدولة وتباعد أطرافها وعواصم أقاليمها إلى الاعتماد على قوات عسكرية نظامية صغيرة نسبيا من حيث الحجم والتسليح تساندها في حفظ الأمن والاستقرار قوات مدنية مسلحة ومدربة تدريبا أوليا على استعمال الأسلحة الخفيفة ومستخدمة الشاحنات الصغيرة في التنقل السريع في مواجهة الحالات الطارئة في الأقاليم السودانية المختلفة، مما يتيح لها فرصة حشد أكبر جهد عسكري منظم في مواجهة قوى التمرد في الجنوب. [2] وعرفت هذه القوات في السودان بمسميات عديدة فتارة تعرف باسم **(المراحيل)** وتارة باسم **(الدفاع الشعبي)** وأخرى باسم **(الفرسان)** ،وفي عهد حكومة الإنقاذ عرفت باسم **(ميليشيات الدفاع الذاتي)** ،في حين عرفت هذه القوات إعلاميا باسم **الجنجويد** ،وقد حظيت بشهرة واسعة داخل السودان وخارجه ،منذ اندلاع التمرد في فيفري 2003.وتباينت الآراء والتصريحات حول تحديد مفهوم ثابت للجنجويد، وهي لفظة سودانية (دارفورية) محلية مكونة من ثلاث مقاطع تعني (الجن الذي يحمل سلاحا ويركب فرسا)،وهناك من نسبها إلى أحد قادة العصابات المسلحة المدعو (حامد جنجويد) ،الذي قاد حملات نهب مسلح ضد القرى التي يقطنها قبائل من أصول افريقية في الثمانينيات من القرن الماضي فأدخل الرعب في قلوب سكان إقليم دارفور.

---

[1] **دارفور:الفشل في توفير الحماية** ، تقريرمجموعة الأزمات الدولية رقم 89 عن إفريقيا ،8مارس 2005،ص،ص9،8.
[2] ذاكر محي الدين عبد الله ،**الجماعات المسلحة والسياسية في دارفور :دراسة في الخلفية التاريخية ومنطلقاتها الفكرية**، مجلة أدب الرافدين ، العدد 60 ، دس ،ص2.

تضم ميليشيات الجنجويد أبناء القبائل العربية وبعض القبائل الإفريقية في أقاليم السودان المختلفة، ومنها إقليم دارفور حيث انضم إلى جانب هؤلاء بعض المرتزقة النازحين من جمهوريات مالي والنيجر وتشاد، وهؤلاء أيضا يطلق عليهم (الجنجويد) .وقد اضطر الجنجويد إلى حمل السلاح والتصدي للتمرد الذي قادته حركتا العدل والمساواة وتحرير السودان بعد أن وجد هؤلاء أن انشغال الحكومة المركزية في مواجهة تمرد الجنوب أدى إلى استفحال خطر التمرد في دارفور. يبلغ عددهم أكثر من خمسة الاف مسلح يتحصنون بجبل كرفو بأقصى جنوب دارفور، وللجنجويد معسكرات يزيد عددها على 16 معسكرا كبيرا في مختلف الإقليم ،ويعد معسكر (المسيرية) القاعدة الرئيسة لهؤلاء في وسط دارفور، والملاحظ أنها لا تخلو من مهابط الطائرات العمودية ،وكذلك فيها مخازن كبيرة للأسلحة والعتاد .

لقد اتهمت الحكومة السودانية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات بتقديم الدعم المالي والعسكري وتوفير الملاذ لقياداتها، ولاسيما بعد الانتصارات التي حققها هؤلاء ضد قوات التمرد، الأمر الذي جعل قادتها ولاسيما الذي يعيشون في أمريكا وأوروبا يلهجون بطلب المساعدة ومستغلين استمرار سوء العلاقة بين الخرطوم وواشنطن، حيث حاولت السلطات السودانية وما تزال على لسان - قادتها لكن دون جدوى- في محاولة منها لمواجهة الضغوط ،ونفي أي علاقة لها بالجنجويد وقد وصف الرئيس عمر البشير تلك الميليشيات بأنهم "لصوص وقطاع الطرق". [1] وفي عام 2006 سعت هيئة الإذاعة الاسترالية للقاء أفراد قوات الجنجويد لاستماع جانب من قصتهم للمرة الأولى ،حيث اغتنم الفرصة حينذاك "حميدتي" الذي يقود قوات الدعم السريع الآن ،وصرح بأنه تم تجنيده شخصيا من قبل الرئيس السوداني عمر البشير للانضمام إلى ساحات القتال وأنه طلب منه تنفيذ حملات في شمال دارفور . [2]

**ثالثا: الجماعات المتمردة على السلطة:**

**1 - حركة بولاذ:**

تعود جذورها إلى سنوات التسعينات من القرن الماضي ،أين حدث في دارفور تطور مهم تمثل بظهور قوى محلية اتخذت من العمل العسكري أساس لمواجهة السلطة.ففي عام 1990 تمكن المهندس داود **"يحيى بولاذ"***المنشق عن الجبهة الإسلامية من تأسيس حركة عسكرية في الإقليم مستعينا بتأييد ودعم متمردي الجنوب والمتمثلة بالحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنغ،والتي وفرت له ،وللعديد من أبناء القبائل الإفريقية التدريب العسكري والدعم السياسي ،فضلا عن السلاح والجنود ،بهدف فتح جبهة جديدة أمام الحكومة السودانية في الغرب، في محاولة لتخفيف الضغط العسكري المركز في الجنوب. إلا أن الغاية المرجوة من ذلك لم تتحقق، وأضحى موقفه الداخلي ضعيفا حيث أدت مساندة الحركة الشعبية له إلى إفقاده السند الشعبي والعسكري في الإقليم ،لاسيما وأن "…. عقيدة الجهاد لنصرة الدولة في ذروتها في الإقليم…" ، مما سهل على القوات الحكومية إخماد الحركة وتطويقها وإلقاء القبض على زعيمها بواسطة ميليشيات الدفاع الذاتي (الجنجويد) ومن ثم محاكمته وإعدامه.

---

(1) صالح يحيى الشاعري ، **مرجع سبق ذكره** ،ص380.
(2) اكشيا كوماروعمر قمر الدين إسماعيل ، **الجنجويد يعودون للسطح بصورة أخرى :جيش جديد من مجرمي الحرب في السودان** ، نقلا من الموقع :
http://www .enourghprojec.org/…/enoughJanjaweedReincarnatR.. pdf . 25/04/2015. P3.

**2 - جبهة الخلاص الوطني(التحالف الفدرالي الديمقراطي السوداني):** كانت من أولى تلك الحركات التي ظهرت في الإقليم، قام بتأسيسها **"أحمد إبراهيم دريج "**الذي كان واليا على دارفور أثناء فترة حكم الرئيس جعفر النميري ، [1] شددت جبهة الخلاص الوطني في برنامجها على أنها حزب منفتح لكل السودانيين ،كما تبنت في برنامجها المطالبة بصياغة دستور دائم للسودان ويؤكد النظام الاتحادي الفدرالي أو الكونفدرالي، كما تؤكد على فصل المؤسسات الدينية عن المؤسسات السياسية واعتماد مبدأ القانون، ووفق تصوراتها فإن تحقيق هذه الأهداف لن يتم إلا عبر إقامة "حكومة انتقالية لمدة ثلاث سنوات ذات قاعدة عريضة تشمل جميع المؤسسات والهيئات المجتمعية السودانية مع مراعاة تمثيل جميع أقاليم السودان...".

ومما ميز الحركات المتمردة اتفاقها على مبدأ اقتسم السلطة والثروة واعتماد الحكم اللامركزي على أساس الاتحاد الفدرالي أو الكونفدرالي، إلا أنه وكما هو ملاحظ لم يكن هذا الاتفاق عاملا موحدا لهذه الفصائل بل عانت ولا تزال تعاني من التشرذم والانقسام شأنها شأن القوى السياسية السودانية الأخرى حيث لم يسلم الحزب الحاكم (المؤتمر الوطني) ذاته من الانقسام إلى حزبين منفصلين منذ عام 2000. ومن الملفت للنظر سعي قوى التمرد لتدويل نزاع دارفور في محاولة منها للضغط على الحكومة السودانية التي أصبحت بين مطرقة الضغط الدولي وسندان الحركات المتمردة .[2] إن مجمل هذه الأسباب جعل أي اتفاق على إنهاء واحتواء النزاع أمرا بالغ الصعوبة للخلافات التي تعصف بين القيادات الرئيسة للتمرد داخل وخارج الحركات المتمردة ذاتها التي حاولت حكومة السودان استثمارها لصالحها في محاولة لكسب وحشد التأييد الإقليمي لصالحها ضد قوى التمرد في دارفور . [3]

**3 - حركة تحرير السودان (S. L .A) :**

بدأت تلك الحركة تحت اسم جبهة تحرير دار فور ، وهذا ما ظهر في بيانها الأول ، ثم عادت الحركة لتعدل اسمها في بيانها الثاني إلى "حركة تحرير السودان " والاحتمال الأكثر قبولا لهذا التغيير أنها أرادت اسما يجنبها شبهة النوايا الانفصالية عن الحكومة المركزية ، [4] أو تأثرا باسم " الحركة الشعبية لتحرير السودان " في الجنوب بزعامة **جون قرنغ** وللحركة جناح عسكري هو " جيش تحرير السودان"، وكانت عضوية الحركة في البداية لأبناء قبيلة الفور والزغاوة ثم انضم إليها أبناء القبائل الدارفورية الأخرى، وزعيم حركة تحرير السودان هو**"عبدالواحد محمد نور"** وهو محامي سوداني من قبيلة الفور أنشأ حركة مسلحة لتحرر السودان وتغيير النظام القائم في الخرطوم.

يرجع بداية نشاط هذه الحركة لعام 2001 عندما تشكلت أول خلية عسكرية في منطقة زالنجي قوامها 17 من الشباب يقودهم ويدربهم المحامي عبد الواحد محمد نور الذي تم إطلاق سراحه من الاعتقال التحفظي جراء قيامه بتوزيع منشورات باسم القوى الديمقراطية الثورية تدعو لإثارة النعرات القبلية والعنصرية ، وأبلغت السلطات الأمنية عبد الواحد نور بخطورة إقدامه على تدريب الشباب في جنح الظلام ، فانتقل من زالنجي موطنه الأصلي إلى منطقة

* **يحيى داؤود بولاذ :** هو أول المتمردين عسكريا على حكومة الإنقاذ ،وهو ابن الحركة الإسلامية حيث ترعرع في حضنها في الجامعات .

[1] أمين المشاقبة وميرغني أبكر الطيب ، **مرجع سبق ذكره** ،ص158.

[2] ذاكر محي الدين عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص،ص24 ،25.

[3] إياد عايد والي البديري، **مرجع سبق ذكره**، ص 15.

[4] صالح فضل ، **مشكلة دار فور والسلام في السودان** ، القاهرة : دار إيتراك للطباعة والنشر، ط1 ، 2004 ، ص 67.

"مرتجلو" بجبل مرة ، عندما وصل عبد الواحد محمد نور إلى منطقة جبل مرة وتحصل على جهاز ثريا أعلن تمرده من هناك بعد هذه الحادثة كان هناك 60 فردا من أبناء الفور يتدربون تحت القائد عبدالله أبكر من قبيلة الزغاوة . ومعظم القادة العسكريين في صفوف الحركة كانوا من الضباط السابقين في الجيش السوداني ، وحركة تحرير السودان بقيادة نور هي المسؤولة عن القيام بكثير من العمليات العسكرية في الإقليم ضد الحكومة أو ضد المليشيات التي كونتها بعض العناصر العربية. وقد أنضم "مني اركو مناوي" إلى حركة جيش تحرير السودان في وقت مبكر ، ولم يكن بلغ الثانية والعشرين من عمره ، وبعد مقتل القائد الميداني لحركة جيش تحرير السودان عبد الله أبكر ، بحث عبد الواحد محمد نور عن قائد ميداني يحل محله ، ويرغب أن يكون من يخلفه من نفس القبيلة (قبيلة الزغاوة) للحفاظ على التوازن القبلي داخل قيادات الحركة فوقع الاختيار على مني أركو مناوي ، وهو الأنسب في ذلك الموقع. نسبة لغياب رئيس الحركة عبد الواحد نور المتكرر خارج الميدان ، استحدث منصب الأمين العام للحركة بدلا من القائد الميداني ، وتسلم مني أركو مناوي ذلك المنصب وصار أمينا عاما لحركة جيش تحرير السودان . [1]

تعبر حركة تحرير السودان حسب رئيسها عبد الواحد محمد نور على أنها حركة نضالية ثورية تعتبر امتداد لحركة الصليب الأحمر التي تكونت في 1958 ، [2] وانحصرت مطالب هذه الحركة في البداية في وقف المليشيات العربية المسلحة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمشاركة في السلطة ، وإقامة دولة السودان على أساس المواطنة،وعندما رفضت الحكومة السودانية التفاوض على هذه الأسس، لجأت الحركة إلى العمل المسلح . وبرزت هذه الحركة كقوة قتالية في الجزء الغربي من إقليم دار فور - منطقة جبل مرة - وتتسم هذه الحركة بقوة فاعليتها العسكرية بينما لا ترتفع أجندتها السياسية إلى نفس المستوى.

تعرضت هذه الحركة إلى التصدع والانقسام منذ سنينها الأولى، حيث دخلت الاثنية في صفوف الحركة منذ أن تحقق الغرض بدحر قوات الحكومة عن منطقة جبل مرة ، وزادت من حدة النزاع ذكريات النزاعات القبلية في الثمانينيات وغذاه عملاء الحكومة من الاستخبارات الذين نشروا قولا مفاده أن الزغاوة يرغبون توسيع دار الزغاوة الكبرى، هذا ما أدى إلى حدوث خلافات بين قبيلة الفور والزغاوة مما أدى إلى انقسامها إلى حركات :

**أ ـ حركة تحرير السودان / جناح مني أركو مناوي .**

التقت قيادات حركة وجيش تحرير السودان في أديس أبابا للتباحث حول معالجة بوادر الانشقاقات التي طرأت في صفوف الحركة . وتم عقد اتفاق فيما بينهم على جملة من القضايا منها ضرورة وحدة الحركة وأن تبقي عبد الواحد محمد نور رئيسا ، ومني أركو مناوي الأمين العام والرجل الثاني للحركة . لكن عندما عاد مني اركو إلى الداخل بتاريخ 28 أكتوبر 2005 ، عقد مؤتمره الشهير بمنطقة حسكنيتة وأعلن فيه عزل رئيس الحركة عبد الواحد محمد نور ، ونصب نفسه رئيسا للحركة بدلا عنه . حاول مني أركو أن يضفي على حركته شيئا من التوازن القبلي ، فاختار قياداته من عدة قبائل ، ولم يقتصر على قبيلته كما فعل عبد الواحد محمد نور الذي عين أبناء قبيلته الفور للمناصب العليا، وبعد أقل من عام توصل مني اركو إلى إبرام اتفاقية سلام مع حكومة الخرطوم بالعاصمة النيجيرية أبوجا في ماي 2006 عرفت باتفاقية سلام دار فور، وصار مني أركو بموجب هذا الاتفاق كبير مساعدي رئيس الجمهورية ورئيسا للسلطة الانتقالية الإقليمية بدار فور . لكن لم يبقى بالمنصب طويلا ، ولم يمارس سلطة تنفيذية

---

[1] عبد الوهاب الأفندي وسيدي أحمد ولد أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص، ص 115 ، 116 .
[2] **المرجع نفسه**، ص 392 .

حقيقية وأرسل إلى بعض رفاقه بأنه مستشار الرئيس ولكنه لا يستشار ولا يشير في شيء . فتنازل عن المنصب وعاد إلى التمرد مرة ثانية في عام 2011، متهما الحكومة بعدم تنفيذ بنود الاتفاقية. (1)

**ب - حركة تحرير السودان / جناح الوحدة**

وجد مؤتمر "حسكنيتة" الذي دعي له **"مني اركو"** معارضة من بعض قياداته الميدانية ، خرجت مجموعة من هذا المؤتمر غير راضين وكونوا حركة جديدة باسم "حركة تحرير السودان جناح الوحدة" يترأسها "عبد الله يحي أحمد" و"ادم بخيت" ، أحدثت هذه المجموعة نسبة لكبر عدد منتسبيها في الميدان أثرا وهزة في قيادة مناوي، حيث وقعت صدامات عنيفة بين هذه الحركة وحركة مناوي في منطقة "دار زغاوة" مركز ثقل الحركتين وكان الدافع استقطاب شباب القبيلة الواحدة (قبيلة الزغاوة) .

**ج - حركة تحرير السودان الكبرى**

انشقت هذه الحركة الوليدة أيضا عن حركة تحرير السودان / جناح مني أركو بقيادة محجوب حسين والذي كان مسؤولا عن الاتصال الخارجي لحركة تحرير السودان وقد توصل مع قائد الحركة مني أركو لاتفاق سلام بأبوجا في مايو 2006 ورافقه إلى الخرطوم لكنه بعد وصوله لم ينتظر طويلا ولم يوكل له مهام تنفيذية ولم يقتنع بتعهدات الحكومة وكانت له اتصالات خارجية مع قادة آخرين خارج البلاد ،فتوجه إلى أوروبا قبل تنفيذ اتفاق سلام دار فور واتخذ من لندن مقرا له .

**د - حركة تحرير السودان وحدة جوبا**

تتكون هذه الحركة من الفصائل التي انشقت من حركتي تحرير السودان / جناح عبد الواحد محمد نور ومن حركة تحرير السودان / جناح مني أركو وفصائل أخرى من حركة الإصلاح والتنمية وتوحدت جميعها في جوبا برعاية من الحركة الشعبية لتحرير السودان تحت قيادة أحمد عبد الشافع ومحمد علي كلاي ، واستقر بها الحال في عاصمة جنوب السودان جوبا، لكن سرعان ما انقسمت على نفسها ،وانضم زعيمها أحمد عبد الشافع إلى حركة التحرير والعدالة التي يقودها **"بحر إدريس أبو قردو"** ثم أنسلخ منها بعد أن توصل مع تلك المجموعة إلى اتفاق سلام دار فور بالدوحة .

**4 – حركة العدل والمساواة السودانية**

تعود جذور حركة العدل والمساواة إلى عام 1993 عندما أنشأ سبعة أعضاء من الجبهة الإسلامية القومية مجموعة تشكلت كخلية سرية في مدينة الفاشر من أجل مراجعة وإصلاح السياسات بشأن المناطق المهمشة الطرفية في السودان عامة ، وفي إقليم دار فور خاصة. (2)

أسس هذه الحركة دكتور طبيب يسمى "خليل إبراهيم محمد" وهو ينتمي لقبيلة الزغاوة ، وكان عضوا بارزا في حزب حكومة المؤتمر الوطني ووزيرا ولائيا للصحة لفترة طويلة في عهد حكومة الإنقاذ، ويعد خليل إبراهيم من القيادات التي أسهمت بصورة فاعلة في العمليات العسكرية في جنوب البلاد، وقاد حملة عسكرية للتصدي للغزو الأوغندي لمناطق فرجوك، كما تولى مهمة التصدي لقوات داؤود بولاد الذي قاد تمردا مسلحا ضد الحكومة في دار

(1) عبد الوهاب الأفندي وسيدي أحمد ولد أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص، ص 117 ، 118 .
(2) **المرجع نفسه** ، ص - ص 118- 120 .

فور . وكان خليل إبراهيم من المقربين لحسن الترابي . [1] وبعد إعفائه من منصبه كوزير في عام 1998 تم منحه مبلغ 150 ألف دولار للدراسة في هولندا لمدة عام ، إلا أن خليل إبراهيم أثناء وجوده في هولندا توثقت العلاقة بينه وبين شريف حرير ذو التوجه العلماني والمتعصب للعناصر الإفريقية فالتقت أفكارهما ، وقد أصدر خليل إبراهيم قبل تأسيس الحركة مؤلفا بعنوان "الكتاب الأسود"في عام 1999 تم توزيعه سرا ولم يكن يحمل اسم مؤلفه، ويحتوي هذا الكتاب على تقويم عرقي للوظائف والمناصب العليا في السودان،حيث بين أن العناصر الشمالية هي التي تسيطر على السلطة في البلاد، وأن أبناء أغلب المناطق الأخرى وعلى رأسها دار فور مهمشون ،وقد بين أيضا أن 800 من أصل 887 وظيفة قيادية في الحكومة المركزية يشغلها موظفون شماليون . وفي الأزمة القائمة في دار فور أعلن خليل إبراهيم في مارس 2003 تأسيس حركة العدل والمساواة السودانية التي أصدرت بيانها الأول من لندن باللغة الإنجليزية ، وانتقل مؤسس الحركة من الاتجاه الإسلامي الأصولي إلى الاتجاه العلماني . وتدعو حركة العدل والمساواة السودانية لفصل الدين عن الدولة ، وخلق سودان ديمقراطي جديد ، وتنادي بقيام تحالف يتكون من المناطق المهمشة ضد سيطرة الحكومة المركزية ،ولم يدعو زعيم الحركة خليل إبراهيم لأي مواقف انفصالية عن الحكومة السودانية المركزية. [2]

أصدرت الحركة بيانها السياسي علنية، الذي نشرت فيه خمسة نقاط أساسية راعت فيها جذب أكبر عدد من المؤيدين لها تتمثل:

1 - تدعو إلى سودان واحد موحد ولا مكان لحق تقرير المصير لإقليم دار فور .

2 - تدعو إلى العدالة والمساواة لتحل محل الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي .

3 - تدعو إلى إصلاح دستوري شامل يضمن حقوق المناطق المهمشة .

4 - تدعو أن تكون رئاسة السودان مناوبة بين كل الأقاليم السودانية .

5 - تدعو إلى عدم فصل الدين عن الدولة ولا تفرض الشريعة على غير المسلمين . [3]

قامت هذه الحركة بدور عسكري وسياسي كبير في إدارة النزاع في الإقليم دارفور ، فقد قامت بالهجوم الفاشل (2008) على أم درمان ، حيث دمر جيش السودان عدد كبير من قوات الحركة التي تبنت الهجوم ، وشهدت حركة العدل والمساواة أيضا انشقاقات أدت لقيام تنظيمات جديدة أهمها ، الحركة الوطنية للإصلاح التي يترأسها "جبريل عبد الكريم"، وحركة "إدريس أزرق"، وحركة "بحر إدريس أبو قردو" ،وحركة "عبد الرحيم أبو ريشة" مسؤول قطاع جنوب دار فور وسرعان ما انضمت هذه المجموعة مع المجموعة التي يقودها "علي حامد" و"صديق عبد الكريم" الذين قادا التمرد على الحركة ، وقد توصلا سريعا إلى وفاق مع حكومة الخرطوم، وحسب بعض الملاحظين إن الحكومة لم تكن بريئة من ذلك الانشقاق بغية إضعاف الحركة المسلحة .

---

(1) أمين المشاقبة ومرغيني أبكر الطيب ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 157 .
(2) **المرجع نفسه** ، ص ، ص 157 ، 158 .
(3) عبد الوهاب الافندي و سيدي أحمد ولد أحمد ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 123 .

وبتاريخ 03 أكتوبر 2007 تم تأسيس حركة جديدة باسم حركة العدل والمساواة القيادة الجماعية برئاسة "بحر إدريس أبوقردو" الذي كان نائبا للراحل خليل إبراهيم . وأسندت القيادة العسكرية للقائد "عبد الله بنده أبكر" القائد العام السابق للحركة.

رغم الانشقاقات الميدانية التي عرفتها الحركات المناوئة للحكومة المركزية وخلافاتها الإيديولوجية ، ولكنها تتفق فيما بينها على القتال، والدليل على ذلك تكوين الجبهة الثورية التي تلاقت فيها كل الحركات المسلحة من دار فور وتآزرت معها حركات مسلحة أخرى من إقليم جبال النوبة بقيادة "عبد العزيز الحلو" وحركات مسلحة بالنيل الأزرق بقيادة "مالك عقار" . [1]

## المبحث الثالث: أسباب النزاع في إقليم دار فور

يمكن إرجاع أسباب النزاع في إقليم دار فور إلى أسباب داخلية تتمثل في النزاع القبلي والحروب الأهلية والتهميش السياسي والاجتماعي والاقتصادي هذا من جهة ، وأسباب خارجية من جهة أخرى، تتمثل في تدخل الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية ودول الجوار التي تربطها جذور تواصل مع أطراف النزاع الناشطة بالإقليم.

### المطلب الأول: الأسباب الاثنية والاجتماعية

#### 1 - الأسباب الاثنية :

يعتبر إقليم دار فور صورة مصغرة من السودان ، بما يتضمنه من تنوع عرقي واجتماعي وقبلي (مجتمع دار فور يتكون من قبائل عددها يزيد عن 70 قبيلة ، وإذا اعتبرنا البطون ضمن عدد القبائل يكون عددها 145 قبيلة ، بعضها ذات أصول عربية وبعضها ذات أصول أفريقية)، هذا التنوع أدى إلى سلسلة من النزاعات القبلية التي أدت إلى نشوب معارك دامية بين القبائل المختلفة في الإقليم .

إن هذا الإقليم عرف طول تاريخه النزاعات القبلية على المراعي والأرض ومصادر المياه، ساعد على ذلك انتشار التقاليد القبلية، وسيادة ثقافة الفروسية، حيث كان دار فور مسرحا ومعبرا للسلاح بين الخصوم والجهات الداعمة لها، بل إن التداخل القبلي في المناطق الحدودية وعدم وجود موانع طبيعية للفصل بين البطون السودانية وغيرها شجع العديد من القبائل الحدودية المشتركة على العبور إلى داخل الأراضي السودانية لنصرة فروع القبيلة المعينة والوقوف معها في نزاعات ضد القبائل الأخرى . [2]

في حين يرى البروفسور "دفع الله الحاج يوسف" رئيس اللجنة السودانية لتقصي الحقائق في دار فور أن مجتمع دار فور يتكون من قبائل عددها يزيد عن 70 قبيلة، وإذا اعتبرنا البطون ضمن عدد القبائل يكون عددها 145 قبيلة بعضها ذات أصول عربية وبعضها ذات أصول إفريقية ولكن كلهم مسلمون ويتحدثون اللغة العربية بجانب لغتهم المحلية ، ويوجد بينهم تزاوج وتداخل كبير، ولا تستطيع أن تفرق بين شخص ينتمي لقبيلة ذات أصول عربية وأخرى ذات أفريقية، ويؤكد دفع الله إن القول بأن النزاع الذي يجري الآن في دار فور هو نزاع بين قبائل عربية وأخرى إفريقية قول لا أساس له من الصحة ، ويذكر دفع الله أيضا أن نحو 46 نزاعا وقع في دار فور منذ عام 1930 حتى عام 2002 ، وأن أغلب هذه النزاعات كانت ما بين القبائل العربية بعضها ضد البعض أو بين القبائل الإفريقية

[1] **المرجع نفسه** ، ص ـ ص 123 - 125 .
[2] مستاك يحي محمد لمين ،**قضية دار فور وأبعادها الإقليمية والدولية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية ، تخصص: التنظيمات السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ،2013،ص40.

بعضها ضد البعض ، وكان أقلها ما بين قبائل إفريقية وأخرى عربية . وتورطت القبائل في موجة النزاعات الدموية غير مسبوقة ، وفقدت أرواح آلاف البشر حيث أحرقت قرى ودمرت بكاملها ، وغنمت الممتلكات ونهبت . وتطورت هذه النزاعات في جولتين : الأولى كانت بين الزغاوة رعاة الإبل في منطقة الأقصى شبه الصحراوية وقبائل المهرية ، المحاميد، العريقات ، العطيفات ، وأولاد رشيد. أما الجولة الثانية : شملت مجتمعات الفور الزراعية المستقرة حول منطقة كبكابية وسهول جبل مرة الشرقية في مواجهة تحالف عريض يضم عمليا كل البدو العرب على طول حدود ايكولوجية متميزة . ومنذ ذلك الوقت ورغم جهود بذلتها أربع حكومات متعاقبة ظل النزاع محتدما ومستمرا دون توقف بسبب حكومات السودان التي كانت دائما تقف بجانب القبائل العربية ضد القبائل الأخرى . [1]

**أما من الناحية الثقافية:** فقد حاول المتمردون في جنوب السودان إيجاد علاقة ارتباط ثقافي مع مجتمعات إقليم دارفور ولإعطاء مبرر اجتماعي وثقافي لوقوف إقليم دار فور معهم، حيث طالبوا باللغة الانجليزية ولغة الفور كلغتين رسميتين في السودان ، وشككوا من سيطرة اللغة العربية على المجتمع السوداني ، وقالوا أنها لم تعد تناسب عصر العولمة والتقنيات العالمية . إلا أن الواقع الذي يعيشه سكان إقليم دار فور يؤكد أن القبائل الإفريقية قد تأثرت بالقبائل العربية من ناحية النسب وتأثروا باللغة العربية، ومن ثم أصبحت اللغة العربية هي اللغة السائدة باعتبارها لغة القرآن في مجتمع يدين أغلبه بالدين الإسلامي، وهذا ما أدى إلى الاختلاط الوثيق بينهم ، ومحو وجود أي تمايز اجتماعي إلا من خلال الانتماء إلى الأصول القديمة . ولهذا فإن ما يحث من تفعيل للاختلاف الثقافي والاجتماعي الذي يدعي به بعض القادة السياسيين مبالغا فيه ومرجعه محاولة الارتماء في أحضان الغرب ، والبحث عن ما يمكن تفعيله لتطويع الحكومة السودانية من خلال كسب الدعم الغربي، بالإضافة إلى ذلك دخول فكرة التعدي والنهب في النسيج الثقافي وفي الأغاني الحماسية للمرأة التي تمجد هذه الظاهرة مثل "نهب يومية خير من اغتراب سنتين" و"كلاش بيجيب المال ببلاش"،والمقصود بالكلاش هنا هو سلاح الكلاشنكوف المعروف . [2]

## 2 - الأسباب الاجتماعية

يمكن حصر الأسباب الاجتماعية في الأحقاد التاريخية ، فبصرف النظر عن الدافع الأساسي للنزاع (الموارد أوالسياسة) فإن مجرد حدوث الاحتراب - لاسيما الذي يتسبب في القتال - يقود تلقائيا إلى الانتقام، وهذا الانتقام يكون عملا جماعيا في أغلب الأحيان بسبب العصبية القبلية، فالانتقام المتبادل المتطاول يقود إلى سيادة التوتر الاجتماعي بين المجموعات وإلى العداء المتبادل فيكفي أي سبب عارض لإشعال نار النزاع بين المجموعات ( مثل كلمة مسيئة أو فعل يفهم على أنه مسيء أو تعدي طرف على حق الطرف الآخر يكفي لإشعال نار النزاع بينهم ). فحالة النزاع الاجتماعي التي تسود اليوم بين المجموعات العرقية والقبلية في دار فور ، [3] تجعل الفرد في دار فور يتبع قبيلته في جميع الحالات ولا يستطيع الفكاك منها ، فهي الملاذ في الشدائد والمثابة في النكبات تنتصر له ظالما أو مظلوما . وبما أن القبيلة تسكن في قطعة أرض معلومة الحدود، وغالبا ما تزاول نشاطا اقتصاديا مشتركا إما الرعي أو الزراعة أو الاثنين معا وفقا لطبيعة المنطقة وتقاليدها، فإن ذلك من شأنه تقوية أواصر القبيلة وزيادة ارتباطها بأرضها. [4]

---

(1) زكي البحيري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 97 .

(2) مصطفى عثمان إسماعيل ، **دار فور الماضي – الحاضر – المستقبل** ، السودان : دار الأصالة لنشر والتوزيع الإعلامي ، دط ، 2007 ، ص 17 .

(3) أمين المشاقبة ومرغني أبكر الطيب، **مرجع سبق ذكره** ، ص ، ص 128 ،129 .

(4) عبد الوهاب الأفندي وسيدي أحمد ولد أحمد ، **مرجع سبق ذكره**، ص 52 .

## المطلب الثاني: الأسباب البنيوية والهيكلية

### أولا :الأسباب البنيوية:

عملت النخبة السياسية التي حكمت السودان منذ الاستقلال على إهمال وتجاهل مطالب القوة الكامنة وراء التجمعات الإقليمية، حيث تجاهلت الحكومات المتعاقبة ، العمل على تبني مشروع حضاري من شأنه بناء الدولة ، ويجعلها مرجعية وحيدة لكل السودانيين ، بصرف النظر عن العرق أو اللغة أو الإقليمية ، وهو ما كرس العرق كمرجعية لمن ينحدر منهم وهو ما ظهر جليا في دار فور .ولقد عبر هذا الاتجاه التقرير الصادر عن مجموعة الأزمات الدولية 24 أوت 2004 ، يرى .... أن مشاكل السودان ناشئة في الأساس عن تقصير الحكومات السودانية المتعاقبة أو إخفاقها في بناء الأمة السودانية على أساس مبدأ المساواة والمواطنة ، الأمر الذي غذى روح الهويات الفرعية (إثنية وقبلية) وطورها لتصبح هويات سياسية ، وذلك بأن تبقى في دائرة التنوع الثقافي للمجتمع ، ومعنى هذا بلغة السياسة أن يصبح التمييز سمة من سمات الحكم وقاعدة من القواعد.[1]

بدأت تتراكم أخطاء الحكومات المتعاقبة في النظام السوداني ، وكانت هذه الأخطاء سببا لتصعيد النزاع في الإقليم دار فور ويمكن عرضها في الآتي:

### 1 - إلغاء الإدارة الأهلية :

كان إلغاء الإدارة الأهلية سببا آخر من أسباب تفاقم النزاع في إقليم دار فور ، حيث ظل لزعماء القبائل دور هام وأساسي ليس فقط في إدارة الأقاليم والمناطق ، بل وفي حل المشاكل التي تنشأ بين القبائل أو الأفراد عن طريق مجلس الكبار أو مجالس الأجاويد . وقد بدأت الدعوة لإلغاء الإدارة الأهلية في أكتوبر 1964 وهي دعوة تبناها بعض المثقفين الذين لا يعرفون الواقع الاجتماعي لبعض مناطق السودان ومنها دار فور . وعندما جاءت حكومة **"جعفر النميري"** في ماي من العام 1969 ،تبنت الدعوة السابقة لحل الإدارة الأهلية مما حرم زعماء وشيوخ قبائل دار فور من كثير من الاختصاصات الواسعة التي كانت لهم ، كما حرم القبائل من دور هؤلاء في تسيير النظام الإداري .[2]

قام النميري بإصدار قانون الإدارة المحلية للأقاليم فانفرط عقد الأمن في إقليم دار فور لأن الإدارة الجديدة استخدمت شرطة ضعيفة ، إضافة إلى عدم وجود قوات الجيش – إلا للضرورة القصوى – لذلك غابت سلطة الدولة من الناحية الفعلية، وفي وسط هذا الفراغ الأمني كان من الضروري أن يحل السلاح الشخصي والنزاع القبلي والعنف محل القانون ومحل رأي مجالس الكبار .[3] ولسوء الحظ فإن عقد الثمانينات الذي جاء عقب إلغاء الإدارة الأهلية قد عمه الجفاف والمجاعة مما أدى إلى مزيد من التنافس العرقي وغير العرقي حول الموارد المحدودة ، وفي وسط هذه الظروف كانت دار فور تحتاج إلى إدارة قوية من حيث الإمكانات الأمنية والمؤسسات الحكومية حتى تستطيع التعامل مع مشاكل الإقليم ليس فقط الإدارية وإنما أيضا الاقتصادية والاجتماعية والتنموية ، وهذا لم يكن متوفرا خلال هذه الفترة بالنسبة لإمكانات دار فور ولا بالنسبة لإمكانات السودان عموما.

---

[1] مستاك محمد لمين ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 49 .
[2] أمين المشاقبة ومرغني أبكر ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 132 .
[3] على محي الدين داغي ، **قضية دار فور في السودان** ، **منظمة غاندي لحقوق الإنسان** ، نقلا من الموقع :
**http: // www. Imsomline .net/ articles/ 2007. 28/ 03/2015.**

ولعل ما زاد الامتعاض لدى بعض قبائل دار فور أنه في عام 1994، عندما أعيد تنظيم إقليم دار فور إداريا تم تخصيص مناصب عديدة لأفراد المجموعات العربية في السلطة الجديدة وهو ما رأته قبائل مثل المساليت والزغاوة والفور بمثابة تجاهل أو تفويض لدورها التاريخي القيادي في الإقليم الذي تشكل قطاعا كبيرا من سكانه .

## 2 - التهميش وغياب التنمية والمشاركة السياسية في إقليم دار فور:

إن إقليم دار فور منطقة بعيدة ومطرفة عن وسط السودان وتعرضت إلى التهميش من قبل الحكومات المتوالية على نظام السودان ،نجد أن دار فور كان أقل مديريات السودان نصيبا سواء في عدد الطلاب أو في عدد المدارس ، فإحصائية توزيع المدارس الابتدائية في شمال السودان لعام 1934 ترصد أنه لا يوجد مدرسة حكومية واحدة على مستوى التعليم الابتدائي في إقليم دار فور ، وكان نصيب الإقليم من طلاب كلية غوردون التذكارية طالبا واحدا في العام نفسه مقابل 194 طالبا لمديرية الخرطوم، و45 طالبا للبربر، و19 طالبا لوادي حلفا على سبيل المثال . (1) إضافة إلى ذلك عدم وجود ثانويات وجامعات إلا في وقت متأخر الأمر الذي جعل طلاب دار فور يسافرون للدراسة في الشمال ، وكذلك نقص الخدمات الصحية ، وعدم وجود طرق حديثة بين هذا الإقليم النائي وبين وسط السودان ، وعدم توفر وسائل المواصلات وانتشار البطالة ، وهو ما ساعد على انتشار الهجرة إلى دول الجوار ، ودخول إقليم دار فور في عزلة اجتماعية وجعله أكثرا ارتباطا بالمجتمعات المجاورة ، الأمر الذي جعل سكان المنطقة يعانون من قلة الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية غير كافية ، ويحملون الحكومة السودانية سبب هذا التخلف ، وهذا ما يؤكد أن النزاع في السودان ناتج عن فوارق اجتماعية واقتصادية بين شمال وغرب السودان . (2)

كذلك صدرت دراسة من مركز البحوث في الخرطوم، أوردت أرقاما تعكس مدى زيادة فرص التعليم لأبناء إقليم دار فور في فترة حكومة الإنقاذ والجدول التالي يوضح هذه الحقائق :

**جدول رقم 3:** جدول يوضح مؤسسات التعليم مقارنة بين إقليم دار فور وبقية السودان في الفترة الممتدة ما بين (2004/2003):

| المؤسسة | كل السودان | ولايات دار فور | النسبة |
|---|---|---|---|
| قبل المدرسي | 8617 | 941 | %19.2 |
| التعليم الأساسي | 13174 | 2393 | %18.17 |
| ثانوي أكاديمي | 2024 | 207 | %10.2 |
| ثانوي فني | 66 | 3 | %4.55 |
| فصول يافعين | 161 | 18 | %11.2 |
| فصول محو أمية وتعليم كبار | 4625 | 189 | %4.1 |
| إجمالي المؤسسات | 28667 | 3751 | %13.1 |

**المصدر:** عبده مختار موسى ، مصدر سبق ذكره ، ص65 .

نلاحظ من خلال هذه الجدول: أن عدد المؤسسات التعليمية في ولايات إقليم دارفور،والتي تخص طوري التعليم:ما قبل المدرسي والتعليم الأساسي تشهد نقصا نوعا ما مقارنة مع العدد الإجمالي للمؤسسات التعليمية

(1) زكي البحيري، **مرجع سبق ذكره** ، ص - ص 92 - 102 .
(2) مصطفى عثمان إسماعيل ، **مرجع سبق ذكره** ، ص، ص 17 ، 18 .

المتواجدة في السودان ،بينما نجد أن عدد المؤسسات التعليمية في ولايات إقليم دارفور متدني في طور التعليم الثانوي الأكاديمي والفصول اليافعين ،بينما يعرف عدد المؤسسات التعليمية نقصا فادحا في طور التعليم الثانوي الفني وفصول محو الأمية ،هذا إن دل على شيء إنما يدل على التهميش الذي يعاني منه إقليم دارفور في جانب المؤسسات التعليمية ونقص فرص التعليم .

كذلك اشتملت الدراسة على إحصائيات في مجال الخدمات الصحية . أنظر جدول رقم (5).

**جدول رقم 4 :** جدول يوضح الخدمات الصحية مقارنة بين إقليم دار فور وبقية السودان (2005):

| | نقاط غيار | شفخانات | مراكز صحية | مستشفيات | الأسرة | الأطباء |
|---|---|---|---|---|---|---|
| السودان | 762 | 1226 | 1043 | 357 | 26094 | 8008 |
| دار فور | 27 | 113 | 51 | 25 | 1920 | 214 |
| النسبة | %3.53 | %10.85 | % 0.49 | %7 | %7.35 | %2.67 |

**مصدر:** المرجع نفسه ، ص 66 .

وفقا للجدول رقم (5) فإن إقليم دار فور يعاني من تهميش في الخدمات الصحية .

وخلصت الدراسة إلى أن جميع أبناء إقليم دار فور بلا استثناء يسيطر عليهم إحساس أن إقليمهم مهمش اقتصاديا وخدميا ولكنهم يختلفون حول درجات التهميش ووسائل علاجه كما يختلفون حول سقف المطالب . كما توصلت الدراسة التي شملت عينات من أبناء دار فور بالعاصمة ، إلى أن اتفاقيتي جبال النوبة ونيفاشا لعبتا دورا في تمسك الدارفوريين بالأطر الإقليمية كوسيلة لتحقيق المطالب . كما أن زيادة المدارس لم يعد مجرد مبان ، فالمدارس ليس بها عدد كاف من المتعلمين،والعدد على قلته فهو غير مؤهل أو مدرب ، وأن البيئة الدراسية سيئة وطاردة وحتى المياه لا توجد في المدارس، وأن التسرب من المدارس كبير بسبب الأوضاع الاقتصادية والمعيشة المتردية فيضطر التلميذ لترك الدراسة لمساعدة أسرته .[1]

وعليه فالتوزيع غير العادل للثروة والسلطة من قبل الحكومة السودانية ، ورفض المشاركة الفعلية لأطراف المعارضة في السلطة ، وتطبيق سياسات التهميش والقمع ، ومصادرة الحريات وإعطاء الأهمية للأمن دون التنمية جعل من سكان الإقليم يشعرون بأن هناك تهميشا حقيقيا في جميع المستويات ، وانتشار البطالة خاصة .وهكذا تعاملت الحكومات المتعاقبة في النظام السوداني مع إقليم دار فور بنوع من التبسيط والإهمال ، مما أدى إلى تفاقم الوضع العام في إقليم دار فور .[2]

وبسبب إهمال الحكومات المتتالية لهذا الإقليم خاصة في النواحي الزراعية فإن المزارع في دار فور ما زال يزرع بطريقة بدائية، بنفس التقنية التي كان يمارسها أجداده القدامى مثل استخدام الجراية (محراث يدوي) في عمليات حرث الأرض، وبذر البذور ومكافحة الآفات بطريقة بدائية ، وما زال المزارع يحصل على جزء ضئيل من جهد عمله بسبب عدم توفر سياسة تسويقية سلمية توفر له أسعار مناسبة لمحاصيله ، حيث يقع فريسة لسيطرة الرأسمالية المحلية والحكومية وجشع التجار .

[1] عبده مختار موسى ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 66 .
[2] المعتصم أحمد علي الأمين ، **لجنة لفتح المسارات ومعالجة أوضاع المراحيل بإقليم دار فور** ، نقلا من الموقع :
**http: // www .Darfour mews .net / 15/ 04/ 2015.**

وجدير بالذكر أن حكومات السودان المتعاقبة منذ الاستقلال عام 1956 قد أقامت بعض المشروعات التنموية في دار فور مثل مشروع تنمية جبل مرة ، ومشروع ساق النعام ، ومشروع الغزالة ، وهيئة تنمية غرب السافانا ، ومشاريع تنموية أخرى في كبكابية وكتم وأم عجاجة ، إلا أن هذه المشاريع كلها توقفت وأصبحت ولايات دار فور الخمسة في حاجة إلى مشروعات تنموية حديثة ، كما أن دار فور لم تنشئ فيه الدولة السودانية إلا مصنعا واحدا وهو مصنع نسيج نيالا الذي توقف عن العمل لظروف النزاع هناك ، ومن الممكن للحكومة إنشاء مصانع أخرى لتعبئة الخضر والفاكهة المتوفرة في وسط وجنوب إقليم دار فور مما يمكنه المساهمة في تصنيع ونقل وتسويق الإنتاج المحلي وتشغيل الأيدي العاملة .[1]

إن مشكلة الحرب الأهلية بين شمال وجنوب السودان والتي استمرت لعقود طويلة منذ 1955 وحتى عقد اتفاق السلام النهائي في 2005 - باستثناء فترة سريان شروط اتفاقية أديس أبابا 1973 وحتى 1983 - قد أدت إلى قتل ما لا يقل عن مليوني شخص من سكان السودان في الجنوب والشمال من المدنيين والعسكريين، وتهجير أكثر من مليوني شخص آخرين إلى شمال السودان وخارجه ، بل وإلى إنفاق أكثر من مليون دولار يوميا في الجانبين في السنوات الأخيرة ، وقد انعكس ذلك بالطبع على برامج الحكومة التنموية التي تقلصت تماما ، فبدلا من انشغال الحكومة والشعب السوداني بالتطور والتنمية انشغل الجميع بالحرب الأهلية التي كان من بين انعكاساتها ضياع كثير من المبالغ المالية التي كان يمكن استغلالها لتنمية مناطق السودان وفي مقدمتها دار فور التي تفتقر إلى وجود بنية تحتية ، فعاصمة الإقليم التاريخية (الفاشر) لم تنعم بالإمداد الكهربائي المستقر ، ولم تتوفر في الفاشر ولا في غيرها الخدمات التعليمية والمدارس والمستشفيات ، ولا توجد وحدات صحية لعلاج السكان ، ولا تتوفر مياه نقية للشرب ، ويسود الفقر ، وتفشي البطالة بين الشباب ولذا تعددت حالات النهب والسرقة حتى في الأوقات العادية ، ولهذا فإن النزوح السكاني دائم منذ بداية عقد الثمانينات مع زيادته في السنوات الأخيرة إلى خارج دار فور خاصة إلى العاصمة (الخرطوم) وإلى مدن الوسط ، كذلك خرجت أعداد كبيرة أخرى إلى خارج السودان متوجهة إلى الجماهيرية الليبية ومصر وبعض الدول العربية الأخرى ، وتشاد وبعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية .

والواقع أن إقليم دار فور في وسط هذه الظروف الصعبة لم يعد يوفر فيها للشباب إلا حرف بسيطة مثل الرعي والزراعة المحدودة وجمع الصمغ العربي وصناعة المراكيب (الأحذية) ، وصناعة البروش والعنجريب (سرير للنوم)....الخ، مما دفع الكثيرين إلى هجرة الإقليم .[2]

### 3 - الأسباب المتعلقة بالصراعات السياسية:

توالت على السودان عدة حكومات عسكرية وحكومات وحدة وطنية ، حيث كان لهذا التعاقب على المسؤولية من قبل الحكومات السودانية أثر على مخطط التنمية والاستقرار في إقليم دار فور، خاصة الخلاف الذي حدث بين الأصدقاء ، **"الرئيس البشير"** و**"حسن الترابي"** الذي كان له أنصار في كافة التراب الوطني ، مما أدى إلى استنفار أنصاره في كامل الوطن ودخوله في النزاع السياسي ضد الحكومة السودانية ، حيث قامت الحكومة بالاتفاق مع **" جون قرنغ"** زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب، الذي نتج عنه إضعاف موقفها في المفاوضات، ومن

---

[1] زكي البحيري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 88 .

[2] يوسف خميس أبو رفاس ، ورقة بعنوان ، **أزمة دار فور - أسبابها وتداعياتها الاقتصادية** ، مقدمة في المنتدى العلمي لمستقبل وادي النيل، حول أزمة دار فور بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة أفريقيا العالمية بالخرطوم في 13 - 14 ديسمبر 2004 ، ص 14 .

جهة أخرى حركة العدل والمساواة بقيادة " **خليل إبراهيم** " التي كانت موالية لحزب المؤتمر الشعبي بقيادة الترابي، إلى درجة أنه اعتبره البعض أنه جناح من هذا الحزب . [1]

وإضافة إلى ذلك الخلاف المبكر الذي حدث بين طرفي اتفاق السلام (حزب المؤتمر والحركة الشعبية لتحرير السودان) حول بعض بنود الاتفاق ، مثل عدم منح الحركة الشعبية لتحرير السودان وزارة الطاقة وإعطاء أغلب المناصب السامية في السلطة إلى شخصيات عربية وإفريقية موالية لنظام الحكم في السودان، وهو الأمر الذي ترى فيه الحركة عدم جدية الحكومة السودانية في مشاركة الأطراف في السلطة، فيما فسرته بعض الأحزاب الأخرى المشاركة في الحكومة ، مثل حزب الأمة بأن النظام الحاكم في السودان يستعمل سياسة الاختراق ، ودفع الأحزاب على الانسلاخ عن أحزابهم وتحقيق أهدافهم . [2] وهو ما جعل الحكومة السودانية تواجه عدة جبهات سياسية مختلفة جعلت منها غير قادرة على احتواء الأزمات. [3]

يرى العديد من أبناء دار فور أن الشرارة الأولى لهذا النزاع الأخير انطلقت عام 1986 في عهد حكومة رئيس الوزراء السابق السيد "الصادق المهدي" حينما تجمعت بعض القبائل العربية تحت مسمى "التجمع العربي" بدعم حزب الأمة في مواجهة قبيلة الفور التي يدعمها الحزب الاتحادي الديمقراطي الشريك في الائتلاف الحكومي آنذاك .

بالإضافة إلى ذلك ، إن **"الكتاب الأسود"** أشار على انعدام التوازن في السلطة والثروة في السودان، فهو قدم تحليلا مفصلا عن مركز السلطة السياسية الاقتصادية في السودان، ووثق كيف أن مجموعة صغيرة من القبائل الثلاث التي تعيش على ضفاف النيل شمال الخرطوم : "الشايجية ، الجعليين ،والدناغلا " تسيطر عليه منذ الاستقلال، وأظهر الكتاب أن مناطق السودان الأخرى كلها تم تهميشها بشكل كبير ، حيث بين أن الغالبية الكبرى من المناصب الحكومية في الخرطوم، من الوزراء إلى سائقيهم ، وكل البيروقراطية السودانية حكر على أشخاص من ثلاث قبائل تشكل 5.4% فقط من سكان السودان .

ومن المؤشرات التي جاءت في الكتاب الأسود ، والتي عملت حركة العدل والمساواة على نشرها لتوضيح مدى الاختلال في توزيع السلطة لصالح الشماليين ، فعلى سبيل المثال ، رئيس الدولة ونوابه ومساعدوه يمثلون نسبة 27% من الإقليم الشمالي ، بينما دار فور 0% ، كذلك مستشارو الرئيس يمثلون نسبة 50% من الإقليم الشمالي ، ومن دار فور 10% ،وزارة الداخلية ووزارة رئاسة الدولة يمثل الشماليون فيها100% والدارفوريون 0% . [4]

**ثانيا : الأسباب الهيكلية**

---

(1) أحمد أبو الخير ، **أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر** ، القاهرة : دار النهضة العربية ،دط ، 2006 ، ص 68 .

(2) أحمد يوسف ونفين مسعد ، **حال الأمة العربية ، (2006- 2007)** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، دط ، 2007 ، ص 156 .

(3) عبده مختار موسى ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ، ص 94 ، 95 .

(4) خليل إبراهيم ، **الكتاب الأسود** ، نقلا من الموقع:

**http: // www. Sudanjem.com / sudan- alt / arabic / books/ black – book – second / b. book %20 power . lhtm . / 15 / 04 / 2015 .**

إذا كان الاقتصاد هو المحرك الأساسي للأحداث والوقائع في كل زمان ومكان فإن أحوال دار فور الاقتصادية تأتي على رأس مسببات النزاع في إقليم دار فور ، وإذا كانت الزراعة والرعي يشكلان أهم نواحي النشاط الاقتصادي هناك فإن ندرة المياه وقلة الأمطار وما ترتب عليها من جفاف وقحط وتناقض في إنتاج محاصيل الزراعة الغذائية كانت السبب الرئيسي المباشر في قيام النزاع في إقليم دار فور .

والواقع أنه لا تتوفر في دار فور مشاريع تنموية زراعية أو صناعية بالمعنى المعروف للتنمية رغم كثرة موارد الإقليم الطبيعية واتساع مساحته والتي تبلغ 20% من مساحة السودان الكلية.

ولعل ما ساعد على تفاقم النزاع في إقليم دار فور ازدياد معدل النمو السكاني بشكل سريع في العقدين الأخيرين مع عدم وجود إمكانات مادية تكفل معيشة كل هؤلاء السكان، خاصة في ظل استمرار القوانين القبلية الموروثة التي أعطت كل قبيلة حاكورة أو إقطاعية محددة لاستغلالها دون مراجعة لنظم هذه الحواكير أو الإقطاعات التي يرجع بعضها إلى أيام سلاطين الفور مع تطور الظروف الاقتصادية القائمة سواء في مجال الزراعة أو الرعي أو الإسكان والإقامة . (1)

### 1 - الأسباب المتعلقة بالموارد والبيئة:

تعتبر الموارد والبيئة سببين من بين الأسباب التي تسببت في نزاع إقليم دارفور، فمعظم سكان إقليم دار فور يحترفون الرعي والزراعة كحرفتين أساسيتين ،ويتحرك الرعاة طلبا للمياه والمرعى، الأمر الذي ظل يؤدي إلى حدوث احتكاكات ونزاعات بين القبائل التي تعتمد في معيشتها على الرعي وبين التي تمارس الزراعة . (2)

وقد أدت أسباب مختلفة إلى زيادة الاحتكاكات بين القبائل الزراعية والقبائل الرعوية في دار فور ، ومن هذه الأسباب أن السلطات المحلية لم تعد تتابع حركة المراحيل الموسمية ، كما لم تعد تهتم بتخطيط مسارات الترحيل قبل وصول القبائل الرعوية إلى المناطق الزراعية في الأجزاء الجنوبية من الإقليم ، وتم هجر الرعاة للمسارات المعتادة خاصة مع زيادة الزحف الصحراوي الذي ضرب هذه المناطق بالإضافة إلى أن الإداريين لم يعودوا يحددوا تاريخا مناسبا لحركة الرعاة أو يخطون مراحيل جديدة لمسيرة قطعانهم عند اجتيازها لأراضي المزارعين، مما يجعل الرعاة في حالة رغبة عارمة للوصول إلى الوديان بغض النظر عن اكتمال عملية حصاد المحاصيل من عدمه مما جر لزيادة حالات التعدي والصدام المباشر والمسلح بين الرعاة والمزارعين . (3)

كانت العلاقة بين الرعاة والمزارعين تكاملية ذات مصالح مشتركة ومنافع متبادلة بين المجموعات المستقرة والراحلة . ولكن بدأت هذه العلاقة في الاختلال مع اختلال البيئة الطبيعية بموجات جفاف الساحل ووجدت هذه القبائل فجأة المراتع والمراعي التقليدية لم تعد كافية لحيواناتهم ، ومثلما انهارت المجتمعات المستقرة بدا نمط حياة الابالة في التغيير وذلك بتغيير المسارات وارتياد الرعاة مناطق جديدة توفر الماء والمرعى لهم ولحيواناتهم ..... وفجأة في عام 1971 بدأت هذه المجموعات تتجه نحو جنوب وغرب الإقليم وقد شكل دخول الرعاة الكثيف الديار الزراعية والمستقرة ضغطا عاليا أخل بالبيئة الطبيعية من جانب ، ومن جانب آخر أثار مشاعر أهل الديار المستقرة التي لم تتسع لاستيعاب هذا الكم الهائل من المجموعات البشرية والحيوانية والتي أتت بأنماط جديدة من السلوك أدى

(1) زكي البحيري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ، ص 87 ، 88 .
(2) عبد القادر رزيق المخادمي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 307 .
(3) زكي البحيري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 94 .

إلى نفور أهل الديار، [1] مما أدى إلي الصدام المسلح بين قبائل العرب من جهة ، وبين أبناء الفور من جهة أخرى بحيث انغمست تلك الأطراف في كافة مناطق دار فور في النزاع بشكل كامل ومستمر. وذلك في العام 1988 – 1989 . وعليه يختلف هذا النزاع عن النزاعات السابقة من حيث حدتها وشموليتها واستمراريتها . وقد أدت ظروف النزاع الجديد بين القبائل غير العربية خاصة الفور والمساليت المزارعين من جهة وبين القبائل الرعوية من العرب وغير العرب ، التي عز عليها المرعى وضاق بها الترحال من جهة أخرى ، إلى تراكم الإحساس لدى العقل البدوي العربي في دار فور بأنه غير مرغوب فيه وأنه لن يكون له نصيب في مشيخة أو سلطة ، ومطلوب منه أن يخرج من دار فور . بينما تراكم لدى مجموعة من القبائل غير العربية اعتقاد مواز أن هناك خطة مدبرة لاستئصاله، حتى اعتقد أحمد "إبراهيم دريج" والي دار فور الأسبق وهو من الزرقة – وغيره الكثيرون من قادة الزرقة أن هناك تحالفا يضم القبائل العربية هدفه استئصال الزرقة من العناصر الإفريقية في دار فور ، وأن من الواجب على القبائل غير العربية الحفاظ على وجودها بالقوة . والبعض أرجع أسباب النزاع إلى مشكلة العنصرية والتمييز بين العرب والأفارقة، وأن الحكومة السودانية قد أخذت جانب العرب ضد القبائل الإفريقية ، في حين أكد ادم النور مساعد رئيس حركة تحرير السودان في دار فور أن ما وقع في الإقليم من أحداث ليس نزاع على الموارد والثروات الطبيعية فقط بين قبائل متباينة الجذور والمنابع ، بل أن سبب النزاع هو تفرقة الحكومة في معاملتها بين المسلمين العرب والمسلمين الأفارقة ومنح امتيازات للعرب دون الأفارقة .

ولقد أدت موجات الجفاف والتصحر الأخيرة لتعقيد النزاع في إقليم دار فور بصورة كبيرة حيث أدت إلى نزوح القبائل بسبب تدهور المراعي وشح المياه ..... ومن أكثر القبائل تضررا من الجفاف والتصحر وشح الأمطار هي القبائل التي تغطي أقصى شمال الإقليم وغربه وشرقه مثل قبائل الزغاوة والبرتي والميدوب والقمرو الرزيقات الشمالية والزيادية . ويمكن تتبع هجرات قبائل الزغاوة والقمر والقبائل العربية من شمال دار فور ودخولها في معارك قبلية كلما اتجهنا جنوبا حيث زاد التنافس القبلي على الموارد الزراعية والحيوانية ومصادر المياه الشحيحة . [2]

## 2 - تأثيرات التوسع الزراعي :

هنالك العديد من التشريعات التي صدرت حول الأراضي واستغلال مواردها، ولكنها مع مرور الزمن وازدياد الحاجة السكانية والحيوانية لاستعمال تلك الموارد الأرضية، أصبحت غير مواكبة للاستغلال المتنوع والمتضارب في كثير من الأحيان. إن المثال الحي هو الانتشار العشوائي للزراعة التقليدية، وتصديقات مشاريع الزراعة الآلية دون الانتباه إلى استغلال الأراضي للمراعي، ورصد مسارات الرحل ومناطق وجودهم؛ ما فاقم من النزاعات التقليدية بين مستخدمي الأرض. [3]

إن تدني مستوى التنمية الاقتصادية في دار فور وتدهور الخدمات ، والتغير المستمر في النظم الإدارية وشاغلي المناصب التنفيذية المختلفة وتوقف مشاريع التنمية المختلفة ، وتفشي البطالة وازدياد معدلات الفاقد التربوي

---

(1) عبده مختار موسى، **مرجع سبق ذكره**، ص 88.
(2) عبده مختار موسى ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 90 .
(3) **مشكلة دار فور وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية** ، نقلا من الموقع :
**http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Darfur/index.htm .23/ 03 /2015 .**

بالإضافة لانتشار السلاح وسهولة الحصول عليه ، كل ذلك أدى إلي ظهور ثقافة العنف وبعض الممارسات الغريبة على مجتمع دار فور مثل النهب المسلح . [1]

## المطلب الثالث: الأسباب المتعلقة بالبيئة الإقليمية والدولية

### أولا: الأسباب الإقليمية:

إن للموقع الجغرافي لإقليم دار فور أثر مباشر في اندلاع النزاع فيه ، حيث يقع في غرب السودان ، وتشترك في حدوده (بطول مقداره 2450كلم) ثلاث دول إفريقية هي : ليبيا حيث تشارك فيها بنسبة 12% ، وتشاد بنسبة 53% وإفريقيا الوسطى بنسبة 35% . [2] ورغم أن هذه الحدود طويلة بدرجة ملحوظة فلا توجد عليها حراسات أمنية كافية،وكانت هذه الحدود قد رسمها الاستعمار بطريقة عشوائية مما أدى إلى تقسيم بعض القبائل مع دول الجوار ، فأصبح جزء من هذه القبائل في دار فور وجزء آخر منها موجود في دول الجوار ، وقد ساعدت هذه الأوضاع على سهولة الانتقال على جانبي الحدود من دولة إلى أخرى . حينما يتعلق الأمر بالبحث عن جذور النزاع في دار فور أمر ضروري في هذه الدراسة. فهل كان لدول الجوار الجغرافي دور في اندلاع النزاع ؟ أم أنها استغلت الأحداث لتحقيق مصالحها ؟ .

**1 - تدهور الأوضاع الأمنية في دول الجوار:**لعب دورا أساسيا في تأجيج النزاع وتصعيده في إقليم دارفور،وأعطى له طابعا يختلف على العديد من النزاعات التي حدثت به سابقا ، حيث تأثر الإقليم سلبيا بالاضطرابات الأمنية والمشاكل السياسية التي تحولت إلى اختلالات أمنية كبيرة في دول الجوار لهذا الإقليم من الناحية الغربية ،لا سيما (تشاد ،إفريقيا الوسطى وليبيا) التي لا تفصل بينهما وبين (إقليم دارفور) أي حواجز طبيعية مما يتيح الحركة و الانتقال عبر الحدود،ومن بين تداعيات الانفلات الأمني في دول الجوار،هو تحوله إلى دولة السودان،وهذا من منطلق نظرية الدومينو، فأدى النزاع الجيوسياسي التشادي الليبي على إقليم "أوزو" إلى انتشار السلاح وبكميات كبيرة والتي تحولت فيما بعد إلى دارفور ، [3] أي بعدما بدأ النزاع والذي استعملته الحركات المتمردة الدارفورية ضد الحكومة السودانية ،وبذلك بدأت تروج تجارة الأسلحة بمختلف أنواعها وأشكالها في ظل غياب الأجهزة الأمنية المختصة للتعامل مع هذه المسألة،وقد تزامن توفر هذه الأسلحة بكميات كبيرة مع بداية موجات التصحر والجفاف التي ضربت المنطقة ومن ثم ظهرت نتيجة لهذه الأوضاع ظاهرة (السلب والنهب) وبروز الميليشيات المسلحة الخارجة عن سيطرة الدولة ،ومنها ما هو تابع للدولة ،ويعرف قسم منها باسم (ميليشيا الجنجويد).

**2 - الروابط الاثنية :**لقد أثرت الروابط الاثنية عبر الحدود بعمق في العلاقات بين جماعات المعارضة المسلحة التشادية والدار فورية ،فالانتماء الاثني يعتبر بمثابة إيديولوجية ،يدفع الجماعات والقادة إلى اعتماد ولاءات متعددة، [4] فالقبائل العربية والإفريقية في إقليم دارفور لها امتداد في دول الجوار بما في ذلك تشاد فهناك أكثر من 50 قبيلة

---

[1] أحمد عمر حاوي ، ورشة عمل بعنوان : **نتحد في سلام أم نتقاتل من أجل فهم الصراع القبلي المسلح في دار فور** ، **جامعة الخرطوم ، معهد أبحاث السلام بالتعاون مع بعثة قوات حفظ السلام في دار فور** ، UNAMID ، 2014 ، ص، ص 2،1.

[2] مستاك يحي محمد لمين ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 54 .

[3] زكي البحيري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص - ص97 - 99 .

[4] جيروم توبيانا ، **نبذ المتمردين :الأبعاد المحلية والإقليمية للتقارب بين تشاد والسودان** ، **ورقة عمل التقييم الأساسي للأمن البشري التابع لمسح الأسلحة الصغيرة** ، رقم 25 ، جنيف :المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية ،ط1، 2011 ، ص13 .

مشتركة بينهما)،حيث أصبح العنصر التشادي ،سواء من القبائل الإفريقية أو العربية القاسم المشترك في التدهور الأمني في دارفور على مدى السنوات الماضية ،ففي السودان استوطن أكثر من ثلاثة ملايين تشادي في السودان نصفهم في دارفور، فتاريخيا مكن وجود العديد من القبائل على جانبي الحدود سياسيو تشاد المنشقين والجماعات الاثنية المهمشة على ملجأ في دارفور.فقد بدأ ثلاثة رؤساء متعاقبين في تشاد بمن فيهم الرئيس الحالي "إدريس ديبي" محاولاتهم الاستيلاء على السلطة بمليشيات ذات طابع اثني ،تمركزت جزئيا في جنوب دارفور.في نفس هذا المسار مارس الزغاوة التشاديون ضغوطا ذات شان على ديبي لكي لا يعمل بتعهداته لمساعدة الحكومة السودانية لإخماد التمرد بالرغم من أن الحكومة السودانية ساعدته في الوصول إلى منصبه ولها تأثيرها الكبير على جهازه الأمني. [1]

**الأسباب الدولية للنزاع في إقليم دارفور** : هناك العديد من الأسباب الدولية التي فجرت النزاع في إقليم دارفور حيث ترتبط بجوانب جيواستراتيجية للقوى الكبرى من بينها:

**أولا:التنافس الدولي لغرض السيطرة على ثروات الإقليم :**

إن الاهتمام بقضية دارفور يبدو أمرا غريبا إذا ما قورن بالصمت الذي امتد لقرابة عقدين من الزمن وهو عمر النزاع في جنوب السودان ،حيث كان السودان آنذاك حليفا للولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الباردة ،ورغم تدهور العلاقات بين البلدين خلال حقبة التسعينات إلى الحد الذي وضع فيه السودان ضمن الدول الراعية للإرهاب،فقد ظلت تقدم تسهيلات للحكومة السودانية لضرب سكان الجنوب دون أن يكون ذلك مصدرا لقلق الإدارة الأمريكية.

برزت أهمية السودان بسبب تصاعد التنافس الامبريالي على مصادر النفط في الأعوام الأخيرة ،فعندما تم تطوير استخدام الثروات البترولية في السودان عبر إقامة أنبوب للنفط لينقل نفط جنوب السودان إلى ميناء **"بورسودان"**،أصبحت هناك حاجة ملحة لتحقيق الاستقرار في الجنوب عبر وضع نهاية للحرب الأهلية ،وكان من الطبيعي أن يغري التوصل إلى تسوية مع الجنوب تتضمن حكم ذاتي ونصيب من السلطة والثروة لباقي أقاليم السودان،ومنها إلى الغرب بالمطالبة بتسوية مثيلة ومن هنا بدأ النزاع في إقليم دارفور من خلال تصعيد الحركتين المسلحتين في الغرب لحركة تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة لهجماتها على القوات الحكومية في غرب السودان.

أدى التنافس الأمريكي الصيني الأوروبي للدفع بالشركات البترولية المنتمية لكل من الأقطاب الثلاث لأجل الحصول على امتيازات تنقيب في إقليم دارفور الغني بالطاقة إلى تحريك النزاع وتصعيده في هذا الإقليم، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت ترى أن لها حقا في بترول السودان على أساس أن أول شركة اكتشفت البترول في السودان هي شركة أمريكية الذي قابلته الحكومة السودانية بإعطاء حق التنقيب لشركات ماليزية وصينية ، وعلى هذا الأساس اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية النظام السوداني خصما معاديا لسياستها الاقتصادية ،حيث مارست ضغوطا شتى وبأشكال مختلفة ،كإثارة ملفات انتهاكات حقوق الإنسان وإتباع سياسة لي الذراع لجعل النظام السوداني يرضخ لمطالبها،ويفسح لها المجال ويوفر لها مساحة من الوجود والنفوذ الاقتصادي الموسع في إقليم دارفور،منافسة بذلك الوجود الآخر المتمثل في الشركات الصينية،انعكس هذا التنافس فيما بعد على مسار النزاع ،حيث استغلت الصين

[1] **ثورة دارفور : أزمة السودان الجديدة** ، تقرير مجموعة الأزمات الدولية، رقم 76 عن إفريقيا، بروكسل،25 مارس 2004، ص ، ص 22، 23.

النزاع الدائر في إقليم دارفور كسوق مربحة لأجل تصدير أسلحتها من خلال إغراءاتها بصفقات الأسلحة التي تحتاجها أطراف النزاع والتي زادت من حالة عدم الاستقرار. [1]

**ثانيا:الإعلام الغربي الدولي**

لعب الإعلام الدولي دورا بارزا في تأجيج النزاع في إقليم دارفور ومن ثم تصعيده،فالتدفق الإعلامي من خلال الصحف ووكالات الأنباء والإذاعات ومحطات التلفزة العالمية المتعلقة بالنزاع في إقليم دارفور، ربما فاق أي تدفق أحرزه أي نزاع آخر ، ولا يمكن مقارنته إلا بأحداث الحادي عشر من سبتمبر وشأن العراق، حيث ظلت صحفاً مثل **"واشنطن بوست"** و**"نيويورك تايمز" و"لوس انجلس تايمز"** و**"غارديان"** و**"التلغراف"** وغيرها من صحف الغرب، ووكالات الأنباء مثل **"رويترز "**و**"بي بي سي "**وغيرها تتخذ من موضوع النزاع في إقليم دارفور مادة إعلامية يومية لها ، وفى أغلب الأحيان فإن الافتتاحية أو المقال أو الخبر أو التقرير يرتكز على ذلك ولقد تميز ذلك التناول كالآتي:

1 - تعدد المصادر في الخبر الواحد أو الافتتاحية الواحدة أو خلافها من المعالجات الإعلامية على أن تكون كلها مصادر تصب في خانة تجريم السودان ، وحتى في حالة إيراد تعليق من مسؤول سوداني فإنه يرد في صيغة المدافع عن ذات التهمة أو التهم ولما لذلك من أثر نفسي في ترويج التهم .

2 - إيراد نفس المصطلحات والتركيز عليها بشدة وهو منهج إعلامي يهدف إلى تكريس المعلومة وتثبيتها ، ومن بين تلك المصطلحات : (الجنجويد )، (المليشيات العربية المدعومة من الحكومة)، (الأفارقة السود المسلمين)، (الاغتصاب المنظم).

3 - إيراد نفس الخلفية التي تتحدث عن عدد مبالغ فيه من القتلى وممن هم عرضة للقتل ومن أن الملايين هجروا مساكنهم بعد عمليات التطهير العرقي والإبادة الجماعية وعمليات حرق القرى والاغتصاب المنظم الذي تمارسه مليشيات الجنجويد العربية المدعومة من الحكومة ضد المدنيين من الأفارقة السود المسلمين ومثل ذلك الإقرار اليومي هو الآخر نهج إعلامي معروف .

4 - استخدام الصورة مع تعليقها بتقنيات لا يمكن للمتلقي تجاهها إلا أن يتعاطف معها وبالتالي يكون فكرة انطباعية تجاه مرتكبها .

5 - استخدام العنوان بصورة تجعل حتى الإيجاب سلبا حتى في وجود تطورات إيجابية يعترف بها مسؤول أو مراقب.

6 - الاستشهاد في كل معالجة إعلامية بأسوأ ما صرح به مسؤولون من الأمم المتحدة أو سياسيون أو رجال منظمات كأن يزيل خبر بالقول (يذكر أن السكرتير العام للأمم المتحدة وصف ما يجري في دار فور بأنه أسوأ مما شهدته رواندا) .

7 - انتقاء الكلمات والجمل والعناوين ذات الدلالة التحريضية ضد الحكم في السودان وإبراز المنظمات الدولية أو الدول على أنها أخفقت في الحيلولة دون ما يجري.

[1] شفيعة حداد ، **الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة- التنافس في السودان نموذجا-** مجلة دفاتر السياسة والقانون ،العدد 10،2014، ص22.

ولتحقيق كل هذه الأغراض نشرت تلك الوسائل الإعلامية عددا هائلا من مراسليها ومصوريها إلى مواقع الأحداث ومعظمهم بمعسكرات اللاجئين في تشاد وبعضهم بالمناطق الحدودية السودانية التشادية يتحركون مع المتمردين ويتلقون ما يقرره هؤلاء .

ويمكن إجمال أهداف الحملة المعادية:

1 - منح الغطاء اللازم والتبرير الوافي لكثير من القوى المعادية للسودان وتمهيد الطريق أمامها لزيادة الضغوط أو للتدخل العسكري السافر.

2 - إعداد الرأي العام العالمي لأسوأ السيناريوهات تجاه ما يمكن أن يحدث للسودان بما في ذلك التدخل العسكري وبما هو أقل منه مثل الحصار الاقتصادي وخلافه من أنواع العقوبات .

3 - تفكيك الرؤى الكلية للمشروع الحضاري في السودان عن طريق تقسيمه إلى مجموعة من الكانتونات تتنازع فيما بينها وذلك من خلال التأكيد على مصطلح المليشيات العربية ضد الأفارقة السود المسلمين ، وتقديم العرب على أنهم هم المعتدون دائما، وهم الذين يتسببون في عدم الاستقرار وليس العكس واستعداء الرأي العام العالمي ضدهم تمهيدا لأية سيناريوهات مستقبلية ضد أي من الدول العربية مع التأكيدات المسبقة التي تثبت أن أمريكا ومن ورائها الغرب يريدون شرقا أوسطيا تدين فيه الساحة لإسرائيل. (1)

**ثالثا: المنظمات الدولية**

ساهمت هذه المنظمات بدور كبير في تأجيج النزاع في دارفور خاصة في ظل تزايد اهتمامها بقضايا الأمن الإنساني وحقوق الإنسان والتي عملت على تدويلها ،حيث ارتبط ظهور هذه المنظمات في السودان خاصة أثناء فترة الجفاف الذي ألم بالبلاد في منتصف الثمانينات من القرن الماضي ،حيث بلغ عدد المنظمات حوالي 80 منظمة ،ولقد توافدت منظمات الإغاثة بصورة كبيرة خلال **"عمليات شريان الحياة"** والتي بدأت في عام 1989 تحت رعاية الأمم المتحدة والتي تمت مراجعتها في عام 1997 ،واستغلت بعض هذه المنظمات الأغراض الإنسانية التي جاءت من أجلها لتحقيق أهداف خفية،حيث ساهمت هذه المنظمات من خلال تحيزها لأحد أطراف النزاع إلى تعقيد النزاع مستغلة في ذلك الحرية الممنوحة لها ولا شك أن أسوأ استغلال للمعاناة الإنسانية يتمثل في قيام بعض هذه المنظمات باستغلال هذه الكوارث لأجندة سياسية حيث قامت بإدارة هذه الكوارث والنزاعات إعلاميا، وطالبت بفرض عقوبات على الحكومة والتدخل العسكري مما أدى إلى تفاقم النزاع بدلا من المساهمة في إيجاد صيغ سلمية للحل، تقوم بدق طبول الحرب وتساهم في حل هذه النزاعات،وهذا ما فعلته عمليا بعض المنظمات الأجنبية الحكومية وغير الحكومية العاملة في دارفور،وفي إطار الأجندة الخفية لهذه المنظمات أصدرت منظمة **"هيومن رايت ووتش"** تقرير تحت عنوان **"دارفور قد دمرت :التطهير العرقي من قبل الحكومة والميليشيات في غرب السودان "**واتهم التقرير الميليشيات الجنجويد المدعومة من الحكومة السودانية بارتكاب أعمال عنف واغتصاب وحرق القرى داخل مخيمات النازحين وحملت المنظمة الحكومة السودانية مسؤولية ارتكاب جرائم ضد الإنسانية،وفي هذا الصدد وصف المنسق الخاص للأمم المتحدة في السودان **"موكيتس كابيلا "**في 20 مارس 2004 الوضع في دارفور بأنه **"حالة تطهير عرقي"** وشبه ما يحدث بالمذابح التي حدثت في رواندا في التسعينات من القرن الماضي وهذا ما أدى إلى تدويل النزاع خاصة عندما وظفت وسائل الإعلام للتنبيه على ما تراه مأساة إنسانية كبرى في دارفور وكانت منظمة

(1) **المرجع نفسه** ، ص ،ص 23 ، 24 .

الصليب الأحمر قد اتهمت الحكومة في 2004 بإعاقة عمليات الإغاثة في دارفور إلا أنها تراجعت عن هذه الاتهامات التي وجهتها للحكومة .

**رابعا:الشركات المتعددة الجنسيات**

لعبت هذه الشركات دورا بارزا خاصة النفطية منها دورا في تفجير النزاع في إقليم دارفور وتصعيده، عن طريق إثارة الفوضى الأمنية لإجبار القبائل على النزوح وهذا لأجل تفريغ المناطق الغنية بمواردها من سكانها لتسهيل أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات التي تريد استكشاف الثروات وحقول النفط . فشركات النفط والتنقيب عنه في السودان مثل **"هاليبرتون"** تمكنت من الحصول على سلطة سياسية وفي بعض الأحيان سلطة عسكرية ،فالطرق والجسور التي بنتها هذه الشركة استخدمت لشن الهجمات على القرى البعيدة، ففي عام 2005 اتهمت أكبر شركات النفط في السودان كشركة **"تاليسمان"**الكندية وشركة **" لوندين اويل ايه بي " السويدية** بمساعدة القوات الحكومية السودانية في نسف كنيسة وقتل رهبانها المسيحيين ،من أجل تطهير الأرض لإفساح المجال لمد خطوط الأنابيب ومنشآت الحفر.ولقد انسحبت هاتين الشركتين بسبب الضغوط التي مارستها جماعات حقوق الإنسان ضدها. [1]

وكحوصلة لهذا الفصل، من خلال بحثنا في طبيعة وديناميكيات النزاع في إقليم دارفور، خلصنا بأن الموقع الجيوستراتيجي لإقليم دارفور جعله محل صراع داخلي نتيجة التنازع بين المزارعين والرعاة .كما جعله محل أطماع أطراف خارجية بسبب ما يمتلكه هذا الإقليم من موارد،كذلك ساهمت التركيبة السكانية بشكل كبير في زيادة الشرخ في النسيج الاجتماعي والذي انعكس في النزاع بين القبائل العربية والإفريقية.

بالإضافة إلى ذلك أثبت المحدد التاريخي أن النزاع في إقليم دارفور لا يعتبر وليد الساعة بل هو نتاج مجموعة من التراكمات بدء من نشأة سلطنة الفور والغزو الذي تعرضت له، مرورا إلى النزاع بين القبائل المحلية(الرعوية والزراعية، الإفريقية والعربية) وصولا إلى النزاع بين الحركات المتمردة والحكومة والذي تحول فيما بعد إلى حرب أهلية، حيث شاركت مجموعة من العوامل والأسباب المحلية ،الإقليمية والدولية في إشعال النزاع وتصعيده وجعلت منه أكثر تعقيدا.

[1] ديفيد مورس ، **حروب المستقبل النفط يقود التطهير العرقي في دارفور** ،الحوار المتمدن، 2005 ، نقلا من الموقع : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=46149.؛16/05/2015.

## الفصل الثالث : الأطراف الخارجية ودورها في مسارات النزاع في إقليم دار فور

تناولنا في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري الذي قمنا بتوضيحه سابقا على أرض الواقع ، حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث : يتناول المبحث الأول دور دول الجوار، بما في ذلك دول القربى إضافة إلى الأطراف الإقليمية ويدرس المبحث الثاني دور الأطراف الدولية البعيدة على منطقة النزاع والتي لها دور فعال في مسارات النزاع ،وفي دراستنا لدور الأطراف الخارجية سنقوم بالتركيز على مجموعة من المتغيرات منها:العوامل التي حركت ووجهت الأطراف الخارجية وجعلتهم يلعبون دورا في نزاع إقليم دارفور، وهدفهم من التدخل في النزاع وكذلك موقفهم ومقاربتهم التي اتبعوها تجاه النزاع . كما سنقوم في المبحث الثالث بمحاولة التنبؤ و الاستشراف بمستقبل النزاع في إقليم دارفور في ظل معطيات البيئة المحلية،الإقليمية والدولية، أي أننا سنحاول معرفة إلى أي اتجاه سيسير النزاع في إقليم دارفور؟.

### المبحث الأول : دور دول الجوار في نزاع إقليم دار فور

إن الاهتمام العالمي بالنزاع في إقليم دار فور ليس هدفه احتواء الوضع الإنساني فقط ،بل هناك أطماع من قبل القوى الكبرى التي تتصدرها الضغوط الدولية من بسط الهيمنة من خلال مساندتها لأطراف النزاع في إقليم دار فور، والتي في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، وبعض الدول الأوروبية وإسرائيل هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد كان لدول الجوار كتشاد ، وليبيا ، وأفريقيا الوسطى ، واريتريا دور في نزاع إقليم دار فور ، سنحاول عرض أهم الأسباب الإقليمية والدولية التي كان لها دور في تأجيج النزاع في إقليم دار فور.

#### المطلب الأول : دور كل من دولة جنوب السودان وتشاد وإفريقيا الوسطى في نزاع إقليم دار فور

**1 - دور دولة جنوب السودان في نزاع إقليم دارفور :**

تعتبر دولة جنوب السودان من بين دول الجوار التي دعمت الحركات المتمردة خاصة منها حركة العدل والمساواة ذات التوجه العلماني والتي تربطها بها علاقات جيدة يعود تاريخها إلى زمن طويل أي قبل استقلال دولة جنوب السودان وما يبرر ذلك هو اللقاء الذي جمع رئيس دولة جنوب السودان "سلفاكير" مع الراحل"ابراهيم خليل " زعيم حركة العدل والمساواة بالقاهرة عام 2007 لأجل ضرب الخرطوم ،وبعد انفصال دولة الجنوب توطدت العلاقات أكثر مع حركة العدل والمساواة خاصة بعد مشاركتها بفعالية في النزاع الدائر بين دولة الجنوب ومجموعة "رياك مشار" [*] خاصة عندما تأزمت الأوضاع في نهاية 2013 وبداية سنة 2014 ،أما حركتي مناوي وعبد الواحد،فتربطهما أيضا علاقة قديمة بدولة جنوب السودان بحكم التوجه العلماني .

يتمثل الدعم الذي قدمته دولة جنوب السودان للحركات المتمردة في إقليم دارفور في:(الدعم المالي الذي قدمته للحركات المتمردة في ماي 2014 والذي قدر ب: 50 ألف دولار كذلك الدعم اللوجستي والأمني،وإيواء الحركات المتمردة وتقديم العلاج لها وتسهيل إجراءات السفر والسماح بفتح معسكرات التدريب والتجنيد على أراضيها وعمل الاستقطاب،ومن بين معسكرات اللاجئين،المعسكر الواقع بمنطقة (قوق مشار)، [1] ووفقا لتصريحات دولة السودان

---

[1] جيرومي توبيانا ، **مرجع سبق ذكره** ، ص52.

[*] **رياك مشار:** هو نائب رئيس جمهورية جنوب السودان،ويشغل هذا المنصب ابتداء من 2011 بعد انفصال جنوب السودان مباشرة، وكان سابقا عضوا في الوفد المفاوض لدولة جنوب السودان في أديس أبابا ، وهو من مؤسسي الحركة الشعبية لتحرير السودان.

فإن دولة جنوب السودان قامت بإرسال المتمردين إلى أوغندا لإعادة تأهيلهم وتسليحهم ومن ثم إعادتهم إلى جنوب السودان لإكمال استعدادهم لينتقلوا إلى إقليم دارفور من أجل التصعيد من جديد ،كما قامت بدعم حركة العدل والمساواة بالسلاح،بما في ذلك المدافع المضادة للطائرات(14.5ملم وZU-23) وقاذفات صواريخ متعددة الفوهات عيار 1.7ملم .وبنادق عديمة الارتداد (spg-9 و10b) وقاذفات صواريخ "اربي جي" وغيرها من الصواريخ والذخائر للبنادق الهجومية (AK-47) والمدافع الرشاشة "دوشكا"و"غورونوف"،ويؤكد التقرير أن الجيش الشعبي لتحرير السودان قد زود حركة العدل والمساواة على التوالي بعدد غير معروف من بنادق عديمة الارتداد عيار1.6ملم ، وقذائف مضادة للطائرات في نوفمبر2010 ،كما انتقدت الدولة السودانية الحركة الشعبية لتحرير السودان لترحيبها ببعض الجنود من حركة العدل والمساواة الذين أصيبوا أثناء القتال في دارفور.ويرجع سبب دعم حكومة الجنوب للحركات المتمردة في دارفور:

1 - لأجل استغلال هذه الحركات والاستفادة منها كامتداد استراتيجي لها في الشمال، لذلك استخدمتهم كمقاتلين بالوكالة ضد دولة السودان ،حيث وجدت دولة جنوب السودان في هذه الحركات المتمردة وسيلة للضغط على حزب المؤتمر الوطني لضمان وفاء الشمال بالتزاماته بموجب اتفاق السلام الشامل والتعاون المشترك الموقع في 2012،لأجل تحقيق أكبر قدر من المكاسب في القضايا العالقة بين البلدين وحتى المصالح المشتركة بين قطاع الشمال الذي مازال تحت راية الحركة الشعبية وبين حركات التمرد الدارفورية والذين يجمعهم ما يسمى بقضايا المهمشين، حيث بدأت عملية تنشيط العلاقات بين الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان والحركات المتمردة في دارفور،حتى باتت دولة الجنوب تشكل القاعدة الخلفية الرئيسية للسياسيين المتمردين الدار فورين.

2 - كذلك يرجع سبب احتضان دولة الجنوب للمتمردين لتخفيف الضغوط الخارجية على قيادات دولة الجنوب من دول ومنظمات لها عداء ومصالح متعددة في السودان ولها مصلحة من تأجيج هذا النزاع ومد استخبارات الحركة الشعبية بمعلومات مظللة لاستمرار النزاع.

3 - تخوف دولة الجنوب ذات التوجه العلماني المسيحي وهواجسها من تمدد وانتشار الإسلام واللغة العربية في الجنوب واعتقاد قيادات دولة الجنوب الجازم بأن دولة السودان تقدم الدعم وكل أنواع الرعاية للمجموعات المنشقة عنها بقيادة "رياك مشار" بالإضافة إلى اتهام دولة الجنوب للسودان برعاية النزاعات القبلية وتوفير السلاح في أيدي هذه القبائل .

ومن بين مكاسب دولة الجنوب من علاقتها بالحركات المتمردة تكمن في أنه عندما اندلع القتال بين "سلفاكير" ونائبه "رياك مشار" بسبب الصراع على السلطة والذي تطور ليصبح فيما بعد نزاعا قبليا بين النوير وحلفائها ضد "الدينكا" ومن حالفهم من قبائل دولة الجنوب ،هنا استفاد "سلفاكير" من مشاركة هذه الحركات بفعالية في النزاع لترجيح ميزان القوة لصالحه ،كما أن دولة الجنوب بعلاقتها مع الحركات المتمردة تحقق بعض المكاسب المالية من بعض الدول والمنظمات المناوئة للحكومة السودانية باعتبارها راعية لهذه الحركات المتمردة ،وفي إطار علاقتها أيضا بهذه الحركات تحقق أهداف عديدة من بينها إثارة القلاقل داخل السودان وعلى الحدود معه والتأثير على أوضاع البلاد الاقتصادية والسياسية والأمنية. [1]

---

[1] **التفاصيل الكاملة لدعم دولة جنوب السودان لحركة العدل والمساواة السودانية** ، تقرير خاص الانتباهة،15/03/2015، نقلا من الموقع :
**http://www.alintibaha.net/index.php.05/05/2015 .**

**2 - دور دولة تشاد في نزاع إقليم دار فور:**

باعتبار أن دولة تشاد مجاورة لإقليم دار فور ، فضلا على أن السكان في إقليم دار فور ينتمون إلى بعض القبائل في تشاد - والعكس صحيح - فدار فور تتسم بالتداخل القبلي، حيث يوجد حوالي 50 قبيلة مشتركة بين السودان وتشاد، ويوجد حوالي 13 قبيلة تنتقل بين الحدود ، ومن أمثالها قبيلة " الزغاوة " التي ينتمي إليها الرئيس **"إدريس ديبي "** وكبار أعضاء حكومته ، وهو ما يفسر بأن تشاد تقوم بمد يد العون لأهلها من إقليم دار فور،سواء بالسلاح أو بالمأوى (إقامة مراكز للاجئين) أو غير ذلك .وتعد دار فور الفناء الخلفي لتشاد ، فأغلبية الحركات الانقلابية التي وصلت إلى سدة الحكم في تشاد جاءت عبر إقليم دار فور ،فالرئيس التشادي **"إدريس ديبي "**وصل إلى السلطة عبر انقلاب من دار فور،وبمساعدة الحكومة السودانية . [1]

أدى التداخل في النسيج الاجتماعي بين القبائل الحدودية ، إلى التحرك وفقا لمبدأ الفعل ورد الفعل ، فالزغاوة بصفتهم المسيطرون على الحكم في تشاد، ونتيجة لمنطق الولاءات القبلية القوية التأثير ، غالبا ما يعمدون إلى تقديم الدعم إلى أهلهم في إقليم دار فور ، من خلال نفوذهم في المؤسسة العسكرية التشادية . كما أن النزاع الداخلي في تشاد، وما يصاحبه من عدم الاستقرار في نظام الحكم ، الذي كان يتخذ من إقليم دار فور قاعدة له نتيجة للتداخل القبلي، أدى إلى إدخال كميات كبيرة من السلاح من دول الجوار إلى إقليم دار فور، حيث يقدر البعض كمية السلاح الموجودة بدار فور حاليا ، بأكثر من مليون قطعة سلاح من النوع المتطور. [2]

مرت العلاقات السودانية - التشادية منذ أن برز النزاع في إقليم دار فور إلى الوجود في عام 2003، بمجموعة من الأزمات والتوترات التي وصلت إلى حد إعلان حالة الحرب بين البلديين في عام 2006. والاتهامات بالاختراقات العسكرية للحدود ، الشيء الذي ينبئ بتطورات كارثية ما لم تدرك الدولتان السودان وتشاد أن الحرب والتوتر بينهما لن تكون في مصلحة أي من الطرفين وأن المشاكل الداخلية في كل من الدولتين وأبعادها الدولية ستنعكس سلبا عليهما معا . وفي كل مرحلة من مراحل التأزم ، يتدخل الوسطاء بين الدولتين ويوقع الطرفان اتفاقا للسلام، وعدم تدخل كل منهما في شؤون الآخر، إلا أن هذه الاتفاقات لم تكن تلقي احتراما كبيرا ، إذ سرعان ما تنهار بسبب أنها دائما تسعى لمعالجة الأسباب الظاهرية أو المعلنة للنزاع والتأزم المستمر في العلاقات السودانية – التشادية ، دون أن تتطرق إلى حل جوهر الأزمة المنتجة لهذا التوتر المزمن، وهو النزاع في إقليم دار فور نفسه . [3]

سعت الحكومة التشادية في مرحلة لاحقة إلى عدم تقديم أي دعم للمتمردين في دار فور تلبية لطلب الحكومة السودانية. والسبب في ذلك إدراك الحكومة السودانية لمدى المكانة والدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة التشادية في نزاع إقليم دار فور، بما ينعكس على تأجيجه. هذا بالإضافة إلى أن تشاد وجدت ضالتها في عدم إثارة السودان لقبائل لها عبر الحركة المتمردة،والمعارضة للحكومة التشادية، الممتدة على الحدود بين تشاد والسودان (بالتحديد حدود إقليم

---

[1] مصطفى عثمان إسماعيل، **كيف ترى الخرطوم أزمة دار فور ؟** القرار 1593 ....قوة القانون أم قانون القوة ، مجلة الشرق الأوسط ، العدد 44 ، نقلا من الموقع :
**http: // www . aawasat . com . / 17/ 04 / 2015 . p 22.**

[2] Marielle **Debos , Darfour , Tchad, République centrafricaine ,le développement dune crise régionale ,** institut français des relations internationales (IFRI), Ramsès , edition Dunod , Paris , 2008 , P 269 .

[3] مستاك يحي محمد لمين ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ، ص 80 ، 81.

دار فور وتشاد)، بما يعني إمكانية مد السودان هذه الحركة المتمردة المعارضة للحكومة التشادية بالمال والسلاح ، وما يمكن أن تثيره من قلائل في شرق تشاد ، وهو ما تحقق بعد ذلك .[1]

وعلى الجانب التشادي فإن حكم الرئيس ديبي ونظامه يعتبر أطول الأنظمة عمرا وتواجدا بين الحكومات السابقة وأن المعارضة المسلحة ضد النظام التشادي لم تتمكن من حسم المعركة النهائية لمصلحتها في دورات كثيرة. فقد استوعب نظام ديبي ثغرات الأنظمة السابقة وتفهم دور السودان في المساهمة في تغيير الحكومات التشادية فتوجه نحو بناء علاقات ومصالح مع النظام السوداني وأمسك بخيوط الاستقرار والسلام في إقليم دار فور ووظف حملات المجتمع الدولي ضد السودان لمصلحته وتحسين صورته في إفريقيا والعالم .[2] ولكن كانت دولة السودان دائما ما تقدم اتهامات لدولة تشاد، بأنه لم يوف بما قطعه على نفسه من وعود، لعدم مساعدة المتمردين الدار فوريين ، ويرجع ذلك الوضع إلى:

1 - شعور الرئيس التشادي **"إدريس ديبي "** ، بفضل قبيلة " الزغاوة" والحكومة السودانية عليه في الوصول إلى السلطة مما ولد لديه معضلة التعامل مع أي من الطرفين (الحكومة السودانية أو المتمردين من الزغاوة)، بمعنى آخر هل يميل إلى أولاد عمومته أم إلى الحكومة السودانية ؟ وقد كان **"ديبي "** مدركا منذ بداية اندلاع النزاع في إقليم دار فور في عام 2003،أن تطوره سوف يحمل في طياته الكثير من المخاطر لنظامه ، لذلك بذل قصار جهده لمحاولة احتوائه في البداية، وعندما فشل في ذلك حاول أن يقوم بالوساطة بين الطرفين للوصول إلى تفاهمات سياسية، غير أن جهوده في هذا المجال باءت بالفشل في نهاية المطاف ، نظرا لتزايد الضغوط الداخلية على النظام ، واتهامه من قبل حركات التمرد في إقليم دار فور ، وكذلك من بعض أركان نظامه ومساعديه، بالانحياز للحكومة السودانية .

2 - إدراك دولة السودان أنها يمكن أن تلعب دورا في عدم استقرار دولة تشاد ، من خلال مد المتمردين بالمال والسلاح واتخاذ إقليم دار فور كقاعدة للعمليات العسكرية للمعارضة التشادية ضد نظام إدريس ديبي .[3]

لقد هدد النزاع في إقليم دار فور ، منذ بدايته نظام " **إدريس ديبي** " ويمكن ملاحظة ذلك في :

**أولا:** كانت هناك تكلفة استضافة مئات الآلاف من اللاجئين ( 400.000لاجئ) وخطر انتشار القتال ، الذي أثارته هجمات الجنجويد - بعضهم من العرب التشاديين - عبر الحدود ليحدث نزاع مماثل بين العرب والأفارقة ، وزاد من ذلك الخوف قبضة الرئيس **"ديبي"** المتشددة على السلطة من أن تجد فرصة للانقلاب عليه في مثل هذه الظروف .

**ثانيا:** كون هذا النزاع يدور بين " الزغاوة" من قبيلة **"ديبي"** نفسه وهي أهم قاعدة شعبية داخلية له في تشاد ، وبين جاره السودان ، حيث كانت الخرطوم قد ساعدته من قبل على الوصول إلى الحكم ، وبالتالي فإن الانحياز إلى أحد الجانبين يعني انتحارا سياسيا .[4]

دفعت التهديدات المباشرة نظام " ديبي " إلى أن يحاول في البداية الاستجابة لمطالب الخرطوم بأي ثمن. مما دفعها للعب دور ايجابي فقامت بدور أساسي في محادثات السلام بين الحكومة والمتمردين مفوضة من قبل الاتحاد

---

[1] حسن الحاج علي أحمد ، **أكبر من دار فور: الأمن الإقليمي للسودان على حدوده الغربية** ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 19 ، 2008 ، ص 23 .
[2] أمين المشاقبة وميرغني أبكر الطيب ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 184.
[3] مستاك يحي محمد لمين ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 82.
[4] **المرجع نفسه** ، ص ، ص 82 ، 83.

الإفريقي من أوت إلى ديسمبر 2003 . وذلك في مفاوضات **أبشه** الأولى في سبتمبر 2002 و**أبشه** الثاني في نوفمبر 2003 وكذلك مباحثات **أنجمينا** الأولى في أوائل أفريل 2004 و**أنجمينا** الثانية في أواخر أفريل 2004. غير أن وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بوساطتها في سبتمبر 2003 لم يحقق أي طلب من مطالب المتمردين السياسية، وكانت الحكومة والمليشيات وحركة العدل والمساواة (ليسوا طرفا في الاتفاق) وعناصر جيش تحرير السودان من غير الزغاوة ، تنتهكه بشكل روتيني . وذلك من خلال استضافته في العاصمة التشادية **"أنجمينا"** ، ومدينة **"أبشه"** المفاوضات التي أدت إلى عقد اتفاق وقف إطلاق النار، وبذلك اعتبرت دولة تشاد والرئيس ديبي هو الوسيط الأساسي في عمليات السلام بين الحكومة السودانية والمتمردين. منطلقا من أن التوصل لأي حل سلمي للنزاع في إقليم دار فور ستكون دولة تشاد من أول المستفيدين منه.

ويمكن فهم الدور التشادي في إطار الأبعاد الآتية:

إن الحكومتين السودانية والتشادية لديهما علاقات متعددة ، واتفاقات مشتركة لضبط مشكلات الحدود و تنظيم عمليات التنقل ومنع تهريب السلاح بينهما ، وكان ديبي يخشى أيضا من رد فعل الخرطوم بسبب الروابط القوية بين الزغاوة السودانيين والتشاديين . إذ أن من المعروف أنه كان لزغاوة إقليم دار فور دور أساسي في حملة **ديبي** لإسقاط الرئيس السابق **"حسين هبري"** [*]. وقد استوعب العديد من الزغاوة السودانيين الذين قاتلوا من أجل ديبي في جهازه الأمني ، وفي بداية التمرد كان السودان يتصور أن المتمردين يستفيدون من دعم الزغاوة عبر الحدود خاصة أبناء القبيلة في الأجهزة العسكرية والأمنية . وضغط على ديبي ليمنع الدعم الرسمي للمتمردين ويقضي على تسرب الأفراد وتهريب الأسلحة عبر الحدود . عندما اكتسب التمرد زخما في أوائل 2003 ، ذهب وزير الداخلية آنذاك ، عبد الرحيم محمد حسين ، إلى **أنجمينا** ليحث المسؤولين التشاديين على إغلاق الحدود أمام المتمردين والعمل بشكل أوثق مع الخرطوم . وبعد ذلك بقليل قام **"ديبي"** برد الزيارة وبحلول أفريل 2003 أرسل 800 جندي ليقاتلوا في إقليم دار فور إلى جانب الجيش السوداني . [1]

كان للتحالف الصعب بين أنجمينا والخرطوم عواقب سيئة على إدريس **ديبي** ، فهو تحت ضغط هائل من الزغاوة التشاديين - خاصة الذين يعملون في الجيش - والذين يشعرون بأنه سيضحي بأعضاء من جماعته العرقية ذاتها لينال رضا السودانيين. وحذر الضباط الزغاوة الجنود التشاديين الذين أرسلوا لقتال جيش تحرير السودان من أن يهاجموهم وهددوا ديبي بالانتقام إذا ما تحركوا ضد متمردي إقليم دار فور . وتحدى العديد من الضباط في الجيش والأجهزة الأمنية الرئيس ديبي ودعموا المتمردين . ثم جاءت المحاولة الانقلابية ضد الرئيس ديبي في 16 ماي 2004 من قبل المتمردين التشاديين الذين تعتقد الحكومة التشادية أنها مدعومة من الخرطوم ، مما دفع بعض عناصر الجيش التشادي لدعم المتمردين في حركتي جيش تحرير السودان والعدل والمساواة لوجستيا وعسكريا وربما المشاركة معهم في المعارك . وفي مقابل العلاقات الودية الظاهرة بين الحكومتين السودانية والتشادية فإن تقارير منظمات دولية ومنها المجموعة الدولية للأزمات تتهم تشاد بلعب دور خفي وسري في دعم متمردي إقليم دار فور لخلق حالة من توازن القوى بين المتمردين وحكومة السودان مع العلم أن اضطراب الأوضاع في إقليم دار فور يؤدي إلى عدم الاستقرار في تشاد نفسها.

احتجت تشاد رسميا في أفريل 2005 لدى الخرطوم على دعم حوالي 3000 من المتمردين التشاديين بالقرب من الحدود وهددت بالانسحاب من الوساطة . غير أن الخرطوم قامت سريعا بإرضاء ديبي وتجنبت نشوب نزاع فأرسلت

[1] أمين المشاقبة وميرغني أبكر الطيب ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ، ص 85 ، 86 .

فريقا إلى "أنجمينا" سمحت لتشاد باعتقال قلة من زعماء التمرد الذين يشكلون تهديدا بشكل خاص ويتخذون من إقليم دارفور قاعدة لهم ومع ذلك لا تزال تلك العناصر في إقليم دار فور . وهناك زعم بأن الحكومة السودانية فتحت لهم معسكرات تدريب في "أم تاجوك" وأماكن أخرى في غرب دار فور . والرسالة الواضحة لكلا الطرفين هي ، إذا دعمتم متمردينا سندعم متمرديكم . [1]

إلا أن الموقف التشادي قد تبدل بعد التوقيع على اتفاق أبوجا في ماي 2006 وذلك إبان تكوين جبهة الخلاص الوطني واتهام الحكومة السودانية لتشاد بإيواء المسلحين السودانيين كرد فعل على اتهام تشاد للحكومة السودانية بإيواء حركات المعارضة المسلحة وقادتها ، مثل حسن صالح الجنيدي والجنرال محمد نوري وتيمان أرديمي .

انعقدت قمة رباعية في ليبيا ضمت رؤساء ليبيا - تشاد - السودان - ارتيريا لتسوية الأوضاع بين السودان وتشاد وبعد ذلك اجتمع الرئيس السوداني بالرئيس التشادي في السعودية في ماي 2007، وخلص الاجتماع لتفعيل اللجنة العسكرية المشتركة التي أقرها اتفاق طرابلس السابق في 28فيفري 2006 بهدف تسوية الأوضاع العسكرية ووضع نهاية للجماعات المسلحة على الحدود بين البلدين . كذلك تمت محاولة صلح بين الطرفين عندما التقى الرئيسان ، "البشير" و"ديبي" ، في قمة السنغال على هامش مؤتمر القمة الإسلامي بداكار في مارس 2008. إلا أن اتهام الحكومة التشادية للخرطوم بدعم المحاولة الانقلابية التي وقعت في 2 فيفري 2008 واتهام السودان لتشاد بدعم حركة العدل والمساواة السودانية التي هجمت على الخرطوم (أم درمان)في 10 ماي 2008 ، ألقى بظلاله على العلاقات بين الطرفين ،لكن وساطة ليبية بدأت في مطلع أوت 2008 ،حيث كانت هناك إجراءات أعادت العلاقات بين السودان وتشاد، وهي خطوة تنم عن إدراك السودان بأهمية تشاد في مسألة دار فور،منذ ذلك الوقت إلى الآن تحسنت العلاقات بين البلدين وتم تشكيل القوات المشتركة لمراقبة الحدود . [2]

**3 - دور دولة إفريقيا الوسطى في نزاع إقليم دار فور:**

بحكم مجاورة جمهورية إفريقيا الوسطى للسودان وتشاد ، وكذلك التمازج العرقي الموجود بينها وبين السودان و تشاد مثل عناصر قبيلة الزغاوة وعناصر أخرى ، والتي تشمل عدة طرق للتهريب، وتعاني من بعض الاضطرابات وعدم وجود حراسة أمنية عبر الحدود الرابطة بنيها وبين السودان مما صعب السيطرة على هذه المناطق ، الأمر الذي جعل حدودها حسب التقارير الرسمية تشكل مأوى للجماعات المتمردة ومكانا للإمداد بالسلاح . [3]

تنظر جمهورية إفريقيا الوسطى إلى المناطق المجاورة لحدودها على اعتبار أنها تمثل عمقا استراتيجيا لها ويجب أن تكون هذه المناطق مستقرة وآمنة من أية محاولات للسيطرة عليها سواء من قبل المتمردين أو من قبل أية قوى أجنبية. كذلك تخشى إفريقيا الوسطى ونظامها الحاكم أن تستغل بعض قوى المعارضة لها النزاع في إقليم دار فور لأجل القيام بانقلاب أو تمرد ضدها نظرا للارتباطات القبلية بين تشاد وإقليم دار فور وجمهورية أفريقيا الوسطى و السودان ، ولذلك فإن من مصلحتها حل النزاع في إقليم دار فور سلميا ومنع التدخلات الدولية فيها ولتحقيق ذلك تحركت على مستويين :

---

[1] **المرجع نفسه** ، ص 87 .
[*] **حسين هبري :** هو رئيس تشاد من 1982 إلى 1990 وهو من قبيلة الأنكزة إحدى فروع قبيلة القرعان التشادية.
[2] عبده مختار موسى ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 112 .
[3] السيد مصطفى أحمد أبو الخير ، **أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر** ، مصر: دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2006 ، ص 87 .

1 - توثيق العلاقة مع جاراتها السودان وتشاد لضبط الحدود.

2 - تأييد التحركات الإقليمية لحل النزاع في إقليم دار فور سلميا حيث صدرت تعليقات من مسئولين من وزارة الخارجية لافريقيا الوسطى تؤيد الجهود السلمية التي تقوم بها دول الجوار مثل تشاد وغيرها .

أما من حيث المبادرات لتسوية النزاع في إقليم دار فور نجد أن جمهورية أفريقيا الوسطى لم تدخر أي جهود من أجل تسوية النزاع في إقليم دار فور ، وكانت جهودها تقوم على تأييد بعض القوى الإقليمية لتسوية النزاع سلميا في إقليم دار فور. (1) وفي خصوص الدعم نجد أن إفريقيا الوسطى لم تقدم أي دعم لأي طرف من أطراف النزاع في إقليم دارفور ،فهي ظلت محايدة منذ اندلاع النزاع في إقليم دارفور بسبب تخوفها الأمني من انتقال النزاع إلى إفريقيا كونها لديها امتداد قبلي وجغرافي مع إقليم دارفور.

## المطلب الثاني: دور كل من دولة ليبيا ومصر في نزاع إقليم دار فور

### 1 - دور دولة ليبيا في نزاع إقليم دار فور :

أدى النزاع بين الرئيس الليبي العقيد القذافي والرئيس السوداني الأسبق جعفر النميري ، إلى محاولة ليبيا زعزعة الاستقرار في السودان. ومن أجل ذلك عملت على توفير الأسلحة بكميات ضخمة لقبائل إقليم دار فور على حدودها الغربية، ومن جهة أخرى قيام ليبيا بتسليح القبائل العربية في دار فور في أواخر السبعينات للاستواء بها في نزاعها مع تشاد حول شريط " **أوزو** " الحدودي ، مما زاد من كمية السلاح المتدفق إلى إقليم دار فور، وهو ما ساعد على تأجيج النزاع وتفشي حالات النهب المسلح والسلب والقتل في ظل الانفلات الأمني الذي ظل يعانيه هذا الإقليم فضلا عن مد الحكومة القبائل الرحل بالسلاح لمحاصرة نفوذ الحركة الشعبية لتحرير السودان . يذكر أن لليبيا علاقات قديمة مع سكان إقليم دار فور منذ إنشاء ودعم الفيلق الإسلامي في الثمانينات ، الذي اعتبر رأس الحربة في الإستراتيجية الليبية لنشر القومية العربية والإسلام في إفريقيا، وهو ما يفسر ارتباطها بالجنجويد، ودعمها لهم بالمال والسلاح، وبذلك تكون ليبيا وحكومة الخرطوم مسئولتين عن توفر السلاح في دار فور في يد القبائل الرحل .

كما تركت القوات الليبية ، كميات ضخمة إضافية من السلاح والعتاد الحربي في تشاد المتاخمة لإقليم دارفور بعد هزيمة القوات الليبية في إقليم **"أوزو"**. (2) وهذا التاريخ يفسر لماذا كانت محاولات القذافي الأخيرة للتوسط في نزاع إقليم دار فور مقبولة عموما لدى زعيمي الزغاوة "مني أركو مناوي" و"خليل إبراهيم محمد" على نحو أفضل من قبول عناصر الفور والمساليت بقيادة "عبد الواحد محمد نور"، وعقد القذافي جولتي مشاورات لجميع أبناء إقليم دار فور في أكتوبر 2004 وجانفي 2005 بهدف توفير منبر لأبناء إقليم دار فور البارزين للبحث عن حلول دائمة والمساعدة على إصلاح النسيج الاجتماعي للإقليم، وكانت تلك المشاورات ذات أهمية أساسية في عملية تنسيق البرنامج السياسي للمعارضة المسلحة وتيسير فهمها بشكل أوسع لدى زعماء دار فور داخل السودان . ومما يثير الفزع لدى الخرطوم أن هذه المناقشات ساعدت أيضا على بناء توافق آراء على برنامج مشترك بين قاعدة شعبية أوسع في إقليم دار فور وكانت أساسية لظهور منبر دار فور المذكور أعلاه.

(1) أمين المشاقبة وميرغني أبكر الطيب ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 191 .
(2) إجلال رأفت ، **العوامل الداخلية والأزمة الدولية في القرن الأفريقي** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 177 ، دس ، ص 170 .

وكانت جولة ماي 2005 للمشاورات في ليبيا بين كل أبناء إقليم دار فور أقل نجاحا بسبب رفض الخرطوم السماح لقادة إقليم دار فور السياسيين في العاصمة السودانية بالحضور .وهناك أيضا خوف متزايد بين أبناء دار فور من أن خطة ليبيا الحقيقية هي حمل الحركات المتمردة على رفض دور المحكمة الجنائية الدولية وتثبيط التدخل الغربي في إقليم دار فور.

إن نفوذ ليبيا على بعض العناصر الرئيسية في جناح "مني أركو" من حركة تحرير السودان وفي حركة العدل والمساواة وعلاقاتها بعدد من أعضاء منبر إقليم دار فور وما يبدو لديها من قدرة مالية لا تستنفد عوامل تجعلها طرفا فاعلا هاما .ويعتقد العديد من المراقبين أن الدور الذي لعبه القذافي كان ناتج عن تخوفه من التدخل الدولي في فنائه الخلفي،حيث أعلن بصورة متكررة معارضته لإحالة القضايا السودانية إلى المحكمة الجنائية الدولية وتدخل حلف الناتو وغيره من القوات الغربية في إقليم دار فور، وعلاقته مع السودان خليط من الأشياء: فهو يعترف بالخرطوم بوصفها حليفا مفضلا،بينما يحاول احتواء آثار سياساتها المتهمة بأنها تزعزع الاستقرار في المنطقة . وربما يكون هناك اتجاهان يعملان في القيادة الليبية، أحدهما يدفعه مختصون في السياسة الخارجية وهو أكثر محاباة للخرطوم باسم التضامن العربي، والآخر تمليه الدوائر الأمنية وهو أكثر انشغالا بالأخطار التي تشكلها سياسات الخرطوم على بقاء السودان والاستقرار الأمني.

ولا يزال من غير الواضح ما إذا كانت إمكانيات إقليم دار فور المعدنية وثرواته البترولية لها دور في مشاركة القذافي واهتمامه ، حيث يقال بأن ليبيا كانت تخشى أن يكون تطوير حقول النفط بشمال إقليم دار فور سيكون على حساب مخزونها . إلا أن آخرين يرون أن ذلك يبدو غير محتمل بالنظر إلى ثروة ليبيا النفطية الكبيرة. ويعيش العديد من أبناء إقليم دار فور في ليبيا في أغلب الأحيان كعمال غير شرعيين في قطاع النفط بالإضافة إلى الزغاوة من سكان ليبيا الأصليين على حافة الصحراء الجنوبية الشرقية ( تذهب التقديرات أن عدد المهاجرين من إقليم دار فور في ليبيا يصل إلى 500،000 شخص) . ومن الراجح أن تكون السيطرة على العمال المهاجرين عنصرا في إستراتيجية التفاوض الليبية، لأن التهديد بإعادة العمال إلى السودان يمكن أن يكون عامل مساومة بين ليبيا والخرطوم والمتمردين والمجتمع الدولي كذلك .[1]

حاول القذافي دائما إعطاء الانطباع بأنه يسيطر على المتمردين ، وقد كانت القصص تدور عن دفع مبالغ ضخمة لحركة العدل والمساواة السودانية وجيش تحرير السودان مقابل الموافقة على اقتراح ليبي، غير أن المتمردين رفضوا التوقيع على مشروع الاقتراح الذي قدمته ليبيا ، ورغم أن سياسة القذافي بخصوص إقليم دار فور كانت معقدة وغامضة، فإنه وفر لأبناء إقليم دار فور ، داخل السودان وخارجه ، فرصا لا تقدر بثمن للاجتماع معا . غير أن دعمه المالي لفرادى فصائل التمرد زاد بصورة غير مقصود انقساماتها

أدت تطورات الأحداث إلى تخلي ليبيا عن أهدافها وتحولها إلى عضو فاعل ضمن الباحثين عن حل للنزاع في إقليم دار فور. ويبدو أنها اتخذت من النزاع في إقليم دار فور مدخلا جديدا لمحو الصورة التي علقت حول دورها في تأجيج النزاعات الإفريقية إبان الحرب الباردة ، فاستغلت النزاع في إقليم دار فور لتواصل عمليات التطبيع مع واشنطن، وقد أبدى القذافي لاحقا استعداده للقبول بالدور الدولي بوصفه صانعا للسلام في إفريقيا ، وأنه مستعد أن يقدم تنازلات لأغراض إنسانية مقابل التزام غربي بعدم التدخل المباشر في إقليم دار فور . وعلى هذا الأساس ينطلق الموقف الليبي من النزاع في إقليم دار فور من منطلق الأمن القومي الليبي (نتيجة للتجاور الجغرافي )، وترى

[1] **المرجع نفسه** ، ص - ص 180 - 182 .

ضرورة حل النزاع في الإطار الإفريقي، فسمحت لقوافل الإغاثة الأمريكية بالمرور عبر أراضيها . وقادت ليبيا تحركا إقليميا لمحاولة حل النزاع سلميا، ولكنها رفضت أي وجود عسكري غير إفريقي في الإقليم .

يرى النظام الليبي أن النزاع في إقليم دار فور يؤثر على كثير من دول الجوار ومنها الجماهيرية العربية الليبية، وأي خلل في الجغرافيا السياسية والبشرية في السودان سوف ينعكس على دول المنطقة كلها، وحاولت أيضا لعب دور على صعيد توحيد مواقف حركات التمرد وإقناعها بالتمسك بالسلام وبوقف إطلاق النار . وظلت لبعض الوقت بمثابة همزة الوصل بين الحكومة السودانية وحركات التمرد، إضافة إلى احتضانها للحركات المسلحة على اختلاف توجهاتها ،حيث أصبحت هذه الحركات تمتلك مكاتبها المستقلة في طرابلس.

واستضافت الدولة الليبية قمة خماسية في مدينة سرت لحل النزاع في إقليم دار فور ، ضمت كلا من رؤساء السودان ونجيريا ومصر وتشاد وليبيا في أكتوبر 2004، حيث أسفرت عن التأكيد على رفض أي تدخل أجنبي في نزاع إقليم دار فور باعتبارها قضية افريقية صرفة ، ودعوة حركتي التمرد هناك إلى التوقيع على البرتوكول الإنساني وتفويض الزعيم الليبي معمر القذافي للقيام باتصالات مع زعماء المعارضة في إقليم دار فور للمساعدة في التوفيق بين كل الأطراف من أجل التوصل إلى حل نهائي للنزاع . ثم استضافت أيضا مؤتمر القمة السباعية في مدينة طرابلس في 16 ماي 2005 في إطار محاولات الاتحاد الإفريقي والدول المجاورة للسودان للبحث عن حل للنزاع في إقليم دار فور ، كما استضافت عدة لقاءات ومؤتمرات أخرى بشأن إقليم دار فور . [1]

وعليه فالموقف الليبي من النزاع في إقليم دار فور، على الرغم من أنه كان عاملا مساعدا على تأجيج النزاع في بدايته، إلا أنه عمل على التخفيف من حدته، سواء عبر وساطته ، أو عبر الدفاع عن ضرورة معالجتها في نطاقها الإفريقي، أو عبر تقديم المساعدات للنازحين واللاجئين كما ترفض ليبيا التدخل الأجنبي في الشؤون السودانية وتدعو إلى ترك الفرصة للحكومة السودانية لتسوية النزاع على المستوى الوطني أو على المستوى الإقليمي عن طريق الاتحاد الإفريقي .

ولكن مع ما يحدث اليوم في ليبيا من توترات داخلية، تراجع دورها في نزاع إقليم دار فور. [2] فبعد إسقاط نظام معمر القذافي، عجزت المعارضة الليبية على إنشاء دولة مؤسساتية بسبب انتشار السلاح بين الميليشيات القبائل والاقتتال بينهم،حيث تحولت ليبيا إلى حرب مفتوحة ، خاصة بعد دخول تنظيم "داعش "على خط القتال في 2014 وسيطرته على بعض المناطق الإستراتيجية ،وتحذر بعض التقارير من إمكانية تحول إقليم دارفور إلى ملاذ للمتطرفين بسبب الانفلات الأمني في ليبيا والحدود المفتوحة التي قد تساهم في خلق بيئة ملائمة لتهريب السلاح من ليبيا إلى دارفور.

**2 - دور دولة مصر في نزاع إقليم دار فور :**

تعتبر علاقة مصر بالسودان علاقة قوية تضرب بجذورها في أعماق التاريخ وارتباط مصر بالسودان ارتباطا لا خيار فيه بالنسبة للبلدين وهو في الواقع ارتباط الجوار والإنسان والثقافة والجغرافيا. فالعلاقات المصرية السودانية توثقت أكثر نتيجة الظروف الصعبة التي مر بها السودان في السنوات الأخيرة ما بين الحرب والنزاع في الجنوب ثم

[1] أمين المشاقبة وميرغني أبكر الطيب ، **مرجع سبق ذكره** ، ص - ص 182 - 184 .
[2] مستاك يحي محمد لمين ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ، ص 68 ، 69 .

عقد اتفاق السلام بين الجنوب والشمال ، وظروف النزاع في إقليم دار فور - ويبدو الدور المصري مبنيا على الاعتبارات الآتية:

**أولا:** أن مصر بلد إفريقي ، والسودان هو مدخلها إلى قلب القارة الإفريقية ، وعلاقات مصر بالسودان ترجع إلى ما قبل العصر الفرعوني ، وهناك امتداد وتداخل كبير للقبائل السودانية في مصر ، والقبائل المصرية في السودان حول نهر النيل - النوبة - وعلى سواحل البحر الأحمر ، قبائل البجا وعن طريق درب الأربعين جاءت المنتجات والجمال السودانية إلى مصر ، وتحركت القبائل من مصر إلى السودان فرادى وجماعات .

**ثانيا:** مما لا شك فيه أن نهر النيل يمثل مصدر الحياة والماء بالنسبة للبلدين فقد ربط بين مصالحهما رباطا قويا .

**ثالثا:** الواقع أن المنطقة العربية الإفريقية بما فيها مصر والسودان والساحل العربي على البحرين المتوسط والأحمر مستهدفة وترتب القوى الغربية والأمريكية بالذات - لفصل الجانب العربي (إفريقيا شمال الصحراء ) مما يسمح بتدخل القوى الخارجية التي تلعب اريتريا وإسرائيل والدول الأخرى دورا في خلقها لمواجهة الدور المصري في إفريقيا وفي السودان لأن مصر داعم للسودان وطريق لسكانه نحو البحر المتوسط ، لأن السودان يمثل بعد استراتيجي لمصر والمصالح بينهما وثيقة ومتعددة . ومصر صاحبة مصلحة أساسية وإستراتيجية لدفع العمل المشترك بين البلدين في مشروعات التكامل. [1]

قد أدرك الساسة المصريون بشكل كبير أهمية السودان، فعلى سبيل المثال صرح " محمد شريف باشا " رئيس وزراء سابق بقوله : إن السودان ألزم لمصر من الإسكندرية . وليس المقصود بالأمن القومي هنا الأمن المصري وحده أو الأمن القومي السوداني وحده ، وإنما الأمن المشترك، ويؤكد هذه الحقيقة الدور المصري ليس في صنع وحدة التراب الوطني السوداني فحسب ، وإنما في المحافظة عليه . [2]

يتأسس الموقف المصري من نزاع إقليم دار فور على قاعدة الحفاظ على وحدة السودان واستقراره، لما في ذلك من انعكاسات على الأمن القومي المصري ، وبناء على ذلك جاء تأييد مصر لموقف الحكومة السودانية ودعمها السياسي والإنساني والدبلوماسي في المحافل الدولية ، والدعوة إلى مساعدة السودان في الخلاص من تلك الأحداث أو الكارثة التي حلت بها وبالتالي ترفض مصر التدخل الأجنبي في الشؤون السودانية ، والدعوة إلى ترك الفرصة للحكومة السودانية لتسوية النزاع.

كما ترى مصر أن إقليم دار فور جزء من السودان ، وتنظر لأبناء الإقليم جميعا ، سواء من ينتمي منهم إلى جذور عربية أو إلى جذور إفريقية ، باعتبارهم مواطنين سودانيين وليس وفقا للتصفيات التي قسمت سكان الإقليم إلى عرب وأفارقة وصورت النزاع على أنه عربي - إفريقي . [3]

وقد اتخذت السياسة المصرية للمساهمة في إدارة النزاع في إقليم دار فور أكثر من مسار ، بهدف المساعدة في الوصول إلى حلول داخلية ، ومنع تصعيد العمل العسكري من جهة وإبقاء النزاع في إطاره الإقليمي والتصدي للتدخلات الخارجية من جهة أخرى وفي هذا الصدد عملت مصر على دعم كل من الحكومة السودانية في جهودها لحل النزاع ، وكذا على دعم محاولات جامعة الدول العربية والإتحاد الإفريقي .

---

[1] أمين المشاقبة وميرغني أبكر الطيب ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ،ص 175 ، 176 .
[2] أسماء الحسني، **العلاقات المصرية - السودانية في عالم متغير** ، مجلة السياسية الدولية ، العدد 178 ، 2009 ، ص 206.
[3] مستاك يحي محمد لمين ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 66 .

ولا تنظر مصر إلى النزاع في إقليم دار فور على أنه نزاع عرقي أو قبلي، بل تنظر إليه على أنه إفراز طبيعي لاتفاقية "نيفاشا" (الموقعة بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان / حركة التمرد الرئيسية في الجنوب). وترجع في الأساس إلى مجموعة معقدة من الظروف التقت مع طبيعة الإقليم القاسية . وقد رفضت مصر فرض عقوبات على السودان أو التلويح بها كوسيلة للتعامل معه، مع ذلك عملت على إدراك الحكومة السودانية لأهمية الانصياع لقرارات مجلس الأمن الدولي. واعتبرت أي تدخل في إقليم دار فور والسودان هو بمثابة تدخل في شؤون مصر ذاتها ، لأن البلدين يمثلان عمقا استراتيجيا وبشريا لبعضهما .

تمثلت الجهود التي قامت بها مصر اتجاه السودان في نزاع إقليم دار فور في العديد من الأبعاد، منها البعد الأمني والسياسي والإنساني.

**1 - البعد الأمني :** تمثلت الجهود المصرية في هذا المضمار في تقديم الدعم للأجهزة الأمنية السودانية لرفع كفاءتها، وعبر الإسهام في تقديم مشاركين في مجموعة المراقبين من الاتحاد الإفريقي ، بمعنى تواجد عدد من الضباط المصريين ضمن قوات مراقبة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الإفريقي، ومحاولة إقناع المليشيات المسلحة بالتخلي عن العمل المسلح والدخول في مفاوضات السلام .

**2 - البعد السياسي:** وقد تمثل في معارضة فرض العقوبات أو التهديد بها ودعم السودان في الأمم المتحدة واستقطاب دعم الدول العربية لها. بالإضافة إلى مساندة جهود الاتحاد الإفريقي، وإجراء العديد من الاتصالات والمشاورات مع العديد من الدول الإقليمية أو الدولية ومع الحكومة السودانية. كما فتحت مصر أبوابها لقيادات الحركات المسلحة بإقليم دار فور، الذين دعمتهم في أكثر من اجتماع ، كان آخرها ملتقى القاهرة في 14 جويلية 2009 ، لتوحد سبعة فصائل دار فورية كضرورة ملحة للدخول في تفاوض مع الحكومة السودانية .

**3 - البعد الإنساني:** قدمت مصر العديد من المساعدات للاجئين، من قبيل المساعدات الطبية والغذائية من أجل التخفيف من معاناتهم .

من خلال ما سبق نجد أن مصر لم تدخر جهدا من أجل تسوية النزاع في إقليم دار فور ، وكانت جهودها تقوم على أبعاد ثلاثة - سياسية ، وأمنية ، وإنسانية - ولكنها في نظر البعض لم ترقى إلى التسوية المطلوبة .[1]

## المطلب الثالث : دور كل من دولة نيجيريا واريتريا في نزاع إقليم دار فور

### 1 - دور دولة نيجيريا في نزاع إقليم دار فور

على الرغم من عدم وجود حدود بين السودان ونيجيريا إلا أن هذه الأخيرة حرصت على لعب دور فعال في نزاع إقليم دار فور انطلاقا من عدة أمور أولها التخوف من الانفلات الأمني الذي قد يسببه التدخل الدولي في هذا النزاع والذي قد يؤدي إلى عدم الاستقرار في منطقتي وسط وغرب إفريقيا مما سيؤثر على الدور النيجيري حتما كون أن نيجيريا عرفت على غرار السودان الحرب الأهلية والتمرد والانقلابات العسكرية ولها خبرة في القضاء على محاولة انفصال إقليم (بيافرا ) بقوة السلاح عام 1967، حيث كان للرئيس النيجيري السابق "أوباسنجو" دور أساسي في إيقافها عندما كان ضابطا في الجيش النيجيري، حيث أن كل هذا أهل أبوجا للعب دور هام في نزاع إقليم دار فور، خاصة أنها كانت

(1) **المرجع نفسه** ، ص ، ص 67 ، 68 .

قد لعبت من قبل دورا في التوسط بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان ،وبالتالي فهي تحاول لعب دور إقليمي في المنطقة باعتبارها صاحبة أكبر قوة عسكرية في دارفور.

ترتكز رؤية نيجيريا في نزاع إقليم دار فور على رفض التدخل الأجنبي والتعويل على دور الاتحاد الإفريقي لحل النزاع في إقليم دار فور من خلال إرسال مراقبين لمراقبة وقف إطلاق النار. وقد أصر" أوباسنجو" بصفته الرئيس آنذاك للاتحاد الإفريقي على توسيع صلاحيات القوة الإفريقية لتشمل حماية المدنيين ، ورغم رفض السودان لتوسيع مهام القوة الإفريقية إلا أن الرئيس السوداني عمر البشير تراجع عن رفض هذا بعد تحذيرات من نيجيريا لأن أبوجا كانت ترى أنه لا بديل لقبول قوات افريقية لحفظ السلام . [1]

تراجع الدور النيجيري في نزاع إقليم دارفور ،بعدما تدهورت الأوضاع الأمنية بسبب اجتياح "بوكوحرام" نيجيريا وسلوكها للعمل المسلح لأجل تحقيق أهدافها ،وهذا ما جعل نيجيريا تهتم بأوضاعها الأمنية على حساب النزاع في إقليم دارفور.

**2 - دور دولة إريتريا في نزاع إقليم دار فور**

بالرغم من أن اريتريا لا تمتلك حدودا مع إقليم دار فور إلا أنها انتهجت سياسة اتصفت بالعدوانية لحكومة الخرطوم وأيدت كل القوى المعارضة لها واستقبلتها في أراضيها ودعمت حركة العدل والمساواة السودانية وحركة تحرير السودان خاصة بعد أن أصبحت الحركتان عضوين في التجمع السوداني المعارض الذي يتخذ من أسمرة مقرا له . [2] حيث عملت خلالها الحكومة الاريترية على دعم أطراف النزاع في إقليم دار فور سياسيا وعسكريا ، وعملت كذلك على تنسيق إسرائيلي اريتري لدعم بعض مسلحي دار فور ، وذلك من خلال لقاء تم ترتيبه بالسفارة الإسرائيلية قصد حصول جيش تحرير السودان على بعض التمويل عبر الحكومة الاريترية من إسرائيل ، وهذا العداء يرجع إلى عام 1994، عند اتهام الرئيس الاريتري **"أسياسي أفورقي "** حكومة السودان بالتدخل في شؤون بلاده ، بمحاولة تصدير الثورة الإسلامية ودعم حركة الجهاد الإسلامية الاريترية للإطاحة بنظام حكمه . مما أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية ، وتسليم مقر السفارة السودانية في أسمرة إلى التجمع الوطني الديمقراطي، واعتباره الممثل الشرعي للشعب السوداني وتوافدت حشود الحركات المسلحة المناهضة للنظام السوداني ، وأصبحت إذاعة الصوت السوداني تبث رسائلها على الموجات المخصصة للإذاعة الاريترية ، وكل هذا كان ضمن إستراتيجية أعلن عليها النظام الاريتري لإسقاط النظام السوداني .

عند اندلاع حرب الحدود بين إثيوبيا واريتريا في عام 1998 ، سعت اريتريا إلى الحصول على دعم السودان أو على الأقل حياده . واستغلت الخرطوم الفرصة لتضغط على الاثنين لخفض دعمهما لمعارضتها المسلحة. إذ كانت إثيوبيا تسمح للحركة الشعبية بإمدادات قواتها في جنوب النيل الأزرق من أراضيها . ونتيجة لطلب السودان ذلك من اريتريا ، نقل متمردو شرق السودان وحلفاؤهم من الحركة الشعبية تحت مظلة التجمع الوطني الديمقراطي معسكراتهم إلى داخل السودان . وأعقبت ذلك حرب استنزاف بقيام المتمردين بعمليات كر وفر .

تراجعت اريتريا على دعم المتمردين في إقليم دارفور، بسبب حرب الحدود بين اريتريا واثيوبيا ، حيث بدأ تطبيع العلاقات بين البلدين فزار وفد اريتري السودان ، وتلاه زيارة وفد سوداني إلى اريتريا و تم الاتفاق على عودة التمثيل الدبلوماسي، وتم تنسيق لقاء بين الرئيس السوداني والرئيس الاريتري، وخلال اللقاء عرض فيه البشير على

[1] أمين المشاقبة وميرغني أبكر الطيب ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ، ص 191 ، 192 .
[2] السيد مصطفى أحمد أبو الخير ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 87 .

الرئيس الاريتري بأن تلعب السودان دورا في الوساطة لتطبيع العلاقات بين إثيوبيا واريتريا ، مقابل أن تقوم اريتريا بدور فعال في إقناع قادة فصائل التمرد في إقليم دار فور التي تناهض اتفاق السلام .[1]

لكن في المرحلة اللاحقة حاولت اريتريا أيضا ، بدون نجاح التوسط بين فصيلي جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة السودانية ، ففي جولة جوان2005 لمفاوضات أبوجا ، ضغط جيش تحرير السودان من أجل إدخال إريتريا في فريق وساطة الاتحاد الإفريقي اعترافا بجميلها . ولكن وفد الخرطوم رفض ، الأمر الذي أدى - بجانب الخلاف على دور تشاد - إلى تأخير بداية المحادثات . وتم التوصل أخيرا إلى حل توافقي مكن الاريتريين من المشاركة في الجلسات العامة ولكن ليس بوصفهم وسطاء رسميين .

تحاول اريتريا من خلال تصعيدها للنزاع في إقليم دار فور تحقيق عدة أهداف من ضمنها تخفيف حدة الضغط الإقليمي عليها الذي يشكله محور صنعاء المكون من (اليمن وأثيوبيا والسودان) وذلك من خلال اختراقها للسودان وإحداث التوتر فيه وتخفيف الضغوط التي تفرضها القوات الحكومية السودانية على منطقة الشرق خاصة .وتتطلع اريتريا لجعل هذه المنطقة الشرقية ساحة لتصفية الحسابات مع المعارضة الاريترية المدعومة من الخرطوم . كما أن هناك أطماعا اريترية في الأراضي الزراعية في منطقة "البجا" بشرق السودان . ثم إن اريتريا تلعب دورا آخر لحساب بعض القوى الخارجية كالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ومن هنا كانت مساعداتها للمتمردين بالسلاح والعمل على تصعيد الموقف في إقليم دار فور .

جرت محاولات وساطة ليبية ومصرية لعمل مصالحة بين اريتريا والسودان، إلا أن هذه المصالحة لم تنجح . وفي عام 2005 سلمت حكومة السودان شكوى رسمية باتهاماتها ضد الحكومة الاريترية للأمين العام الأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن وممارساتها التي وصفتها بأنها غير مسئولة وتهدف إلى زعزعة استقرار السودان وإجهاض العملية السلمية من خلال دعم جماعات التمرد في إقليم دار فور وشرق السودان . وتريد اريتريا أن تظل ذات أهمية في تقرير مستقبل جارتها السياسي . وتريد أن ترى تغييرا في سلطة الخرطوم بأن يتسلمها حلفاؤ ها في التجمع الوطني الديمقراطي وسقوط خصمها المؤتمر الوطني. ومن المرجح أن تستمر في دعم حركات التمرد في إقليم دار فور حتى يمكن التوصل إلى حل سياسي شامل.[2]

## المبحث الثاني: دور الدول الغربية والآسيوية في نزاع إقليم دارفور

لعبت الدول الغربية والأسيوية دورا بارزا في إقليم دارفور طيلة مسار النزاع ،وهذا راجع إلى أن لكل دولة من هذه الدول منظومة من الأهداف والمصالح والمطامع ،ولهذا فمن مصلحتها تصعيد النزاع في إقليم دارفور والسعي لاستهداف الدولة السودانية عامة .

### المطلب الأول: دور فرنسا في نزاع إقليم دارفور

لقد أدت التحولات العالمية التي تمثلت في انهيار المنظومة الاشتراكية والضغوط الخارجية التي دفعت في اتجاه الانفتاح الديمقراطي وتعزيز حقوق الإنسان في إفريقيا إلى تقليص نفوذ فرنسا في 20 دولة افريقية تخضع للفرانكفونية، وتسعى إلى تقليص الوقوف أمام أي أطماع أمريكية أو صينية لتطبيق إستراتيجيتها، وذلك بعد تقليص قواعدها العسكرية إلى ست (من جملة مائة عام 1960) .

(1) بدر حسن الشافعي ، **تطبيع العلاقات السودانية ، لماذا الآن ؟** مجلة السياسة الدولية ، العدد 163 ،2006،ص 217 .
(2) أمين المشاقبة و ميرغني أبكر الطيب ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ، ص 189 ، 190 .

رغم أن فرنسا كانت جزء من الذين تقدموا بمشروع القرار (1956) لمجلس الأمن في جويلية 2004 والذي طالب الحكومة السودانية بنزع سلاح الجنجويد وهدد بفرض عقوبات ضد السودان إلا أن الموقف الفرنسي كان يعتبر الأكثر اعتدالا بالنسبة للدول الأوروبية حيث أن فرنسا تحرص على مصالحها في تشاد وإفريقيا الوسطى والتي ستتضرر من تفاقم الأمور على الحدود ين البلدين ، وللحفاظ على هذه المصالح فإن فرنسا حرصت على استضافة قمة تضم رؤساء السودان وتشاد وإفريقيا الوسطى على هامش قمة الدول الفرانكفونية في "كان" (بتاريخ فيفري 2007) للتشاور حول تهدئة الأوضاع بين السودان وتشاد والتي توترت بسبب وجود معارضة مسلحة للحكم في كلا أراضي البلدين. وانتهى الاجتماع الذي رعاه "جاك شيراك" بالاتفاق على ثلاث نقاط :الأولى احترام سيادة الدول وعدم السماح لأي حركات مسلحة بالانطلاق من حدود دولة لدولة أخرى، والثانية خلق آلية للتشاور بين الدول الثلاث لحل القضايا التي تطرأ بينهما،والأخيرة خلصت لدعم الاتحاد الإفريقي في دارفور. [1]

لقد أدى نجاح السياسة الصينية في المنطقة بحكومة "ساركوزي" إلى تغيير مواقفها ورأت أن مصلحتها تكمن في التحالف مع أمريكا على عدة محاور منها إفريقيا ولذلك عندما نشطت الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل الدولي، كشفت فرنسا عن إمكانية إرسال قوات ضمن القوات الدولية وذلك لتمكنها من الإشراف على مصالحها في المنطقة وبعد قرار العمليات المختلطة والتي لا يضم تشكيلها قوات غربية سعت فرنسا لإصدار قرار يحول قوتها في تشاد بعد مشاركة الصين وماليزيا ودول عربية وافريقية في تشكيل (الهجين) [*].

ولمزيد من الاستقرار في المنطقة بدأت تمارس بعض الضغوط على الحكومة السودانية ، وفي 2007/10/25 تم إحباط عملية خطف (103) طفلا تشاديا وسودانيا تتراوح أعمارهم بين 6 و8 سنوات في محلية "ادري" التشادية بواسطة منظمة **(لارش دو زوي)** الفرنسية بزعم أنهم أيتام وتود توفير أسر بديلة لتتبناهم .غير أن الناطق الرسمي باسم المفوضية السامية للاجئين نفى أن يكون الأطفال المعنيين أيتاما (وقد وصلت أسر الأطفال لمطار أنجمينا بحثا عنهم عندما انتشر الخبر ) بينما أكدت بأن العملية غير قانونية. غير أن المعارضة الفرنسية أكدت علم الحكومة الفرنسية بالعملية، كما أن السلطات الفرنسية أبلغت الحكومة التشادية بإحباطها العملية على الفور، وتم اعتقال 16 أوروبيا، تسعة فرنسيين بينهم ثلاثة صحافيين وسبعة اسبان هم أفراد طاقم لطائرة في تشاد وطيار بلجيكي بالإضافة إلى موظفين تشاديين اثنين .وسعت فرنسا إلى إطلاق سراحهم بدعوى محاكمتهم في فرنسا ،ولم يتم ذلك وقد احتجت الحكومة السودانية على ذلك.

ارتكز تعامل فرنسا مع النزاع في إقليم دارفور على ثلاثة أبعاد [2] :

**1 - البعد السياسي:** يظهر هذا البعد بجلاء من خلال تأييد فرنسا لكل ما يصدر عن الاتحاد الإفريقي من قرارات كمحاولة لإيجاد حل سياسي لهذه القضية ،كذلك من خلال تدخلها في صياغة قرار مجلس الأمن الدولي (1965)، وعملها على استبدال كلمة "عقوبات " بكلمة ضغط .كما عملت على إقناع الحكومة السودانية على المشاركة في مفاوضات أديس أبابا في 15 جويلية 2004 وهذا ما يمثل حرص فرنسا على علاقة متوازنة مع السودان من أجل الحفاظ على مصالحها.كما أنه يمكن القول أن فرنسا تدرك أن التدخل الأجنبي قد يؤدي إلى تأزم الأوضاع، لذلك جاءت كافة تحركاتها من أجل محاولة الحفاظ على مصالحها في تلك المنطقة شديدة الحساسية.

---

(1) عبده مختار موسى ، **مرجع سبق ذكره** ، ص242.
(*) **تشكيل الهجين** :هي قوات مشتركة تابعة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي ،مهمتها حفظ السلام في إقليم دارفور.
(2) أحمد خميس كامل، **دارفور بين الضغوط الخارجية والاستجابة الداخلية** ،مجلة السياسة الدولية ، العدد 177،2009 ،ص22.

**2 - البعد الأمني :**ساهمت فرنسا في مراقبة تنفيذ اتفاق إطلاق النار بين الطرفين وإرسالها 200 جندي إلى حدود تشاد مع دارفور،لاستخدامهم في أعمال إنسانية من أجل خدمة سكان الإقليم، وذلك كون فرنسا توجد لها مصالح اقتصادية واستثمارات في تشاد التي يتزايد فيها عدد اللاجئين من جهة ومن جهة أخرى تهديدات أمريكية بالتدخل العسكري الذي ترى فيه فرنسا تغيرا في الوضع الإقليمي في إقليم دارفور وجواره. [1]

**3 - البعد الإنساني:** بعث فرنسا للعديد من المساعدات الإنسانية إلى الإقليم كمحاولة لتخفيف وطأة الأوضاع الإنسانية هناك.

وفي خصوص الدعم المادي الفرنسي للحركات المتمردة في إقليم دارفور ،لا يوجد هناك دعم حسب التصريحات الرسمية ،ورغم ذلك نجد أن فرنسا قامت بإيواء "عبد الواحد محمد نور" في أراضيها وهو زعيم أكبر الحركات المتمردة في إقليم دارفور والمتمثلة في حركة تحرير السودان ومن المعروف أن زعيمها لديه توجه علماني فرنسي، وحسب بعض الملاحظين أكدوا بأن فرنسا دعمته لكي يدفع بقوة إلى فكرة الانفصال حتى يتسنى لفرنسا تحقيق مصالح إستراتيجية والمتمثلة في إقامة دولة دارفور المستقلة والتي يكون لها ولاء لفرنسا، حيث أن إقليم دارفور يعتبر أقصى شرق الحزام الفرانكفوني المنسوب إلى فرنسا ،وتاريخيا كان هذا الإقليم تحت السيطرة الفرنسية. [2]

وتسعى فرنسا من وراء النزاع في إقليم دارفور إلى تحقيق جملة من الأهداف هي :

1- الهيمنة على المنطقة وهو ما أكده مستشار الرئيس السنغالي السابق **"عبده ضيوف"** حيث أشار إلى أن لفرنسا قواعد عسكرية تفوق قوتها وقدراتها القتالية كفاءة الجيوش الإفريقية الوطنية، وأنها تمثل تهديدا لأمن المنطقة واستقرارها .

2- مواجهة النفوذ الأمريكي والصيني المتزايدين في القارة ،خاصة بعد الحرب الباردة وبعد تراجع الدور البريطاني وانتشار الإسلام السياسي الذي أخذ يتزايد في التسعينات في القارة بشكل عام وعلى أطراف الصحراء الكبرى بشكل خاص التي ترتفع فيها نسبة المسلمين لتحقيق هذه الأهداف ونتيجة لتزايد الضغوط الأمريكية قلصت قواعدها إلى ست وفق الخطة العسكرية التي أنشأتها واعتمدتها في عام 1993 ،وتوجد قياداتها في جنوب غرب فرنسا وتستطيع التدخل في أي وقت في مناطق النفوذ، وعقدت اتفاقيات الدفاع المشترك مع عدد من الدول (الكامرون ،إفريقيا الوسطى،جيبوتي،الكونغو، غينيا ساحل العاج ،تشاد)،واتفاقيات التعاون والمعونة الفنية مع عدة دول منها (بنين،بوركينافاسو ،بوروندي ،الكونغو ،السنغال) كما أنشأت برنامجا عام 1997 لدعم المؤسسات والتجمعات الإقليمية لمساعدتها على حفظ الأمن في القارة.

3 - محاربة الإرهاب ومكافحة المخدرات والهجرة غير الشرعية.

تسعى فرنسا لتحقيق أهدافها بعدة أدوات منها المؤتمرات حيث ابتكرت نوعين من المؤتمرات للدول الإفريقية وهما القمة الفرانكفونية ،والقمة الفرنسية الإفريقية وقد نظمت فرنسا عدة قمم فرنسية افريقية للحفاظ على علاقاتها وتأثيرها وتواجدها،ومن مصالحها في القارة الإفريقية بشتى الوسائل والطرق ،فقد ربطت قادة إفريقيا بفرنسا عن طريق تلك القمم.

---

[1] عبده مختار موسى ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 244.
[2] راغب السرجاني ،**قصة دارفور**،2009/03/12 ،نقلا عن الموقع :
**http://www.islamstory.com/ar/.22/05/2015.**

تعتبر قمة باريس 15 - 16 فيفري 2007 من أهم القمم التي شارك فيها السودان بوفد كبير ودعا الرئيس الفرنسي جاك شيراك فيها كل المتحاربين وحكومة السودان إلى القبول بنشر قوة سلام في دارفور،وأشار في افتتاح القمة الرابعة والعشرين إلى أن المجتمع الدولي والاتحاد الإفريقي (تعهدا ) رفض حتمية هذه الكارثة الإنسانية التي تهدد المنطقة،وكان موضوع القمة (إفريقيا والتوازن العالمي ).

كان للمنظمات الفرنسية أيضا حضور كبير في دارفور حيث قامت ببعض الأدوار السلبية التي زادت في تصعيد النزاع ومن بين هذه المنظمات [1] :(منظمة العمل ضد الجوع الفرنسية ) ،وهي عبارة عن واجهة استخباراتية،وقد أعدت تقارير معلومات استخبارية منها خطاب تم ضبطه يشير إلى أن منطقة "أم الخيرات" بدارفور تم ضربها بواسطة قوات الجنجويد في 2004/04/5، وتم فتح بلاغ جنائي ضد المنظمة، وقدمت اعتذارا عن ذلك وادعت أنها أجرت تحقيق عن المعلومات على ورقها وختمه بختمها ولم تتوصل لنتائج ،ولقد ألقت" **سيلفي** " مستشارة المنظمة محاضرة بالمعهد الفرنسي للعلاقات الدولية ،اتهمت فيها الحكومة السودانية باستخدام الجوع كسلاح ضد بعض أبناء دارفور وبجنوب البلاد وجبال النوبة،وأشارت إلى أن الحكومة تمارس عمليات إبادة وحرق واختطاف المدنيين، كما دعمت هذه المنظمة حركات التمرد بتسليمها عربات وادعت بأنها خطفت ولم تبلغ السلطات الحكومية بالحوادث، وهذا ما يدل على وجود علاقة قوية بينهما كون هذه المنظمة دعمت الحركات المتمردة بالعربات هذا من جهة،وإثارة الرأي العام العالمي بما يحدث في إقليم دارفور من انتهاكات لحقوق الإنسان من جهة أخرى.

## المطلب الثاني: دور كل من بريطانيا وألمانيا في نزاع إقليم دار فور

### 1- دور بريطانيا في نزاع إقليم دارفور :

تأتي بريطانيا في مقدمة الدول الأوروبية الأكثر اهتماما بقضايا السودان كلها ويمكن إرجاع سبب ذلك:

**أولا:** العلاقة التاريخية التي جمعت بين الطرفين (علاقة تابع ومتبوع)، بمعنى آخر أن بريطانيا تعتبر السودان منطقة نفوذ بالنسبة لها وينبغي أن تلعب دورا فيها ، لأنها كانت الدولة المستعمرة للسودان والمطلعة على جميع شؤونه،والمستغلة لإمكاناته عن طريق نظام حكم اتبعته وأسمته الحكم الثنائي لم يكن لمصر فيه باعتبارها الدولة المشتركة في الحكم سوى الاسم،ولأنها ليست العارفة فقط بالمشكلات التي قامت في السودان بين جنوبه وشماله وبين الأفارقة وغيرهم من العناصر العربية ،بل ولأنها الموجدة لهذه المشكلات.

**ثانيا:** بريطانيا عينها على ثروات باطن أرض دارفور، التي أثبتت الدراسات البحثية توافرها بنسبة كبيرة بالإقليم،وبالتالي قامت بإثارة القضية إعلاميا وتوفير منابر لقيادات الحركات المتمردة والمعارضين المتواجدين بلندن، وقد صرح قائد الجيش البريطاني "مايك جاكسون" أن بلاده متأهبة لإرسال 5000 جندي إلى دارفور، [2] وعليه فموقف بريطانيا من النزاع لا يخرج عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية، [3]

---

[1] عبد الله الشهري ،**منظمات الإغاثة الغربية في دارفور ..حقائق وأرقام** ، إسلام أولاين ، نقلا من الموقع :
**http://www .aboodsa.arabblogs.com/archive/2009/3/837068.html.05/05/2015.**

[2] محمد الأمين عباس النحاس ، **أزمة دارفور بداياتها وتطورها** ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 312، 2005 ،ص82.

[3] زينب عبد الله مكناش ، **دارفور بين الأزمة الإنسانية ..والتدخل الدولي** . نقلا من الموقع :
**http://www.ahewar.debat/show.art.asp?aid=%2036654.pdf.27/04/2015.p12 .**

كان موقفها في البداية قبل أن تعمل على التصعيد والضغط على حكومة السودان ،حيث التقاء المصالح الأمريكية والبريطانية من دعوة الحكومة السودانية إلى العمل الحثيث والحاسم ،من أجل تجنب تدهور الأوضاع في إقليم دارفور.ولم تقف عند هذا الحد ،بل عملت بريطانيا على تدفق المساعدات الإنسانية ، كمحاولة للتخفيف من وطأة الأحداث فقد خصصت الحكومة البريطانية في البداية بشكل عاجل خمسة عشر مليون جنيه إسترليني ،ثم بلغت تلك المساعدات التي خصصتها نحو 62.5 مليون جنيه إسترليني منذ سبتمبر 2003. وهو ما يمثل أول الجهود الدولية في تنظيم المساعدات الإنسانية إلى الإقليم المنكوب. ولقد اتضح التحول في الموقف البريطاني حينما هدد الحكومة السودانية بفرض عقوبات، في حال امتناعها عن إيصال المساعدات الإنسانية إلى سكان إقليم دارفور، بالإضافة إلى مطالبتها بنزع أسلحة الميليشيات المسلحة في الإقليم ، مما يوضح التناغم الذي حدث في موقف كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية تجاه النزاع وتمثل التصعيد الثاني من قبل تصريح وزير الخارجية البريطاني السابق **"جاك سترو"** في 2004، عقب زيارته للسودان،بأن على السودان تنفيذ المزيد من مطالب الأمم المتحدة وظهر هذا التصعيد عقب تأكيد رئيس الوزراء السابق" **توني بلير"** عند زيارته إلى السودان التي تعد أول زيارة لرئيس وزراء بريطاني إلى السودان منذ الاستقلال عام 1956 أنه على السودان المزيد من الإجراءات أو مواجهة العقوبات [1].

يمكن حصر أطماع بريطانيا من إقليم دارفور مثل باقي أطماع الدول الأخرى، ولذلك كان رد الفعل البريطاني تجاه نزاع دارفور شديدا فقد ذكر **"هلاري بن "**وزير التنمية الدولية البريطاني أن ما يحدث في دارفور هو أسوى كارثة إنسانية يشهدها العالم ،ولقد اعترفت جريدة **"الجارديان البريطانية"** بحقيقة الأهداف البريطانية في السودان حين أكدت "أن النفط سيكون القوة الدافعة الرئيسية في أي غزو عسكري للسودان " وقالت أن توني بلير يستخدم الضرورة الأخلاقية كذريعة في كل مرة يشن فيها حربا .

وانسجاما مع السياسة البريطانية المتشددة أول الأمر كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية ،أعلنت بريطانيا في سنة 2004 استعدادها لإرسال قوات عسكرية إلى إقليم دارفور لضمان وصول المساعدات الإنسانية للنازحين من الإقليم إلى تشاد وجنوب دارفور. وجاء هذا الإعلان متزامنا مع رغبة الولايات المتحدة آنذاك بإرسال قوات أمريكية إلى دارفور، إلا أن ذلك جوبه بالرفض من قبل الحكومة السودانية والجامعة العربية ومصر التي اعتبرت أن أي تدخل في دارفور والسودان هو بمثابة تدخل في شؤون مصر ذاتها لأن البلدين يمثلان عمقا استراتيجيا لبعضهما. [2] ولما وجدت بريطانيا أن التدخل العسكري في دارفور غير مقبول سودانيا ولا أفريقيا ولا عربيا ولا عالميا في ذلك الوقت،خاصة مع تراجع الموقف الأمريكي المتشدد من المشكلة وقتها، خففت من الحدة التي بدت في رد فعلها أول الأمر، فبحث المبعوث البريطاني للسلام في السودان **"الان جولتي "**مع **"علي عثمان محمد طه"** النائب الأول لرئيس جمهورية السودان وقتها،الخطوات المناسبة لتطبيع الأوضاع في دارفور مؤكدا على ضرورة تحقيق السلام في هذا الإقليم رغم انتهاكات المتمردين المتكررة لوقف إطلاق النار، وأشاد "جولتي " بتعاون حكومة السودان مع هيئة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. [3]

---

(1) أحمد خميس كامل، **مرجع سبق ذكره** ،ص 23 .

(2) فؤاد شهاب ،**الأبعاد القانونية والدولية لازمة دارفور**، مجلة الدفاع الوطني ،2007/5/1. نقلا من الموقع :
**http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?16367#.VUVFXfCgwy4.02/05/2015.**

(3) زكي البحيري، **مرجع سبق ذكره** ،ص 261.

**2 - دور ألمانيا في نزاع إقليم دارفور :**

كان لألمانيا دور في نزاع إقليم دارفور، فقد استضافت معظم رموز التمرد في هذا الإقليم بلا استثناء، وأصبحت في وقت من الأوقات مركزا لحركتهم ومنطلقا لنشاطهم - خاصة أن بعضهم متزوج من ألمانيات - وعلى سبيل المثال فإن رمزا من رموز التمرد مثل الدكتور "على الحاج" تلقى الدراسات العليا في بريطانيا،وكان يرغب بأن يجعلها منطلقا لنشاطه ولكنه اتجه إلى ألمانيا، وهذا ينطبق تماما على كل قادة الحركتين المتمردتين الكبيرتين لأن ألمانيا منحتهم الغطاء السياسي والإعلامي، واستقبلت أكبر عدد من أبناء دارفور مقارنة بكل دول أوروبا الأخرى. واستضافت ألمانيا في مدينة "هنتنجن" مؤتمرا يسمى باتحاد المهمشين، حيث أدار هذا المؤتمر **"أحمد موسى علي"** من أبناء مدينة الطينة في دارفور وهو يحمل الجنسية الألمانية، والذي يدفع ألمانيا بالطبع لدعم المتمردين ماليا وإعلاميا هو تطلعها لتحقيق مصالح لها في السودان أهمها الاستفادة من البترول المكتشف حديثا وبكميات كبيرة بجنوب وغرب البلاد.

طالبت ألمانيا أيضا الخرطوم بضرورة التعاون مع المجتمع الدولي فيما يتعلق بالنزاع الدائر في إقليم دارفور وذلك من خلال الزيارة التي قام بها وزير الخارجية السوداني "الوركول" إلى برلين. كما طالب وزير الخارجية الألماني السودان بمزيد من التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي وذلك انسجاما مع قرارات مجلس الأمن الدولي. كذلك قد شدد الوزير الألماني على ضرورة التوصل إلى تسوية في إقليم دارفور المضطرب، وأشاد بمبادرة السلام التي تقودها قطر بهذا الشأن والتي تهدف إلى وقف الأعمال القتالية في إقليم دارفور. [1] وعندما تكررت عمليات انتهاك وقف إطلاق النار من جانب المتمردين والقوات الموالية للحكومة طالبت وزيرة الدولة للشؤون الخارجية **"كرستين مولر"** بإنشاء لجنة تقصي حقائق دولية حول انتهاكات حقوق الإنسان في السودان، وفي تطور آخر وافق البرلمان الألماني على إرسال فرقة عسكرية ألمانية إذا لزم الأمر إلى الإقليم لتقديم الدعم للقوات العسكرية الإفريقية التي تراقب وقف إطلاق النار هناك. ولكن ذلك لم يتم إذ تولى الاتحاد الإفريقي عملية مراقبة الأوضاع الأمنية في إقليم دارفور. [2]

## المطلب الثالث : دور الدول الآسيوية في النزاع في إقليم دارفور

**1 - دور الصين في نزاع إقليم دار فور:**

تعتبر الصين من بين الفاعلين الأساسيين في نزاع إقليم دارفور ويرجع ذلك إلى المصالح الصينية في السودان، خاصة شركاتها البترولية التي تستثمر في النفط ، [3] وهذا بعد أن أقصيت الشركة الأمريكية **"شفرون"** من استغلالها للنفط السوداني بسبب اتخاذها موقفا معاديا للحكومة السودانية من النزاع، وهذا ما جعل الرئيس السوداني عمر البشير في سنة1995 يوقع على أول عقد للتنقيب عن البترول في السودان مع الشركة الصينية للبترول **" CNCPC" والتي** تعد أكبر مستثمر في قطاع النفط السوداني، حيث تمتلك أكثر من 40% من أسهم شركة بترول النيل الأعظم السودانية ،[4] وفي العام التي بدأت الشركات الصينية بالفعل في تطوير حقول البترول السودانية، ومع بداية 1999 بدأت الصين تستورد النفط من السودان،وبحلول عام 2006 أصبح 90% من إجمالي الصادرات

---

(1) زينب عبد الله مكناس، **مرجع سبق ذكره**، ص13.
(2) زكي البحيري ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 267.
(3) فؤاد شهاب، **موقع سبق ذكره.**
(4) حمدي عبد الرحمان حسن ،**التدخل الدولي في السودان وأثره عربيا وإفريقيا** ، العالم الإسلامي ، نقلا من الموقع :
**http://www.albayan.co.uk/fileslib/articleimages/takrir/4-3-3.pdf.06.05.2015.p264.**

السودانية من النفط يذهب للصين والذي يقدر بحوالي 4.2 مليار دولار إلى جانب أن المتعهدين الصينيين يحتكرون عمليات تطوير البنية التحتية لمنشآت حقول النفط بالسودان لذا فإن الحفاظ على علاقة الشراكة والصداقة مع الخرطوم تبقى على قمة أولويات الصين لحماية تأمين استثماراتها في السودان، وفي عام 2000 و2006 ارتفعت صادرات السودان من النفط من 1.2 مليار دولار إلى 4.7 مليار دولار، أي زيادة بنحو 2.9%.وهذا ما شجع الحكومة السودانية على استخدام عائد ثروتها في شراء وتخزين معدات عسكرية. وعلى وجه التحديد السلاح الخفيف.

وفي الفترة مابين 1999 و2005 وهي الفترة التي شهدت اندلاع نزاع دارفور، تضاعف استيراد السودان من الأسلحة الخفيفة، حيث ارتفع حجم إنفاقها على استيراد الأسلحة الخفيفة من 38 ألف دولار في عام 1999 إلى26 مليون دولار عام2005. وخلال هذه الفترة تمتعت الصين بشكل حصري في تصدير السلاح الخفيف إلى السودان فمنذ عام 2004 قامت الصين بتزويد الخرطوم بنحو 90% من احتياجاتها من السلاح الخفيف. في الفترة ما بين 2003 و2006 وحدها بلغ حجم واردات السودان من السلاح الخفيف عن طريق الصين بنحو 55 مليون دولار.واستمرت الصين أيضا في بيع الأسلحة الثقيلة للسودان منذ أن اندلع النزاع في دارفور ، وشمل ذلك طائرات حربية وسيارات مدرعة حربية، ففي عام 2003 اشترت السودان من الصين عشرون طائرة من طراز A-SC فانتن التي تستطيع حمل قنابل ثقيلة وفي عام 2005 قامت شركة دونفونج الصينية بتصدير أكثر من 200 شاحنة حربية إلى السودان. [1]

وإلى جانب كون الصين المصدر الأول للذخيرة في السودان، قدمت لها أيضا خدمات استشارية في المجال العسكري ففي أكتوبر 2005 قام مجموعة من القادة العسكريين الصينيين ووزيري الداخلية والدفاع السودانيين برسم خطة لتطوير القوات المسلحة السودانية .كما أن الصين تعهدت بمزيد من التعاون في هذا المجال وذلك في اجتماعات مشتركة بين الجانبين على الصعيد العسكري عقدت في أفريل 2007. وفي هذا الوقت قال وزير الدفاع الصيني**" كاو جانجشان "** أن العلاقات بين الصين والسودان تم تطويرها بشكل سلس وأن الصين مستعدة لمزيد من التعاون على الصعيد العسكري.

قامت الصين أيضا في السودان بتصنيع السلاح الخفيف ،حيث عملت الشركات الصينية على مساعدة السودان في بناء ثلاثة مصانع بالقرب من العاصمة السودانية الخرطوم لإنتاج مدافع رشاشة آلية، قاذفات الصواريخ التي تحمل على الكتف، وقذائف هاون، كما ذكرت بعض التقارير أن مجموعة من المهندسين الصينيين قاموا بالإشراف على تصنيع بعض المعدات الحربية الثقيلة، مثل الشاحنات الحربية في منشأة "جياد" العسكرية الصناعية قرب العاصمة الخرطوم.

لوحت الصين عدة مرات في خصوص نزاع دارفور باستخدام حق الفيتو في مجلس الأمن لمنع الدول الغربية من فرض عقوبات على السودان بسبب انتهاكات حقوق الإنسان في إقليم دارفور، وقد أقرت الصين إرسال قوات

---

(1) هيومن رايت فرست، **الاستثمار في المأساة ،أموال وسلاح وسياسة الصين في السودان** ، مارس2004 ، نقلا من الموقع:
**http://www.humainrights first.org.24/04/2015.P4.**

لحفظ السلام ضمن القوات الدولية المختلطة (الهجين) في الإطار التنموي والاقتصادي على أن تعمل قواتها في مجال إنشاء الطرق وإعادة أعمار البنى التحتية في دارفور وفي المستشفيات والمدارس. [1]

تسعى الصين من خلال تدخلها لنفط دارفور وربما تشاد وعليه لا تود الصين أن ترى أمريكا منافسا لها في دارفور أو تشاد أو حتى مراقبا عن قرب لمصالحها في السودان ولهذا دأب المبعوث الصيني للسودان بخصوص دارفور على الترديد أن الصين لا ترى أن هناك أي إبادة جماعية وإنما يمكن حل المشكلة في الإطار السياسي دون الحاجة للتدخل الدولي وقد انتقل هذا النزاع إلى مجلس الأمن الدولي حين قامت الصين بجهد كبير لإضافة فقرة تنص على موافقة الحكومة السودانية على إرسال قوات دولية لدارفور في القرار رقم(1706)، وكذلك عندما ساهمت مع الحكومة في صياغة العمليات المختلطة (الهجين) الأمر الذي ربما يدفع أمريكا للبحث عن طرق أخرى للتدخل في السودان حفاظا على توازن القوى القائم على السيطرة على الأماكن الإستراتيجية ومنابع النفط.

وقد دعمت الصين السودان في نزاعها ضد المتمردين ليس اقتصاديا فحسب، بل سياسيا ودبلوماسيا وإعلاميا، فظلت تدافع عن السودان وتقف في وجه العقوبات التي تتحرك داخل مجلس الأمن ضد السودان، حيث هددت باستخدام الفيتو ضد أي مشروع قرار يقضي إلى فرض عقوبات على السودان ،رغم استجابة السودان للأمم المتحدة ومجلس الأمن فيما يتعلق بالقرار رقم (1556) الخاص بمحاكمة القادة الذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان ، [2] وقد علق بعض المراقبين بأن المبعوث الصيني في الأمم المتحدة "ليوقوي جين" كأنه يقوم بمهام وزير الخارجية السوداني من الباطن، أو أن دارفور يعتبر إقليم من الأقاليم الصينية.

استمرت الصين تدعم السودان رغم ظروف النزاع ،حيث قدمت مساعدات بلغت قيمتها 60 مليون يوان صيني في إطار البرنامج التنموي الذي تسعى الصين لتقديمه لشعب إقليم دارفور لإعمار ما دمره النزاع. وتردد دائما أن فرض عقوبات لن يؤدي إلا لزيادة تعقيد النزاع وعدم تشجيع الحكومة السودانية لإيجاد حل سلمي للنزاع. [3]

**2 - دور اليابان في نزاع إقليم دارفور :**

اقتصر الدور الياباني بالنسبة لنزاع دارفور على تقديم المساعدات المالية لخدمة اللاجئين السودانيين الذين تأثروا بالنزاعات التي وقعت في الإقليم بين المتمردين من جانب والجنجويد والقوات الحكومية من جانب آخر، وعلى كل حال فإن اليابان كان لزاما عليها أن تتبع نفس التوجهات الأمريكية حتى ولو لم تكن راضية عنها لعلمها بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي المسيطرة على مناطق إنتاج الطاقة في العالم وأي اختلاف ياباني أمريكي يؤثر تأثيرا خطيرا على ورود البترول إلى اليابان التي لا تستطيع مصانعها الاستغناء عنه. [4]

---

[1] Alain Causieu et autres, **crise du Darfour :indice révélateur de la politique d'accroissement de puissance de la chine en Afrique ,**décembre 2007,sur : **http://www.infoguerre** ***.fr /documents /dossier _chine_afrique.pdf.*****.25/05/2015. p7 .**

[2] Howard W. French, **"China in Africa - All Trade, with No Political Baggage,"** The New York Times,08/08/2004,in: **http://www. nytimes.com/2004/08/08/international/Asia/08china.html. 21/04/2015.p 05.**

[3] عبده مختار موسى ،**مرجع سبق ذكره** ،ص ،ص 252،253.

[4] زكي البحيري **مرجع سبق ذكره** ،ص ،ص228،229.

## المبحث الثالث: دور الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل

تعد الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل اللاعبتين الرئيسيتين في مسار النزاع في إقليم دارفور حيث ساهمتا في تحريك النزاع وتصعيده وتدويله حتى تبلور إلى ما هو عليه الآن وهذا بما يضمن لهما تحقيق أهدافهما وإستراتيجياتهما في دولة السودان بصفة عامة وإقليم دارفور بصفة خاصة .

### المطلب الأول : دور الولايات المتحدة الأمريكية في نزاع إقليم دارفور

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية اللاعب الرئيسي في الساحة الإفريقية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة بشكل عام والساحة السودانية بشكل خاص منذ أن أعلنت تحديها للنفوذ الأوروبي التقليدي في إفريقيا وخصوصا الفرنسي، حيث تبلورت السياسة الأمريكية بأهداف إستراتيجية في دارفور، وبسبب ضعف وهشاشة مختلف القوى السودانية،ولامتلاك أمريكا الكثير من مقاليد الأمور في دول الجوار السوداني .ولقد وضعت الإدارة الأمريكية ما أطلقت عليه تسمية إستراتيجية إفريقيا ،وهي إستراتيجية تهدف إلى وضع القارة الإفريقية تحت نطاق مظلة الهيمنة الأمريكية المباشرة .

اتخذت الولايات المتحدة منذ بداية النزاع في إقليم دارفور موقفا عدائيا حاسما واضحا لا مواربة فيه تجاه الحكومة السودانية، وقد تجسد هذا الموقف في جملة من الإدانات والعقوبات والحملات الدعائية التحريضية نفذتها الإدارة الأمريكية في مواجهة حكومة السودان، وشجعت المتمردين المتمثلين في الحركة الشعبية لتحرير السودان ودعمتهم سياسيا ومعنويا، [1] ولقد وظفت الولايات المتحدة الأمريكية وسائل الإعلام التي صورت الأمر على أنه لا يعدو أن يكون فضائع ترتكبها ميليشيا الجنجويد بدعم من الحكومة المركزية في الخرطوم فضلا عن أن الأمريكيين كانوا من وراء تدويل النزاع من خلال إدراجه على جدول أعمال الأمم المتحدة وإعطائه زخما إعلاميا ،وكانت البداية الأولى للتدويل بعثة أوفدتها الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في الإقليم بعد تداول معلومات في الأروقة الدولية تفيد أن مليشيات مسلحة موالية للحكومة المركزية في الخرطوم ،ارتكبت مجازر في دارفور تسببت في نزوح الآلاف من المنطقة.

وقف الأمريكيون بقوة وراء إحالة ملف دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية، لينتهي الأمر بإدخال حكومة الرئيس البشير بل والدولة السودانية ذاتها في نفق مظلم غير معلوم النهاية. ولم يقتصر هذا التوجه العدائي الأمريكي الصريح تجاه حكومة السودان على الإدارة الأمريكية والمؤسسات السياسية الرسمية وإنما كانت امتداداته واسعة النطاق في بيئة المجتمع المدني. حيث دعت إلى ذلك التوجه ودعمته وضغطت على الإدارة الأمريكية من أجل تكريسه عشرات من منظمات المجتمع المدني التي راحت تصب جام غضبها على الحكومة السودانية وتدعو إلى فرض حصار دوليا والإطاحة بها من الحكم بكل الوسائل الممكنة. [2]

أدى المجتمع المدني الأمريكي دورا بارزا في تأجيج مشاعر عداء الإدارة الأمريكية من النزاع سواء داخل أروقة الأمم المتحدة أو فيما يتصل بإحالتها إلى المحكمة الجنائية الدولية ، وكذلك المواقف والعقوبات المباشرة المتخذة من قبل الإدارة ذاتها، حيث واكب تصاعد النزاع في إقليم دارفور ظهور تحالف ضم ما يزيد على المائة وخمس وسبعين من منظمات المجتمع المدني الأمريكي، وراح مؤسسوه يطلقون عليه تحالف أنقذوا دارفور" **save Darfur**

(1) عبده مختار موسى ، **مرجع سبق ذكره**، ص 264.

(2) أحمد محمد وهبان ،السياسة **الأمريكية تجاه مشكلة دارفور بين اعتبارات المصلحة ودعاوى الأخلاقية**، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية ، د ع ، 2009 ، ص17.

**coalition"**، منها الاتحاد الوطني للدعاة المسيحيين، والجمعية الأمريكية للتقدم الإسلامي .ونظرا لأهمية الدور الذي لعبه هذا التحالف بلغ راتب رئيس هذا التحالف (500ألف دولار) ضعفي راتب الرئيس جورج بوش (200ألف دولار)، [1] ويتفق أعضاء هذا الائتلاف على تحميل حكومة البشير المسؤولية عما جرى ويجري في دارفور ،كما يتهمونها بانتهاج سياسة الإبادة الجماعية في مواجهة أبناء الإقليم ممن ينتمون إلى أصول افريقية، وبالتالي يدعو الائتلاف ما يسمى بالمجتمع الدولي إلى استخدام كافة الوسائل من أجل الإطاحة بتلك الحكومة .

إن أغلب المنظمات المشكلة لذلك الائتلاف هي منظمات يهودية، كما ينضوي تحت لوائه العديد من منظمات اليمين المسيحي وما يسمى بالمحافظين الجدد. لذلك كان من الطبيعي أن يترأس الائتلاف **"جيري فاولر" Jerry Fowler** مدير ما يعرف بلجنة الضمير اليهودي (المعروفة بصهيونيتها). وقد نجح هذا الائتلاف في تحقيق انتشار واسع في الأوساط الجامعية،حيث نظم حملات دعائية داخل الجامعات الأمريكية بيعت من خلالها عشرات القمصان تحمل شعار الائتلاف،كما سوق للعبة فيديو تحمل اسم ابتكرها **"save Darfur"** ، كما نجح الائتلاف في استقطاب بعض المنظمات الأمريكية الناشطة في مجال مكافحة العبودية، وذلك من خلال إقناعها بأن الوضع في دارفور هو استعباد من قبل العرب للدار فوريين الزنوج. وقد نظم ائتلاف دارفور العديد من التظاهرات في المدن الأمريكية في إطار نشر برنامجه التحريضي المناوئ للحكومة السودانية، فعلى سبيل المثال: نظم الائتلاف في 30 أفريل 2006 تظاهرة حاشدة وسط العاصمة الأمريكية واشنطن في سياق الاحتجاج على- ما أسماه المنظمون - الإبادة الجماعية في السودان ،وقالت **" روث ميسينجر"** المديرة التنفيذية للخدمات العالمية اليهودية الأمريكية بنيويورك وعضو الائتلاف:" لقد احتججنا اليوم لنؤكد للدكتاتور السوداني- على حد تعبيرها - الرئيس عمر البشير أننا نعتبره مسؤولا شخصيا، وخاضعا للمحاسبة على هذه الإبادة المتفاقمة طوال ثلاثة أعوام، وإننا سنبقي الضغط عليه وعلى الأسرة الدولية حتى تنتهي هذه الإبادة "

توجد العديد من الدوافع التي حركت ووجهت السياسة الأمريكية تجاه النزاع في إقليم دارفور وهذا لما يحتوي عليه إقليم دارفور من موارد ومن بين هذه الدوافع :

**1 -** متغيرات السياسة الأمريكية الداخلية ،ولا سيما تأثير النشطاء الأمريكيين من أصول افريقية داخل الكونجرس الأمريكي، بالإضافة إلى دور المنظمات المسيحية الانجليكانية التي تحاول إضفاء الطابع الديني على نزاع دارفور، وبالفعل أصدر الكونغرس عام 1999 قرارا يدين فيه الحكومة السودانية بتجارة العبيد، أو التستر عليها واختطاف المواطنين لهذا الغرض ولعل مسارعة الكونجرس إلى اعتبار ما يحدث في دارفور إبادة جماعية ضد القبائل الإفريقية محددا عن هذا التوجه. [2]

**2 -** محاولة تحويل الأنظار عما يجري في الشرق الأوسط من مآسي في العراق إلى مناطق بعيدة في إفريقيا تجذب

---

[1] **دور المنظمات الصهيونية في تدويل قضية دارفور**، المركز السوداني للخدمات الصحفية ، 2012/10/14، نقلا من موقع :
**http://www.sudaress.com/smc/30530.01/05/2015.**

[2] حمدي عبد الرحمن حسن ،**التدخل الدولي في السودان وأثره عربيا وإفريقيا** ،العالم الإسلامي ، نقلا من الموقع :
**http://www.albayan.co.uk/fileslib/articleimages/.../4-3-3.pdf.13/05/2015.p 263.**

الاهتمام العالمي .[1]

**3 -** رفض الولايات المتحدة الأمريكية النهج الإسلامي لحكومة البشير والسعي للإطاحة بها.

**4 -** دعم النفوذ الإسرائيلي المتمدد داخل القارة الإفريقية في منطقة حوض النيل ، حيث يعد الانحياز الدائم للدولة العبرية هو أحد ثوابت تلك السياسة فأمن إسرائيل هو من أمن أمريكا، كما أن من بين أبعاد أمن إسرائيل هو البعد المائي لذلك سعت منذ الخمسينيات إلى تطويق مصر وإخراجها من منطقة نفوذها الطبيعية وخصوصا منطقة حوض النيل ،حيث سعت إسرائيل دوما إلى مد جسور التقارب مع دول تلك المنطقة وعلى رأسها إثيوبيا وكينيا وأوغندا،وتأليبها ضد مصر فيما يتصل بسياسات توزيع مياه النيل التي هي عصب الأمن القومي المصري، كذلك نجح الإسرائيليون في إيجاد موطئ قدم لهم في دارفور من خلال واحد من أهم القيادات الدار فورية وأكثرها إتباعا وهو "عبد الواحد النور "قائد حركة جيش تحرير السودان، كذلك فإنه ليس مما يحتاج إلى إثبات أن إسرائيل تمثل الطرف الأكثر أهمية بين كافة الأطراف التي تمدها السياسة الأمريكية بالدعم ،كما أن الانحياز الدائم لدولة إسرائيل هو أحد ثوابت تلك السياسة. ثم يبدو الترابط الوثيق بين السياسة الإسرائيلية والأمريكية بصدد دارفور واضحا جليا في ائتلاف أنقذوا دارفور ذي الخلفية الصهيونية، بما يضمه من عشرات الجماعات والتنظيمات اليهودية والمسيحية اليمينية التي تدين بالولاء لإسرائيل، والتي لها في ذات الوقت تأثيرها البالغ على صانع القرار الأمريكي .

لدى الولايات المتحدة الأمريكية أهداف ترغب في تحقيقها في إقليم دارفور من بينها:

**أولا: أهداف بعيدة المدى:** إذ أن المصالح الاقتصادية الأمريكية ارتبطت بالنفط الموجود في أرض الإقليم، فمن المعلوم أن للولايات المتحدة الأمريكية أطماعا في الوصول إلى أية منطقة في العالم تنتج النفط، خصوصا عندما بدأ إنتاج النفط يظهر في منطقة غرب إفريقيا وانضمام السودان وتشاد إلى نادي المنتجين، فالولايات المتحدة الأمريكية لها استثمارات في تشاد تصل إلى خمس مليارات دولار وهذا ما يجعلها تسعى لإنشاء خط أنابيب **(دوبا)** التشادية والذي إن تحقق سيربط بخط آخر قادم من مدينة "ينبع" السعودية وسوف يمر عبر السودان وإقليم دارفور، ومن ثم ربطه بشبكة أنابيب إلى تشاد ليلتقي بخط الأنابيب الذي تم إنشاؤه من حقول نفط تشاد والذي يمتد إلى ميناء "كربي الكمروني" بساحل المحيط الأطلسي بطول أكثر من ألف كيلومتر والذي سيؤمن لأمريكا نفطا أقل تكلفة من نفط الشرق الأوسط، فالمصلحة الاقتصادية الأمريكية هي التي دفعتها أن تحرص على بقاء إقليم دارفور مشتعل بالنزاع خاصة بعد أن خسرت الشركات الأمريكية الفرصة للحصول على امتيازات التنقيب عن النفط السوداني متأثرة بالعقوبات الاقتصادية التي اتخذتها الإدارة الأمريكية في وقت سابق ضد السودان، إذن فإن اكتشاف النفط في دارفور جعله هدفا لمخططات أمريكية، فقد دخل السودان في مجال تنقيب عن النفط وأصبح يستخرج نحو 345 ألف برميل يوميا ولديه احتياطي بقدر 183.2 مليار برميل وهو بذلك يتفوق على احتياطي كثير من الدول المتربعة على عرض الإنتاج حاليا.[2]

**ثانيا: الأهداف القريبة المدى** :عندما بدأ النزاع في دارفور ارتبط بمصالح أعضاء الحزبين الجمهوري والديمقراطي والذين حاولوا توظيف النزاع خلال حملتهم الانتخابية لكسب أصوات السود الأمريكيين الذي صورت لهم أحداث هذا

---

(1) محمد علي كيلاني ، **لماذا تقلص الاهتمام الدولي في قضية دارفور ...وما هو دور الحكومة التشادية فيه،** 11 /2011/05، نقلا من الموقع :
**http://www.tchadenligne.com/article-73645303.html.02/05/2015.**

(2) خلود محمد خميس ،**أزمة دارفور والمتغير الأمريكي** ، مجلة دراسات دولية ،العدد 39، د س ،ص167.

النزاع على أنه نزاع بين القبائل العربية المدعومة من قبل الحكومة السودانية وبين القبائل الإفريقية ، [1] وهذا هو الأساس الذي يمكن أن نستند إليه في تفسير دوافع صدور قرار الكونغرس الأمريكي الذي كان قد وصف أحداث دارفور على أنها عمليات إبادة جماعية.

فقد وجهت الإدارة الأمريكية اتهامها لمواطنين من إقليم دارفور على أساس أنهم يقومون بجرائم تؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان وبدفع من حركات المعارضة المسلحة والسياسية في دارفور، خصوصا أن تلك الحركات كانت قد طالبت بتشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق فيما يخص الانتهاكات الإنسانية حيث أرفق المعارضون للحكومة السودانية طلبهم إلى الأمم المتحدة بوثائق وأفلام مسجلة تحدد عدد القتلى في كل قرية ومعسكر لإثبات صحة ادعائهم. وتلك المطالبات هي التي دفعت مجلس الأمن الدولي باتجاه إصدار القرار الأول (1556) في 2004 والثاني (1564) في نفس العام تضمن تشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق في الإقليم، فقد وصلت اللجنة في تلك المرحلة إلى الإقليم ، واعتبرت ما يقوم به المسئولون السودانيين أعمال إبادة جماعية بحسب ما ورد في اتفاقية (منع جريمة الإبادة الجماعية لسنة 1948 والتي تخول بإلقاء القبض على مسئولي تلك الإبادة ومحاكمتهم محاكمة دولية على أساس أنهم مجرمو حرب)، أما القرار الثاني فسار في الاتجاه نفسه ،حيث حاول معالجة نزاع دارفور في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لكي يتم إيصال الموضوع إلى صيغة التدخل العسكري، فكان الهدف من القرار هو الضغط على الحكومة السودانية وتهديدها بفرض تدابير ضدها إذا لم توقف عمليات ميليشيات الجنجويد والتي تسببت بأعمال العنف في دارفور. وموقف الأمم المتحدة هذا أدى بالفائدة على الولايات المتحدة الأمريكية والتي أخذت تتمسك وتصر على أن ما يحدث في إقليم دارفور هو عمليا إبادة جماعية ، وعلى إثر ذلك الإعلان أقنعت الإدارة الأمريكية لتقديم مشروع جديد إلى مجلس الأمن الدولي وقد حصل المشروع على موافقة وتأييد بريطانيا وحركة المعارضة الرئيسة في دارفور (حركة تحرير السودان ) فكانت النتيجة في صالح الولايات المتحدة الأمريكية فقد أصدر مجلس الأمن قرارين في 25جانفي 2005 توعد بموجبهما الحكومة السودانية بتوقيع أقصى العقوبات عليها في حالة عدم معالجة الوضع في إقليم دارفور فجاء القرار ترضية لواشنطن بشكل غير مباشر. [2]

## المطلب الثاني : دور إسرائيل في نزاع إقليم دارفور

لعبت إسرائيل دورا مهما في نزاع إقليم دارفور، فمع تأكيد وجود الدور الإسرائيلي وخطورته في دارفور، إلا أنه لابد من الإشارة إلى المبادئ والخيارات الثلاثة للحركة الإسرائيلية في اسراتيجيتها للتحرك الخارجي والتي طرحها **"افي ديختر"** وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي في معهد أبحاث الأمن القومي في عام2003 وقد ذكر في محاضرته ما يلي :

**الخيار الأول:** استخدام القوة العسكرية لحسم تحديات صعبة وخطيرة ومستعصية يتعذر حسمها بالوسائل الأخرى وخلق الفوضى وإثارة الصراعات ،واستخدام قوى داخلية وتوظيفها لتؤدي المهمة بدلا من التدخل المباشر.

**الخيار الثاني:** التوظيف لجماعات اثنية وطائفية أو قوى معارضة لديها الاستعداد للتعاون مقابل دعم تطلعاتها للوصول إلى السلطة.

[1] عبده مختار موسى ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 265.
[2] أمين المشاقبة و ميرغني أبكر الطيب ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ، ص 221،222.

**الخيار الثالث :**تحديد تحالفات مع دول الجوار على غرار حلف المحيط الذي شكله **(دافيد بن جوريون)** في منتصف الخمسينيات مع تركيا وإيران وإثيوبيا في نطاق إستراتيجية ضد الأطراف لشل قدرات بعض الدول. [1]

يبقي الهدف الإسرائيلي النهائي في دارفور هو فصله عن السودان، بمنحه الحكم الذاتي وبذلك تنقسم دولة السودان لثلاث دويلات: واحدة في الشمال وأخرى في الجنوب وثالثة في الغرب، ومع المساعدات التي يقدمها الصهاينة لحركات التمرد في الجنوب والغرب، فإن الدولة الصهيونية تنتظر أن يكون لها نفوذ في الدولتين اللتين تسهم بقوة في جهود إنشائهما في الجنوب والغرب .ويغطي الصهاينة هذا الهدف الاستراتيجي بالعمل في دارفور تحت ستار تقديم المساعدات الإنسانية، وفي ذلك يقول وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي **"افي ديختر"** في محاضرة خاصة بعنوان:"أبعاد الحركة الإستراتيجية الإسرائيلية القادمة في البيئة الإقليمية " ألقاها الخميس بتاريخ 4 سبتمبر 2008 في معهد أبحاث الأمن القومي : من هنا نحن موجودون في دارفور لوقف الفظائع، وفي ذات الوقت لتأكيد خطنا الاستراتيجي من أن دارفور كجنوب السودان من حقه أن يتمتع بالاستقلال وإدارة شؤونه بنفسه ووضع حد لنظام السيطرة المفروض عنوة من قبل حكومة الخرطوم .....في البؤرة الجديدة في دارفور تداخلنا في إنتاجها وتصعيدها، كان ذلك حتما وضروريا حتى لا يجد السودان المناخ والوقت ليركز جهوده باتجاه تعظيم قدراته. ما أقدمنا عليه من جهود يجب أن لا يتوقف لأن تلك الجهود هي بمثابة المدخلات والمقدمات التي أرست منطلقاتنا الإستراتيجية التي تضع نصب أعينها أن سودان ضعيف وهش ومجزأ أفضل من سودان قوي وموحد وفاعل". [2]

ومنذ الشهور الأولى لاندلاع نزاع دارفور وقبل أن يصل إلى المدى الذي بلغه والذي أصبح يشكل تهديدا حقيقيا لاستقرار السودان، ومدخلا واسعا للتدخلات والأجندات الخارجية، كانت هناك العديد من الإشارات الدالة على وجود إسرائيل والتي بذلت مجهودات كبيرة تمثلت في توفير التمويل ووسائل الدعم اللوجستي والمساعدة على فتح مجال الاتصالات السياسية والدبلوماسية الإعلامية لبعض الحركات المتمردة في إقليم دارفور، حيث استغلت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية بعض العناصر التي ترغب بالسيطرة والهيمنة، ولعب أدوار قيادية، ومع العزف على أوتار الاختلافات الاثنية، وإيقاد روح الأحقاد التاريخية والكراهية، وتعميق الرغبة في التمايز، والسيطرة القبلية في الإقليم أدى بالنتيجة إلى إضعاف السودان وتمزيقه من الداخل وصولا إلى تفكيكه إلى دويلات صغيرة ومتنازعة واقعة في أسر من يقدمون لها التمويل والحماية .

وقد كشفت تطورات الأحداث وتصاعدها في دارفور عن تورط إسرائيل وضلوعها في دعم حركات التمرد بها، فقد لاحظ المراقبون وجود علاقة جيدة بين قادة التمرد في دارفور وإسرائيل وذلك من خلال قيامها بتدريب المتمردين ومدهم بالأسلحة ،وإغراق دارفور بالسلاح حتى أصبحت دارفور موردا أساسيا للسلاح في إفريقيا خلال العقد الأول من الألفية الجديدة وهو ما يشير إلى الأهمية التي توليها إسرائيل لملف دارفور ،وأنه أصبح يمثل مرتكزا

---

[1] إياد عبد الكريم مجيد ، **الدور الإسرائيلي في أزمة دارفور** ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، العدد 16،2013،ص16.

[2] محمود عبده ،**الدور الصهيوني في السودان :مظاهره ومخاطره**، *2014/09/3. نقلا من موقع:*

**http://almoamara.com/index.php/studies/198-2014-09-03-20-44-24.05/05/2015**

رئيسا على أجندة السياسة الإسرائيلية حيال السودان والتي كشفت التقارير عن تورطها في تقديم الدعم اللوجستي للمتمردين من خلال القيام بتدريبهم وتسليحهم، [1] وقد تمثل هذا الدعم في عدة مناح يمكن رصدها في عدة نقاط منها:

قيام إسرائيل بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية برعاية اللقاء الذي جمع **"جون قرنغ"**، الرئيس السابق للحركة الشعبية لتحرير السودان وزعماء حركات تمرد دارفور في واشنطن خلال العام 2004، والذي استهدف التنسيق بين الحركة الشعبية وحركات التمرد في دارفور من جهة، ومد الجسور بين إسرائيل وزعماء حركات التمرد في دارفور من جهة أخرى، وقد تواكب هذا اللقاء مع صدور دراسة إستراتيجية تم تسريبها يدور فحواها حول وجود: سيناريو لتقسيم السودان إلى ثلاث دول إحداها دولة في دارفور موالية لإسرائيل وعلى الرغم من صدمة هذا السيناريو ،إلا أنه في ضوء ما حققته حركات التمرد في جنوب السودان وما وصلت إليه من نتائج يجعلنا نتعامل معه بشيء من الواقعية استغلت إسرائيل وجودها النشيط في اريتريا ،واتخذت منها مركزا لدعم حركات التمرد بالسفير الإسرائيلي في (أسمرة) برعاية اريترية خالصة، بل إن اريتريا قامت بالترتيب لعقد لقاء بين بعض حركات التمرد في دارفور ومسئولين عسكريين إسرائيليين في إحدى السفارات الإسرائيلية بإحدى دول غرب إفريقيا، وهو اللقاء الذي تم فيه الاتفاق على مشاركة إسرائيل في تمويل بعض حركات التمرد الرئيسة في دارفور وقد شارك في هذا اللقاء **"شريف حرير"**،نائب رئيس حزب التحالف الفيدرالي السوداني، والذي قام أيضا بزيارة إسرائيل، كما قامت اريتريا برعاية اجتماع سري بأسمرة في مطلع العام 2004، جمع كل من الجنرال **"بن يامين يوشع"** مسؤول ملف القرن الإفريقي في الموساد، وقادة حركة التمرد في دارفور و **"جون قرنغ"**، وكان الهدف منه، توفير الدعم لحركات التمرد بدارفور حيث عملت إسرائيل على الدفع بالعديد من الشبكات المتخصصة في الاتجار بالسلاح وتهريبه إلى إقليم دارفور، وهو ما يعني أن إسرائيل عزمت على إغراق دارفور بالسلاح،ودعم القدرات العسكرية لحركات التمرد وهو ما يجعل إقليم دارفور دائما على صفيح ساخن، من السهل إشعاله في أي وقت.

من بين الأسباب التي جعلت إسرائيل تهتم بالنزاع في إقليم دارفور ما أكده وزير الخارجية الإسرائيلي السابق **(سلفان شالوم)** في تصريحه بقوله :"إن أمة إسرائيل التي كانت لها معاناة عظيمة في الماضي لا يمكن أن تقف مكتوفة الأيدي إزاء الآلام التي تعصف بالآخرين في دارفور، وأن عليها أن تبذل مساعيها لمساعدة الجهود الدولية المتعلقة بالمأساة في دارفور"، فإسرائيل أرادت أن تربط بين ما يتعرض له سكان دارفور، وبين ما تعرض له اليهود من إبادة في الهولوكوست لذلك تعاطفت إسرائيل مع سكان الإقليم سواء كانوا قادة تمرد أم لاجئين والذين وصل عددهم قرابة أربعة آلاف لاجئ وهذا ما روج له اللوبي المتنفذ في وسائل الإعلام العالمية بإطلاق حملة كثيفة في الإعلام الدولي حول النزاع في دارفور، ثم إعطاء إشارة البدأ لها في متحف (الهولوكوست ) في نيويورك وهي الأصابع نفسها التي وقفت خلف إنشاء تحالف **"انقذو دارفور"** الذي أسهم بشكل فاعل في الضغط على الكونجرس الأمريكي لاستصدار العديد من القرارات من مجلس الأمن واختلاق العديد من النزاعات مع الحكومة السودانية ومنها نزاع دارفور .

لعبت المنظمات اليهودية أيضا دورا بارزا في تضخيم مشكلة دارفور، حيث عقدت 53 منظمة يهودية ندوة برئاسة **(باناي برس)** حول "دارفور دروس وعبر الإبادة الجماعية " بالتنسيق مع المتحف التذكاري الأمريكي للإبادات، تحدث فيها **"نيل فرانجراس"** مدير مكتب معونة اليهود المهاجرين في "فيينا" حيث ادعى أن " الأحداث

[1] سامي صبرى عبد القوى ،**الدور الإسرائيلي في دعم وتدويل أزمة دارفور** ،السياسة الدولية ، 2007/1/1. نقلا من الموقع:
**http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221845&eid=1878.1/05/2015**

في دارفور تمثل أكبر مظاهر الإبادة الجماعية في العالم"، كذلك قامت مجموعة ائتلاف اليهود (تضم 45 جماعة) بإنشاء مكتب خاص مهمته جمع التبرعات لدعم اللاجئين السودانيين في تشاد بسبب ما أسمته العنف المنظم ضدهم والذي تشنه مجموعات عربية مسلمة مدعومة من قبل الحكومة السودانية .[1] وكحوصلة لما قامت به هذه المنظمات في إقليم دارفور: [2]

1 - لعب دور استخباراتي، حيث تشير العديد من المصادر إلى أن جملة ميزانيات هذه المنظمات العاملة في دارفور للعام 2008 بلغت ملياري دولار، وتقوم هذه المنظمات بصرف أقل من 20% منها على عملها، والباقي يذهب للعاملين في المنظمات نفسها ولأغراض مشبوهة أخرى كتقديم الدعم للمتمردين ، والملاحظ أن كثيرا من القرارات الدولية التي صدرت في شأن دارفور كان مصدرها التقارير التي تصدر عن المنظمات العاملة في المنطقة.

2 - تدويل النزاع في دارفور،حيث لعبت هذه المنظمات أدوارا حقوقية وإغاثية ساهمت في نقل النزاع من الساحة المحلية إلى الساحة الدولية، عبر التقارير الدورية عن حالة حقوق الإنسان في إقليم دارفور، والتي استطاعت إثارة الرأي العام العالمي ضد الحكومة السودانية.

3 - المساهمة في قرار إحالة الرئيس عمر البشير للمحكمة الجنائية الدولية ،حيث لعبت دورا في قرار **"لويس اوكامبو"** المدعي العام للمحكمة بالقبض على الرئيس عمر البشير ومسؤولين سودانيين آخرين بالتورط في جرائم إبادة جماعية في دارفور.

لقد استطاعت إسرائيل أن تحقق العديد من أهدافها في السودان، منها انفصال جنوب السودان، وهذا يتزامن مع سياسة تفتيت البلدان العربية التي تهدف إليها إسرائيل من أجل إضعافها ومن ثم السيطرة على مصادر التهديد التي كانت تخشى منها، والبعض الآخر من هذه الأهداف أخذت تكتسب الآن فرصة التحقق في غرب السودان (دارفور)، وأن السودان في ظل أوضاعه المتردية والنزاعات المحتدمة في جنوبه وغربه وحتى في شرقه غير قادر على التأثير في بيئته العربية والإفريقية ،لأنه مشتبك وعالق داخليا في نزاعات قد تؤدي به إلى تقسيمه إلى عدة كيانات ودول .[3] كما سعت إلى إيجاد مكان في قلب العالم العربي مرة أخرى خاصة إنها قريبة من المغرب العربي .

## المبحث الرابع: مستقبل مسارات النزاع في إقليم دارفور في ظل معطيات البيئة المحلية الإقليمية والدولية:

من خلال معطيات البيئة المحلية والإقليمية والدولية ،يمكن وضع ثلاثة سيناريوهات للنزاع في إقليم دارفور (سيناريو خطي يسلم باستمرار النزاع في ظل مؤشرات تخص البيئة المحلية وسيناريو راديكالي تشاؤمي يقوم على تطور سلبي للنزاع بسبب تزايد حدة التوتر الإقليمي وسيناريو آخر إصلاحي يمكن على أساسه حل النزاع بسبب وجود بعض الأطراف تدفع نحو حل النزاع .

---

(1) زكي البحيري ،**مرجع سبق ذكره** ، ص272.

(2) الوليد سيد علي ، **المنظمات الإنسانية الأجنبية في دارفور بين الإنسانية والسياسة** ،قراءات افريقية، 2014/10/20 ، نقلا من الموقع :
**http://www.qiraatafrican.com/view/?q=1825.05/05/2015.**

(3) شريف شعبان مبروك، **دور المنظمات الأجنبية في السودان**،23 /2013/01، نقلا من الموقع :
**http://ar.qawim.net/index.php?option=com_content&task=view&id=7746.05/05/2015.**

## المطلب الأول: استمرار النزاع في ظل معطيات البيئة المحلية

يرتكز هذا السيناريو على بقاء الأوضاع على حالها في إقليم دارفور، أي استمرار النزاع وهذا لوجود العديد من المؤشرات التي تبرر ذلك ومن بينها:

بعد أكثر من عشر سنوات على النزاع الدامي ،**فشلت الحكومة في استتباب الأمن في الإقليم وحسم** التمرد عسكريا،أو كسب ثقة سكانه ،كما عجزت الحركات المتمردة أيضا على القيام بخطوات عسكرية أو سياسية تستطيع من خلالها إحداث اختراقات أو انتصارات جوهرية تؤثر على موازين القوى بالإقليم، أو على الأقل التوافق على حل سياسي، كما أن الحكومة السودانية تدير الآن ملف دارفور بعقلية تكتيكية وبسياسة تعرف ب "رزق اليوم باليوم" المقولة السودانية المشهورة ،وفي ظل هذا الفشل في التوصل إلى اتفاق في المدى المنظور ،من المحتمل أن يستمر النزاع على ما هو عليه .

يعتبر كذلك بقاء "عمر البشير"ممسكا بمفاصل السلطة ومهيمنا على مؤسسات الدولة وعلى سيطرته في التحكم والمناورة لاستقطاب بعض القوى السياسية لجانبه والمحافظة على شبكة الولاء القبلي، بما في ذلك الجيش واستمراره في اختراق وتقسيم المعارضين له، سواء في الأحزاب المعارضة المسلحة والسياسية،[1] وباعتباره جزء من المشكلة،ففي عام 2009 أصدرت المحكمة الجنائية الدولية في حقه لائحة اتهام بارتكابه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة في إقليم دارفور، وبعد مضي أكثر من ست سنوات لا يزال حرا طليقا، وهذا بعد زيارات قام بها إلى كينيا ومالاوي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ولم يقبض عليه، وفي هذا الصدد أوقفت المحكمة الجنائية الدولية مجريات التحقيق بسبب عدم تحرك مجلس الأمن، وهذا ما يدل على استمرار نظام عمر البشير ارتكابه مجازر ضد سكان إقليم دارفور،خاصة بعدما قام بطرد أكثر من 13 منظمة دولية لأنها قامت بالتحقيق في المجازر التي ترتكبها الميليشيات المحسوبة على النظام السوداني.

أما فيما يخص **مسألة توزيع الثروة والسلطة** بين أبناء دارفور، فإن النظام السياسي للسودان يبقى على ما هو عليه الآن،فتبقى غالبية الوزراء والمناصب من نصيب الفئة القريبة للرئيس الحالي ، ومنه يبقى إقليم دار فور يحصل على 5% من السلطة ، وفي نفس الوقت يؤثر هذا على توزيع الثروة والسلطة بين الشعب السوداني خاصة في إقليم دار فور والتي تبقى حكرا على المجموعة الشمالية ، وبعض القبائل فقط تحكم زمام الأمور في السودان ، والتي تسيطر على جهاز الدولة وذلك منذ الاستقلال ، وهي مجموعة صغيرة من القبائل الثلاث التي تعيش على ضفاف النيل شمال الخرطوم : الشايجية، والجعليين ، والدناغلا . والتي تمثل سوى 5% من سكان السودان ومنه يمكن القول أن 80% ،من ثروات السودان تذهب إلى هؤلاء القبائل،وهذا ما يبرر استمرار النزاع بين الحكومة والحركات المتمردة لعدم تلبية مطالب هذه الحركات. [2]

وفيما يخص **مدى تفاهم واندماج المتمردين بين بعضهم البعض** ،فعلى المستوى الوطني لا تبدو أحزاب المعارضة قوية لأجل مجابهة حزب المؤتمر الوطني الشعبي ،الذي يأخذ بقوة مقاليد الحكم . إضافة إلى ذلك قضايا التواطؤ مع قوات أجنبية، وكذلك تزايد أعداء الداخل ،على غرار هؤلاء الذين هم ضد حزب المؤتمر الوطني، المتهم

[1] الواثق كمير ، **تفكك الدولة السودانية :السيناريو الأكثر ترجيحا**، 10 /02/ 2013، نقلا من الموقع :
**http://www.sudantribune.net.12/05/2015.**
[2] Amadeo Piegatore, **ou va le soudan ? diversité culturelle et forces centrifuges** ,Afrique Asie, décembre 2010,p20.

بالتآمر مع الحركة من أجل العدالة والمساواة ، بالإضافة إلى معارضي النظام الذين لم يتوصلوا دائما إلى تنسيق أعمالهم، بسبب فقدان زمام المبادرة وغياب الرؤية السياسية الواضحة والشاملة لمعظمها، بحيث لم يعد يعرف الكثيرون ماذا يريدون تحقيقه ؟ولا يستطيعون بهذا المعنى الظهور بمثابة بديل لديه مصداقية تمكنه من أن يستفيد من دعم شعبي قوي. في نفس الوقت ، لم ينجحوا في خلق روابط كافية شعبية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان أين بعض الجماعات المتمردة لإقليم دارفور من أجل تمني دعم خارجي نحو مواجهة القمع .[1]

وما يمكن ملاحظته عن الحركات المتمردة في دارفور أنه يسود نوع من عدم الثقة ، خاصة في حركة (حركة تحرير السودان S.L .A ، و حركة العدل المساواة السودانية J. E . M) ، حيث انقسمت هاتين الحركتين إلى عدد كبير من الفصائل المتناحرة. وبدأت تظهر بعض المؤشرات وتمكنت الخرطوم الاستفادة ببراعة من هذا النقص في الانسجام والتماسك، ومن خلال استعمال سياسة فرق تسد بين الحركات المتمردة، ومنه يمكن الاستنتاج بأن اتحاد المتمردين هو " شرط مسبق للسلام " في إقليم دار فور ،[2] في ظل تنامي الحركات المتمردة وتزايد مطالب كل منها ، سواء في التمثيل كأطراف في المفاوضات، أو في المشاركة في مغانم السلطة والثروة فيما يتعلق بدار فور ، فان ذلك سيزيد من صعوبة وتعقيد إمكانية التوصل إلى تسوية حقيقية ترضي الجميع ، ومن ثم فإن بقاء أي من هذه الحركات خارج نطاق التسوية ، سيزيد من فرص استمرار النزاع دون حل فعلي أي بقاء النزاع في إقليم دار فور وتعاظم تعقيداته .[3]

كما أن عدم وجود التزام كل من الحكومة المركزية والحركات المسلحة بوقف إطلاق النار والتوجه للحل السياسي للنزاع بينهما ، وعدم رفض التدخل الأجنبي وتوحيد الشعب لمقاومته ، وإدانة تعاون أي حركة معارضة مسلحة أو غير مسلحة (الأحزاب السياسية) حتى نظام الخرطوم مع القوى الأجنبية الاستعمارية أو السماح لها بامتطائها لمنع المصالحة بين القبائل الزراعية والرعوية أو العدوان على السودان واستقلاله ووحدة أراضيه ، يساهم في استمرار النزاع في إقليم دار فور.[4]

أما بالنسبة **للطبقة السياسية في السودان** ،فلم يشهد لها أن لعبت أدوار فاعلة لأسباب عدة منها :انفراد حكومة البشير بقرار إدارة الدولة ومشكلاتها ،وهي طبيعة بنية النظم العسكرية كما هو معلوم ،إضافة إلى أن التوجهات الأحادية التي اتبعها النظام منذ انقلابه في 1989 وتواطؤ أطراف داخلية من الطبقة السياسية في هذه التوجهات،والضعف الكامن في الثقافة السياسية وهو ما أطلق عليه بالعجز الإدراكي كمتلازمة تمنع حراك هذه الأطراف في الفعل السياسي، كل هذه العوامل حالت دون أن تلعب أطراف الحياة السياسية السودانية أدوارا فاعلة لحل النزاع في إقليم دارفور.

ومما يدل أيضا على استمرار النزاع **واقع حقوق الإنسان** السيئ جدا ،حيث تشير بعض الإحصائيات إلى أن هناك ما يقارب أربعة ملايين نسمة ما بين نازح ولاجئ من إقليم دارفور بسبب النزاع، فبحسب تقرير الأمم المتحدة هناك حوالي 6.9 مليون نسمة بحاجة إلى المعونات الإنسانية عبر سائر أنحاء القطر ،أكثر من أربعة ملايين من إقليم

---

[1] Jean Baptise Bouzard, **les conflits soudanais à l'horizon 2011:scénarios** , Institut d' études de – sécurité de l'union européenne , corlet , impremer, France , occasional paper, janvier 2009, p 19 .

[2] Amado Piegatore,**op.cit** ,p27.

[3] مستاك يحي محمد لمين ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 104 .

[4] أحمد يوسف أحمد و نقيب مسعد ، **السودان بين استحقاقات المرحلة الانتقالية لتقرير مصير الجنوب السودان ومضاعفات أزمة دار فور، حالة الأمة العربية ، 2005 النظام العربي : تحدي البقاء** ، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ، دط ، 2006 ، ص ، ص 40 ، 41 .

دارفور، وما تزال النزاعات القائمة في دارفور تضع ملايين البشر على حافة الخطر،لاسيما بسبب النزوح القسري الذي تمارسه الحكومة على المدنيين ما يحد من قدرتهم على زراعة محاصيلهم وحصادها ،فبين جانفي وأكتوبر2014 نزح من دارفور حوالي،431.291 ألف نسمة [1] ، كذلك نجد أغلب المشردين داخليا في إقليم دارفور يعيشون الآن في مخيمات ويكادون يعتمدون على المساعدات الإنسانية الدولية بشكل شبه كامل ،وهم لا يستطيعون المغادرة المخيمات بسبب استمرار تعرضهم للهجمات التي تشنها الميليشيات، كما أن النساء لازلن يتعرضن للاغتصاب يوميا عند الخروج من المخيمات لجمع الحطب ،ولا يستطيع هؤلاء الأفراد العودة إلى ديارهم بسبب استمرار وجود المليشيات التي تساندها الحكومة في الريف. وبسبب التشرد المتفاقم الذي تسبب فيه النزاع للمزارعين وعرقلة التجارة وطرق الهجرة الخاصة بالبدو ،فقد تمت إعاقة اقتصاد إقليم دارفور إلى حد كبير. ويوجد أكثر من مليونيين آخرين من الأشخاص يعتبرون غير مشردين لكنهم يعتبرون "متأثرين بالنزاع" والكثيرون بحاجة إلى المساعدة الإنسانية.

إضافة إلى ذلك توجد العديد من الأدلة على أن المليشيات مازالت تحصل على تمويل وأسلحة وهذا بتنظيم وإدارة عناصر الاستخبارات العسكرية التابعة للجيش وغيرهم من المسؤولين، وفي وصف الحالة الإنسانية التي يعيشون فيها يقول أحد النازحين بمعسكر **"أبو شكوك"** بشمال دارفور:"نحن نعاني في هذا التوقيت بسبب البرد وعندما يأتي الصيف تزداد معاناتنا ، وفي الخريف لا تقوى هذه البيوت المتهالكة على الصمود". ويقول آخر من سكان المعسكر: "نقيم في رقعة أرض لا تتجاوز عشرة أمتار ،لم نعد نحتمل البقاء هنا ولو ليوم واحد ،ولكننا لا نستطيع العودة إلى مناطقنا دون التأكد من توفر الأمن والخدمات وتعويضنا عن الأضرار التي لحقت بنا وبممتلكاتنا،فإذا تم توفير هذه المطالب فلن يبق شخص واحد داخل المعسكر "، ومع استمرار حياتهم بهذا الشكل لسنين طويلة ، والعدد الكبير من أفراد عائلاتهم القتلى والجرحى وغياب الدعم والمساندة من سكان السودان الآخرين، وقيام الحكومة بدعم المجموعات العربية ضد الأهالي من الأصول الإفريقية، إلى جانب وجود جذور تاريخية للنزاع بين الدار فوريين وسكان وسط وشمال السودان المسيطرين على السلطة في الخرطوم،فمن المنطقي أو المتوقع أن تنتاب أهالي الإقليم حالة من فقدان الثقة في الدولة برمتها ومكوناتها، مما سيساهم في عملية استمرار النزع في إقليم دار فور .[2]

كذلك في ظل **غياب مشاريع تنموية في إقليم دارفور**،هذا يعتبر دلالة على استمرار عمليات النهب والسرقة داخل هذا الإقليم، بالإضافة إلى أن الحركات المتمردة ستواصل نضالها لإسقاط حكومة البشير، لأجل القضاء على مشكل التنمية في إقليم دارفور الذي عانى من هذا المشكل في ظل الحكومات المتعاقبة على السودان ،وهذه دلالة واضحة على امكانية استمرار النزاع في إقليم دارفور في المدى المنظور.

---

[1] المجموعة السودانية للديمقراطية أولا ،السودان:الطريق الغامض نحو حوار وطني حقيقي وسلام مستدام ،24 /11/ 2014، نقلا من الموقع:

**http://www.arabic.democracyfirstgroup.org.09/05/2015.**

[2] صالح عمار، **مستقبل دارفور بعد عشرة أعوام من النزاع: الفوضى الشاملة أم الانفصال؟** جريدة التغيير، 29/05/2013،نقلا من الموقع:

**https://www.altaghyeer.info/ar/2013/investigative_reports/527 .08/05/2015.**

## المطلب الثاني: زيادة حدة النزاع في ظل التوتر الإقليمي

يعتبر هذا السيناريو أكثر تشاؤما ،ويرتكز على تطور سلبي للنزاع بسبب تدهور الأوضاع الأمنية المحيطة بدارفور(كتأثير سلوك الأطراف الإقليمية بما في ذلك تشاد ، وتداعيات الربيع العربي على إقليم دارفور إلى ظهور بعض التنظيمات الإرهابية كتنظيم داعش ،الانفلات الأمني الذي تشهده ليبيا ...الخ).

إن لانفصال جنوب السودان تأثير بالغ على النزاع في إقليم دارفور دارفور، حيث هناك بعض الشواهد التي تشير إلى أن نزاع دارفور سيستمر ، فانفصال جنوب السودان في 9جويلية 2011 ، له تداعيات سلبية لتكرار السيناريو نفسه في إقليم دارفور ،في ظل تصاعد الصوت الانفصالي وتلويح مسؤولي حركة العدل والمساواة باللجوء إلى حق تقرير المصير، وفضلا عن احتمال امتداد الاضطرابات لمعظم أراضي السودان، ومنها جبال النوبة و كردفان ،كذلك نجد أن المعارضة الجنوبية بعد أن فقدت شريكها السابق (الحركة الشعبية لتحرير السودان) إلى توثيق علاقتها بالحركات المسلحة في دارفور، وهو ما يقوي موقف هذه الحركات التي اتجه بعضها نحو الحركة الشعبية،مثل حركة العدل والمساواة، وحركة اركو مناوي، وانشق بعضها عن الحركة كأبناء جنوب دارفور(جبال النوبة) الذين كونوا جيشا مستقلا باسم (جيش الإصلاح الديمقراطي)، ومن المستبعد مع تطور الأحداث وتوجهات القوى السياسية الخارجية، والمعارضة داخليا، وجود اتفاق بين كل هذه الأطراف على مواقف (سياسية وعسكرية) داعمة لتحقيق أهدافها المشتركة. [1]

وبشكل عام يعيش قطاع عريض من الدارفوريين عمليا حالة انفصال "وجداني صامت " عن باقي السودانيين وفي حال بادر أي فصيل لتبني هذا الخيار ومضى فيه بجدية فسيجد قاعدة جماهيرية في انتظاره إلا أن هذا السيناريو مستبعد لأنه في حالة انفصال جنوب السودان كان من بين أهم الأسباب التي على أساسها انفصل الجنوب هو بسبب الديانة (شمال السودان مسلم ،وجنوبه مسيحي)،أما في حالة إقليم دارفور فلكلهم مسلمون، كذلك انقسام سكان دارفور إلى مجموعات تتحالف أعداد كبيرة منهم مع المركز،حتى من داخل القبائل الإفريقية،وهذا ما يحول دون انفصال الإقليم.

كذلك من بين ما يمكن أن يحدث هو تحالف دولة جنوب السودان مع الحركات المتمردة في إقليم دارفور،وهذا يدخل في إطار التنافس بين دولة جنوب السودان ودولة شمال السودان ،وكذلك وجود الحركات المتمردة ضد دولة جنوب السودان في دولة شمال السودان،وهذا ما أكدته مؤخرا الخرطوم عندما اتهمت جنوب السودان بدعم المتمردين في الإقليم ،وذلك بعد معارك عنيفة خاضتها قواتها في مناطق قريبة من الحدود مع دولة جنوب السودان .

وفي ظل زيادة حدة التوتر بين السودان وتشاد ، حيث ترى أمريكا أن عدم الاستقرار في دارفور يغذي ما وصفتها بالحرب الهادئة بين تشاد والسودان ،وهما البلدان اللذان يشهدان توترا منذ انفجار نزاع دارفور،ولا يزالان يتبادلان الاتهامات بشأن دعم المتمردين للإطاحة بنظامي الحكم في البلدين وبينما تتهم الخرطوم انجمينا بدعم متمردي دارفور،فإن هذه الأخيرة تتهم الأولى بدعم هجمات الجماعات العربية المسلحة وتهديد السلطة التشادية،ويرى

[1] محمد العقيد محمد احمد ،**تداعيات انفصال الجنوب السوداني المحلية والإقليمية والدولية**، مجلة قراءات افريقية، العدد 08،2011،ص48.

الأمريكيون أنه :" إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بين الحكومتين حول هذه المسألة فلن يكون وضع حد لهذا النزاع بل سيستمر. [1]

بالإضافة إلى ذلك ،بإمكان جماعة "**بوكوحرام**" أن تتمدد إلى دارفور ،وهذا بعد تنفيذها لأول هجوم على الأراضي التشادية الحدودية مع السودان ،وما يضع السؤال في الواجهة ليس تنفيذ الجماعة لهجمات في تشاد المجاورة لدارفور من حدودها الشرقية بل لأن تقرير للجنة تابعة للأمم المتحدة كشف عنه، حذر صراحة من تحول دارفور إلى تربة خصبة تتسلل إليها جماعات إسلامية متطرفة. ولم يجزم التقرير بشأن مدى التهديد حيث جاء فيه أن اللجنة الأممية "يتعين عليها تحديد التهديد الفعلي أو المحتمل الذي تشكله الجماعات الإسلامية المتطرفة على الأمن والاستقرار في دارفور، وقال"محمد نوري أستاذ العلوم السياسية بجامعة الخرطوم أن : تمدد "بوكوحرام "من تشاد إلى دارفور ممكن بسبب تدهور الوضع الأمني . [2]

ويرى المحلل السياسي "ماهر أبو الجوخ" إلى أن "مكمن الخطورة يتجلى في احتمال انتقال "**بوكو حرام**" إلى إفريقيا الوسطى، التي تعاني في الأصل من انهيار السلطة، فتصبح بالتالي على تماس مع مناطق دارفور التي تعتبر بيئة مناسبة لنمو الأفكار الدينية المتشددة، باعتبارها مجتمعا تقليديا بسيطا ذا خلفية دينية .وإذا مزجت تلك الأفكار بالسياسة،فإنها ستقلب النزاع في دارفور، وتحوله إلى نزاع بين الحكومة ومتشددين.

كما أن لتداعيات الانفلات الأمني الحاصل في ليبيا ما بعد "القذافي" أثر سلبي على إقليم دارفور،وهذا بعد تمدد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في ليبيا، بالتالي يصبح السودان مهددا ولاسيما أن الحدود مفتوحة أصلا وتصعب السيطرة عليها، تحديدا في إقليم دارفور الذي يشهد نزاع منذ أكثر من 12 عاما،بالإضافة إلى نزاعات قبلية متفرقة، حيث بإمكان السلاح أن ينتشر في الإقليم .

وساهم سقوط العقيد الليبي "معمر القذافي" والفوضى التي تلت سقوطه ،في خلق بيئة ملائمة لتهريب السلاح من ليبيا إلى دارفور. ودفع الأمر بخبراء من الأمم المتحدة التحذير من مغبة تحول إقليم دارفور إلى تربة خصبة محتملة لتسلل المتطرفين، بسبب سهولة اختراق الحدود والتضامن الأسري بين القبائل الحدودية في دول عدة.ويرى الخبير العسكري اللواء "محمد العباسي" في حديث "للعربي الجديد " أن ما يحدث في ليبيا ومالي، قد يساعد على تعقيد الوضع في دارفور ويجعل منه بيئة ملائمة لتنامي الإرهاب ، على اعتبار أن وجود بؤرة إرهابية في ليبيا ، سيكون لها تأثيرات على السودان". [3]

وما قد يزيد في تأزم الوضع في دارفور ما نشرته بعض التقارير عن دخول متشددين ماليين إلى المنطقة بعد أن فروا من وطأة الهجمات التي تشنها عليهم القوات الفرنسية، كما أكد زعيم حركة تحرير السودان "عبد الواحد محمد

---

[1] الملف الاستراتيجي ،**القرن الإفريقي : مسرح لصراعات محلية وإقليمية** ، مجلة القدس للدراسات السياسية ،العدد 51 ، 2007 ، ص ، ص30 ،31.

[2] **بعد أول هجوم في تشاد.. هل تتمدد "بوكو حرام" إلى دارفور؟** ، صحيفة المصريون ، 2015/02/18، نقلا من الموقع:

**http://www . almesryoon.com.09/05/2015 .**

[3] علوية مختار، **"داعش" و "بوكو حرام " يقرعان أبواب دارفور** ، جريدة العربي الجديد ،الخرطوم ،2015/20/16، نقلا من الموقع :

**http://www.alaraby.co.uk/politics/.10/05/2015.**

نور"عن وجود هؤلاء المقاتلين في جبل مرة ،جبل مون ،وعين سيرو ،والذي اتخذوها مركزا لهم لأنها تتميز بطابع جبلي وعر وخارج سيطرة الحكومة وبالتالي يصعب فيها مداهمتهم ، وبين "نور" على وجود علاقة بين متمردي مالي والحكومة السودانية حيث تستخدمهم هذه الأخيرة في نزاعها ضد الحركات المتمردة في دارفور وهذا ما نفته حكومة عمر البشير.

لقد أكد القيادي بحركة تحرير السودان "الصادق أحمد زكريا" عن وجود المتشددين الإسلاميين الهاربين من الحرب في مالي بولايات دارفور، وقال : "إنهم موجودون وهذه حقيقة لا تقبل الشك ، والحكومة السودانية هي التي سهلت دخولهم لدارفور، وتقوم باستضافتهم وتقديم العون لهم، وقد تم رصد ثلاثة مخيمات لهم ،وأعدادهم كبيرة ودخلوا بسيارات دفع رباعي، ويحملون أسلحة متنوعة ،وكان فوجهم كبيرا جدا احتوى أكثر من 250 عربة". وأشار إلى أن وجودهم أثار المخاوف في نفوس السكان ، حيث تسببوا في نقص المواد الغذائية من الأسواق، كما منعوا بعض المواطنين من رعي ماشيتهم وجلب الماء ، واختتم حديثه بالقول :" إن الحكومة السودانية تنوي استخدام هؤلاء المتشددين في النزاع بإقليم دارفور والاستفادة من خبراتهم القتالية باسم الجهاد" ، وهذا ما قد سيدفع الحركات المتمردة إلى الدخول في نزاع آخر مع هؤلاء المقاتلين أو على الأقل سيزيد الوضع تأزما وتفاقما". [1]

وفي إفريقيا الوسطى التي تشهد نزاعا مسلحا بين المليشيات المسلحة والذي أخذ طابعا دينيا بين المسيحيين والمسلمين،وتعتبر ولاية جنوب دارفور هي الولاية الأقرب لدولة إفريقيا الوسطى، وبالتالي الحدود مفتوحة أمام الرعاة والحركة التجارية ، لذلك فالانفلات الأمني الحاصل هناك من المحتمل أن يؤثر سلبا على الوضع في دارفور، حيث وصف رئيس السلطة الإقليمية لدارفور **"التيجاني السيسي"**، ما يجري في إفريقيا الوسطى من اقتتال المجموعات المسلحة ،بأنه سيؤثر سلبا على دارفور،و يلقي بظلاله على الوضع الأمني في إقليم دارفور عند دخول المقاتلين بعتادهم وأسلحته .

## المطلب الثالث : نجاح مسار التسوية والوساطة الدولية

يعتبر هذا السيناريو هو الوحيد الذي من شأنه أن ينقذ السودان بصفة عامة ودارفور بصفة خاصة من الانزلاق إلى الفوضى، ويحول دون انهيار الدولة ويحافظ على وحدة دولة السودان. ويرتكز هذا السيناريو على أن يتم التحول الديمقراطي بتوافق كل القوى السياسية بما في ذلك المؤتمر الوطني العام ،وقوى التغيير الآخرين دون استثناء ،على مشروع للتسوية يفضي إلى الانتقال من هيمنة الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية نحو بناء دولة المواطنة السودانية التي تحترم التنوع ،ويشكل هذا التحول هدفا رئيسا لاتفاقية السلام التي ترعاه بعض الأطراف الإقليمية والدولية.

وهناك مجموعة من المؤشرات تبين أن إمكانية نجاح هذا السيناريو متمثلة :

وجود بعض الأطراف تدفع باتجاه السلام، خاصة الطرف التشادي الذي وقع على اتفاقية سلام مع الحكومة السودانية وركزت هذه الاتفاقية على طرد المعارضة التشادية من الأراضي السودانية وهذا ما تحقق على أرض الواقع، وبالتالي سد الطريق أمام تحالف المعارضة التشادية مع الحركات المتمردة في دارفور، بما في ذلك **تجفيف سبل الدعم** بكل الأنواع لهذه الحركات لا سيما حركة العدل والمساواة .

---

[1] زاهر البشير ، نزار عبد الباقي ، **دارفور..هل تصبح ملاذا لمتمردي مالي؟**،صحيفة الراكوبة **:**الخرطوم ، 2013/07/08 نقلا من الموقع:
**http://www.alrakoba.net/news-action-show-id-89659.htm.10/05/2015.**

وفي الجانب العملياتي قامت القوات المشتركة السودانية التشادية بعمليات تمشيط للمناطق الحدودية بين السودان وتشاد البالغ طولها 1350 كلم ،وهذا ما سيساهم في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة .

كذلك وجود أطراف عربية تدفع باتجاه السلام، ومن بين هذه الدول : دولة قطر التي لعبت دورا فاعلا في نزاع إقليم دارفور منذ اندلاعه في 2003 وما لبث تواصل جهودها لإحلال السلام في إقليم دار فور إلى أن توجت تلك الجهود في التوصل إلى توقيع **وثيقة الدوحة لسلام دارفور** في 14 جوان 2011 بين الحكومة السودانية وحركة التحرير والعدالة بقيادة رئيسها **"تجاني سيسي"** التي ضمت أكثر من 14 فصيلا مسلحا وفيما بعد التحقت حركة العدل والمساواة فصيل **"بخيث دبجو"** بالاتفاقية .واتسم الدور القطري في قضية دارفور بالفعالية والمرونة والحياد والانفتاح على كافة مكونات المجتمع الدارفوري والسعي في الوصول إلى تسوية سياسية شاملة لنزاع دارفور ويتضح ذلك في ما قامت به فعليا ،من تحركات مكوكية لتجميع الحركات الدارفورية وتوحيدها وتسهيل دور الوساطة وفتح منابر التفاوض دون شروط أو ضغوط ،وهذا ما لم تقم به أي دولة أخرى .

و يتلخص الدور القطري في تنظيمها لخمسة مؤتمرات فيما عرف وقتها (بأهل المصلحة) بمشاركة واسعة لكافة الممثلين من فعاليات المجتمع المدني الدار فوري، حيث كان حضور كل مؤتمر يتراوح بين 300 إلى 400 مشارك وقد تكفلت قطر بتحمل كافة تكاليف السفر ذهابا وإيابا على متن الخطوط الجوية القطرية من مدن **"نيالا والفاشر"** والعاصمة **الخرطوم** إلى الدوحة والعكس، بالإضافة إلى توفير الإقامة والإعاشة.[1] ولقد نجحت قطر في وضع أرضية مشتركة بين مكونات المجتمع الدار فوري من جهة والحركات من جهة أخرى، وفتحت آفاق التفاهم حول المشكلة كما استطاعت قطر بلورة رؤية جامعة حول اتفاقية الدوحة من جانب بالإضافة إلى أنها استطاعت، توحيد أكثر من 14 فصيلا في حركة واحدة سميت ب: حركة التحرير والعدالة بقيادة **" تجاني سيسي".**

**وما يميز هذه المبادرة عن غيرها من المبادرات:**

**أولا:** حظيت بدعم محلي ،خاصة من بعض أطراف النزاع ،حيث رحب **"منى اركو مناى"** زعيم أحد فصائل حركة تحرير السودان وكبير مساعدي الرئيس السوداني ،ورئيس السلطة الانتقالية لولايات دارفور باستضافة الدوحة لمفاوضات السلام بين الحكومة السودانية والحركات.

**ثانيا:** أنها حظيت بترحيب المجتمع الدولي بأسره متمثلا في الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ،ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وفي هذا الصدد أعلنت الحكومة الفرنسية دعمها للمبادرة،وقامت بعثة فرنسية بزيارة الدوحة لدراسة ودعم الخطة التي قدمتها قطر لحل النزاع، كما أن ارتباط الحركات المسلحة الدار فورية بأجندات خارجية يجعل من الدعم الغربي خاصة الفرنسي والأمريكي أحد عوامل نجاحها .

**ثالثا:** راعت جميع المصالح التي يمكن أن يجنيها الأطراف المتنازعة من عملية السلام ،أي أنها عكست القضايا المتنازع عليها، ولم تقف كثيرا عند المواقف المحددة والاختلافات في معايير الحل، ويمكن إجمال أهم ما ركزت عليه وثيقة الدوحة: (حقوق الإنسان والحريات الأساسية ،تقاسم الثروة والموارد القومية، التعويضات وعودة النازحين

---

[1] أكرم حسام ،**المبادرة القطرية لحل أزمة دارفور، فرص النجاح والفشل** ، ملف الأهرام الاستراتيجي ، 2008/11/1 ، نقلا من الموقع :
**http://www.ahramdigital.org.eg/articles.aspx?Serial=701.12.05.2015.**

واللاجئين، العدالة والمصالحة ،وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية النهائية ،الحوار والتشاور الداخلي وطرائق التنفيذ). [1]

ومن أجل إنجاح وتدعيم قطر لوساطتها قامت بالعديد من برامج الإنعاش المبكر من بناء القرى النموذجية، وتوفير الخدمات الأساسية للأهالي ،ووقعت اتفاقا مع الأمم المتحدة في ديسمبر2014 بمبلغ 88.5 مليون دولار لتنفيذ هذه البرامج،علاوة على توفير الإعتمادات اللازمة التي تعهدت بها لبرامج التنمية التي اعتمدها مؤتمر إعادة الإعمار والتنمية في دارفور الذي عقد في الدوحة في **أفريل 2013.** كما وضعت الحكومة القطرية مجموعة من الترتيبات التحضيرية لتأسيس بنك دارفور الذي يهدف إلى المساهمة في جهود البناء وإعادة الإعمار وتحقيق التنمية في دارفور بوصفها الوجه الآخر لعملية النزاع، وكذلك لعدم ترك الأوضاع الأمنية والإنسانية على ما هي عليه رهنا بالتسوية السياسية الشاملة، بل بالبناء على ما تم التوصل إليه من اتفاقيات لتحسين هذه الأوضاع للوصول إلى تلك التسوية، وبموجب وثيقة الدوحة للسلام في دارفور قامت بدفع 107 مليار جنيه سوداني من جملة التزاماتها، وهي مستمرة في ذلك وفقا لوثيقة المشروعات الإستراتيجية لدارفور التي تم البدء فيها عام 2013 وتستمر حتى 2019.

كان للمبادرة القطرية صدى داخل الأوساط المتقاتلة في دارفور، حيث عرفت دارفور تراجع ملحوظا للنزاعات القبلية في ولايات دارفور في المرحلة الأخيرة، كذلك هناك جهود تبدل في دارفور من أجل تأهيل الحركات الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور للتحول إلى أحزاب سياسية تساهم في توطيد السلام والتنمية في البلاد، وهذا ما صرحت به حركة العدل الثورية المنشقة على **"حركة العدل والمساواة "** في مارس 2015، عزمها على إكمال ملف الترتيبات الأمنية ومن ثم عقد المؤتمر التأسيسي وتحول الحركة إلى حزب سياسي بنشاط وإمكانيات كبيرة.

ومن بين المؤشرات التي تدل على نجاح الوساطة القطرية : هدوء الأوضاع الأمنية، حيث أعلنت منظمة الأغذية العالمية عن تخفيض الحصص المقدمة لإقليم دارفور، كما صرحت عن عزمها زيادة التخفيض بسبب تحسن الأوضاع الأمنية وهذا حسب بعض التقارير.

وفيما يخص جامعة الدول العربية، فقد لعبت أيضا دورا لأجل إحلال السلام في دارفور منذ 2007، وارتكز دورها على مسألة التمويل، وهذا لأجل دعم جهود الإغاثة العاجلة والتعافي المبكر في دارفور وتشجيعا للنازحين واللاجئين على العودة الطوعية في المناطق الآمنة، وهي تجربة اعتمدت على بناء مراكز تتوفر فيها الخدمات الأساسية، وإطلاق مشروعات زراعية إنتاجية وتنفيذ خطط لبناء ورفع القدرات، وبالفعل هذا ما أسهم في إعادة تأهيل أكثر من مائة قرية ومائتين وخمسين مركزا خدميا وثمانين مركزا صحيا وخمس وسبعين محطة مياه بالإضافة إلى توفير الخدمات الاجتماعية المناسبة . [2]

وبالنسبة للاتحاد الإفريقي فمن خلال دراستنا للدور الذي قام به في نزاع إقليم دارفور، نجد أنه قام بالدفع من أجل تسوية هذا النزاع، وذلك من خلال خلق أرضية للتفاوض ما بين الحركات المسلحة والحكومة السودانية، ولقد كان سبب تدخله هو التخوف من تكرار ما حدث في رواندا من إبادة جماعية باعتبار السودان عضوا فعالا في الاتحاد الإفريقي، ولقد استخدم الاتحاد الإفريقي الوسائل السلمية بدء بالمفاوضات والوساطة والمساعي الحميدة، إلى جانب

---

[1] **وثيقة الدوحة للسلام في دارفور** ، نقلا من الموقع :
**http://www .unamid.unmissions.org/Portals/UNAMID/DDPD%20Arabic.pdf12/05/2015.**

[2] الأهرام المسائي العربي **: مؤتمر إعادة بناء دارفور تدعيم للجهود السياسية والدبلوماسية المبذولة**،2013/04/7، نقلا من الموقع:
**http://www .digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1244471&eid=5492.12/05/2015.**

تواجد مراقبين من الاتحاد الإفريقي للمراقبة والإشراف، والسعي إلى تقريب وجهات النظر بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة وعقد العديد من المفاوضات في كل من "انجمينا" و"اديس أبابا" و"ابوجا" .إضافة إلى قيام مجلس الأمن والسلم الإفريقي بدور كبير على صعيد تحقيق المصالحة، وذلك بأفضل السبل لمعالجة قضايا المساءلة، ومكافحة الإفلات من العقاب بصورة فعالة، وهذا ما قد يساهم في حل النزاع في إقليم دارفور على المدى المنظور، خاصة إذا قام مجلس السلم والأمن بتعزيز قدراته وإمكاناته الموجودة لديه ،وذلك باستكمال آلياته المنصوص عليها في بروتوكول إنشائه، وتوفير الدعم المالي المطلوب وعدم التأخر في دفع الدول الأعضاء لمساهماتها المالية، والإتمام والتركيز على الجانب العسكري المهم لإنهاء أي نزاع حتى يتمكن المجلس من القيام بالدور المنوط به في نزاع إقليم دارفور. [1]

وفي خصوص هيئة الأمم المتحدة ومن خلال تتبعنا لدورها في حل النزاع في إقليم دارفور،نجد أنها أدت دورا مهما لأجل حل النزاع منذ بدايته، حيث برز دورها بصورة أوسع عند زيارة الأمين العام "كوفي عنان " في 29 جويلية 2004 للخرطوم ولإقليم دارفور، والذي وقع على إثر ذلك اتفاق "التسعين يوما" أو ما يعرف بمذكرة تفاهم مشتركة بين الأمم المتحدة والحكومة السودانية، ومنحت الحكومة السودانية مدة تسعين يوما لإنفاذ تعهداتها الواردة في الاتفاق والمتعلقة بإزالة القيود المفروضة على أعمال الإغاثة ،والتحقيق الفوري في كافة الانتهاكات ومراقبة أوضاع حقوق الإنسان بالإقليم، ونشر قوات الشرطة تحظى بالمصداقية والاحترام ونزع سلاح ما يسمى بالجنجويد، والملاحظ أن اتفاقية التفاهم هذه تلمست مواضع الخلل وبدأت السير نحو معالجة مأساة الإقليم الإنسانية والأمنية، توطئة لتتويجها بالحال السياسي عبر التفاوض السلمي، وهذا ما قد يؤدي إلى حل النزاع . [2]

كما يمكن لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة أن يساهم في عملية إحلال السلام من خلال عمله على نزع السلاح من أيدي المسلحين في دارفور وذلك عن طريق إخراج هؤلاء المسلحين من الكيانات العسكرية ودمجهم اجتماعيا واقتصاديا في مجتمعاتهم ليصبحوا مشاركين فاعلين في عملية السلام ، [3] وكذلك تركيزه على تعزيز قدرات المجتمع المدني لكي تساهم في نشر ثقافة السلام وتغيير سلوك الأطراف المتنازعة وتأهيلها لتحقيق المصالحة .

خلصنا في هذا الفصل إلى أن الأطراف الخارجية الإقليمية منها والدولية لعبت دورا في هذا النزاع، فمنها من لعب دورا في تحريكه ومنها من لعب دورا في التصعيد والتدويل، فبدل حلحلة هذه الأطراف للنزاع زادته تأزيما وتعقيدا وهذا بسبب تنافس هذه الأطراف على المنطقة، واختلاف استراتيجياتهم فيها والتي انعكست في دعم طرف على حساب طرف آخر وهذا بما يتناسب و المصلحة القطرية للطرف الخارجي والأجندة المسطرة مسبقا تجاه النزاع ، وفي ظل معطيات النزاع خلصنا إلى وضع ثلاثة سيناريوهات (خطي، راديكالي وإصلاحي).

---

(1) محمد هيبة علي أحطيبة ، **دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات وتسويتها في افريقية** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد 3 ،2011 ،ص647.

(2) **المرجع نفسه** ، ص 648.

(3) ناتاليا هيريرا ايسلافا ، **متطوعو الأمم المتحدة يعملون على تعزيز قدرات المجتمع في دارفور** ، **أصداء من دارفور،** نقلا من الموقع :

**http://www . unamid.unmissions.org/Default.aspx?ctl.*25/05/2015.***

## الخاتمة

يعد النزاع في إقليم دارفور من بين النزاعات المعقدة نظرا لتشابك العوامل التي أسهمت في التمهيد لنشوؤه من خلال تفاعلها،وتعدد الأطراف الإقليمية والدولية اللاعبة في هذا النزاع حتى أصبح له بعدا (محليا وإقليميا ودوليا) ، لاسيما وأن هذا النزاع لم يعد مجرد نزاع داخلي سوداني فحسب، بل أصبح شأن دولي تبنته الكثير من المنظمات والهيئات الدولية .

ولقد مر النزاع في إقليم دارفور بالعديد من المسارات بدء بالنزاع القبلي المزمن، ليتصاعد في المدة الأخيرة (2003-2014) ليأخذ شكل النزاع العرقي أو الإثني ، لاسيما وأن هذا النزاع لم يكن جديدا فهو ملازم لهذا الإقليم منذ عقود طويلة وكان على شكل قبلي بين السكان نتيجة لموجة الجفاف التي ضربت الإقليم فسببت الشح في المياه ومناطق الرعي، خاصة وأن حرفة الزراعة والرعي هي الحرفة السائدة في دارفور ،وظهر هذا النزاع في الأصل بعد أن هاجرت مجاميع كبيرة من السكان الذين أثر فيهم الجفاف ففقدوا مسوغات البقاء وهاجروا إلى أراضي يتوفر فيها الماء ،وهي من الطبيعي ملك لقبائل أخرى ساكنة فيها، وهنا بدأ النزاع بين القبائل المهاجرة والساكنين أصحاب الأراضي.

وبعد تدخل عدة أطراف (داخلية) مثل الحكومة السودانية من خلال تعاملها المتشدد مع هذا النزاع باعتباره حالة من التمرد الذي يجب القضاء عليه، إضافة إلى دعمها المفرط لبعض الجماعات المسلحة والداخلة في النزاع وهم (الجنجويد)، بالإضافة إلى دور الأحزاب السياسية في السودان في تغذية العنف المطرد في دارفور في ظل تنافسها السياسي، بالإضافة إلى الأطراف الخارجية، حيث تمثل دورها في الدعم اللوجستي الذي قدمته بعض الدول المجاورة للسودان خاصة التي يوجد فيها امتداد اثني للسكان ضمن أراضيها،ولا ننسى ما لعبته الدول الغربية من دور سلبي منذ المراحل الأولى للنزاع كتكريس حالة التمزق العرقي في هذا الإقليم المتنوع عرقيا، وتحديدا دور الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل الذين عملا على تدويل نزاع دارفور لتحقيق أهداف إستراتيجية حيث صورت الولايات المتحدة الأمريكية حالة النزاع في دارفور على أنها إبادة جماعية للجماعات الإفريقية في إقليم دار فور،وكذلك إسرائيل التي استغلت بعض العناصر في إقليم دارفور التي ترغب بالسيطرة والهيمنة ولعب أدوار قيادية ومع العزف على أوتار الاختلافات الاثنية، وإيقاد روح الأحقاد التاريخية والكراهية، وتعميق الرغبة في التمايز، والسيطرة القبلية في الإقليم أدى بالنتيجة إلى إضعاف السودان وتمزيقه من الداخل وصولا إلى تفكيكه إلى دويلات صغيرة ومتنازعة واقعة في أسر من يقدمون لها التمويل والحماية كما حدث مع جنوب السودان .

**من خلال دراستنا للنزاع في إقليم دار فور توصلنا الى مجموعة من النتائج هي:**

- إن تاريخ النزاعات القبلية وغيرها في إقليم دارفور قديم قدم ظهور سلطنة دارفور،حيث تناسبت كثرة النزاعات طرديا مع اشتداد موجة الجفاف والتصحر ومع حركة القبائل الراحلة ،كما كان لنمط العيش وحركة المراحيل والمسارات دور كبير في ارتفاع نسبة النزاعات ،حيث يقوم نمط الاقتصاد على الترحال شمالا في فترة الخريف ،وجنوبا في فترة الصيف،مما يؤدي للاحتكاك بين القبائل الراحلة موسميا والقبائل القاطنة ،كما كان لتغاضي الحكومات المتعاقبة عن إيجاد حل يتعاطى مع جذور النزاع قبل أن يستشري ويستفحل ،دور في جعل أطراف خارجية تعمل على إعطاء النزاع صبغة اثنية وعرقية والذي أفضى في النهاية إلى تأجيجه وتصعيده.

- إبرام الحكومة العديد من الاتفاقيات مع الفاعلين في دارفور أضعف من هؤلاء الفاعلين بسبب الانقسامات التي ضربتهم،مما شتت مجهودات الحكومة نفسها ،وترتب عليه عدم وجود إستراتيجية واضحة لدى الحكومة للتعامل مع النزاع في إقليم دارفور.

- تسببت الأوضاع الإنسانية في إقليم دارفور إلى إخراج النزاع من حيزه المحلي إلى الإقليمي فالدولي وبالتالي تدويله.

- إن دول الجوار المتمثلة (تشاد ليبيا) لعبت دورا في تأجيج وتصعيد النزاع سواء بمد القبائل بالسلاح والدعم اللوجستي أو بعدم الضغط عليها من أجل الدخول في عملية تفاوضية جادة ،يمكن لها أن تفضي للتوصل إلى اتفاق ومصالحة حقيقية تنهي النزاع وما يجري في هذا الإقليم من مآس.

- إن الثروات الطبيعية التي يتمتع بها السودان وعلى رأسها النفط واليورانيوم والذي بدأ استغلاله بصورة تجارية وخروج الولايات المتحدة وشركاتها الكبرى عن السوق الواعدة بعد أن كان لشركاتها السبق في اكتشافه لا يمكن إغفاله من وتيرة العداء الأمريكي للسودان والتحول لحل النزاعات بما يخدم مصالحها.

- سعي الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ إستراتيجية الهيمنة على السودان من خلال خلق الفوضى لأجل تفكيكه عن طريق إثارة الحروب الأهلية وخلق النزاعات تمهيدا لتقسيم السودان إلى دويلات تتقاتل فيما بينها ليسهل السيطرة عليه وعلى موارده الغنية ومنع السودان من التنعم بالاستقرار لأن السودان لو استثمر 30% من موارده في ظل الاستقرار لأصبح قوة عربية إضافية يحسب لها ألف حساب.

- استفادة الدول والقوى العظمى الطامعة في ثروات إقليم دارفور، من تردي الأوضاع الإنسانية فيه نتيجة عمليات النهب المسلح التي تقوم بها الحركات المتمردة في دارفور وأخذها كمبرر ونافذة لدخولها الإقليم بحجة تقديم المساعدات والمعونات من خلال المنظمات التي دخلت الإقليم تحت غطاء إنساني لكنها في الحقيقة ليست إلا جنود أو أدوات في يد القوى العظمى تهدف عن طريقها لتحقيق مصالحها واستراتيجياتها في المنطقة.

**كما أنه يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات:**

- لوقف النزاع الدائر بإقليم دارفور لابد على الحكومة السودانية وقف كل المساعدات للجنجويد والميليشيات الأخرى المحسوبة عليها وبدء عملية تتسم بالشفافية تهدف إلى تجريدهم من السلاح ومحاكمة الذين ثبت في حقهم ارتكاب جرائم ومن يستمرون منهم في مهاجمة المدنيين،والسيطرة على الحدود لكي لا يسمح بدخول الدعم بمختلف إشكاله إلى المتمردين من دول الجوار الإقليمي خاصة التي تعاني من انفلات أمني،ومراقبة الحدود أيضا من دخول الجماعات الإرهابية كتنظيم داعش وبوكوحرام .

- السماح بالوصول الكلي للعون الإنساني للسكان المتضررين من أجل إيصال الإغاثة الطارئة والقبول بالمراقبة لاستخدام الإغاثة والمساعدة في إعادة البناء،والاهتمام بالتنمية الشاملة لإقليم دارفور وضرورة التقسيم العادل للثروة التي يتمتع بها السودان وإشراك النخب الموجودة في دارفور في مختلف المؤسسات السياسية السودانية لوقف التمرد على الحكومة السودانية.

- انتهاج إستراتيجية إعلامية بناءة ومدروسة ذات رسالة ورؤية واضحة داخليا وخارجيا.

- لابد على المعارضة الدارفورية التوقف عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان وتحولها من حركات مسلحة إلى أحزاب سياسية للدخول في مفاوضات جادة مع الحكومة السودانية لأجل إيجاد أرضية مشتركة للحل السياسي وإنهاء حالة الفوضى في إقليم دارفور .

- تفعيل دور الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية بصورة ايجابية بناءة ليتصدر المبادرة في التعاطي مع النزاع وفق رؤية مشتركة بينهما وجعل التدخل العسكري اخر خيار إزاء النزاعات التي يعاني منها الإقليم.

- إن الحل الجذري للنزاع في إقليم دارفور لا يتحقق فقط بمصالحة شكلية أو اتفاقية لوقف إطلاق النار وعودة النازحين ودفع التعويضات، وإنما يتطلب أيضا إبعاد الأطراف الخارجية التي تحرك مسار النزاع بما يحقق طموحاتها في إبقاء النزاع في إقليم دارفور على ما هو عليه، لتجعل مصيره نفس مصير جنوب السودان الذي انفصل وأعلن استقلاله عن دولة السودان ،وبذلك تكون الإستراتيجية الأمريكية قد نجحت في تقسيم السودان إلى دويلات وكانتونات تتقاتل فيما بينها حتى يسهل السيطرة عليه وبناء الجدار العازل بين الشمال العربي والجنوب الإفريقي (الغني بالنفط).

على الأطراف الخارجية تفادي أسلوب القرارات الدولية الارتجالية والموجهة توجيها مصطلحيا لمراكز قوى ضغط متحيزة ،ومراجعة فاعلية ونتائج القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومدى إسهامها في حل أو تأزيم النزاعات من خلال دراسات علمية محايدة.

## قائمة المراجع

### أولا : الكتب باللغة العربية :

1 - أحمد أبو الخير ، أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر ، القاهرة : دار النهضة العربية ،دط ، 2006 .
2 - أحمد فؤاد أرسلان ، نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، دط ، 1986 .
3 - أحمد وهبان،الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية،الإسكندرية :الدار الجامعية ، ط2004،2.
4 - أحمد يوسف أحمد و نقيب مسعد ، السودان بين استحقاقات المرحلة الانتقالية لتقرير مصير الجنوب السودان ومضاعفات أزمة دار فور، حالة الأمة العربية ، 2005 النظام العربي : تحدي البقاء ،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ، دط ، 2006 .
5 - أحمد يوسف ونفين مسعد ، حال الأمة العربية ، (2006- 2007) ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، دط ، 2007 .
6 - السيد عمر، دارفور بين إدارة الأزمة والإدارة بالأزمة ، الدار العالمية للنشر والتوزيع،ط1، 2008 .
7 - السيد مصطفى أحمد أبو الخير، أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر، مص: دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2006 .
8 - النور محمد فرج ،النظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، كردستان:مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية،دط، 2007.
9 - الكسندر وندت،النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية،ترجمة: عبد الله جبر صالح العتيبي، الرياض :النشر العلمي والمطابع للنشر والتوزيع ،ط1، 2006.
10 - أمين المشاقبة، ميرغني أبكر الطيب، دارفور الواقع الجيوسياسي الصراع والمستقبل ،عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع،ط2012،1.
11 - بيتر فالنستين ،مدخل إلي فهم وتسوية الصراعات الحرب والسلام والنظام العالمي،ترجمة :سعد فيصل السعد،محمد محمود دبور،لندن: المركز العالمي للدراسات السياسية،دط ، 2002.
12 - حاتم إبراهيم ،علي دينار،حريق دارفور:قصة الصراع الأهلي والسياسي ،السودان: دار هيئة الخرطوم الجديدة للصحافة والنشر،دط،2005.
13 - حساني خالد ،مدخل إلي حل النزاعات الدولية، الجزائر: دار بلقيس ،دط ،2011 .
14 - حسين بوقارة، تحليل النزاعات الدولية،الجزائر : دار هومة،ط1 ، 2008 .
15 - حسين قادري،النزاعات الدولية دراسة وتحليل،الجزائر: دارمنشورات خير جليس ،ط1 ، 2007.
16 - حمد عادل عبد الحكيم وآخرون،حرب اللاعنف..الخيار الثالث، أكاديمية التغيير، النشر،ط2013،3.
17 - خالد المعيني ،" الصراع الدولي بعد الحرب الباردة ،" دمشق: دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع ، ط2009،1.
18 - جاستون بوتول ،الحرب والمجتمع ،تحليل اجتماعي للحروب ونتائجها الاجتماعية والثقافية والنفسية، ترجمة:عباس الشربني، بيروت:دار النهضة العربية للطباعة والنشر،دط ،1983.

19 - جندلي عبد الناصر،التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية،الجزائر : دار الخلدونية للنشر والتوزيع،ط1 ،2007.

20 - جون بيليس ،ستيفن سميث،عولمة السياسة العالمية ،الإمارات العربية المتحدة: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث،ط2004،1.

21 - جيمس دورتي، روبرت بالستغراف،النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية،ترجمة:وليد عبد الحي، بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،ط1، 1985.

22 - جولي فلينت والكس دي فال ،تاريخ حرب وإبادة دارفور،ترجمة: أنطوان باسيل ،بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،دط،2006.

23 - دينار حاتم وإبراهيم علي،حريق دارفور خطة الصراع الأهلي والسياسي،الخرطوم :هيئة الخرطوم الجديدة، دط، 2005.

24 - ريتشارد نيد ليبو، لماذا تتحارب الأمم ؟ دوافع الحرب في الماضي والمستقبل ، ترجمة: إيهاب عبد الرحمن علي،الكويت : دار المجلس الوطني الثقافي للفنون والآداب ،دط ، 2013.

25 - زكي البحيري ،مشكلة دارفور أصول الأزمة - وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية،القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب،ط2010،1.

26 - سامي إبراهيم الخزندار،إدارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري،قطر: الدار العربية للعلوم والنشر،ط2014،1.

27 - صالح فضل ، مشكلة دار فور والسلام في السودان ، القاهرة : دار إيتراك للطباعة والنشر، ط1 ، 2004 .

28 - صالح يحيى الشاعري،تسوية النزاعات الدولية سلميا ،القاهرة: دارمكتبة مدبولي ،ط1، 2006.

29 - صامويل هنتنجتون، صدام الحضارات، إعادة صنع النظام العالمي،ترجمة: طلعت الشايب، نيويورك:مركز شوستر روكفلر،ط2، 1999.

30 - عامر مصباح،الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر: دار ديوان المطبوعات الجامعية،دط،2006.

31 - عبد القادر إسماعيل ،مشكلة دارفور :الأصول التاريخية ومحاولات الحل السياسي والتدخل الدولي،القاهرة: مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر ،دط ،2008 .

32 - عبد العزيز جراد ، العلاقات الدولية ، الجزائر : المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،دط، 1992 .

33 - عبد القادر رزيق المخادمي ،النزاعات في القارة الإفريقية ،انكسار دائم أم انحسار مؤقت، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع،ط2005،1 .

34 - عبد القادر محمد فهمي ، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية ، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1 ، 2010 .

35 - عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع،ط1، 2010 .

36 - عبد الله مصباح ، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة ، ليبيا : دار الرواد ، ط1 ، 2002 .

37 - عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلي صراع القوى العظمى، قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون،ط2009،1 .

38 - عدنان السيد حسين ، العرب في دائرة النزاعات الدولية ، لبنان: مطبعة سيكون ،دط، 2001 .

39 - عصام عبد الفتاح ، دار فور: وجع في قلب العروبة ، القاهرة : دار كنوز للنشر والتوزيع ، ط2 ، 2009 .

40 - عليوة السيد، إدارة الأزمات والكوارث (حلول عملية – وأساليب وقائية ) ، القاهرة: مركز القرار للاستشارات، دط، 1997 .
41 - علي بن هلهول الرويلي ، إدارة الأزمة وإستراتيجية المواجهة ، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، دط، 2011 .
42 - كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،ط2009،1 .
43 - كاظم هاشم نعمة ، العلاقات الدولية، بغداد : مؤسسة دار الكتب ، ط1 ، 1979 .
44 - محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية،الجزائر: دار هومة،ط1، 2003 .
45 - محمود أبكر سليمان ومحمد علي أبكر الطيناوي، الزغاوة ماضي حاضر ،الكويت: دون دار النشر،دط،1988.
46 - محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي ،الجزائر:دار الكتاب ،دط،1997.
47 - محمود ممداني، دارفور منقذون وناجون السياسة والحرب على الإرهاب، ترجمة:عمر سعيد الأيوبي، لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 2010.
48 - مصطفى عثمان إسماعيل، دار فور الماضي – الحاضر – المستقبل، السودان: دار الأصالة للنشر والتوزيع الإعلامي ، دط ، 2007.
49 - مصطفى علوي،الوطن العربي وكومنولث الدول المستقلة، القاهرة:معهد البحوث والدراسات العربية، دط،1994 .
50 - نبيل ملفين، روبن كوننغ، الموارد والصراع المسلح التسلح ونزع السلاح، ستوكهولم: المعهد البشري، دط ، 2013 .
51 - هايل عبد المولى طشطوش ،مقدمة في العلاقات الدولية، الأردن: دار جامعة اليرموك ،دط ،2010.
52 - ياغو سالمون، ثورة المنظمات شبه العسكرية :قوات الدفاع الشعبي ،مسح الأسلحة الصغيرة ، سويسرا: المعهد العالي للدراسات الدولية،دط،2007 .
53 - يوسف ناصيف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي،ط1 ،1985 .

**ثانيا :الرسائل و الأطروحات :**

1 - عزيز نوري ، الواقع الأمني في منطقة المتوسط (دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012.
2 - عمار حجار ،السياسة المتوسطية الأمنية للاتحاد الأوروبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية،جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2001 .
3 - فؤاد جدو، دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية حالة منظمة أطباء بلاحدود ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسة مقارنة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2010 .
4 - مستاك يحي محمد لمين، قضية دار فور وأبعادها الإقليمية والدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: التنظيمات السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ،2013 .
5 - موسى بن قاصير، البعد الديمغرافي في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، فرع علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2008 .

**ثالثا : التقارير :**

1 - ثورة دارفور: أزمة السودان الجديدة ،تقرير مجموعة الأزمات الدولية عن إفريقيا بروكسل رقم 76 ،2004 .

2- خالد التيجاني النور،اقتصاد الحرب وحروب الاقتصاد دارفور نموذجا،جامعة الخرطوم،معهد أبحاث السلام بالتعاون مع بعثة قوات حفظ السلام في دار فور، "UNAMID "، 2014.

3- دارفور :الفشل في توفير الحماية ،تقريرمجموعة الأزمات الدولية عن إفريقيا ،رقم 89 ،8 مارس 2005.

4- دارفورالمدمرة، تطهير عرقي ترتكبه الحكومة وقوات المليشيا في غرب السودان، تقريرهيومن رايتس وتش،مجلد16، رقم6، 2004 .

5- يوسف تكنه، دارفور :التقسيمات الإدارية والنزاع القبلي (حالة ولاية جنوب دارفور) ،جامعة الخرطوم ،معهد أبحاث السلام بالتعاون مع بعثة قوات حفظ السلام في دارفور "UNAMID"،2014.

**رابعا : المجلات والدوريات:**

1 - إجلال رأفت، العوامل الداخلية والأزمة الدولية في القرن الأفريقي، مجلة السياسة الدولية ، العدد 177 ،دس .

2 - أحمد خميس كامل، دارفور بين الضغوط الخارجية والاستجابة الداخلية ،مجلة السياسة الدولية ، العدد2009،177.

3 - أحمد محمد وهبان ،السياسة الأمريكية تجاه مشكلة دارفور بين اعتبارات المصلحة ودعاوى الأخلاقية، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية ، د ع ، 2009 .

4 - أحمد محمد أبو زيد، نظرية العلاقات الدولية عرض تحليلي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 36، 2012.

5 - ادم محمد أحمد عبد الله، قضية دارفور: الأسباب والتداعيات وسبل المعالجة ،المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد22 ،2009 .

6 - أسماء الحسني، العلاقات المصرية – السودانية في عالم متغير، مجلة السياسية الدولية، العدد 178، 2009.

7 - الملف الاستراتيجي ،القرن الإفريقي: مسرح لصراعات محلية وإقليمية ، مجلة القدس للدراسات السياسية،العدد 51 ، 2007 .

8 - إياد عابد والي البديري، مشكلة دارفور– أسبابها ونتائجها :دراسة في الجغرافيا السياسية، المجلة القادسية للعلوم السياسية، المجلد الثاني ،العدد1، 2009 .

9 - إياد عبد الكريم مجيد ،الدور الإسرائيلي في أزمة دارفور، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، العدد2013،16.

10 - بدر حسن الشافعي، تطبيع العلاقات السودانية ، لماذا الآن ؟ مجلة السياسة الدولية ،العدد 163 ،2006 .

11 - حسن الحاج علي أحمد، أكبر من دار فور: الأمن الإقليمي للسودان على حدوده الغربية، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 19، 2008 .

12 - خلود محمد خميس ،أزمة دارفور والمتغير الأمريكي، مجلة دراسات دولية ،العدد 39، د س .

13 - ذاكر محي الدين عبد الله ،الجماعات المسلحة والسياسية في دارفور: دراسة في الخلفية التاريخية ومنطلقاتها الفكرية، مجلة أدب الرافدين،العدد60 ،دس .

14 - رعد قاسم صالح، إشكالية الدولة والقبلية في أزمة دارفور2003-2010، مجلة السياسة الدولية ،العدد20، 2012.

15 - رندة فوده ،دور شركات الأمن الخاصة في مناطق الصراعات الداخلية في إفريقيا، مجلة الحياة البديلة، العدد570، 2011 .

16 - سمير جسام راضي، مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية،العدد45، 2012 .
17 - عبد الوهاب الأفندي ،أزمة دارفور: نظرة في الجذور والحلول الممكنة ،مجلة دراسات إستراتيجية، العدد139، 2009 .
18 - غيث سفاح وقحطان حسين طاهر ،ماهية الأزمة الدولية ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 42 ، 2002 .
19 - محمد الأمين عباس النحاس ،أزمة دارفور بداياتها وتطورها ،مجلة المستقبل العربي ،العدد 312، 2005 .
20 - محمد العقيد محمد أحمد ،تداعيات انفصال الجنوب السوداني المحلية والإقليمية والدولية، مجلة قراءات افريقية، العدد8 ، 2011 .
21 - محمد هيبة على أحطيبة، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات وتسويتها في إفريقيا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 3، 2011 .
22 - منير محمود بدوي، مفهوم الصراع: دراسة في أصول النظرية للأسباب والأنواع، مجلة دراسات مستقبلية، العدد 3، 1997 .
23 - نيالا- قنا ،آل محمود بدارفور، قطر: لم ترفض مساري وثيقة الدوحة والمنطقتين، مجلة العرب، العدد2015،9711 .

**خامسا: الموسوعات والمعاجم**

1 - أبي الفضل، جمال الدين محمد بن أكرم،ابن منظور، قاموس لسان العرب، بيروت: دار صادر،المجلد8،دط،2003.
2 - ابراهيم قلاني، قاموس الهدى ، الجزائر : دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، دط ، دس .
3 - غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية ، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات العربية المتحدة :مركز الخليج للأبحاث ،دط ،2004 .

**سادسا : المقالات المنشورة على شبكة الانترنت :**

1 - إبراهيم بولمكاحل، النظريات المفسرة للنزعات الدولية، نقلا من الموقع :
*http://www .Boulemkahel .yolasite .com.*
2 - إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة،(مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية وإعلامية)،نقلا من الموقع:
*http//:www.koutobarabia.com.*

3 - أسامة علي زين العابدين، إقليم دارفور: الجغرافيا والسكان،12 أفريل 2015، نقلا من الموقع:
*http//www.ashorooq.net/index.php?option...id.*

4 - اكشيا كوماروعمر قمر الدين إسماعيل، الجنجويد يعودون للسطح بصورة أخرى :جيش جديد من مجرمي الحرب في السودان ، 2014، نقلا من الموقع :

*http :// enourghprojec.org/.../enoughJanjaweedReincarnatR.*

5 - أكرم حسام ،المبادرة القطرية لحل أزمة دارفور، فرص النجاح والفشل، ملف الأهرام الاستراتيجي ، 2008/11/1، نقلا من الموقع :

*http://www.ahramdigital.org.eg/articles.aspx?Serial=701.*

6 - الأهرام المسائي، العربي: مؤتمر إعادة بناء دارفور تدعيم للجهود السياسية والدبلوماسية المبذولة، 2013/04/7، نقلا من الموقع:

*http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1244471&eid=5492.*

7 - التفاصيل الكاملة لدعم دولة جنوب السودان لحركة العدل والمساواة السودانية ،تقرير خاص "الانتباهة"، 2015/03/15، نقلا من الموقع :

*http://www.alintibaha.net/index.php.*

8 - المعتصم أحمد علي الأمين ، لجنة لفتح المسارات ومعالجة أوضاع المراحيل بإقليم دار فور، نقلا من الموقع:

*http: // www .Darfour news .net.*

9 - الواثق كمير، تفكك الدولة السودانية: السيناريو الأكثر ترجيحا، 2013/02/10، نقلا من الموقع:

*http://www.sudantribune.net.*

10 - الوليد سيد علي، المنظمات الإنسانية الأجنبية في دارفور بين الإنسانية والسياسة،قراءات إفريقية ، 2014/10/20. نقلا من الموقع :

*http://www.qiraatafrican.com/view/?q=1825.*

11 - المجموعة السودانية للديمقراطية أولا، السودان: الطريق الغامض نحو حوار وطني حقيقي وسلام مستدام، 2014/11/24، نقلا من الموقع:

*http://www.arabic.democracyfirstgroup.org.*

12 - أمل عبد الحميد علي ،أزمة دارفور حقائق خفية،2008/04/13، نقلا من الموقع :

*http://www.wata.cc/forums/showthread.php.*

13 - بوحنية قوي، شركات الأمن الخاصة في إفريقيا: أذرع عسكرية للعولمة، قراءات افريقية، 2015/04/16، نقلا من الموقع :

*http://www.qiraatafrican.com/view/?q=1924.*

14 - بعد أول هجوم في تشاد... هل تتمدد "بوكو حرام" إلى دارفور؟ ،صحيفة المصريون،2015/02/18، نقلا من الموقع:

*http://www. almesryoon.com.*

15 - حسن الحاج علي ، العالم المصنوع : دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية، نقلا من الموقع :
http//www.fikria.org/mogala/16/11/htm.

16 - حمدي عبد الرحمان حسن، التدخل الدولي في السودان وأثره عربيا وإفريقيا، العالم الإسلامي، نقلا من الموقع:
http://www.albayan.co.uk/fileslib/articleimages/takrir/4-3-3.

17 - خالد علي عبد المجيد لورد، الدور الخارجي في النزاعات الداخلية السودان نموذجا، سودانيل (3-1)، 18/8/ 2009 ، نقلا من الموقع:
http:// www.sudaress.com/sudanile/4950.

18 - خالد حنفي علي ،ماذا تفعل ال NGO's في مناطق الصراع في إفريقيا ،2007، نقلا من الموقع:
http://www.ahram .org.eg/arab.invi0.htm.

19 - خليل إبراهيم ، الكتاب الأسود، نقلا من الموقع:
b. book %20 /black – book – second /books/arabic /sudan- alt /www. Sudanjem.com // :http power . Ihtm .

20 - دور المنظمات الصهيونية في تدويل قضية دارفور،المركز السوداني للخدمات الصحفية،2012/10/04، نقلا من الموقع :
http://www.sudaress.com/smc/30530.

21 - ديفيد مورس، حروب المستقبل ،النفط يقود التطهير العرقي في دارفور، الحوار المتمدن، 2005،نقلا من الموقع :
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=46149.

22 - زاهر البشير، نزار عبد الباقي، دارفور..هل تصبح ملاذا لمتمردي مالي؟ ،صحيفة الراكوبة: الخرطوم ، 2013/07/08 ، نقلا من الموقع:
.http://www.alrakoba.net/news-action-show-id-89659.htm

23 - زياد الصمدي، حل النزاعات، نسخة منقحة للمنظور الأردني، برنامج السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة (2009،2010)، نقلا من الموقع:
http// :tfpb.org/pic/arabic-hal-niza3at.

24 - زينب عبد الله مكناش، دارفور بين الأزمة الإنسانية ..والتدخل الدولي ، نقلا من الموقع :
http ://www.ahewar.debat/show.art.asp?aid=%2036654.

25 - راغب السرجاني، قصة دارفور، 2009/03/12،نقلا من الموقع :
http ://www.islamstory/ar/.

26 - سامي صبرى عبد القوى، الدور الإسرائيلي في دعم وتدويل أزمة دارفور، السياسة الدولية ، 2007/1/1، نقلا من الموقع:
.http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221845&eid=1878.1

27 - ستيفن وولت، العلاقات الدولية عالم واحد ونظريات متعددة، ترجمة عادل زقاع وزيدان علي، نقلا من الموقع:
http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html/.

28 - سعيداني قضروفي فضي، تراث جمهورية السودان، نقلا من الموقع :
http://www.gadaref.netvb/showthread.php?.

29 - سليمان محمد خليل العناني، أزمة دارفور بين السياسة والقانون الدولي ، نقلا من الموقع :
http ://www.minshawi.com/other/anany.

30 - شريف شعبان مبروك ، دور المنظمات الأجنبية في السودان ،2013/01/23، نقلا من الموقع :
http://ar.qawim.net/index.php?option=com_content&task=view&id=7746.

31 - صالح عمار، مستقبل دارفور بعد عشرة أعوام من النزاع: الفوضى الشاملة أم الانفصال؟ جريدة التغيير، 2013/05/29، نقلا من الموقع:
.https://www.altaghyeer.info/ar/2013/investigative_reports/527

32 - عبد المجيد عمراني، مستقبل الحضارات بين الصراع والحوار، نقلا من الموقع :
rapp- ann – 2005 – Amarani- A- WO 501- 05 – 2003 . / …/ www.uop.edu .jo// :http

33 - عبد العزيز أحمد، أضواء على إقليم دارفور، صحيفة الراكوبة ، نقلا من الموقع:
.http//www.alrakoba.net/articles-action-show-id-35447.htm

34 - عبد الله الشهري، منظمات الإغاثة الغربية في دارفور ..حقائق وأرقام ، إسلام أولاين، نقلا من الموقع:
http://aboodsa.arabblogs.com/archive/2009/3/837068.html.

35 - علوية مختار، "داعش" و "بوكوحرام "يقرعان أبواب دارفور، جريدة العربي الجديد، الخرطوم، 2015/02/16، نقلا من الموقع :

http://www.alaraby.co.uk/politics/.

36 - على محي الدين داغي، قضية دار فور في السودان، منظمة غاندي لحقوق الإنسان، نقلا من الموقع :
2007./ articles/ www. Imsomline .net// :http

37 - فؤاد شهاب، الأبعاد القانونية والدولية لأزمة دارفور ،مجلة الدفاع الوطني ،2007/5/1. نقلا من الموقع :
,http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?16367#.VUVFXfCgwy

38 - محمد الخير، العلاقات الدولية كحقل المعرفي، نقلا من الموقع :
www . Geo tities . /adelzeggagh/international relations .html.

39 - محمد علي كيلاني، لماذا تقلص الاهتمام الدولي في قضية دارفور ....وما هو دور الحكومة التشادية فيه. 11 /2011/05، نقلا من الموقع :
http://www.tchadenligne.com/article-73645303.html.

40 - محمود عبده ، الدور الصهيوني في السودان: مظاهره ومخاطره، 2014/09/3، نقلا من موقع:
http://www.almoamara.com/index.php/studies.

41 - محمد نور وعودو، لماذا كل هذا الاستهداف لقبيلة الزغاوة؟ 2012/02/12، نقلا من الموقع:
http://www.sudanjem.com.

42 - مشكلة دار فور وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية ، نقلا من الموقع :
,http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Darfur/index.htm

43 - مصطفى عثمان إسماعيل، كيف ترى الخرطوم أزمة دار فور ؟ القرار 1593 ....قوة القانون أم قانون القوة، مجلة الشرق الأوسط، العدد 44 ، نقلا من الموقع :
www . aawasat . com . // :http

44 - ناتاليا هيريرا ايسلافا، متطوعو الأمم المتحدة يعملون على تعزيز قدرات المجتمع في دارفور، أصداء من دارفور،نقلا من الموقع :
http://unamid.unmissions.org/Default.aspx?ctl.

45 - هيومن رايت فيرست ،الاستثمار في المأساة ،أموال وسياسة الصين في السودان، مارس 2008، نقلا من الموقع:
http://www.humainrights first.org.

46 - وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، نقلا من الموقع :
unamid.unmissions.org/Portals/UNAMID/DDPD%20Arabic

.

**سابعا: التظاهرات والملتقيات العلمية:**

**1** - أحمد عمر حاوي، ورشة عمل بعنوان: نتحد في سلام أم نتقاتل من أجل فهم الصراع القبلي المسلح في دار فور، جامعة الخرطوم ، معهد أبحاث السلام بالتعاون مع بعثة قوات حفظ السلام في دار فور، "UNAMID " ، 2014.

2 - جولي فلينت، الحرب الأخرى: الصراع العربي الداخلي في دارفور،ورقة عمل التقييم الأساسي للأمن البشري التابع لمسح الأسلحة الصغيرة،رقم (22) سويسرا: المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية ،ط1، 2010 .

3 - جيروم توبيانا، نبذ المتمردين: الأبعاد المحلية والإقليمية للتقارب بين تشاد والسودان، ورقة عمل التقييم الأساسي للأمن البشري التابع لمسح الأسلحة الصغيرة، رقم (25)، جنيف: المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية،ط2011،1.

4 - حميداني سليم، ديناميكية النزاعات الاثنية، ملتقى وطني حول سياسات الدول في مواجهة الجماعات الاثنية، جامعة قالمة، 28-29 /04/ 2010.

**5** - دندان عبد الغاني،النزاعات الاثنية في العلاقات الدولية :إطار نظري وابستمولوجي،الملتقى الوطني حول سياسات الدول في مواجهة الجماعات الاثنية ، جامعة قالمة ، 28- 29 /04/ 2010.

**6** - سيمون مايسون وساندرا ريتشارد، أدوات تحليل النزاعات، ترجمة: محمد حمشي، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، قسم الوقاية من النزاعات وتحويلها،2005 .

**7** - يوسف خميس أبو رفاس، ورقة بعنوان: أزمة دار فور – أسبابها وتداعياتها الاقتصادية، مقدمة في المنتدى العلمي لمستقبل وادي النيل، حول أزمة دار فور بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة إفريقية العالمية بالخرطوم في13- 14 / 12 / 2004.

**المراجع باللغة الأجنبية :**

**أولا : باللغة الفرنسية**

**1- الكتب**

1- Jean Baptise Bouzard, les conflits soudanais à l’horizon 2011 :scénarios , Institut d’études de – sécurité de l’union européenne , corlet , impremer, France , occasional paper, janvier 2009.

2- Jean-Jacques (roche),théories des relations internationales 2 éme ed ,paris:Montchrestien,1997.

3- Mathias strobile, soudan : pétrole et Darfour, le dessous des cartes, arte, France, 2009.

4- Marielle Dubos, Darfour , Tchad République centrafricaine :le développement d’une crise régionale , institut français des relations internationales (IFRI), Ramsès , édition Dunod , Paris , 2008 .

5- Philipe moreau Defalges , Problèmes stratégiques contemporains , Edition hachette , paris ,2em édition, lct . 1994.

6- Pierre de Senarclens , mondialisation, souveraineté et théories des relations internationales , paris , Dalloz , 1998 .

**2 -المجلات والدوريات باللغة الفرنسية:**

1- Audie Klotz et Cecelia Lynch ,"Le constructivisme dans la théorie des relations internationales", Critique international n°2 - hiver 1999.

2- Amadeo Piegatore, « ou va le soudan ? diversité culturelle et forces centrifuges »,Afrique Asie, décembre 2010.

3 - المقالات المنشورة على شبكة الانترنت :

1- Alain Causieu et autres, crise du Darfour : indice révélateur de la politique d'accroissement de puissance de la chine en Afrique, décembre 2007, sur : http://www.infoguerre .fr /documents /dossier _Chine_Afrique.

2 - Oana Tranca. La diffusion des conflits ethniques une approche dyadique sur : *http//.www.erudit.org /apropos /utilization.html*.

3-Thierry Braspenning, constructivisme et relativisme en théorie des relations internationales , sur : *http ://www.yale.edu/irspeakers/Gleditsch*.

ثانيا : باللغة الانجليزية :

1 - الكتب

1-Abdelkrim Kibech, general theories of international conflict,(unpublished work , Constantine 2005.

2- Bull Hedley, the anarchical society, a study of order in world politics .London: the macmillan press LTD , 1977 .

3- Burton John, deviance, terrorism and war, Oxford: Manti in Nabertston Company, 1979.

4- Colin Elman and Miriam Fenius, eds .progress in international relations theory,Cambridge, MA ;MIT forthcoming 2002.

5- Ho-Won Jeong.understanding conflict and conflict analysis,indid ,Sage publications ltd.fisrt published,2008.

6-Johan Galtung, theories of conflict, dimensions, negations ,formations university of hawaii,1973 .

7-Lioyd.W.Singer and Jan Reben "A crisis management system security management , N . Y.US, September 1987.

8- Michael E.Brown . The international dimensions of internal conflict . Cambridge . massachusetts.london.1996.

9-Michel Nicholson ,conflict analysis ,London the English universities , press ltd st Paul's House,1970.

**2- الرسائل والأطروحات:**

**1**- Ricardo Real Pedrosa Sousa, external interventions and conflicts in Africa the end of the cold war, thesis to obtain the degree of doctor from the Erasmus university Rotterdam, international institute of social studies, Netherlands, 2014.

**3- المجلات والدوريات :**

1- Arie ofri , crisis and Opportunity for casting , orbid , a journal of world Affairs , vol ,26 .No.4. winter 1983.

2- Patrick Regan, third-party interventions and duration of intrastate conflicts. The journal of conflict. Vol .46. no 1.february 2002.

**4- المقالات المنشورة على شبكة الانترنيت:**

1- Anne Marie slaughter. Max Planck Encyclopedia of Public International Law, (oxford university press),2011 in: *http//.www.mpepil.com.*

2- Cordula Riemann, why are violent Intra State Conflicts protracted? Looking at Azar's Model of Protracted Social Conflict from a Gender-sensitive Perspective in : *http://www.qiraatafrican.com/view/?q=1825.*

3-Harvard Hager, « The limits of the liberal peace », international peace research institute, also ,(PRIO), June 1999 in: *http://www.Prio,no/page/Publication-details.*

4- Horowitz, Donald, "Structure and strategy in Ethnic conflict" The world Bank, April, in : *http//:www.worldbank.org/html/read/abcd/horowitz.*

5- Howard W. French, "China in Africa—All Trade, with No Political Baggage, The New York Times,:08/08/2004,in:
*http://www. nytimes.com/2004/08/08/international/Asia/08china.html.*

6- James. L, Richardson, « Critical liberalism in international relations », working paper, Canberra, 2002. in:
*http://www.Answers.comt topic/international-relations, theory*.

7- Karacasulu Nilufer and Uzgoren Elif,Explaining social constructivist contributions on security studies, in: *http://wwww.sam.gov.tr/perceptions/volume%20xii/explaining social.*

8- Kristian Skrede Gleditsch. Transnational Dimensions of civil War.5th January 2003.in :http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/FD001435.

9-Rams Botham, Introduction to Conflict Resolution: Concepts and Definitions, in: *https://www.polity.co.uk/ccr/contents/chapters/1.*

10- Roger T Johnson David W . Johnson : About conflict Resolution , the cooperative Learning at the university of Minnesota in :
*http:// www. Cooperation . org /conflict . html*.

**ملخص**

تناولت دراستنا موضوع النزاع في إقليم دار فور الذي يعد من بين أهم النزاعات التي تواجه دولة السودان،حيث انفجر النزاع في إقليم دارفور في عام 2003 بين حركات متمردة والحكومة السودانية، ولكن جذوره ترجع إلى فترات زمنية سابقة ، أخذت طابع الموجهات القبلية ، وهذا نتيجة لطبيعة تكوين المجتمع السوداني بصفة عامة وإقليم دارفور بصفة خاصة (التعدد الإثني والعرقي) إضافة إلى موقع الإقليم الذي يتوسط مجموعة من الدول لها ارتباطات قبلية ،مما أدت إلى إيجاد علاقات على مستويات عدة ، حيث نجد مصر وليبيا من ناحية الشمال، وجمهورية إفريقيا الوسطي وتشاد من ناحية الغرب، وجنوب السودان من ناحية الجنوب، وإثيوبيا واريتريا من ناحية الشرق ، وهذا ما جعل السودان متأثرا بالجغرافية السياسية لعديد من دول الجوار،هذا الأمر أدى إلى حدوث نوع من التقارب لدى أطراف النزاع أين أصبح التضامن الاثني أحد أهم مميزات هذا النزاع ، خاصة ما شهدته هذه المنطقة من حالات الهجرة والنزوح واللجوء نتيجة العوامل الطبيعية ، كون المنطقة تتميز بغناها وموقعها الاستراتيجي خاصة بالنسبة لدولة السودان بالإضافة إلى كون هذه الدول تتفاعل فيما بينها إما بالتعاون أو بالصراع.

إن حضور الأطرف الخارجية كان له دورا بارزا طيلة مسارات النزاع، وكانت لهم مواقف معلنة وأخرى غير معلنة ، منها أطراف إقليمية ودولية ،وباعتبار المصلحة عاملا محددا في سياسات الدول ، فإن النزاع في إقليم دار فور شهد حضورا من قبل أطراف أوروبية كفرنسا وبريطانيا وأطراف آسيوية مثل الصين واليابان ، وكذلك وجود الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ، وكل هذه الأطراف لها استراتيجيات محددة ، ويبدو أن هدفها الظاهر هو لأجل خدمة أغراض إنسانية وحماية هذه المجموعات الاثنية مما يسمى بالتطهير العرقي،ولكن في حقيقة الأمر هناك دوافع أخرى خفية تسعى هذه الدول إلى تحقيقها عبر التدخل في هذا النزاع،والمتمثلة في المصالح الاقتصادية كمصادر الطاقة ومواجهة نفوذ الأطراف الأخرى التي تتنافس على المنطقة لتأمين والبحث عن مصالح اقتصادية حتى لو تطلب الأمر استمرار النزاع حتى يتسنى لها تحقيق أهدافها، وهذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال إشكالية دور الأطراف الخارجية في التأثير على مسار النزاع في إقليم دار فور .

Résumé

L’objet de la présente étude le sujet du conflit dans le région du Darfour qui est considéré comme l’un des plus importants conflits auquel confronte l’état du soudan. Ce conflit a explosé en 2003 entre les mouvements rebelles et le gouvernement soudanais. Cependant, ses sources remontent à de précédentes époques ayant adoptées un mode de vague tribal, et ce vu la formation de la société soudanaise d’une manière générale et la région du Darfour D’une manière particulière (variété ethnique et raciale) ainsi que la position géographique de la région étant entourée d’un ensemble de pays a liens tribaux ;

ce qui a crée des relations dans de divers domaines ; l'Egypte et la Libye au nord, La République centrafricaine et le Tchad à l'ouest, le sud du soudan au sud et l'Ethiopie et L'Erythrée au nord ; exposant ainsi le soudan subi l'influence géographie politique de plusieurs pays voisins. Ce fait a provoqué une sorte de rapprochement entre les parties du conflit ou la solidarité ethnique est devenue l'une des plus importantes caractéristiques du conflit notamment ce que vit cette région de matière de migration, d'émigration et d'exode suite aux conditions naturelles puisque la région est caractérisée par sa richesse et son site stratégique surtout par rapport à l'état du soudan de plus que ces pays réagissent entre eux soit par la coopération ou par le conflit.

La présence des parties extérieures avait un rôle éminent tout au long du conflit, ils avaient des positions déclarées et autres non-déclarées soit des parties territoriales ou internationales. Considérant que l'intérêt est un élément déterminant les politiques internationales, alors le conflit dans la région du Darfour connait une présence des parties européennes telles que la France et l'Angleterre, d'autres parties asiatiques comme la Chine et le japon ainsi que les Etat Unis d'Amérique et Israël ; toutes ses parties ont des buts fixés, et il parait que leurs buts apparent sert des raison humaines et la protection de ces groupes ethnique de ce qu'on appelle « purification ethnique » mais en réalité il y a d'autres raison occultes visées par ces pays à travers l'intervention dans ce conflit, représentée dans les intérêts économiques comme les sources d'énergie et la confrontation de l'influence des autres parties qui disputent cette région afin d'assurer et de chercher des intérêts économiques même si cela nécessite la persistance du conflit pour réaliser leurs buts. De ce fait, nous essayons de répondre à travers la problématique du rôle de parties extérieures d'influencer le parcours du conflit dans la région du Darfour.

Summary:

The study is about the conflict in the region of Darfur that is considered as one the most important conflicts which is confront the Sudanese state. This conflict exploded in 2003 between rebellious movements and the Sudanese government. otherwise, its resources go back to previous periods adopting a mode of tribal wave ,when we consider the formation of the Sudanese society generally and the region of Darfur particularly (ethnic and racial variety) In addition to its geographic position being surrounded by a group of countries having tribal links ; that created relations in different fields , Egypt

and Libya in the North, central African Republic and Chad in the West , South of Sudan in the South, and Ethiopia and Eritrea in the North, hence Sudan of the geographical is influenced by policy of many neighboring countries. This fact provoked a sort of approach between parts of the conflict, and the ethnic solidarity has become one of the most important characteristics of the conflict especially what is facing this region regarding migration, emigration and exodus due to natural conditions as the region is characterized by its richness, and its strategic location specially for the state of Sudan and mostly that these countries react between them either by cooperation or with conflict.

The presence of external parts has an eminent role all along the conflict, they had declared positions and undeclared ones either territorial or international parts. Considering that interest is the determining element in international policy, thus the conflict in the region of Darfur knows the presence of European parts as France and England, other Asian parts as China and Japan in addition to the United State of America and Israel ; all these parts have fixed aims, it appears their apparent aim serves human reasons and protects this ethnic groups, designing it by ethnic purification but in fact, there are other occult reasons targeted by these countries among the intervention in this conflict, represented in economic interests as energy resources, and the confrontation of forces to other parts disputing this region in order to ensure and to search economic interests even if this needs the persistence of the conflict to attain their purpose. therefore, we'll try to answer among the problematic of the role of external parts to influence the course of the conflict in the region of Darfur.

**الكلمات المفتاحية:**
**النزاع ، الأزمة ، الاثنية ، الإبادة الجماعية ، التطهير العرقي ، التدخل الإقليمي ، الأطراف الخارجية ، التهميش ، الأسباب الهيكلية والبنيوية ، إقليم دار فور ، القبائل الدار فورية**
-
--------------------------------------------------------------------------------

**Mots clés**

Conflit, crise ,ethnicité ,purification ethnique , génocide,

intervention régional, Partis externes, marginalisation, les raisons

structurelles, région du Darfour ,tribus du Darfour .

**Key Words**

Conflict ,crisis , ethnicity, ethnic cleansing, Genocide ,

Regional intervention , external parts,

Marginalization, Raisons structural's ,the region of Darfur,

Darfurian tribes